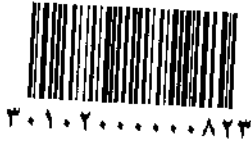


جامعة القاهرة
كلية دارالعلوم



منهج أبي حيان النحوي الأندلسي
في كتابه
"ارتشاف الضرب من لسان العرب"
مع تحقيق فصل منه

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة

مجلد أول

٠٠٤٨٠٨

إعداد

مزويد اسماعيل نعيم

إشراف

عبدالله درويش



١٩٤

٣٠ - ١

٥

المقدمة

١

التصهيد

٩

حياته

١٢

اثره

١٣

تقريب القرب

١٣

التدريب في تهليل التقريب

١٤

البحر المحيط

١٦

لغات القرآن

١٧

البدع الملتصقة من المتع

١٩

المؤنور من شمس ابن عصفور

٢١

غاية الاحسان في علم اللسان

٢٣

النكت المحمسة في شرح غاية الاحسان

٢٥

اللذة البدرية في علم السرية

٢٦

ضريح السالك في الكلام على الفية ابن مالك

التذليل والتكميل في شرح التسهيل

الفصل الأول :

٢٢ - ٢٣

موضوعات الكتاب ومصطلحاته

٢٢

اسم الكتاب

٢٢

نسخ الكتاب

٢٤

دواعي تأليف الكتاب

٢٦

موضوعات الكتاب

٤٤

ترتيب موضوعات الكتاب

٤٧

مصادر الكتاب

٥٢

الحدود والمصطلحات النحوية

٦٠

اجلاد الكتاب

الفصل الثاني :

٦٤ - ١٠٨

٦٥	<u>شواهد الكتاب</u>
٦٦	الآيات القرآنية
٦٨	اشتقاقه بالقراءات واللهجات
٧٤	القراءات المتواترة
٨٣	القراءات الشاذة
٨٩	الحدِيث النبوي
٩٢	كدم فصحاء العرب
٩٧	الشعر
٩٧	ملاحظات حول ما استشهد به من شعر
٩٧	الآيات التي لم يعرف قائلها
٩٨	الآيات التي اختلف في نسبتها
٩٩	الآيات المصنوعة
٩٩	استشهد بأبيات قيل انها مزودة على كتاب سيوه
٩٩	الآيات التي استشهد بها على التواعد النحوية
١٠٠	الآيات التي قيلت لضرورة الشعر
١٠٥	مميزات منهجه في الاستشهاد

الفصل الثالث :

١٠٩ - ١١٤

١١٠	<u>السلة والمامل والسماع والقياس</u>
١١١	أثر المنطق والفلسفة
١١٤	رأيه في الملة
١١٨	رأيه في المامل
١٢٧	موقفه من السماع والقياس
١٢٧	مميزات منهجه
١٢٨	من أصل أبي حيان
١٣٢	مظاهر الهدى عن التكلف
١٣٨	أثر المذهب الظاهري
	أبو حيان وابن مضاء

الفصل الرابع :

١٤٢ - ١٩٠

- ١٤٢
- ١٥٨
- ١٥٩
- ١٦٥
- ١٦٨
- ١٧٢
- ١٨١
- ١٨٥
- ١٨٩

- أبو حيان والبصريون
- السائل التي وافق فيها البصريين
- أبو حيان والخليل بن أحمد
- أبو حيان وسيبويه
- أبو حيان والأخفش
- أبو حيان والبرد
- السائل التي وافق فيها الكوفيين
- أبو حيان والقراء
- أبو حيان ونعلب
- نتائج الدراسة السابقة

الفصل الخامس :

١٩٢ - ٢٢٢

- ١٩٥
- ٢٠٠
- ٢٠٨
- ٢٢٠

- أبو حيان والبهفداديون
- أبو حيان وابن كيسان
- أبو حيان وأبو علي الفارسي
- أبو حيان والنمخشري
- نتائج الدراسة السابقة

الفصل السادس :

٢٢٤ - ٢٣٢

- ٢٢٥
- ٢٢٨
- ٢٣٦
- ٢٤١

- أبو حيان وضحاة الأندلس
- أبو حيان والسهملي
- أبو حيان وابن عصفور
- أبو حيان وابن مالك
- نتائج الدراسة السابقة

صفحة
٢٦٥ - ٢٠٩

- ٢٦٦
- ٢٧٥
- ٢٧٦
- ٢٧٨
- ٢٨٢
- ٢٨٩
- ٢٩٣
- ٢٩٨
- ٣٠٤
- ٣٠٧

الفصل السابع :

- آثاره في الخلفين
- أبو حيان وابن هشام
- أبو حيان والشيخ خالد الأزهرى
- أبو حيان وجلال الدين السيوطى
- النقل عن الارتشاق
- المسائل التي وافقه فيها
- المسائل التي خالفه فيها
- أبو حيان وعبدالقادر البغدادي
- آراؤه الاجتهادية
- تعدد مذهبه النحوى

الخاصة

بعض الرسائل

المقدمة

لم تكن هذه الدراسة هي أول دراسة عن أبي حيان الأندلسي ، بل سبقنا إلى ذلك عدد من الباحثين مقدموا بحوثاً كان موضوعها عن أبي حيان (١) .

ولكن رأيت أن هذه الدراسة عندما تناولت نحوه فقد تناولته في صورة اجمالية لاحظت لها من الاتساع أو الاستقصاء والتفصيل . وأن الحديث عن كتابه ارتشاف الضرب لم يكن مقصوداً لذاته ، وإنما صحت هذه الدراسة من حيثها مسألاً تخفيفاً بحيث لا تكفي في الكشف عن ضيقه ، أو الاحاطة بمذهبه النحوي ، وإبرازه في الصورة اللائقة به .

ومن هنا رأيت أن أوجه دراستي إلى المادة النحوية ضد أبي حيان ، من طريق هذا الكتاب ، وللأسباب الآتية :

أولاً : إن ارتشاف الضرب يمد بحسن موسومة نحوه جمع فهو...
أبو حيان مناهج النحو وروافده ، وذلك حتى عصره ولم يقدم لنا هذا الكتاب إلا بعد أن اطالع على آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين فأظفها ضيقاً ، وأحسن بعضها ثم تغلبت في كتابه هذا ، فبناها منطلقاً على زبدة آرائه النحوية والنحوية ، ومشفراً بمصاراة أفكاره الهائلة في آفاق نفسه .

(١) من هذه البحوث :

- ١ - أبو حيان النحوي - رسالة دكتوراه - للذكتورة فهد بنت محمد
- ٢ - شرح أبي حيان في تفسيره البحر المحيد - رسالة دكتوراه - بجامعة القاهرة - لمهد النجيد عهد الملام محسن
- ٣ - أبو حيان الأندلسي ومناجرتنا - رسالة دكتوراه - بجامعة عين شمس - لمهد المنزهدون زهير

ثانياً : سلك ضربين فهدا بين النحاة في تأليف كتابه هذا الذي يمثل امتزاج ثقافة المغرب بثقافة الشرق ، هو قفا على ما وصل اليه العقل الموسي من تدوير دراسة اللثة والتأليف فيها .

ثالثاً : انه بهذا الفتاح النحوي يسلطنا على ان نتلمس التلمس الصحيح في معالجة ما يحترضنا من صعوبات في دراسة اللقطة .

ونحن اذا ما اردنا ان نجهد المير نحو الأمام فانه لابد لنا من الالتفات الى الوراء حتى نستضيء بالماضي ، ونحسن التفريق تراثنا .

هذه الأمور جعلتني أحرض على توجيهه وراستي الى هذا الموضوع مستهدفاً له عن الرهق إسمياً هذا الكتاب الذي يبين لنا مخرجته وسلكه تجاه التلازم اللغوي والنحوي ودراسته لها .

وقد انتهجت في وراستي هذه بما يقتضيه الضيق التلمسي من الاعتماد على الموضوعية في استنباط الأحكام ، وعدم تهني أية نتيجة إلا بعد قيام الدليل عليها . كما اني اجتزأت في هذا البحث بالتشمل ببعض المسائل التي تكفي في الكشف عن آرائه ، ويؤدي غرضها لذات النحاة أو استقلالها عنهم .

واقضت مهمة البحث ان يكون في سبعة فصول يسبقها تمهيد وتلوها خاتمة .

في التمهيد : تكلمت - باقتضاب - على سيرة حياته - مهنياً ولادته ، والموايل التي ساهمت في تكوين ثقافته ، ثم ختمت هذا التمهيد بالحدوث عن مؤلفاته .

وفي الفصل الأول : تحدثت عن اسم الكتاب ، ثم عرفت تسميته .

وأثبت أن هناك خصم نسخ بعد مدة لم يشر اليها أحد من قبل . ثم تناولت دواعي تأليف الكتاب ، مهنياً وبحثاً الشديدة في تجريد الأحكام النحوية عن الاستدلال والتعليل .

وبعد ذلك انتقلت الى الكلام على ترتيبه لموضعات الكتاب ، فبينت ان لغزاده علسن جهود من سبقه من النحاة لم يبلغ رفته الشده في الى التجديد في شرح التأليف ، والاجتهاد في ترتيب أبواب كتابه على النحو الذي ارتاه .

ويظهر ذلك في كلامه على المشرق أولاً ثم النحو ، خلافا لما عهدت في مؤلفات النحاة ، ثم ياتي بحاله باب الحقيقة والمجاز ضمن أبواب كتابه ، واجتهاده في ترتيب المعارف ، والتوايح ، وانتهيت من هذا الى ان ثقافته الواسعة هي التي بهت له هذا النهج العلمي الذي في عرض موضوعات كتابه وتبويبها .

ثم عرضت لأهم المصادر التي ارتشفت منها ارتشافه ، ويظهر لسي ان مصادر هذا الكتاب قد بلغت من الكثرة حدا كبيرا . حيث لم أجده فيها اعلم من كتابا نحويا قد تعددت مصادر له كما تعددت مصادر هذا الكتاب .

ثم انتقلت الى الكلام على الحدود والمصطلحات ، ههنا ان طريقته في التفسير وتحليل الدعوى كانت تميز في اتجاهين :

الأول : أنه كان يذكر الحدود والتعريفات في بداية الباب ، ثم يقوم بتحليل كامل لهذا الحد بحيث يبيده عن القموغ أو اللبس الذي يلحق به .

الثاني : أنه كان يميل الى عدم الإيغال في تحليل الحدود والتعريفات ، وذلك لانه نية تشريب الحقائق النحوية الى أذهان الدارسين ، فكانه يرى ان الأبواب النحوية الواضحة لا تحتاج الى حدة ولا رسم .

أما المصطلحات التي كان يستعملها في كتابه فكانت في جملتها من المصطلحات القديمة قد شاع استعمالها بين النحاة .

وختمت هذا الفصل بالكلام على أسلوبه ، وانتهيت الى أنه كان يتحرى صحة النقل والرواية ، ويتحاشى القموغ أو التكرار ، أو الاستطراد .

وفي الفصل الثاني : درست شواهد الكتاب في مسند مسأ

تكلت على القراءات ، فقد بينت أن القراءات عنده تنقسم الى مقواتسة وشاذة ، وأنه كان كثير الدفاع عن هذه القراءات ، والرد على من يلحس قراءتها ، وأنه كان يرجح بالقراءة الى اللغة ليلتص لها شاهدا فيرويه ، أو يثبت أن لها أصلا في لغات القبائل ، ثم انتقلت الى اللام على استشهاده بالحدث النبوي ، وانتهيت الى أن الاحاديث الشريفة التي وردت في كتابه لا تتجاوز المشركين ، وهذا ، وأنه يذكرها في اثنا عشر للمسائل النحوية ، استثناء بها ، وزيادة في التمثيل والايضاح ، وهي لا تدخر يداحبها الى القول بما يحسن الاحتجاج بها .

ثم عرضت احتجاجه بكلام فصحاء العرب وأشاعرهم ، وانتهيت الى أنه كان شديد العناية بإيراد ذلك ، ولكنه كان يقتصر في ذكرها على ما وجد في كتب المتقدمين .

ثم انتقلت الى الكلام على شواهد الشمريه ، بيننا أن ما جاء به من شواهد شمريه في القسم النحوي من كتابه قد تجاوز الألف هيئت ، غير أنه من السهل ملاحظة عدم حرصه على توثيق الشواهد بنسبها الى الرواة الذين أشهدوها ، وأن كثيرا من الأبيات المبحهولة القائل كان صدرها كتاب شمريه . وأن كثيرا من الأبيات يرويه غير كاملة ، أو يأتي بشرط منها ، أو بجزء من الشرط ، وللت ذلك بأنه في هذا الأمر قد سلك مسلك النحاة السابقين في أن الذي يشغلهم هو ذكر موطن الشاهد في البيت ، أو أن هذه الأبيات كانت شائعة الحفظ بين الناس في ذلك الوقت ، فاكفى بذكر موطن الشاهد فيها .

ثم انتهيت الى أنه لم يتوسع في دائرة الاستشهاد بل جعل شواهده مقصورة على شمراء الديلمة الأولى والثانية والثالثة ، غير أن هذا ليسك الشمراء المحدثين من دائرة الاحتجاج . وبينت أن ما ورد عنده من أبيات لا يبي تمام والمتين والمصري ، ولا يحط من موقفه من عدم الاحتجاج بشعرهم ، وأنه كان يورد ذلك للاستئناس بها ، أو لايضاح بعض المعاني .

ثم رأيت أن الشواهد الشمريه الواردة في كتابه يمكن تصنيفها الى طائفتين :

الأولى : تمثل الشواهد التي يورثها للاعتناء به على القواعد

والأحكام النحوية .

الثانية : تمثل الشواهد التي قبلت لضرورة الشعر .

وانتهيت الى أنه قد أفرد للضرائر الشعرية بابا ، خاصة بها كما فعل
سبويه في بابها ، تمثل الشعر ، وأن الضرائر الشعرية التي ذكرها مضمرة
في الزيادة ، والنقص ، والتقديم ، والتأخير ، والهدل . . .

وفي الفجل الثالث : درست رأيه في التلمذة والعامل والسماح

والقها ، وبيننا وبينه في تجديد الأحكام النحوية من التلمذ ، ودعوته التي
الفاء هذه التماثيل التي لا تجدى نفعا .

ثم بينت أنه قد انبان مع النحاة في الاهتمام بالمامل ، وبظهور
ذلك في باب النعت ، والتوكيد ، والحال ، وانتهيت الى أنه لم يدع الى الغاء
المامل كما فعل ابن منبأ ، ولكنه دعا بغير مرة الى الغاء ما يقتضيه النحاة
من كثرة التلمذ والاعتدال .

ثم عرضت موقفه من السماح ، وأنه في مقدمة ما يعتمد عليه في تشيبت
الأحكام النحوية ، ولهذا نجد لا يعتمد رأيا الا اذا عده السماح . وليس
لذا فإنه كان يذهب الى استبعاد تلك التراكيب التي لا تستند الى نصوص
مسموعة ، وبهذا فإنه يفتي لنا حلا عمليا لكثير من التراكيب المصطنعة التي
يحدث عنها بعض النحاة ، ولا تزال موضع شكوك في النحو العربي .

ثم بينت أنه كان يعتمد في أحكامه النحوية على كثرة الشواهد ، وأنها
المعور الذي تدور عليه القاعدة ، وأن القاعدة انما تستقطب من الأمثلة
الكثيرة ، وكانت محفوظاته هي المسببة له في هذه الأحكام .

وانتهيت الى أن الأصول التي كان يأخذ بها في درس النحو
تشهد بمنزلة المصنعة ، فهو لا يعتمد بقليل ، ولا يقبل على شاذ .

ثم رأيت أنه قد اشتهر بان نحوه شاعرا، فهبت أن نقول أمسر
مخالفة فيه، وأن نحوه لم يكن شاعرا، وإنما كان يأخذ من الشاعرية ما يتماشى
مع منهجه في طرح التماثيل التي لا تجد في نفسها وفي احترامه للنصوص
اللغوية، واسقاط تلك الأحكام التي لا تندعها الصور الموسومة .

وفي الفصل الرابع: درست موقفه من الكوفيين،

فهبت أنه قد عبت مناقشته من نحوها، وانتهيت إلى أن نحوه أم يكن بصريا
خالصا، ولا كوفيا خالصا، بل كان ينحوض من هجوع بين الذاهبين .
وكان من أثر ذلك أن ظهرت في نحوه بعض سمات النحو الكوفي، ولكنها
قليلة إذا ما قيس ذلك بما ظهر من آراء البصريين .

ثم انتقلت إلى الكلام على بيان موقفه من أئمة نحاة البصرة
كدهيب، والمبرد، والأشعث، وكذلك بالنسبة لموقفه من أئمة نحاة الكوفة
كالفراء، وشلب، ومزيح، وأبي حيان من آراء هؤلاء الأئمة ومقترحاتهم .

وانتهيت إلى أنه كان يتجه في صفاء نحوه اتجاهها بصريا، وأنه
لا يتهم رأى مذهب معين، بل كان يمايز بين هذه الآراء ثم ينتخب ما يرى
الدهل ببنائه منفتح الدار والمستقل الرأي والفكر .

وفي الفصل الخامس: درست موقفه من نحاة بغداد،

فتناولت رأيه فيهم عندما يشهر اليهم كجماعة من الجماعات النحوية، وانتهيت
إلى أن مخالفته لهم كانت ترجع في أكثرها إلى متأهمتهم الكوفيين فسي
بعض آرائهم .

ثم انتقلت إلى الكلام على موقفه نحاة بغداد الذين كان لهم آراء
تد انفراديا بها، أو شاعروا بها غيرهم من النحاة، فتكلمت على علاقته
بأبي حيان، وخلفت إلى أن مخالفته له ترجع إلى أن أبي حيان كان مغرقا
في القياس، وورد عنه تراكم غير مسومة، مما جعل أبا حيان ينكر عليه
ذلك .

كما أن ابن كيسان كان يشتق لنفسه بعض الآراء التي تتسم
بالاجتهاد ، فحين بذلك عما اشتهر به من النحاة ، وقد أنكر أبو حيان عليه
ذلك . وليس معنى ذلك أنه كان يخالفه في كل آرائه بل كان يوافق
في بعض آرائه : كتركيب الضمير " أنت " ، وفي فتح اشتراك المفعول معه
مع ما قبله في حال أو خبر .

ثم انتقلت إلى الكلام على علاقته بأبي علي الفارسي ، وبهذه أنته
وإن كان يتفق معه في الأصول التي كان يأخذ بها في دراسة النحو ،
لكن ، إذا لم ينم عن مناقشته ، وانتهيت إلى أن مخالفته له كانت
ترجع إلى :

١ - أن الفارسي كان يقال في القياس ، وورد أمثلة لم يرد السماع

بها .

٢ - أنه كان يخالف آراء من .

ثم تكلمت على علاقته بالزمخشري ، وبهذه أنته كان متحاملًا عليه وقاسمًا
في نقاشه معه . وقد أرجعت ذلك إلى :

١ - الوقفة الاعتزالية التي كان يحقها الزمخشري إذاً الآيات القرآنية .

٢ - تلحينه لبعض القراءات المترتبة .

٣ - كان الزمخشري يشتق لنفسه بعض الآراء الانفرادية التي يسهل و

فيها التكلف ، والخرق عن المشهور بين النحاة .

كل هذا جعل أبو حيان أن يقف منه موقف الطكر لآرائه .

وفي الفصل السادس : درست موقفه من نحاة الأندلس ، فتكلمت

على علاقته بالسهلي ، وانتهيت إلى أن مخالفته له كانت ترجع إلى :

١- أنه كان يرى أن السهيلي شاذ الفاعل في النحو، وأن له آراء غريبة لا تخلو من تكلف واضطراب .

٢- كان السهيلي يذهب إلى موافقة الكوفيين في بعض آرائهم .

ثم انتقلت إلى بيان علاقته بإبن عمفور، فهبنت أنه كان متحالفاً عليه، وانتبهت إلى أن مخالفته له كانت ترجع إلى :

١- متابعة إبن عمفور للكوفيين في بعض آرائهم .

٢- ورود بعض الآراء التي لم يعضدها السماع .

٣- ورود بعض الآراء التي تنجم بالاجتهاد، مخالفاً لهما ما تمارف عليهما الفحاة واشتهر بهنهم .

وبعد ذلك عرضت علاقته بإبن مالك، مهينا أن كتب إبن مالك وآراءه قد استأثرت بمناجاة كبيرة ضد أبي حيان، فأطال التنازع فيها، وشيخ ما كان مستدلًا فيها . وانتبهت إلى أن هذا الاهتمام الشديد بآراء إبن مالك قد دفعه إلى أن يورد حركاته وسكاته، ففكر الخلاف بينهما حول كثير من المسائل النحوية، وقد عزا الباحثون هذا الخلاف إلى غرور الشهاب أو الحسد، ولكني رأيت أن هذه الأسباب لمست من الأسباب الوجيهة التي تسر لنا ذلك الخلاف . وإنما هذا الخلاف ظاهرة طهيمة يمكننا أن نرجعه إلى ما يلي :

١- أن أبا حيان قد جاء في عصر قد شاع فيه ضبط المسائل والإحكام النحوية، وكان ذلك يقتضى منه أن يقف أمام هذا التراث الضخم الذي تركه إبن مالك ليصهد النظر فيه، ثم ينفخ من خلال ذلك آراءه واجتهاداته الهائجة في نفسه .

٢- أن المنهج الذي اتهمه أبا حيان آراءه من المسائل النحوية يختلف عن المنهج الذي سلكه إبن مالك، ومن هنا كثر الخلاف بينهما .

- ٣ - مخالفته لآراء سيويسه .
- ٤ - متهمه ابن مالك للكوفيين في بعض آرائهم .
- ٥ - لإيراده بعض الآراء التي لم يسندها السماع .
- ٦ - لإيراد بعض الآراء الاجتهادية التي خرج بها عن المشهورين النحاة .

وخلصت أخيراً إلى أن تتيج أبو حيان لهؤلاء النحاة بمدد علامته
من علامات التفكير الحر ، ويشير إلى ذلك النشاط العلمي الذي شاع في ذلك
العصر .

وفي الفصل السابع درست آثاره في الخالفين ، مبيناً أنه قد جاء في
عصره وصل فيه علم النحو إلى درجة عظيمة من النضج والكمال ، وأصبح
الاجتهاد في المسائل النحوية أمراً عسيراً ، غير أن هذا لم يمنعه من
الاجتهاد والابتكار في بعض المسائل النحوية .

ووضحت أيضاً أن هؤلاء النحاة قد عرفوا قيمة هذا الكتاب ، فاتخذوه مصدراً
من مصادرهم ، فتكلمت على علاقته بابن هشام ، وبينت أنه كان شديد التأثر
به على الرغم من وجود خلاف بينهما ، وقد أرجع بعض الباحثين هذا الخلاف إلى أن
أبا حيان كان معقداً في أسلوبه ، وأن ابن هشام أقدر منه على الاستنباط ولكن رأيت
أن هذا الحكم لا يمكن التسليم به ، لأن ما تركه أبو حيان من آثار يشهد بالسهولة
ودقة الاستنباط وأرجحت ذلك إلى أنه ظاهرة طبيعية تحدث في كل عصر ، وتدأ
على نشاط علمي .

وانتهيت إلى أن ابن هشام كان يمتحن أبا حيان فيما يطلقه من أحكام وينظر
في شرحه للمحة البدرية وعند ما تناولها بالنقد والتحليل مادة واسلوباً ومنهجاً
وفيما أوردته أبو حيان من ردود وملاحظات على آراء ابن مالك والزمخشوري .

ثم انتقلت الى الكلام على اعتماد الأزهري صاحب شرح التصحيح في شرحه على الارتشاف، وانتهيت الى أنه كان يستمين به كقول في انضاج المسائل والنحو، وأنه ينقل بمرر النصوص من الارتشاف دون أن يشير الى ذلك، أو يفتد الى نفسه بغير الآراء الخاصة بأبي حيان.

وبعد ذلك تكلمت على اعتماد السيوطن في تأليف كتابه هجج الهوامع، وأن السيوطن قد ذهب الى نهى أكر آراء أبي حيان وموافقته لها.

سئل الهريزاني

وأما المسائل التي خالفه فيها فكانت قليلة جدا.

ثم تكلمت على اعتماد صاحب خزائن الأدب على الارتشاف، وأنه كان ينقل لغويا كثيرة من كتابه ليستبين بها في تخريج الأبيات الشعرية.

وانتهيت الى أن اشتغال الناس بالارتشاف، واهتمامهم بمادته السلمية يمثل أثرا بارزا في النشاط الحسوي.

ثم انتقلت الى الكلام على تحديد مذاهب النحوي، وغالبت الى أن أبا حيان بنده اى متأخر ذو نزعة بصرية، وأن النحوي الأندلسي لم يكن الا نحوا انتخاها جمع الخصائص المنهجية للنحو البصري والكوفي، وأن ما انتهجوه في دراسة النحول لم يكن ملتزما بهذا محين، بل كانوا يأخذون بما اعتقدوا صوابه وفهم يناقشون المسائل ثم يفترون في أدلتهم، ثم يدلون بأبرارهم.

أي أن ما انتهجوه في دراسة النحول لم يكن الا اعتمادا للضمير البفسد ادين في تنهيمهم للقضايا النحوية، وعلى هذا فان ما اتوا به من آراء نحوية لا يمكننا من القول بوجود مذهب نحوي مستقل بهم.

ثم أردفت هذه الدراسة بتحقيق الإجابات النحوية الآتية :

على الارتشاف

ينقل

باب الإقرب ، باب مالا ينصرف ، باب التسمية ، باب التكررة
والمعركة ، باب الضمير ، باب الملم ، باب اسم الاشارة ، باب المصروف
بالأداة ، باب الموصول ، باب الإخيار .

وهكذا ، فاننا نرى أنفسنا أمام عالم مفكره صاحب قلم ، لم يتوقف
من التأليف والبحث مدة تزيد على نصف قرن من الزمان ، ذلكم هو
أبو حيان الأندلسي .

ومد ، فاني أرجو أن أكون قد حققت بهذا البحث ما كنت
أود الوصول اليه من بيان الضيق أبي حيان في ارتشافه .

واقتراراً بالفضل فاني أتوجه بالشكر العميق ، والمرقان الوافسر
إلى استاذي الدكتور عبد الله دويش الذي أخذ يهدي في رحلتي
العلمية هذه من بدايتها حتى نهايتها ، مرجحاً ، وميسراً ، ومهنياً ،
فجزاه الله عني كل خير .

التعريف

أبو حيان

أ - حياته

ب - آثاره

١ - حياته :

هو أمير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيسان النقرى (١) الأندلسي ، جيانى (٢) الأصيل مغربا إلى المولد . ولد فى غرناطة فى أول شهر شوال سنة أربع وخمسين وستمئة وقيل : إن مولده كان فى " مطبخشارش " بلدة قرب غرناطة ، أو ضاحية لها .

وقال المقرئ فى مكان ولادة أبي حيان : " وما ذكره - الصغدى - رحمه الله فى موضع ولادة أبي حيان غير مخالف لما ذكره فى الواقع أنه ولد بـغرناطة . إلا أن قوله " مدينة مطبخشارش " فيه نظر لأنه يقتضى أنها مدينة ، وليست كذلك . وإنما هو موضع بـغرناطة ، ولذا قال الرعمي : إن مولد أبي حيان بمطبخشارش من غرناطة . . . وهو صريح فى المراد ، وصاحب البهت أدرك بالذى فيه ، على أنه يكسب أن يرد كلام الصغدى لذلك ، والله تعالى أعلم " (٣) .

ثقافته :

يبدو أن أبا حيان قد بدأ حياته التلميمية ، كما بدأها أتباعه من طلاب العلم فى الأندلس ، وذلك بدراسة القرآن والحديث ، وعلوم اللغة العربية . يتقرب ابن تيمون : " وأما أهل الأندلس فقد همهم تعلم القرآن والكتاب من حيث هو ، وبذا عو الذى يرعون فى التلميم ، إلا أنه لما كان القرآن أصل ذلك وأسه ، ووضع الدين والعلوم ، جعلوه أصلا فى التلميم ، فلا يقتضون لذلك عليه فقط ، بسبل

(١) قال السيوطى : النقرى ، نسبة إلى نقرة قبهلة من البربر . بنىة الوعارة ١٠٠٠/١ . وقال ياقوت : نقرة . بالفتح ثم السكون - مدينة بالجزيرة بالأندلس - مصب البلدان ٢٩٦/٥ .

(٢) جيان : بالفتح ثم التمديد مدينة لها نورة واسمها بالأندلس ، تتصل بكرة البهرة ، مائسة من البهرة إلى ناحية البوع ، شرق قرطبة ، بينها وبين قرطبة مائة عشر فرسخا . مصب البلدان ١٨٥ : ٣ .

(٣) نفيح النقيب : ٢١٢/٣ .

بخلافون في تعليمهم للولدان رواية الشعر في الذالبا والتوسل ، وأخذهم
بتراجم العربية وحفظها ، وتجويد الخط والكتاب (١) .

وقد تائق القراءات السبع في مسقط رأسه نلى يد عهد الحكيم على بن
عبد الله الأثريان ، وأحمد بن علي بن الهياج ، وأبي جعفر أحمد بن الزبير
وغرهم (٢) .

وبذا أبو حيان يقول : قرأت القرآن برواية رويش ، وهي الرواية التي نشأ
عليها بهلادنا وقت لمها أولا في المكتب على المسند الممر العدل أبي طاهر
اسماعيل بن شهة الله بن علي الملقب بمصر (٣) .

ولم تكن دراسته مقصورة على القرآن ، وتراجمه ، بل درس علوما أخرى ، يقول :
" وقد حفظت في علم اللغة الفصحى لأبي الهيثم أحمد بن يحيى الشيباني واللغات
المحتوى عليها دواوين مشاعير العرب الستة : أمن ، القيس ، والنابغة ، وعلقمة ،
وزعير ، وطرفة ، وعنزة ، وديان الأفسوس الأودي ، والعقل عن ظهر قلب ، هذه
الدواوين ، وحفظت كثيرا من اللغات المحتوى ناهيا ، ونحو الثلث من كتاب الحماسة
واللغات التي تضمنتها قصائد مختارة من شعر هيب بن أوس لحفظي ذلك (٤) .

وكان يرى أن على المفسر أن يكون ذا ثقافة واسعة ، ومعرفة جيدة باختلاف
العلم ، يقول : " فيعلم النحو تهرف الأحكام التي للكلم العربية من جهة أفرادها ،
ومن جهة تركيبها ، ويعلم اللغة تاريخها من الأسماء ، والأفعال التي لا يفهم
المتعود من كلام الله والفاضل إلا بمعرفة والإطلاع عليه ، ويعلم الحديث بتعيين
المبهم ، وتعيين الممثل ، وسبب النزول والنسخ ، وبأصول الفقه يعرف الأجسام
والتهيين ، والمسوم والخصوم ، والاطلاق والتمهيد ، ودلالة الأمر والنهي ، وما أشبهه
ذلك ، ويعلم الكلام يعرف ما يجوز على الله تعالى . . . ويعلم القراءات يعرف اختلاف

(١) مقدمة ابن خلدون الفصل ٣١ من ٥٣٢

(٢) بذرة غاية النهاية ١٨٥ / ١ ، ومنية الوعاة ٢٨٥ / ١ ، وشذرات الذهب ١٤٦ / ٦

(٣) البحر المحيط ١١ / ١

(٤) البحر المحيط ٦ / ١

الألفاظ بنهارة أو نقير، أو تنوير حركة، أو إتيان بلفظ يدل لفظ (١) .. يضاف
إلى هذا أنه كان ذا معرفة بلغة الترك والفون وغيرهم (٢).

وهذه الثقافة الواسعة تبيها له أن تكون له اليد الطولى في التفسير
والحديث .. وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم (٣).

رحيله من الأندلس إلى مصر:

ذكرت المصادر أن رحيله من الأندلس إلى مصر، انما يرجع إلى سببين :

الأول : أنه حملته حدة الشباب على التفرغ للاستاذ أبي جعفر الطبري .

وقد وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزبير واقعة ، فقال فيه ، وتصدى للتأليف في السرد
عليه ، وتكذيب روايته ، فرفض أمره للسلطان ، فأمر باحضاره وتكيله ، فاختلف ثم ركبا
البحر ولحق بالشرق (٤) .

الثاني : أنه ما قوون عزمه على الرحلة أن يعثر العلماء بالمنطسق .

والفلسفة والرياضة ، والطبيعة .

قال للسلطان : إني قد كبرت ، وأوقات ان موت ، فأرى أن ترتب ليس
إلهاة لعلمهم ، هذه العلوم ، ليستفهموا من بعدى ، قال أبو حيان : فأشير إلى أن أكون
من أولئك وترتبي إلى راتب جيد ، وكسوة واحسان ، فتمضت ، ورحلت مخافة أن أكره على
ذلك (٥) . وربما يكن من أمره فان أبا حيان قد رحل من الأندلس سنة
٦٧٨ هـ أو ٦٧٩ هـ إلى موطن آخر أكثر عدواً ، وأيسر رزقا ، فكانت أرض مصر هي
بلاده . وكانت مصر يومذاك تحت ظل السالط وقد لقي أبو حيان في القاهرة

(١) البحر المحيط : ٥/١ وما بعدهما .

(٢) ينظر ضمن السالك في الكلام على الفقه ابن مالك - أبي حيان ص ٢٣١

(٣) ينظر نفع الطيب ١٤٥/٣ ، والنجم الزاهرة ١١١/١٠

(٤) ينظر نفع الطيب ٣٣٨/٣ ، وشذرات الذهب ١٤٦/٦

(٥) شذرات الذهب ١٤٦/٦ .

امتثالا كبيرا، حيث عين مدرسا للنحوف بنجاح الحاكم بأمرة سنة ٦٠٤ هـ (١) ، ثم
 تولى بعد ذلك تدريس التفسير في قبة السلطان الملك المنصور في عهد السلطان
 القاهرة الملك الناصر (٢) ، كما أنه تولى بشيخة محمد بن النحاس في تدريس
 النحو (٣) .

كما أنه كان على علاقة جيدة بالأمير سيف الدين أرغون النائب الناصري (٤)

وقد ذهب أبوحيان إلى مكة المكرمة ولقى فيها أبا الحسن علي بن صالح
 الحسين (٥) ، وذهب أيضا إلى الشام ، ثم عاد إلى القاهرة وبقى فيها إلى
 أن توفي .

شيوخه :

من الشيخ الذين أخذ عنهم علم التراتيب ، والحديث : ابن الطباع ،
 وابن الزبير ، وابن بشير القزاز ، وابن أبي الاحوز (٦) .

ومن شيوخه في النحو : أبو الحسن الأهدل ، وابن الزبير ، وابن الاحوز ،
 وابن الضائع (٧) .

تلاميذه :

قال السيوطي : وأخذ عنه أكابر عصره ، وتقدموا في حياته كالشيخ
 تقي الدين السبكي (٨) ، وولده ، والجمال الاستوي (٩) ، وابن قاسم (١٠)

-
- (١) ينظر فتح الطبيب ٣٢٠/٣ (٢) ينظر البحر المحيط ٣/١
 - (٣) ينظر جذرات الذهب ١٤٦/٦
 - (٤) نكت البحيان ص ٦٨١ ، والدرر الكامنة ٣٥٦/١
 - (٥) ينظر داهيات الشافعية الكبرى ٣٢/٦
 - (٦) ينظر غاية النهاية ١٨٥/٢ ، والبحر المحيط ٧/١
 - (٧) ينظر البحر المحيط ١/١ ، ٨٣ ، ٤/٣٦٣ ، ٤٦٧/٥ ، وغية الوعاة ٢٠٣/٣
 - (٨) المتوفى سنة ٧٥٦ هـ ، ينظر الدرر الكامنة ٣٢٤/٣
 - (٩) المتوفى سنة ٧٧٢ هـ ، ينظر الدرر الكامنة ٤٦٣/٢
 - (١٠) المتوفى سنة ٧٤٦ هـ ، ينظر الدرر الكامنة ١١٧/١

وابن عقيل (١) والسمين (٢) ، ورازي (٣) ، والشافعي (٤) ، وابن
مكتوم ، وخلائق (٥) .

مقتدسه :

ذكرت المصادر أن أبا حيان كان مالكيًا - وهو المذهب السائد في المغرب
والأندلس - ثم أصبح ظاهرية ، وكان يقول : " حاز ، أن يرجع عن مذهب الظاهر من
على يده (٦) .

وكان أبو حيان قد اطلع على الفقه الظاهري في غرناطة ، فدرس كتاب
" الحل في الخلاف المالي في فروع الشافعية " لابن حزم الظاهري المتوفى
سنة ٤٥٦ هـ ، ثم اختصر أبو حيان هذا الكتاب باسم " الأثور الأجل في اختصار
الحل " ، وقد ذكر هذا الكتاب في تصانيفه لتلميذه الصفدي (٧) . وهذا قد
المرور ، وبأن مذهب الظاهر سيجوز فيها مذهب الشافعي (٨) . ولم يزل
البحث من لجنة السمين ، هو الذي كان يتحكم في تهديل مذهبه ، فهو يجاري أهل
مصر في مذهبه ، ولم يضمن حياة مستقرة ، وورثا وشيخا ، يدل على ذلك أنه لما دخل
مصر وتلقه بمذهب الشافعي ، وسئل عن ذلك ، فقال بحسب الهدية (٩) .

وكان شديد الحملة على المستترين بالاسلام في عصره ، ويقول : " وما زال في
كل عصر منافقون ، يتمسكون بالاسلام ، ويحضرون الصلوات ، كالمثقفين الموجودين في
مصرنا هذا (١٠) . وكان يعجب من هؤلاء الذين يشتغلون بجهالات الفلسفة

-
- (١) المتوفى سنة ٧٦٠ هـ ، ينظر الدرر الكامنة ٣٢٢/١
 - (٢) المتوفى سنة ٧٥٦ هـ ، ينظر الدرر الكامنة ٣٦٠/١
 - (٣) المتوفى سنة ٢٧٨ هـ ، ينظر الدرر الكامنة ٦١/٥
 - (٤) المتوفى سنة ٢٤١ هـ ، ينظر الدرر الكامنة ٥٢/١
 - (٥) بنية الوعاة ١٨٥/١
 - (٦) بنية الوعاة ١٨٥/١ ، والدرر الكامنة ٣٠٤/٤
 - (٧) ينظر نكت الهميان ص ٢٨٢ ، والبحر المحياني ٣٤/١
 - (٨) ينظر نكت الهميان ص ١٨١ ، وشذرات الذهب ١٤٥/٦ ، ونفح
الدايمي ٢١٦/٣
 - (٩) ينظر بدائع الزهور ١١١/١ - ٢٠٠
 - (١٠) البحر المحييط ٣٢٢/٢

في مصر من غير أن يفكر ذلك أحد ، بقول " ولما جملت بديار مصر ، ورأيت كثيرا من أهلها يشتغلون ببيع الآلات البلاستيكية ، فإمران يفكر ذلك أحد ، تمجيبا من ذلك ، إذ كنا نشأنا في جزيرة الأندلس على التهور من ذلك ، والانتكار له ، وأنه إذا بنى كتاب في الضحك إنما يباع خفية ، وأنه لا يتجاسر أن ينطق بلفظ أنسا بسموته : المفصل ، حتى أن صاحبنا وزير الملك ابن الأحرار أبا عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الحكيم ، كتب إلينا كتابا من الأندلس ، يسألني أن أشتري أو استنسخ كتابا لبعض شيوخنا في المنطق ، فلم يتجاسر أن ينطق بالمنطق ، وهو وزير فستاه في كتابه بالمفصل (١) .

صفاته وأخلاقه :

كان أبو يحيى كثير الضحك والانسداد ، يبدأ عن الانتهاك ، جهد الكلام حسن اللقاء ، جميل المزانسة ، فصيح الكلام ، واللسان ذكالة وافرة ، وهمة فائرة ، وله وبه مستديرة وقامته مستديرة لهون بالليل ولا بالقصير (٢) . وكان لا يشرب الخمر ، ولا يلبس الخرد والشادوش (٣) .

وفاته :

توفي بنزله خان باب البحر في يوم السبت بعد العصر الثامن والمئتين من صفر سنة ٦٤٥ هـ ، ١٣٤٥ م ، ودفن في القبة بمقبرة السوفية خان باب النيرة ، وبنى عليه بالجانب الأيمن بمسجد صلاة الفرائض (٤) .

(١) البحر المحيد ١٤١/٥

(٢) ينفار نفح الطيب ٣١١/٣

(٣) البحر المحيد ١٤٠٢٤١/٤

(٤) ينفار نفح الطيب ١١٢/٣ ، وشذرات الذهب ١٤٧/٦

والدرر الكائنة ٣١٠/٤

وقيل : إنه توفي عشية يوم السبت السابع والعشرين من صفر سنة
خمس وأربعين وسبعمائة ، بمنزله خالي باب البحر ، ودفن من القدر خالي باب
النصر بترسة الوفية (١) .

وقيل : بترسته بالبرقيه (٢) .

وقيل : إنه توفي سنة ١٤٢ هـ ، وقد أنكر المقرئ على من شك في تاريخ
وفاته ، بتولاه " وما وقع في كلام كثير من أهل المغرب أن أبا حيان توفي سنة
ثلاث وأربعين وسبعمائة غير ظاهر ، لأن أهل المغرب يعرفون بذلك ، إذ توفي
عندهم ، وقد تقدم أنه توفي سنة خمس وأربعين ، فمضى كلام أهل المغرب في
هذا القول ، والله أعلم (٣) .

(١) بن دار طبقات الشافعية للاستاذ ٢٧

(٢) بن رفاة النهاية في طبقات القسرا ٢٨٦/٢

(٣) نصح الديب ٣١٥/٣ .

ب - أشعاره (١)

مخطوط	١ - تزيين القسرب
“	٢ - التدريب في تشييل التزيين
“	٣ - المهدى الملغى من المتع
“	٤ - الموقور في شرح ابن عصفور
“	٥ - التزيين والتكميل في شرح التسييل
مقتود	٦ - التزييل الملغى من شرح التسييل
مقتود	٧ - التكميل في شرح التسييل
مطبوع	٨ - ضريح السالك
	٩ - الارتشافات
مخطوط	١٠ - رسالة فريب القرآن على لغات القبائل
“	١١ - غاية الاحسان في علم اللسان
“	١٢ - النكت الاحسان في شرح غاية الاحسان
“	١٣ - اللحة الهدية في علم الصرمة
مقتود - وينظر الأشباه والنظائر ٤ / ١١١ - ١٢٢	١٤ - المذا في أحكام كذا
مطبوع	١٥ - تحفة الأريب بما في القرآن من التزيين
مطبوع	١٦ - الارتشاف في الفرق بين الضاد والظاء
مقتود	١٧ - التذكرة - مرة
“	١٨ - القول الفصل في أحكام الفصل
“	١٩ - الشرح حذرة
“	٢٠ - شرح كتاب ميبويه
“	٢١ - التبريد لأحكام ميبويه
“	٢٢ - كتاب الأشعار الملغى من شرح ميبويه للضمار

(١) ينظر نفي الريب ٢٠٢ / ٣ ، وينظر الماهين والمدلول والمقتود فيها في كتاب " أبوحيان النحوي " للدكتور عبد ية الحديشي ص ١٠١ - ١٠٢ .

مفقود	٢٣- نهاية الاغراب في علي التصريف والاصراب
“	٢٤- فضيل النحر
“	٢٥- الأقدار في لسان التبرك
مطبوع	٢٦- الأثران للسان الأثران
مفقود	٢٧- زهو الملك في نحو الأثران
“	٢٨- ضطر المحرف في لسان القوس
“	٢٩- نور النسخ في لسان الجهر
“	٣٠- المجهور في لسان المشهور
مطبوع	٣١- البحر المحيط
مطبوع	٣٢- النهر الماد من البحر
مفقود	٣٣- جزء في الحديث
“	٣٤- الأثر الأثر في اختصار المحلى
“	٣٥- الوثائق في اختصار الضحاك
“	٣٦- الإعلام بأركان الإسلام
“	٣٧- مسلك الرشيد في تبيين مسائل نهاية ابن رشد
“	٣٨- المراد النسخ في قراءة ابن مسعود
“	٣٩- الصنن البهامة في قراءة ابن عامر
“	٤٠- الأثير في قراءة ابن كثير
“	٤١- النافع في قراءة نافع
“	٤٢- البردة في قراءة حمزة
“	٤٣- النير البلي في قراءة زيد بن علي
“	٤٤- المورد الباسم في قراءة عاصم
“	٤٥- غاية المطلوب في قراءة يعقوب
“	٤٦- ترتيب الثاني في قراءة الكسائي
“	٤٧- عقد اللآلئ في القراءات الحمبي الموالى
“	٤٨- اللؤلؤ الحالية في أسانيد القراءات الحالية
“	٤٩- تحفة الندوة في نحاة الأندلس
“	٥٠- مجانب الجهر في آداب وتواريخ أهل المغرب

- ٥١ - نزهة الشمس
مفسر
- ٥٢ - خلاصة الثبيان في علم الهدى والبيان
“
- ٥٣ - الأبيات الوافية في علم القافية
“
- ٥٤ - بواقعت السحر * نوافذ السحر في دماث السحر *
“
- ٥٥ - نشر الزمر في نظم الزمر
“
- ٥٦ - ديوان أبي حيان
مناهج
- ٥٧ - نكتة الإتالي
مفسر
- ٥٨ - بهيمة الأمان من فوائد أبي حيان
“
- ٥٩ - الإلحاح في إفساد إجازة الطبع
“
- ٦٠ - فهرست مصوغات
“
- ٦١ - قدار الذهب في جواب أمثلة الذهب
“
- ٦٢ - النضار في الصلاة من نضار
“
- ٦٣ - نفحة المسك في سيرة السترك
“
- ٦٤ - شحنة ابن أبي المنصور
“
- ٦٥ - كتاب المنصور • وهو مختصر لتحفة المدور في القصور والمدود لابن مالك
الجزء
* ينظر التذييل والتكميل ٢٤٣/٥ *

ان دراستنا للضجح أبي حيان في كتابه الارتشاف تقتضى منا معرفة الضجح السدي مار عليه في تأليف كتبه النحوية واللغوية ، وذلك لتبيين معالم شخصيته وضججه في تأليفها ودراستها .

وسأقتصر في عرض ذلك على كتبه الموجودة سواء أكانت مطبوعة أم مخطوطة .

(١) - تقريب القريب : ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الخياطين

برقم ١٧٣ / ١ و تقع في ٥٨ ورقة .

ومنه نسخة مطبوعة في معهد المخطوطات العربية ، برقم (٢٨) كتبه

سنة ٧١٠ هـ .

ومنه نسخة في المكتبة الاحمدية بتونس برقم ٦٧٤١ ، كتبت سنة

٧١٢ هـ . ومنه نسخة في الخزانة القروية في النجف " بالعراق " كتبت سنة

٧١٢ هـ .

وسنة نسخة في باريس ، برقم (٤٨١٥) .

ويعد كتاب تقريب القريب السدي ألفه ابن عصفور من مؤلفاته الهامة ، وقد

أراد أبو حيان أن يسطر هذا الكتاب ويقومه من المتعلمين ، فألف أبو حيان

كتابها سماه : " تقريب القريب " .

وقد سار أبو حيان في تهذيب كتابه على النحو الآتي : تكلم على

أحكام الكلم حين التركيب ، وهي نون : اعرابية ، وغير اعرابية ، ثم تكلم على

أحكام الكلم مفردة قبل تركيبها . في الاحكام التركيبية : تكلم على الكلام ، الاعراب

والرغائب ، والنصوات ، والمجوزات ، والتوايح ، واعراب الفعل المضارع ، ونعم

وشس ، وأفعال التمجيب . وفي الاحكام التركيبية ، تكلم على البناء ، والحكاية

واحاديث الفعل الى مؤنث والمدد ، وكتابته ، والادغام ، والوقف .

وفي الاحكام الافرادية : تكلم على همزة الوصل وجمع السلامة ، والنسب

والتأنيث ، ونون التوكيد .

ثم انتهى الى الكلام على الاحكام التصريفية فقسمه الى قسمين : في القسم

الاول تكلم على التصغير ، وجمع التكثير ، والمصدر ، واسم المكان ، والزمان ، واسم

الاله ، والمقصود ، والمدود ، واسم الفاعل ، والمفعول .

وفي القسم الثاني تكلم على الادغام ، والابدال ، والقلب ، والنرائس

الشعرية .

وقد افاد ابو حيان كثيرا من ابن عصفور في تهويب كتابه هذا
حيث نجد ان هذا الكتاب لا يختلف عن كتاب القرب في التهويب
والترتيب .

(٢) - التدريب في تشييل القرب : ومنه نسخة في مكتبة بشير
اغيا ايوب برقم (١ / ١٧٢) . ويقع في (٣٠) ورقة .
ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية برقم ٣٤ نحو
كتبت سنة ٧١٨ هـ .

وقد رأى ابو حيان ان كتابه (تقرب القرب) يحتاج الى شرح وتفصيل
لما فيه من غرض على المتعلمين . فالف كتابه (التدريب في تشييل القرب)
ليكون مختصرا لكتاب القرب . والتدريب .

وقد سار في تهويب هذا الكتاب الى ملكه في تهويب وترتيب كتابه : تقرب
القرب . وأبرز ما يلاحظ في هذا الكتاب غاية ابي حيان بشرح ما أورده ابن عصفور
من قواعد وأحكام .

(٣) - البحر المحيط : ألف ابو حيان هذا الكتاب في عسّام

(٧١٠ هـ) وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمره . وذلك عندما عين مدرسا
للمسلم لتفسير في قبعة السلطان الملك الناصر قلاوون (١) .

ويقع هذا الكتاب الضخم في ثمانية أجزاء كبيرة . وقد طبع في مصر
سنة ١٣٢٨ هـ . بمطبعة السعادة . وبها منه تفسيران أحدهما : النهر
المعاد من البحر المحيط لابن حيان نفسه . وهو مختصر لكتابه البحر المحيط . حيث
وجد ان تفسيره البحر المحيط فيه اطلالة واسهاب . فأراد اختصاره . قال
ابو حيان (فاني لما صنف كتابي الكبر المسمى بالبحر المحيط في علم التفسير
عجز عن قطمه لطوله السابح . وثقلت له عن اقتصاصه الخارج منه والسابح . فأجريت
منه نهرا تجري عينه . وتلقى بأبصاره فيه عينه . لنشاط الكمال في اجتهاده)
جمله . ويرتوي الطبايان بارتشاف زلاله . (٢)

(١) ينظر البحر المحيط : ٣ / ١

(٢) النهر المعاد ٦ / ٤ / ١ .

معنى هذا أن أبا حيان كان يقصد من تأليفه هذا المختصر تقريب
وتيسير فهم معاني القرآن .
وثانيهما : الدرر اللقيط من البحر المحيط وقد ألفه تلميذ أبي حيان
الشيخ تاج الدين أحمد بن محمد القادر بن أحمد بن مكتوم القيس الخنق المتوفى
سنة (٧٤٩ هـ) . وكان هذا الكتاب مقصورا على ردود أبي حيان على الزمخشري
وإن عطفه .
وكانت خطة أبي حيان في التفسير وأن يتدى أولا بالكلام على مفردات الآية
ثم يذكر ما في كل لفظة من اللفظة والاحكام النحوية ، قبل التركيب ، ثم يفسر
الايتمتها : سبب نزولها وموجها ما جاء فيها من قراءات شاذة أو متواترة .
ومن أبرز الاشياء التي نجد ها في البحر المحيط غنايته بالنحو والصرف
بحيث يمكننا أن نعد هذا الكتاب من كتب النحو واللفظة .
وقد ذكر بالانتها (١) أنه يوجد في مكتبة ليدن (٢) مخطوطة من البحر
المحيط ، وذلك برقم ٣٤٤ .
وذكر جرجي زيدان (٣) أيضا أنه يوجد في مكتبة أبا صوفيا ، وجامع واغب
ياغا مخطوطتان من البحر المحيط .
وفي المكتبة المباشية بالهجرة (٤) أحد اجزائه ، وهو من مخطوطات
القرن الحادي عشر .

(٤) - لغات القرآن : مخطوط بيددار المكتبة المصرية (بالتهجوية) برقم

٧٤ لفة ، وعدد الاوراق ٤٣ ورقة .

- لقد تكلم ابو حيان في مقدمة هذا الكتاب على الهدف من تأليفه فيقول

(١) ينظر تاريخ الفكر الاندلسي ص ١٨٨

(٢) ينظر فهرست مخطوطات ليدن ص ٣٧ .

(٣) ينظر تاريخ آداب اللغة العربية : ٢٦٥ / ٣ .

(٤) ينظر : فهرست مخطوطات المكتبة المباشية في الهجرة القسم الثاني ص ١٧

(لفات القرآن العزيز على قسمين : قسم يتكاد يشترك في فهم معناه عامة المستمرية ، وخاصتهم ، كدلول السماء والارض ، وفوق ، وتحت ، وقسم يختص بمعرفة من له اطلاق وتحرر في اللثة السريية ، وهو الذي صنف الناس فيه وسماه غريب القرآن ، والمقصود في هذا المختصر أن نتكلم على هذا القسم وان نرتبه على حروف المعجم ، فاذا ذكر في كل حرف منها ما فيه من المواد . . . مستهرا في ذلك الحروف الاصلية لا الزائدة ، هتصرا في ذلك على شرح الكلمة الواقعة في القرآن العزيز) (١)

فكان منهجه في تأليف هذا الكتاب أنه يرتب مفردات القرآن حسب الحروف الهجائية ، فيبدأ بحرف الهمزة ثم الباء . . . نفس حرف الهمزة يقول مثلا : أب : أب : الاب : ما وعنه الانعام ، وقيل نحو للهائم كالفاكهة للشاس أب : الربة : الحابجة ، أب : أواب : رجاج ، أويس : سحى . . . الت . . .

وفي حرف الياء يقول : يسر يسير سهل ، والميسر : القليل ، والميسر المقارن : يم : اليم : البحر ، فهموا : اقصوا . . . يشس : اليأس : القنوط أفلم ييأسوا : معناه بلفظة النخع : يعلم ويبين ، والله أعلم بالصواب ، ومن أهـرد ما يلاحظ في هذا الكتاب ما يلي :

- ١ - اهل أبو حيان الاستشهاد بالشعر فيما كان يورده من أمثلة .
- ٢ - اهل ايضا عزو مفردات القرآن الى لفاتها ، حيث لم نجد في هذا الكتاب أثر من لفات القبائل في القرآن الا ما أورده في حرف الياء عند كلامه على يشس حيث قال " اليأس القنوط ، أفلم ييأسوا : معناه بلفظة النخع يعلم ويبين " .

وانى أشك أيضا - كما شك غيرنا من الباحثين (٢) - في اسم هذا الكتاب واعتقد أن اسم هذا الكتاب هو " انحاف الاربها في القرآن من الضرب " وقد طبع هذا الكتاب في سوريا - في حماة - سنة ١٣٤٥ هـ سنة ١٩٢٦ م .

(١) المقدمة ص ١
(٢) ينظر: اللهجات السريية في التراث ص ١٠٢ د . احمد علم الدين الجندى ومقاله بمجلة مجمع اللغة السريية الجزء ٢٦ الصفحة ٢٠٠ عدد مايو ١٩٧٠ م .

وما يجلسنا نميل الى الاخذ بهذا الرأي هو :
١ - ان مادة الكتابين " لغات القرآن " وانطب الارب " واحدة
٢ - ان السوطى عندما تفرغ الى ذكره لغات أبي حيان لم يذكر له
كتبا باسم لغات القرآن ، بل ذكر له كتابا آخر باسم " اتحاف " .
الارب بما نسي القرآن من الفرب " .

(٥) - البدع الملخص من المتع : مخطوط يدار الكتب المصرية
ضمن مجموعة برقم (٢٤ من نحو) (٢٨) ورقة وفي كل ورقة (١٥) سطرا
من القطع المتوسط ، وجاء في آخرها " تم كتاب البدع غدوة الجمعة التاسع
والعشرين لشهر ربيع الاول سنة تسع وتسعين وستائه على يد ملخصه أبي
حيان وخطه " ومنه نسخة أخرى في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة صورة
عن نسخة دار الكتب برقم (١٧) .

- ومنه نسخة أخرى في معهد المخطوطات ، صورة عن نسخة في مكتبة
بشير أظ أوب برقم (٢ / ١٧٢) في (٢٥) ورقة ، برقم (١٨) .

وكان ابن عسور قد ألف كتابا في التصريف باسم (المتع في التصريف)
وقد طبع هذا الكتاب في سوريا - حلب - بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة
في جزأين سنة ١٩٢٠ م . وكان أبو حيان شديد العناية بهذا الكتاب ، فقد
لخصه بكتاب أسماه " البدع الملخص من المتع " .

وقد بين أبو حيان في مقدمة الكتاب الهدف من تأليفه ، وخطته
فيه ، حيث يقول " ولما كان كتاب المتع أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيبا ،
والخصه تهذيبا ، وأجمعه تقسيما ، وأقره تفهيمًا ، قصدنا في هذه الأوراق ذكر
ما تضمنه من الأحكام بالخص عبارة ، وأبرز اشاوية ليشرف الناظر فيه على معظمه
في أقرب زمان ، ويشرح بصيرته في عقائل حسان ، ومهمته بالبدع الملخص
من المتع ، ولم اتمرن للتبهيه على ما فيه من الاعتراض ، بل ابرزته بين المفنى
عنه والراضى ، وان فسح الله في السمره ، وساعدنى فى سابق القصد
وضمت فى التصريف ما أنا له آمل ، وعلى تحصيل مواده من قد يسر الزمان عامل
والله يملئنا فيما أملنا من ذلك الامنية ، ويخلص لنا فى الملسم والممل النية (١)

وقد تكلم في هذا الكتاب على التصريف ، والاشتقاق ، والفعل
الثلاثى والرباعى ، والابنية التى فيها زيادتان ، وحروف الزيادة ، -
والتضعيف ، وحروف الهدل ، والقلب والحذف ، والنقل ، والادغام ، ومخارج
الحروف ، وانتهى الى اللزوم على باب ما قيسى من الصحيح على صحيح مثله
وما قيس من الممثل على نظيره من الصحيح .

وأيضا نلاحظه فى هذا الكتاب :

١ - انه يقدم لنا الاحكام والقواعد فى الخص عبارة ، وأبج اشارات ، يقول
عند الكلام على كيفية معرفة الاصل من الزائد (ويصرف الزائد ،
بأحد تسمية ، بالاشتقاق ، والتصريف ، والكتابة ، واللزوم الزائد الهنسا ،
وكونه لى معنى ، والنظير والخروج عنه ، والدخول فى أوسع الهابين " ثم
يشرح بعد ذلك فى شرح هذه الاحكام .

٢ - كان يبين رأيه بالواقعة او المخالفة ، وذلك فى اثناء عرضه
لأراء النحاة ازاء بعض المسائل الصرفية . يقول عند كلامه على حروف الزيادة
" الهاء عزاد لبيان الحركة ، وزعم أبو المباس أنها لاتزاد فى غير
ذلك ، والصحيح أنها تزداد فى غير ذلك قليلا . . . وهجر وهبلج ، وهركولة
على مذهب أبي الحسن ، والصحيح فى تخرج أصلاتها " (١)

وهبلج

وعند كلامه على مخارج الحروف يقول " وحروف المسجم الاصول تسمى
وعشرون منها الهزمة خلافا للمجرد " (٢)

(٦) - المفرد من شين ابن عصفور مخطوط بدار الكتب

البردية ضمن مجموعة برقم ٢٤ من نحو ، ويقع فى (٦١) ورقة من القطع
المتوسط ، وفى كل صفحة (١٥ سطرا) وهى ناقصة من الاخر ، حيث
تنهى عند الكلام على اسم الفاعل ، واسم المفعول . ومنه نسخة مصورة
فى معهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم (١٧٣) .

(١) المبدع الملخص من المتع الورقة : ١١٢
(٢) المبدع الملخص من المتع الورقة : ٣٢ ب

وكان ابن عصفور قد شرح المسائل المشككة من القرب في كتاب يعرف به
(الشرح الكبير) فاخصره أبو حيان في كتاب سماه "الموقور من شرح ابن
عصفور".

أما عن الهدف من تأليف أبي حيان لكتاب الموقور من شرح ابن عصفور
وعن خطته في ترتيبه وتهويبه فيقول "فاني لما اختصرت القرب للاستاذ ابي
الحسن بن عصفور في كتاب سميت به بالقرب ، وأردفته بشرح لطيف ، وسميت بالتدريج
واختصرت في التصريف المتع في كتاب سميت به المبدع ، رأيت أن اختصر كتابه المسمى
عند الناس بالشرح الكبير ، وكان قد حوى من الفن العربي قواعد محررة ، ولواشد
محبرة ، يستفيد منها الهادي ، ويتذكر الشادي ، فاخصرته من غير تبويه على
ما فيه من النقود ، ولا خروج في اختصاره بالاعتراض عن النقود ، ولم أبا السخ
في ايجازه فأخل ولا أسهب فيه ، فهبل ، هل أبرزته بين عبارة ملغصة ، وإشارة
مخلصة ، وتقسيم تقسيم ، وترسيم وترسيم .

ولما كان كتاب القرب من أحسن الموضوعات ترتيبها وأكملها تقسيمها وتهذيبها
رتبت لهذا المختصر ترتيبه ، وهديته تهذيبه ، وما كان في الشرح من إهواي
عري عنها القرب ، وضعتها في المكان الذي يليق بها ويقرب ، ولما تكمل
هذا المختصر في سماه المعلوم بدارا ، وشرف ما بين الموضوعات قد را ، وكان قد
وسر حفظه من علم اللسان ، وجمع فيه ما تشقت من الاخصان ، سميت بالموقور
من شرح ابن عصفور ، والله تعالى أرجو أن يشيئا على ذلك ، وان يلخصف
بنا في الدارين . (١)

وقد ما رأو حيلن في تهويب كتابه الموقور على الشكل الاتي : تكلم على
الكاتم ، والاعراب وألقاب الاعراب وعلاطته ، والنكرة والمرفسة ، والاختبار ، ونعم
ويشس ، والتمجب ، والنائب عن الفاعل ، والمتبدأ والخبر ، والاشتغال ،
والتوضيح ، واقمال القارسة ، والافعال المتمدية ، وضمير الفصل ، واسم الفاعل
والمصدر ، والاعراض ، والصفة الشبهية باسم الفاعل ، والمفعول المطلق ،
والظرف ، والحال ، والتميز ، والاستثناء ، والمفعول معه ، والمفعول لــــه
والنداء ، والندبة ، وحروف الجر ، والقسم ، والاضافة ، والتوابح ، واعراب

(١) الموقور من شرح ابن عصفور ص ١

الفعل المضارع ، والنواصب ، والجوازم ، والاسم غير المنصرف ، والبناء ،
والحكاية ، والتذكير والتأنيث والمدد ، والهمزة ، والافعال المهجوزة ، والوقف
وهمزة الرصد ، والجمع ، والنسب ونون التوكيد ، والتصغير ، والتكبير ، وأبنيج
المصادر ، واسم المصدر والقصور والمدود ، واسم الفاعل ، واسم لفعول ، والامالة
وفي هذا الكتاب نجد ابا حيان يردد تلك الآراء التي وردت في الارتشاف ولكن
باختصار يقول في تعريف الاعراب : " الاعراب : لفظة الابانة والتحسين والتضهير
واسللاحا : تنوير آواخر الكلام لاختلاف السوا مل الداخلية عليها لفظا او تقديرا
وعند تعريفه الملم يقول " الملم : ما علق في أول أوحواله على قسمسي
بشيء فسي جميع احواله من غيبة وخطاب وتكلم ، وأعرفه اسم الاماكن ، ثم
الاناس ، ثم اسم الجنس ، ولا يعرف هذا الا بالاستقرار " (٢)

(٧) - غيبة الاحسان في علم اللسان : مخطوط بدار الكتب المصرية

ضمن مجموعة برقم (٢٤ ش) نحو ، ويبدو في عناونها بمضرات التصويرات وتقع
في (٢١) ورقة من القطع المتوسط ، فيها أثره أرضه ، وعدد المطور في
كل صفة (١٥ مطرا) ومنه نسخة صورة في مسهد المخطوطات بجامعة السدول
المصرية وهي صورة عن المخطوطة السابقة .

وفي الصفحة الاولى منها اجازة من ابي حيان لولده الذي يقول " قرأت
جميع هذه المقدمة ، رواية على مصنفها : والدي رضي الله عنه في مجلسين آخرهما
يوم الاثنين . . سنة اثنين وعشرين وسبعمائة " .

وجاء في آخرها " كتبها بخطه أبو حيان مصنفها ، عفا الله عنه ، وكان
الفراخ من تصنيفها يوم الاحد حادي عشر رمضان العظيم ، من سنة تسع وثمانين و
ستائة ، بالقاهرة المحروسة " .

وقد قسم أبو حيان هذا الكتاب الى قسمين : القسم الاول في الاحكام
الافرا دية ، والقسم الثاني في الاحكام التركيبية ، ثم قسمه الى أحكام اعرابية
واحكام غير اعرابية . وقد تكلم في الاحكام الاعرابية على الاعراب ، والقاب

(١) الموفور من شرح ابن عسفور ص ٢

(٢) الموفور من شرح ابن عسفور ص ٤

وعلامته ، والتكرة والمعرفة ، المرفوعات ، الفاعل - النائب عن الفاعل -
التواضع - أعمال المقاربة - وما النافية العاطلة عمل ليس " ثم تحدث عن
الضمومات " والمفعول به - الحال - التمييز - المفعول معه - المفعول له
الاستثناء - اسم لا العاطلة عمل ان " ثم عن المجرورات ، والتواضع ، والفصل
وأقسامه ، وغيره المنصرف .

وفي الأحكام غير الألهامية تكلم على البناء ، والادغام ، والوقف ، والأخبار
وسد ذلك أخذ يتكلم على الأحكام الأفرادية : وهي : همزة الوصل ، والمشني
والجمع والنسب ، ونون التوكيد ، ثم تكلم على أحكام التصريف ، فقسمها إلى
قسمين : الأول : علم التصغير ، وجمع التكسير ، وأبنية الصدر ، وأسم الزمان
والمكان ، وأسم الفاعل وأسم المفعول .

والثاني : هو زيادة ونقص وبدل وقلب .

ثم تكلم على الحروف العاطلة والمهملة ، وختم الكتاب بالكلام عن الشمر
والسجع والضرورة الشعرية . وقد قصرنا على الزيادة أو البذل ، أو الحذف
أو التقديم والتأخير .

ومن الملاحظ أنه هذا الكتاب قد جاء شاملاً لموضوعات النحو والصرف
وذلك باقتضاب شديد ليسهل حفظها وتداولها بين الطلبة ، وهذا الكتاب
يسد حاجة من نال من الكتب التعليمية التي كانت تؤول في ذلك العصر تسهيلاً
وتيسيراً لعلم النحو والصرف .

(٨) - النكت الحسان في شرح غيبة الاحسان :

مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٢٦٦) نحو . وفي طهة جستر
بمؤنسخه برقم (٢٦٢٥) ، وتقع في ١٢١ صفحة .

وقد ألف هذا الكتاب شرحا لكاتبه غيبة الاحسان ، يقول " هذ
نكت أطلقتها على هان نشرودنو " غيبة الاحسان في علم اللسان " فتحت
فيها مقلتها ، وأوضحت مشكلتها ، وأكثرنا انما هو الهدا " حكم في صورة المثال
وربما ألحت بزيادة ، أو حكم ، أو ذكر خلاف ، أو استدلال . ولم أقصد
ارخاء اللسان في هذا المضمار بل أثرت الاجاز على الاكثاره وسببها :
النكت الحسان في شرح غيبة الاحسان " وهي وان كان جرمها ضئيلا وما تضمنته
بالنسبة الى الفن السري قليلا ، فهنا اشتطت على فوائد لا تقتصر الاضها
وفوائد لا تؤثر الاغها " (١)

ومن الملاحظ ان الضج الذي سار عليه أبو حمان في هذا الكتاب
لا يكتفي من ضججه في غيبة الاحسان الا في زيادة هبة في الاحكام ، والفوائد ، وفي
توضيح أو شرح بعض الاحكام ، ويتضح ذلك في الاورالاتيه :
١ - قدم في هذا الكتاب بحث الاحكام الانفرادية للكلمة على بحث الاحكام
التركيبية وذلك لسببه . (٢)

٢ - أضاف في كتابه هذا بعض الفوائد أو الآراء من ذلك نهاية السرى
ان عمل " لا " التي تشمل عن " ليس " بمد قليلا " يقسول
" واعمالها عمل ليس قليل جدا بخلاف اعمالها عمل ان ، فانه كسير
جدا ، حتى لقد زعم شيخنا ابو الحسن الابدی - رحمه الله - انه
لم يسمع النصب في خير " لا " مفوظ به وان كان حملها على ليس
بقتضيه ، الا ان ذلك يمكن ان ترتب الصرب ، اشارة الى ضعف
عمل " لا " عمل " ليس " (٣) .

(١) النكت الحسان : ص ١
(٢) انظر النكت الحسان ص ٢
(٣) النكت الحسان : الورقة ٢٠ ب

ومن ذلك قوله أيضا " زعم السهيلي وتثنيده الرندي * وابن مسزوز
والشلوبين في احد قوليه أن (على) متى بورت لا تكون الا اسما ، وزعموا أن *
سهيويه نص عليه بقوله : واعلم أن على اسم ولا تكون أبدا الا ظرفا ، وبأنه
حين عد حروف الجر لم يذكر فيه " على " . وهذا حرف لما هو المشهور في *
كتب النحاة * وألسنة المصريين " (١) .

(٣) - ومن الآراء التي ذكرها مصرحا بخالفته لشيره من النحاة
قوله : لكن : بسيطة لامرئية ، حرفا لمن ذهب الى ذلك (٢) . وقوله
ولا تأتي كأن للتحقيق ، ولا للظن حرفا لمن ذهب الى ذلك (٣) . وقوله
المصدر يسهل مظهرا حرفا للتوفيق (٤) . وقوله : وقد اختلف عمل الجر بهما
- الفاء والواو - أم يرب مضمرة بعد ، والاختيار أنه بهما ، لان قاعدة -
المصريين أن حروف الجر لاتصل مضمرة (٥) ، وقوله : أقفل التعجب ليس
باسم خلافا للتوفيق (٦) . وقوله : والاختاران (لن " بسيطة لامركبة من
" لا أن " خلافا للخليل (٧) .

(٤) - ومن الآراء التي وضحتها بالشرح ، قوله " اماحانا فلم
يحفظ سهيويه فيها الا الخفض ، ونحو هذه حرف ، وقد نقل الاخفش وغيره
النصب بها * ومن كلام العرب : اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان
وأبا الاصبح *
وقال الشاعر :

حاشا قرشا فان الله فضلهم على البرية بالاسم والدين (٨)

-
- (١) النكت الحسن : الورقة ٢٦ أ
(٢) النكت احسان : الورقة ٢٢ أ
(٣) النكت احسان : الورقة ٢٢ أ
(٤) النكت احسان : الورقة ٢٧ ب
(٥) النكت احسان : الورقة ٣٦ ب
(٦) النكت احسان : الورقة ٤٨ ب
(٧) النكت احسان : الورقة ٥١ ب
(٨) النكت احسان الورقة ١٣٢ ، وينظر أيضا الورقة ٢٤ ب ، ٢٥ ب ، ٢٧ ب -
١٥٨ .

(٩) - الملحة الهدية في علم العربية:

مخطوطة بدارالكتب المصرية برقم (١٠٥٠) نحو وتقع في
سبع ورقات من القطع الصغير، كتب سنة ٦٨٩ هـ .
وهي نسخة مصورة بمسند المخطوطات بجامعة الدول العربية
وذلك عن المخطوطة السابقة وقد تكلم أبو حيان على الكلمة ثم الاعراب
وألقابها وعلاطاته ، والنكرة والمسرفة ، والمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجوزات
والتوايح ، والفعل وأقسامه ، وغير المنصرف .

وهذا الشيب يمثل ويختص من المختصرات التي كانت توضع بين
أيدي المتعلمين تسهيلا لحفظها ، وتداول ما جاء بها من قواعد وأحكام . ولهذا
نجد ما شيد به الاقتضاب فيها على وجه من موضوعات وكان همه فيها تقرير الأحكام
والقواعد خالية من الاستشهاد بالشعر ، ولبيان ذلك فاني سأعرض طرفا
ما ذكره فيها ، يقول في تعريف الكلمة : الكلمة : قول موزون لمعنى مفرد
وهي اسم وفعل ، وحرف ، والكلام : قول دام على نسبة اسنادية والاعراب
تنير في الكلمة لسامل ، وفي باب المرفوعات يقول : المرفوعات ثمانية
الفاعل المفعول الذي لم يسم فاعله . . وفي باب المنصوبات يقول : المنصوبات
اثنا عشر المفعول به . . .

وفي البدل يقول : البدن ، بدل كل من كل نحو جاء زيد اخوك
وبدل بمعنى من كل نحو : اكلت الرغيف ثلثه ، وبدن اعتمال نحو : نفمسنى
زيد طعمه ، وهو على نسبة تكرار السامل .

وفي باب الفعل يقول ماض ويبنى على الفتح نحو : قعد ، وأمسر
ويبنى على السكون نحو : اقمعد ، ومضاي وهو مسرب نحو : يخج ، ولن يخرج
ولم يخرج ، وفي باب غير المنصرف ، يقول فيه : لا ينون ، ولا يكسر ، فان
اضيف أورد خلتها الالف واللام كسر والسبل لانسبة بجسمها قولك :

أنت وزد واجمع وزن وعرف واعدل واعجم ولتركب .

وقد قام بشرح هذه الملحة ابن هشام في كتاب سماه : شرح اللوحة
الهدية في علم العربية وكان له كثير من الملاحظات عليها ، وذلك من
حيث المادة والاسلوب والمنهج ، سأتكلم على ذلك عند الكلام على أبي حيان
وابن هشام في الفصل السابع .

وشرح اللوحة لابن هشام كتابه حقق قام بتحقيقه هادي نهر ونال
به درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة .

وقد تم طبع الجزء الاول منه في بغداد سنة ١٩٧٧ .

(١٠) - مذهب السالك في الكلام على الفية ابن مالك :

وقد عني بتحقيق هذا الكتاب الاستاذ مدني جليزور ، ونشره قسي الولايات المتحدة الامريكيه عام ١٦٤٧ . واستند في تحقيقه على نسختين الاولى في المكتبة البرازيلية والثانية في جامعة (بيل) بأمريكا . ولم يشر المحقق الى نسخة أخرى من هذا الكتاب ، وعلى محفوظه في مكتبة جيتوربيتي بدبلن في ايرلنده ، ولا الى الجزء الاول منه المحفوظ قسي المكتبة المباسية بالبصرة ، وهي نسخة كتبت سنة ٧٤٧ هـ ، وتقع في ٢٦٦ صفحة .

وقد حدد أبو حيان في مقدمة الكتاب ، الهدف من تأليفه هذا الكتاب في مقاصد ثلاثة :-

المقصد الاول : تبيين مقيد أطلقه ، ووضح أغلقه ، ومخصص عممه ومعين أبهمه ، وتفصل أجمله ، وموجز طولسه .

المقصد الثاني : التبيه على الخراف الواق في الاحكام ونسبته ان امكن الى من ذهب اليه من الائمة الاعلام وربما اختار ما ليس بالصحيح بالمختار ولا المشهور ، وترون ما عليه السبل من مذاهب الجمهور مقتفيا في ذلك قاله كوفي ضيف الاقوان ، أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوان ، وياتي قواعد على ناد رضى المنقول شاد قسي القياس منارج عن الاصول ، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في النقول .

المقصد الثالث : حل ما يهيج في انفس النشأة من مشكلاتها ، وفتح ما يلبس من مقفلاتها ، ولم أقصد التكمير من الكلام ولا التثييل لما وضع لادفهام وما حداني - بحلم الله - على الكلام قسي بذلك الا رجوزة الا النصيحة في الدين ، وايصال الخير لقلوب - المهتدين ، فإنه قد يتقن الانسان منها حكما فاسدا يظن أنه صحيح ، ومرجوحا يمتقد أنه هو ترجيح فيني عليه فهمما في كتاب الله والسنة النبوية نبيض بذلك عن المحجة البيضاء والبهيل السوية ، لاسيما مهتدي القى في روعه تمظيم هذه الالفية

وانها بمقاصد النحو وفيه وما هذه الارجوزة ان على الا كفيسة
من دأما وترتبة في بهما وسذور من يتول بتفضيلها ويحول
بتحصيلها فلما في زمان بفائه يستمر وحماه يستحجر اللهم
عقرا (١)

ومنهج ابن حبان في هذا الكتاب يمثل في الامور الاتية :

١ - التبيسة على مواطن الضعف في ذكر ابن مالك فبند كلامه على الاسماء
الخمسة يقول ابو حبان (وتسمى الناظم - ابن مالك - للغات هذه
الاسماء ليس من علم النحو فكان يلق حذفها من هذه الارجوزة
المختصرة والمدول الى الاحكام النحوية بدل هذه اللغات لكن
من غلب عليه فن اول بذكره (٢)

وعند كلامه على الابتداء يقول " لم يفكر حدا للابتداء وانما اتى به
مثلا والمش لا يتوصل منها الى تصرف حقائق الاشياء وجرى في ذلك على
عادته في الاواب " (٣)

وعند كلامه على الفصول له يقول أيضا (لم يذكر الناظم حدا للمفصول
بل جريا على عادته في اكثر هذه الارجوزة " (٤)

وهذا كلامه الى فان واخواتها يقول ابو حبان (ذكر ابن مالك
ان " ظل " لاتتمتع ثامة ليس يجهد لان ائمة اللستوالنحو حكموا
انها ثامة وقد أهمل الناظم الكتم في معاني هذه الافعال وكأنه رأى ان
ذلك من علم الناحية وان كان كثيرا من النحويين تعرضوا الى ذكر ذلك (٥)

-
- (١) المقدمة : ص ١
 - (٢) منهج المالك ص ٨ - ٩
 - (٣) منهج المالك ص ٣٦ .
 - (٤) منهج المالك ص ١٤٦
 - (٥) منهج المالك ص ٥٧ .

٢ - التبيين على ما وقع فيه ابن مالك من غرض واضطراب في احكامه النحوية . من ذلك ما قاله في قول ابن مالك :
ومثل ما اذا بعد ما استفهام . . . أو من اذا لم تلغ في الكلام .

ذكر ان ذا بعد ما الاستفهامية أو بعد من يكون موصولا مثل ما كانت
ما موصولة ، فنقول : ما اذا ضمته ، ومن ذا ضربه ، تريد : ما الذي
ومن الذي . وهذا البيت فيه خلل من جهات :

الاولى : انه قييد " ما " بالاستفهام . وقال أومن وأطلق ، وينهض
أن بقييد من كما قييد ما ، لان " ذا " لا تكون موصولة بعد (من)
الا اذا كانت (من) استفهاما . وهذه المسألة فيها خلاف ، فمن
النحويين من لا يجوز جمل " ذا " موصولة الا بعد ما " لا بعد
(من) واجاز ذلك أشراصحابنا .

الثانية : انه اشترط في امتثالها موصولة أن لا تلغ ،
ولا يحتاج لهذا الشرط لان " ذا " اسم والاسماء لا تلغ .

الثالثة : انه تحرز على زعمه بقوله : اذا لم تلغ منها اذا ركبت
مع " ما " ولم يتحرز من امتثالها باقية على أصلها من الإشارة
فانها لا تكون موصولة مادامت اسم إشارة بل يستقل الكلام بها مع
ما أو (من) فنقول : ما اذا ، ومن ذا كأنك قلت أي شيء هذا . (أ)
ومن ذلك ايضا ما قاله في قول ابن مالك :

كذا اذا عاد عليه ضمير . . . ما به حسه حينما يخبر .

يشير بهذا البيت الى مسألة مشهورة عبر عنها النحاة في كتبهم بمسألة
حسنة سهلة المدرك . وذلك أن يكون البتداء اتصل به ضمير
يمود على شيء في الخبر نحو : في الدار ساكنها ، وعلى التمرة مثلها
زدا . ونحو ذلك .

وعبر الناظم بهذه العبارة المثجعة الفاسدة ، أما تهيجها فظهر خاف لتسرة
الضائر التي في (عليه) وفي (به) وفي (عنه) ، وللحشواً أيضاً
فلا يظهر معنى لقوله : مهناً .

وأما فسادنا فواضح ، لأن الضمير في قوله " عليه " إما أن يكون عائداً
على المبتدأ ، وبصير المعنى : كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد على المبتدأ
ضمير من الشيء الذي يخبر به عن المبتدأ ، ولا يوجد هذا الحكم في صسورة
من الصور لا هذه التي نحن بصددها ولا غيرها ، لأن الضمير في قولهم : في
الدار ساكنها يستحيل أن يكون عائداً على المبتدأ الذي هو الساكن ، وإنما
هو ضمير الدار قطناً ، وأما أن يكون عائداً على الخبر ، وبصير المعنى : كذا
يجب تقديم الخبر ، إذا عاد عليه ، أي على خبر مضمون المبتدأ الذي
يخبر عنه به أي بالخبر ، وليس الضمير على هذا التقدير عائداً على
الخبر لأن الخبر ليس الدار ، ولا التمرة ، وإنما الخبر الجار والمجرور ، والخبر
في الحقيقة إنما هو الماصل فهمه . ولأن الناظم قد تلقف هذه العبارة
عن أبي الحسن بن عصفور فإنه وقع له في شرح الجمل : أ (يكون المبتدأ قد
اتصل به ضمير يمود على الخبر ، فأتهمه في ذلك ، وهو كلام فاسد ، وقد
أصلحه في كتابه القريب . فقول النحويين يمود على شيء في الخبر لا يهينس
أن يمدل عنه لوضوح وصحته) (١)

وهكذا نجد ان ابا حيان قد عمل على تحقيق مقاصد ، الترتيب
في ترتيبه لاين مالك .

(١١) - التذليل والتكميل في شرح التسهيل :

كان ابن مالك قد ألف كتابها في النحو والصرف سماه " تسهيل " .
المفوائد وتكميل القاصد " (١) ، ثم قام ابن مالك نفسه بشرح هذا الكتاب
ولكنه لم يتمه ، حيث وصل في هذا الشرح الى آخر باب المصادر وغير
الثلاثية ، ويقال انه اكلمه ، وذكر السوطي أن هذا الكتاب كان كاملا
عند تلميذه شهاب الدين أبي بكر بن يعقوب الشافعي . (٢)

وذكر السوطي أيضا أن ابن المصنف بدر الدين قد قام بتكملة شرح
أبيه ، وهو غير كامل كذلك . (٢)

ومهما يكن من أمر فاننا لانستطيع أن نجزم بأن ابن مالك قد اتم شرح
التسهيل أو أن ابنه قد اتم شرحه من بعده ، لاننا لم نمش على هذه التكملة
حتى الآن ، وقد رجعت الى نسخة شرح التسهيل المحفوظة في دار الكتب
الصرية تحت رقم (١٠٠٠) نحو ، ووجدت أن ابن مالك قد وصل في
شرح التسهيل الى آخر باب المصادر غير الثلاثية . ولم يتمه ، وأن ابنه
بدر الدين قد شرح في شرح هذا الكتاب فابتدأه من باب اعراب الفمسل
وانتهى الى قول ابن مالك :

فصل في : ما هـ وبها حرف تنبيه . ولم يتمه أيضا .

وقد اهتم أبو حيان بشرح التسهيل ، فشرحه في كتاب سماه -
التذليل والتكميل في شرح التسهيل " . وكانت طريقته في شرح هذا الكتاب
أنه يذكر كلام ابن مالك ثم يهتمه بالشرح والتعليق جريا على عادته .

(١) حققه وقدم له : محمد كامل بركات - طبع بالقاهرة ١٩٦٨ .

(٢) ينظر بنسبة الرواة : ١ / ١٣٤

(٣) ينظر : بنسبة الرواة : ١ / ٢٥٠

وما أحب أن انتهى إليه هو أن أبا حيان قد افاد كثيرا من
منهج ابن عصفور في كتابه : القرب . حيث نجد أن ابن عصفور قد
قسم كتابه الى قسمين :

١ - أقسام الكلم بأحكامها حين التركيب ، وهي نون : اعرابية ، واغـير
اعرابيه . وفي الاحكام الاعرابية تنظم على الاعراب ، والفاعل ، والتمجيب
والابتداء والخبر ، ونان وأخواتها ، والضمول به . . .
وفي الاحكام غير الاعرابية ، تنظم على البناء ، والحكاية ، والادغام
والوقف .

٢ - أحكام الكلم مفردة قبل تركيبها ، فتنظم على همزة الوصل ، والمشني
والجمع ، والنسب ، وأحكام التصريف .

وقد تأثر أبو حيان بهذا التقسيم في تأليف كتابه ، ويبدو ذلك جليا
في كتابه غيبة الاحسان في علم اللسان ، وفي النكت الحسان في شرح غيبة
الاحسان . وقد امتد هذا الاثر أيضا الى كتابه ارتشاف الضرب ، ولكن
في الارتشاف قدم بحث الاحكام الافرادية للكلمة على بحث الاحكام التركيبية .

الفصل الأول

موضوعات الكتاب ومصطلحاته

١- اسم الكتاب :

قال أبو عبيد في مقدمة الارتشاف : " ولما كمل هذا الكتاب غلبت
منايه من التاميم والتعقيد ، حلوا معانيه للمفيد والمستفيد سمته ارتشاف الضرب
من لسان العرب (١) وجاء في اللسان : الوشيت : العس وتوشته وارتشفت
صته (٢) . . والضرب : بالتحريك المصل الأبهز النلوظ (٣) .

تعقيد

وقد أجمعت كل المصادر التي توصلت لأبي حيان على عدم الاختلاف في
اسم هذا الكتاب . ويبدو أنه كان يتوخى من اختياره هذا الاسم ، التشويق
والسهولة ، كما أنه يرحي بأنه يمثل زبدة آرائه ، وذلك لما يحتويه هذا الكتاب من
علم وفوائد لم يجتمعها مؤلف سابقه .

٢- نسخ الكتاب :

لهذا الكتاب نسخ كثيرة ، وهي :

- ١- نسخة مخطوطة بقلم محتاد ، كتبت من نسخة بالمدينة المنورة : وهي في
دار الكتب المصرية برقم ٨٢٨ نحو .
- ٢- نسخة أخرى مخطوطة بخط جهيد ، وهي في دار الكتب المصرية برقم
١١٠٦ نحو .
- ٣- نسخة مخطوطة تبدأ من باب الكفاية من المدد ، وتنتهي بانتهاء فصل
" تظاهر باطراد " أن بعد لما التي هي " جوب وجوب لوجوب " وهي في
دار الكتب المصرية برقم ١٠٠٣ نحو .
- ٤- في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة كتبت سنة ١١٧ هـ
مصورة عن الأحمدية - بحلب - وهي في ٣٥٨ ورقة : ٢٢ x ٢٢ سم .
- ٥- في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة كتبت سنة ١٠٨٥ هـ
بخدا نسخ عادى مصورة عن دار الكتب الوطنية في بيروت ، وفيها صفحات
كبيرة فمهر واضحة ، وهي في ٢٦٢ ورقة ١٥ x ١٥ سم . رقم الميكروفيلم
٢٢٠ نحو مصنفات مفسرين .

نسخ

(٢) لسان العرب ١١ / ١٨

(١) الارتشاف ص ١

(٣) لسان العرب ٢ / ٣٤٤

- ٦- في مخطوطات جامعة الدول العربية نسخة كتبت سنة ١٠٢٧ هـ
مصورة من نسخة في مكتبة بلدية المنصورة . وهي في (٣٤٠) ورقة .
في كل ورقة ٢٢ سطرا ، رقم المخطوط (١٠٠) نحو مصنف غير مفهرس .
- ٧- في مخطوطات جامعة الدول العربية نسخة مصورة لم يذكسر
تاريخ نسخها ، وهي بخط مفهرس ، وتقع في (١١٤) ورقة ، وهي مصورة عن
مكتبة الزاوية الحمزية بالمغرب رقم المخطوط (١١٣) نحو مصنف غير
مفهرس .
- ٨- وفي المخطوطات نسخة كتبت سنة ١٠٢٦ هـ بخط مفهرس ، ولكن هذه
النسخة غير تامة ، حيث تحبس عند باب النصوص ، وهي مصورة عن
النسخة التامة بالرباط " الأوقاف " . رقم المخطوط (٢٢١) نحو مصنف
غير مفهرس .
- ٩- وفي المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة برقم (٥٦٢١) ، ولكنها ناقصة ،
حيث تبدأ بباب النصوص ، وأولها بعد البسطة : باب النصوص .
تقدم القول من النصوص على خبر كان وأخواتها ، واسم لا لنفي الجنس ،
وتقع الكلام على باب النصوص . . . وأخيرا قوله " والشم بالشم
مضافا نحو قوله : يصبح ثمان وفي الحرفه . استعماله بالسور
والالف والياء عند أبي علي .
- هنا ذلك اسم النسخ : محمد بن علي بن عبد الناصر القرشي ثم تاريخ
الفراغ من النسخ : ربيع محرم سنة ٧٥٦ هـ ، ولم يذكر مكان النسخ .
وتقع المخطوط في (٢٥٢) ورقة كتبها بالسواد بخط نسخي قديم
واضح متفاوت مجمل غالبا ، فيه بعض الشك .
- وعلى الورقة الأولى قهقهة تملك باسم محمد بن أحمد الفيض الشافعي
سنة ٩٢٨ هـ ، وأحمد بن أحمد السبسي سنة ١٠٦٣ هـ .
- ١٠- وفي مكتبة جسترهتس بدبلن في أولاده البرز الأول من الكتاب وهي في
" ٦١١ " صفحة ١٥ x ١٢ سم برقم ٢٥٠٣٠ .
- ١١- وفي خزنة ولي الدين يكن نسخة برقم " ٢٨١٢ " .
- ١٢- وفي خزنة نور عثمانية نسخة برقم " ٤٥٢٠ ، ٤٥٢١ " .
- ١٣- وفي خزنة عاشر نسخة برقم " ١٠٢٦ " .
- ١٤- وفي خزنة راجب باشا نسخة برقم " ١٠٥٧ " .
- ١٥- وفي خزنة يكن جاني نسخة برقم " ١٠٥٦ " .

٣ - دولعي تأليف الكتاب :

كان ابن مالك قد ألف كتابا باسم " تصحيح الفوائد وتكميل المقاصد " وهو كتاب جامع للفحو والصرف ، وقد حنط هذا الكتاب بمخافة العلماء ، فصنفوا عليه شرحا كثيرة ، كان من أهمها شرح ابن مالك نفسه . ويقال ان ابن مالك لم يكمل شرحه ، بل وصل فيه الى باب مصادر غير الثلاث .

وذكر السيوطي أنه كان كاملا ضد تلميذه شهاب الدين أبي بكر بن يعقوب ، فلما مات المؤلف ، كان منهم من جلس له في مكانه ، فلما خرجت عنه الوليفة تأليف لذلك ، وأخذ الشرح معه ، وتوجه لليمن غضبا على أهل دمشق ، ويقال الشرح مخزوما بين أهل اليمن في هذه البلاد (١) . وقيل إن ابن مالك قد قام بتكملة شرح أبيه (٢) .

المراد (شرح)

وكان أبو حيان من الذين اهتموا بتدريج التصحيح ، حيث طلب منه بمسئره طلاب العلم ان يشرح كتاب ابن مالك من أوله حتى آخره . يقول أبو حيان " كان من بعض الممتحنين بهذا العلم تشوق إلى أن أشرح الكتاب كاملا ، ولا أترك منه مكان حلل عابثا ، لهكون الكتاب كله جاريا في الشرح على سنن واحد ، وحاولا ما أغفل من الزوائد والفوائد ، قال شارح الكلام غيره ليس كالشارح لكلام نفسه (٣) .

وقد أطلق أبو حيان على هذا الشرح اسم " التذييل والتكميل في شرح كتاب التصحيح " ثم رأى أن الحاجة تدعو الى اختصار هذا الكتاب ، فاخصره في كتاب سماه " ارتشاف الشرب من لسان العرب " .

ونستطيع من مقدمة الارتشاف أن نستشف رأي تأليفه لارتشاف ، حيث يقول " أما بعد ، فإن علم النحو صعب المراد ، مستند على الإسهام ، لا ينفذ في مسيرته إلا الذين السلم ، والفكر المرتان ، المستقيم ، وكان من تعددنا قد انتزع من الكتاب تأليفه قليلة الأحكام ، معادمة لإتقان والإحكام ، يجلها النقد ، ونحول منها الممد ، وربما أهملوا كثيرا من الأبواب ، وأغفلوا ما فيه من المواب ، فتأليفهم تحتلج

(١) ينظر بهنية الوعاة ١ / ١٢٤ (٢) ينظر بهنية الوعاة ١ / ٢٢٥

(٣) التذييل والتكميل ٥ / ١ .

الى تشريف ، ووجه انهم مضطرة الى تصنيفه . ولما كان كتاب المسمى بـ " التذييل والتكميل في شرح التسهيل " قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتابه ، وشرح بما جاز تأليفه ، الاصحاح ، رأيت ان أجود احتكامه عليه . إلا في القادر من الاستدلال والتلويل ، حاوية لعلامة اللفظ . وبيان التشميل ، إذ كان الحكم اذا مر في صورة الشال ، أغنى الناظر عن الدال ، والتشال ، ونقضت عليه بقوسه كتهي لا سترك ما أغفلته من فوائد ، وليكون هذا المجرود مختصاً عن ذلك بزوائد . وفريت ما كان منه قاصياً ، وذلك ما كان عاصياً . متى دارت معانيه تترك بلمح البصر . لا تحتاج الى اجمال فكر ، ولا اكداد نظره ، وصيرته في بمله الأولى في أحكام الكلم قبل التركيب . والثانية : في أحكامها حالة التركيب ، وربما أنجرهم من أحكام هذه في أحكام الأخرى لضرورة التصنيف ، وتناسب التأليف ، وقصدت بذلك يعلم الله تشميل ما عسر اذ راكم على الطلاب ، وتسهيل ما أرجوه من الأبر في ذلك والنواب . (١) .

من هذا يتبين لنا أنه يريد بمسألة هذا أن يحسم في تيسير النحو ، وتبسيطه ، وتيسيره ، وأن يعتمد عن التلويل والاستدلال .

وبخلاصة القول ان الارتشاف في تأليفه يمثل مرحلة من مراحل التطور والتدين في التأليف النحوي .

وليس بين أيدينا ما يهد لنا على السنة التي ألف فيها أبو حيان الارتشاف ، ولكننا نستطيع ان نجزم أنه آخر مصنفاته ، ولعمالة الأهمية ، لأنه لم يرد له أي ذكر في مصنفاته المتقدمة . كما أن أبا حيان نفسه قد أشار الى أن الارتشاف هو آخر مؤلفاته ، وذلك عندما قال " ونقضت عليه بقية كتبي لا سترك ما أغفلته من فوائد ، وليكون هذا المجرود مختصاً عن ذلك بفوائد (٢) .

(١) الارتشاف الورقة ١ .

(٢) الارتشاف المقدمة ١٠١ .

٤- موضوعات الكتاب :

- قسم ابو حيان كتابه الى قسمين او جملتين :
- ١ - الجملة الاولى في الاحكام الافرادية .
 - ٢ - الجملة الثانية في احوال الكلمة حالة التركيب .
- وجاء ترتيبه لاهواب الارتشاف وموضوعاته على الشكل الاتي :

أ - الجملة الاولى في الاحكام الافرادية :

- مخارج الحروف
- القول في صفات الحروف
- القول في احكام الكلم المصروية حالة الافراد .
- ما يصرّف به الزائد من الاصل .
- المزيد من الثلاثى المضاف
- المزيد من الثلاثى غير المضاف
- الرباعى
- الخماسى .
- القول في جملة الاسماء

فصل : الاسماء الاعجمية

- ١ - باب ذكر معانى اهنبة الاسماء
- القول في نوادر من التأليف
- ٢ - باب محال الحروف الزائدة .
- المحتاينين والتماثلين .

فصل : في الالحاقى :

- ٣ - باب محال الحذف
 - ٤ - باب محال الهدل والنقل والقلب .
- فصل : ابدال الهمزة الساكنة بعد همزة متصلة
- ابدال الواو ياء .
 - الهمزة المارضة وغير المارضة فى واو قبل واو
 - ابدال الالف بعد الفتحة من الواو والياء .
 - الابدال من الحروف الصحيحة .
 - التكاثر فى الابدال .

الحذف

- معاني القلب •

(٥) - باب الادغام

القسم الثاني من قسم علم التصريف

- التصغير

- تصغير الاسم المونث

- مسائل متفرقة في باب التصغير •

(٦) - باب جمع التكسير •

- جن القلعة •

- جن الكثرة •

فصل : ما زاد على ثلاثة احرف جيسه على فواعل ومفاعل

- جمع الملم المرتجل •

(٧) - باب اهنمة المصادر •

- اسم العرة والهينة •

(٨) - باب اسم الفاعل واسم المفعول •

(٩) - باب القصور والمدود •

(١٠) - باب الامالة •

القسم الثاني من الجملة الاولى وهو قسطن :

١ - قسم يلحق التلمظن اولها •

٢ - قسم يلحق الكلمة من اخرها •

(١١) - باب التثنية •

- الاسم الصحيح والممثل •

(١٢) - باب جمى التصحيح •

فصل : الاصل في دلالة المفرد والثنى والجمع وخروج كل

عن اصله •

- علامة جمع التصحيح المونث •

- الاسم الذي فيه تاء التانيث

- النسب

- الشذوذ في النسب

(١٣) - باب علامة التأنيث

(١٤) - باب الالف المقصورة

(١٥) - باب الالف المدودة

(١٦) - باب الاوزان

(١٧) - باب نونى التوكيد

(١٨) - باب التتوين

الجملة الثانية: في احكام الكلمة حالة التركيب :

(١٩) - باب الهاء

(٢٠) - باب الحكاية •

(٢١) - باب الادغام

فصل التكافؤ بين الحاء والسين •

(٢٢) - باب التقاء الساكنين •

(٢٣) - باب الهمزة التى تكون آخر الكلمة

(٢٤) - باب السلاط التى تلحق الفل

(٢٥) - باب المدد •

فصل: عطف المشرين والمقود على النصف

فصل: اسم الفاعل المشتق من المدد •

- التأريخ

(٢٦) - باب الكايسة عن المدد •

فصل: وأما كأمين

فصل: وأما كندا

(٢٧) - باب الوقف

- المتحرك الموقوف عليه •

- الوقف على البنى المتحرك اخره •

- الوقف على النوى •

القسم الثاني : في احوال الكلمة طالة التركيب :

- ١ - باب الاعراب (٢٨) -
٢ / فصل : الاعراب ظاهر ومقدر .
٣ - باب ما لا ينصرف . (٢٩)
٤ - باب التمهينة . (٣٠)
٥ - باب النكرة والمعرفة (٣١)
٥ - باب الضم (٣٢)
١ / فصل : ضمير المتكلم وضمير المخاطب
١ - ضمير الفصل
٦ - باب السلم . (٣٣)
٧ - باب اسم الاشارة (٣٤)
٨ - باب المصروف بالاداة (٣٥)
٨ - باب الموصول (٣٦)
- الموصول والصلة كجزء من الكلمة
- الخصومات
- المجرورات
- التواضع .
- ذكر محال الرفع والنصب والجوهر والجزم
٩ - باب المبتدأ والخبر (٣٧)
- مسوغات الابتداء بالنكرة
- تأخير الخبر وجوبها .
فصل : انواع الخبر
فصل : يقع الظرف والجار والمجرور التامين خبرا للمبتدأ
- الظرف الزماني ان وقع خبرا لجثته
- الظرف المكاني ان وقع خبرا لكان .
فصل : اذا توالى مبتدأت نفس الاخبار عنها طرق .
١٠ - باب كان واخواتها (٣٨)
- الجثلة الصدرية بماضي لا تقع خبرا لصار ، ولا ما كان بمعناها .

فصل : اذا اجتمع مسرفتان X

- زيادة كان X

فصل : ربما اضمرت كان الناقصة بعد لدن

فصل : ط النافية

فصل : اذا عطفت على الخبر بحرف لا يوجب ان النافية

- ترداد الباء في خبر ط المنفى

(٣٩) - باب افعال المقاربة •

(٤٠) - باب ان وأخواتها

فصل : المشهور ربح أخبار هذه الحروف •

فصل : حذف خبر ان وأخواتها للمعلم بـه •

فصل : اذا فتحت بمزة ان أولت بمصدر

فصل : اختلفوا في اللام الداخلة على الخبر

فصل : مذنب سيويه والاختفاء ان ان ترادف نعم

فصل : اذا لحقت هذه الحروف (ط غير الموصولة •

فصل : في توابح أسماء هذه الحروف •

(٤١) - باب لا الناطقة عمل ان •

(٤٢) - باب الفاعل •

(٤٣) - باب المفعول الذي لم يعم فاعله •

- الحكم اذا اجتمع مفعول به ومصدر وظرف ومجرور •

فصل : يجب وصل الفسل بمرفوعه ان خيف لهن •

(٤٤) - باب الضمومات •

(٤٥) - باب المفعول المطلق •

فصل : يحذف عامل المصدر

(٤٦) - باب المفعول له •

(٤٧) - باب المفعول فيه •

فصل : في الظروف المهنيمة •

(٤٨) - باب المفعول بـه •

التحذير والاعتراف •

قرآن

حرف

- (٥٠) - باب المفعول مفعله .
- ما يعقب فيمة العطف .
- ما يجب فيه النصب .
(٥١) - باب المستثنى
فصل : اصل غير
(٥٢) - باب الحال
(٥٣) - باب التمييز
(٥٤) - باب النواصب للفعل المضارع
فصل : تزايد باطراد ان يسد لما التي هي عرف
وجود لوجوب
(٥٥) - باب المجرور
(٥٦) - باب القسم
فصل : في السوال والطلب
(٥٧) - باب الاضافة .
فصل : في اضافة اسماء الزمان الى الجمل
فصل : في المضاف الى ياء المتكلم
(٥٨) - باب المجرور
فصل : مذاهب البصريين ان اداة الشرط لها صدر الكلام
(٥٩) - باب في أدوات يحصل بها التملق
(٦٠) - باب التواضع
فصل : النعموت به مفرد وجمل
فصل : المضمرة لا ينسب به ولا ينحت
فصل : في حذف الوصف في حذف الموصوف .
- عطف البيان .
- التوكيد
فصل التوكيد اللفظي يكون في المفرد
- الهدل
- عطف النسق
- ذكر الحروف المتشبه عليها وبعض احكام من المتخلف فيه

فصل : يجوز عطف الاسماء بعضها على بعض .

- القون في الافعال واقسامها .

فصل : الفاعل متصرف وجاسد .

(٦١) - باب نعم ونسب

(٦٢) - باب جهذا

(٦٣) - باب صيغ التسجب

بناء صيغ التسجب

الفعل لازم ومتسد

(٦٤) - باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر

- الالتناء والتسليق

(٦٥) - باب الافعال المعتمدة الى ثلاثة مفاعيل .

(٦٦) - باب التان

(٦٧) - باب المحمول عن فعل واجب الاضمار

(٦٨) - باب الاشتغال

(٦٩) - باب النداء

فصل : اذا اضيف النداء الى ابن او اهنم .

(٧٠) - باب الاستفاشة والتسجب والشبهه بهما .

(٧١) - باب الندبة

(٧٢) - باب أسماء لازمت النداء

(٧٣) - باب ترخيم النداء

فصل : الترخيم على لنتسين

مسائل من الترخيم

(٧٤) - باب الاختصاص

(٧٥) - باب التحذير والاعراء

(٧٦) - باب المصدر

(٧٧) - باب اسم الفاعل

فصل : اسم الفاعل المجرد من أن .

(٧٩) - باب الضال

- (٧٩) - باب اسم المفسول •
(٨٠) - باب الكلمات المختلف فيها • أسى اسماء او اقسام
أو غيرها •
فصل : في أسماء الاصوات
(٨١) - باب أفضل التفضيل
(٨٢) - باب الصفة اللازمة المشبهة باسم الفاعل
(٨٣) - باب حروف المعاني وحصرنا •
(٨٤) - باب الحقيقة والجواز
(٨٥) - باب الضائر
- التقديم والتأخير
- الإبدال ••

جا . ترتيبه لموضوعات كتابه ، وتهوييها ، بسد خبرة عميقة في اللغوية ،
واحاطة تامة بقواعدها وأحكامها ، يظهر ذلك في دقة المروض و سهولته
الترتيب ، فهو يحصر موضوعات الباب الواحد ، ويجمع بين المتجانس منها ،
بحيث يبدو ما تضمنته هذه الأبواب من مملومات وحقائق قريبة من الدارسين ،
فتجده قد تكلم على الصرف أولاً ثم النحو ، مقدماً الصرف على النحو خزاناً لما
درج عليه النحاة من تقديم النحو على الصرف . قال ابن جنى : ((انك
لا تلاحق تجد كتاباً في النحو الا والتصريف في آخره))^(١)

وتد أنفرد أبو حيان بهذا الترتيب ، والذي يتفق مع وجهة نظر الدراسات
اللغوية الحديثة وضهجهما .

ومن الجدير بالذكر أن أبا حيان قد تأثر بإبن مالك في توييب وترتيب الموضوعات
النحوية ، حيث أعاد من طريقته في معالجة المسائل النحوية في كتابه ،
ويبدو ذلك في تجزئة الكتاب الى أبواب ، والباب الى فصول ، ولكن عمل أبي
حيان لم يقف عند هذا الحد ، بل اجتهد في ترتيب أبواب الكتاب على
النحو الذي ارتآه ، مستمراً خبرته ، ونفاذ بصيرته ، ودقة حسه اللغوي - وقد
أشار في المقدمة الى ما أقله بمنزلة النحاة لأبواب النحو ، ووجد أن تأليفهم
تحتاج الى إعادة النظر في تأليفها وتصنيفها .

(١) النصف : ٤/١ .

وإذا أردنا أن نتلخص بألفاظه في ترتيب الموضوعات في كتابه ، فإنه لا يسد
 أن نلتقى نارة على ما ارتأه من ترتيب للموضوعات النحوية ، مخالفاً في ذلك إيسن
 مالك في التسهيل . فمن ذلك مثلاً أن ابن مالك قد رتب الممارض عنده علس
 النحوي الآتي : المضمرة السلم ، الموصول ، الإشارة ، الصرف بال . وقد علس
 ابن مالك بهذا الترتيب بقوله : " معرفت الممارض من المتكلم " لأنه يدل علس
 المراد بنفسه ، ومساعدة مدلوله ، وعدم تلا . بهته لثبوره ، وتبني صورته ، ثم ضمير
 المخاطب ، لأنه يدل على المراد بنفسه ، وسواجبة مدلوله ، ثم الملم لأنه يدل على
 المراد حاضراً وغائباً على سهيل الاختصاص ، ثم ضمير الفاعل السالم عن إيهام ،
 حموة ، يد رأيته . فلو تقدم اسمان أو أكثر حموة قام زيد وعمرو كلمته ، تطرف إليه
 الإيهام ، وثقوبته في التسميع ، ثم المشار به ، والنفاد ، كلاً في مرتبة
 واحدة ، لأن كلاً منهما تسميته بالقصد ، ثم الموصول ، ثم ذوال (١) .

أما ترتيب الممارض ضد ابن حبان فقد بناء على النحو الآتي : المضمرة ،
 السلم ، اسم الإشارة ، المبرش بالأداة ، الاسم الموصول (٢) .

وإن التشابه بين الترتيبين واضح ، ولكن أبا حبان قدم اسم الإشارة علس
 الاسم الموصول . ويبدو أن هذا التقديم أدق ، وأكثر صحة ، فاسم الإشارة مقدم
 على اسم الموصول في التسميع ، والإشارة ملازمة للتسميع . وقد نسب إلى إيسن
 المبرش أنه قد قدم اسم الإشارة على سائر الممارض (٣) .

وعلى الموهوب على ترتيب ابن مالك بقوله " وقد قدم ابن مالك فسي
 التسهيل باب الموصول على باب الإشارة مع أنه عنده مؤخر عنه في الرتبة ، وليس
 لما صنعه وجه من المناسبة (٤) . " وضد ما يجهل ابن مالك التوابع فقد رتبها فسي
 اللفية كما يلي : النعت ، التوكيد ، الهمزة ، عطف النسق ، البدل . وقد تأثر
 بهذا الترتيب من النحاة مثل ابن رشاش ، والأحموس وغيرهم . وفي التسهيل رتبها
 كما يلي : التوكيد ، النعت ، عطف الهجان ، البدل ، عطف النسق (٥) . أما
 أبو حبان فقد رتبها على النحو الآتي : النعت ، عطف الهجان ، التوكيد ، البدل ،
 عطف النسق (٦) . ويبدو لي أن ترتيب ابن حبان كان أكثر دقة ، وأسلم شهجاً .

(١) دعي الموهوب ٥٥/١ (٢) ينظر الارتشادات الورقة " ١١٨ "

(٣) النجدي ٥٥/١ (٤) الهبي ٧٨/١ (٥) التسهيل ١٦٣

(٦) ينظر الارتشادات الورقة " ١١٨ " وما يهدها .

فهو على حدة في تقديمه التمت على غيره من التوابي ، لأن أحكام التابعية من رضى ونسب وغيره قد توفرت في التمت ، أكثر من توفرها في بقية التوابي . ولمسئلها حيان في هذا الأمر متأثر بحسبه ، فسيبويه عندما تكلم على التوابي فأنسه اعتمد على التمت (٦) .

وقد اتبع أبو حيان هذا الترتيب للتوابي أيضا في اللوحة الهدية ، وعندما تدرس ابن هشام إلى شرحها فإنه رأى أن أبا حيان قد أدخل بترتيب عطف الهبان فأخبره عن التوكيد والبدل ، ولكننا نجد به سلب ذلك ويبرره بقوله : " أنه أراد أن يجمع بين نوعي المضاف في موضع ليميز بينهما ، وأن عطف الهبان يشبه البسمل في الصورة ، وأكثر مسائله محتله له ، فلا ينبغي أن يحال بينهما في الذكر (٧) .

وما تلاحظه أنه قدم المفعول له على المفعول به ، ولو قدم المفعول به على المفعول له ، لكان أسلم ضريحا ، وذلك لأن المفعول به أكثر استعمالا وشيوعا في الأشموني المبرية من المفعول له ، وعلى المفعول به تمام المفاعيل الأخرى ، كالمفعول فيه ، والمفعول له . أما تقديم المفعول فيه على المفعول به ، فمما لا يسمون مثل هذا التقديم ، بقوله (وتقدم به المفعول فيه على المفعول مضممه لقربه من المفعول المطلق ، يكونه محتزما له في الواقع ، إذ لا يدخلو الحدث عين زمان ومكان ، ولأن العامل يربط إليه بنفسه ، لا بواسطة حرت ملفظ بخلافه (٨) .

ويجهد أبا حيان أيضا قد قدم المفعول ، لأجله على المفعول فيه ، وقد علم الأشموني مثل هذا السبل بقوله : " وتقدم به المفعول لأجله - على المفعول فيه ، لأنه أدخل في المسؤولية ، وأترب إلى المفعول التالي ، يكونه سدا راجح (٩) . كما أن أثر كتابه ، سيبويه في الارتشاف أمر لا يخفى ، فقد استعمل كتابه بالكلام على الكلام وأقسامه ، وهذا ما نجده ضد سيبويه ، حيث استعمل كتابه بها يعلم ما الكلمة السرية .

- (١) ينوار الكتاب ٢٠٦/١
- (٢) شرح اللوحة الهدية - لابن هشام ، ص ١٢١ " رسالة دكتوراه "
- (٣) شرح الأشموني ٣١٥/٢
- (٤) شرح الأشموني ٣٢٢/٢
- (٥) ينوار الكتاب ٢/١ ، والارتشاف الورقة " ١٠٥ "

وقد أورد أيضا للضرائر الشسمية بابا "جاءا" بها ، وهذه ما تبعد عن غيبه
سببه وذلك في باب ما يحتل الضمر (١) .

وهذا أثره بسببه أيضا في ذكره للمفول المطلق ثم المفول لا يُلغى .
وعى نائلة دقيقة ، لأن المفول المطلق هو المفول الحقيقي للفعل .

وما يلاحظ أيضا أنه قد أدخل باب الدخلة والجواز ضمن أبواب كتابه ،
لما لذلك من أثر في فصاحة اللغة ، لأن التركيب قد يقتضى هنا غيره شيئا ، وهذا
من الحمل على الظاهر صاد ، فيحتاج إلى أن يحمل التركيب على غير الظاهر وهو
الجواز .

وهكذا نرى أن ثمانية أبو حيان الواسعة ، وبغيره الطويلة ، قد هيأت لسه
أن ينجح هذا النوع الملمس الدقن في غير موضوعات كتابه وتبويبها ، وذلك لسك
تمشيا من ضربه في التوسير ، ودقة التصنيف ، بهمة تدهر والحقائق والأحكام النحوية
تربية من المتعلمين .

٦ - مصادر الكتاب :

لم أجدهم - فيما أعلم - كتابا نحويا تعددت مصادرهم ، كما تعددت
مصادر هذا الكتاب ، ففيه بذل أبو حيان دما شامخا من أعلام النحو واللغة ،
هنا من أنواع الثقافات التي اعتمدها ، وحبها ، يعلم العربية ، والقراءات ، واللهجات .
وعنها هنا أن نكتشف من أهم المصادر التي ارتقى فيها أبو حيان ارتشاقه ، وسكننا
هنا هذه المصادر في شئنا :

- ١ - الكتب التي رجع إليها ، وصرح بها .
- ٢ - علماء اللغة والنحو الذين ذكروهم ، واعتد عليهم في مناقشة مسائل النحو
واللغة .

(١) - مصادر الكتاب ٨/١ ، والارتشاق الورقة " ٢٨١ " .

أما الكتب التي استدان بها فأحصاها :

- ١- كتاب السبويه ، فقد أكثر من الاستشهاد به ، فلا تكاد تضي صفحة من صفحات الارتشاد ، إلا وتجد اسم سبويه يتكرر فيها غير مرة ، وحتى يُخبره للقارئ ، أن أبا حيان قد أفرغ كتاب سبويه في الارتشاد .
- ٢- كتاب المين (١) ، للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥ هـ .
- ٣- كتاب المقتضب (١) ، للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ .
- ٤- كتاب المدخل (٢) ، للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ .
- ٥- كتاب الأصول (٤) ، لابن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ .
- ٦- كتاب الإفصاح (٥) ، لمحمد بن هشام الخضراني المتوفى سنة ٦٤٦ هـ .
- ٧- الهدى (٦) ، لمحمد بن مسعود الثوري بن الذكي المتوفى سنة ٤٢١ هـ .
- ٨- المسيلة (٧) ، لضياء الدين بن الملقح ، قال السيوطي : أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل منه ، ولم أقف على ترجمة له .
- ٩- درة الفوائد للحريز (٨) .
- ١٠- رصف البهاني في حروف المعاني (٩) ، للمالقي .
- ١١- شرح التسهيل (١٠) ، لابن مالك .
- ١٢- الفرق (١١) ، لقطرب .
- ١٣- الأوسد (١٢) ، لابن السكيت ، سعيد بن مسعدة ، لأخفش الأوسد .
- ١٤- المسائل الكبرى (١٣) .

-
- (١) الارتشاد الورقة ١١٧ ج ٤ ، ١٣٠ ج ١
 - (٢) الارتشاد الورقة ٢٠٦ ، ٢٢٠ ، ٢٤٨ ج ١
 - (٣) الارتشاد الورقة ٣٣٢ ج ١
 - (٤) الارتشاد الورقة ١١٤ ج ١ ، ١٥٥ ، ١٨٢ ، ٢٢٠ ، ٢٣٠ ج ١
 - (٥) الارتشاد الورقة ١٣٥ ، ١٧١ ، ٢٦٥ ، ٢٨١ ، ٣١٣ ج ١
 - (٦) الارتشاد الورقة ١٧٦ ، ٢١٢ ، ٢٦٥ ، ٢٨١ ، ٣١٣ ج ١
 - (٧) الارتشاد الورقة ١٠٧ ج ١ ، ١١١ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ٢٠٨ ، ٢٣٥ ج ١
 - (٨) الارتشاد الورقة ٢٠٢ ج ١
 - (٩) الارتشاد الورقة ٣٨٠ ج ١
 - (١٠) الارتشاد الورقة ٤٦٠ ج ١
 - (١١) الارتشاد الورقة ٢١٦ ج ١ ، ٢٦٥ ، ٢٧٦ ، ٣٠٥ ج ١
 - (١٢) الارتشاد الورقة ١١٠ ج ١ ، ٢٦٦ ، ٢٧٦ ، ٣٠٥ ج ١
 - (١٣) الارتشاد الورقة ١٤١ ، ٢١٥ ، ٢٦٦ ج ١

- ١٥ - كتاب الهمم (١) للكاتب المتوفى سنة ١٨١ هـ .
- ١٦ - كتاب الفرج (٢) للجرجسي المتوفى سنة ٢٢٥ هـ .
- ١٧ - كتاب الخصائص (٣) لابن جنس
- ١٨ - كتاب التمام (٤) في تفسير أسماء هذا يدل
- ١٩ - مجالس تملب (٥) أحمد بن يحيى المتوفى سنة ٧١١ هـ .
- ٢٠ - النبوية (٦) لابن الكهز، أحمد بن الحسن المتوفى سنة ٦٣٧ هـ .
- ٢١ - القسرة (٧) لابن الدعنان المتوفى سنة ٥٦٦ هـ .
- ٢٢ - الحقيقة (٨) للمازني
- ٢٣ - المغفل (٩) للزبيدي
- ٢٤ - المحكم (١٠) لابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .
- ٢٥ - المحقق (١١)
- ٢٦ - الايضاح (١٢) لابن البركات عبد الرحمن محمد بن الاثبات المتوفى سنة ٢٥٢ هـ .
- ٢٧ - الترشيع (١٣) لابن بكر خطاب بن يوسف بن لعل القرظي مات بعد الحسين والأرمغانه .
- ٢٨ - المستوفى (١٤) لابن سعيد علي بن محمود بن الفرخان .
- ٢٩ - شرح الخلاصة (١٥) لهدر الدين بن مالك
- ٣٠ - شرح كتاب سهوية للخشفي (١٦) لـ محمد بن محمود أبو بكر الخشفي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ .
- ٣١ - دلهات الشمراء (١٧) لابن سلام .

- (١) الارتشاف الورقة ٣١٦
- (٢) الارتشاف الورقة ١١٨ ب ١١٦٦ أ ١١١٥ ب ٣١١٥ أ ٣٤٨ ب
- (٣) الارتشاف الورقة ١١٧ أ (٤) الارتشاف الورقة ١٥٥ ب
- (٥) الارتشاف الورقة ١٤٠ ب ١٨٢٥ أ
- (٦) الارتشاف الورقة ١٤٥ أ
- (٧) الارتشاف الورقة ١٢٥ أ ١٤٦٥ ب ١٢٥٥ أ ١٦٧٥ أ ١٧٧٥ ب
- (٨) الارتشاف الورقة ٣٢١ أ (٩) الارتشاف الورقة ١٨٤ ب ١٨٥ أ
- (١٠) الارتشاف الورقة ١٦٥ أ (١١) الارتشاف الورقة ١١٣ ب
- (١٢) الارتشاف الورقة ١٧١ ب ١٨٣ أ ٢٥١ ب
- (١٣) الارتشاف الورقة ١١٠ ب ١١١٥ أ ١١٦٥ أ ١٧٥٥ أ ٢١٠٥ أ ٢١٤٥ ب
- (١٤) الارتشاف الورقة ١٥٥ ب ٣١٠٥ أ (١٥) الارتشاف الورقة ٣٢٢ ب
- (١٦) الارتشاف الورقة ١٧٣ أ (١٧) الارتشاف الورقة ١٧٧ ب

- ٣٢- الفقيه على الاضاح (١) ، لا بن علي الدين بن علي بن حميدون
الأسدي المعروف بالبطولي .
- ٣٣- الفقه ، لابن الحان (٢) ، واحد بن محمد بن احمد الأزدي المتوفى
سنة ٦٤٧ هـ .
- ٣٤- حواشي ميرسان (٣) .
- ٣٥- التواتر (٤) ، لا بن علي الشلوبي، المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .
- ٣٦- الانتخا ب (٥) ، لمجد الله بن بشام المتوفى .
- ٣٧- المفتاح (٦) ، لا بن منصور المتوفى سنة ٦٦٢ هـ .
- ٣٨- شرح الياض السمر (٧) ، لا بن منصور المتوفى سنة ٦٦٣ هـ .
- ٣٩- شرح العاقبة الكافية (٨) ، لا بن مالك ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ .
- ٤٠- التصيل (٩) ، لا بن مالك
- ٤١- نوادر (١٠) ابن الاعراب
- ٤٢- نوادر ابن زيد الاثبات (١١)
- ٤٣- معاني القرآن (١٢) - للفراء
- ٤٤- التعريف (١٣) ، لا بن كيسان المتوفى سنة ٦١١ هـ .
- ٤٥- الحقائق (١٤) ، لا بن كيسان .

-
- (١) الارتشاع الورقة ١٢٨ أ
(٢) الارتشاع الورقة ١٥٣ (١٥٨٤١) ، ١١٣٤ (١٦٦٤) ، ١٣٧٤ ب
(٣) ارتشاع الورقة ١٨٢ ب ، ١٢٨٥ ب .
(٤) الارتشاع الورقة ١٣٦ ب
(٥) الارتشاع الورقة ٣٢٤ أ
(٦) الارتشاع الورقة ١٠٨ ب ، ٢٦٦٤ أ
(٧) الارتشاع الورقة ١٦٧ ب ، ١٧٧٤ ب
(٨) الارتشاع الورقة ١٠٨ أ
(٩) الارتشاع الورقة ٢٦٦ ب ، ٣١٢٤ أ
(١٠) الارتشاع الورقة ٣١٤ ب
(١١) الارتشاع الورقة ١٣٦ أ
(١١) الارتشاع الورقة ١٣٦ ب
(١٣) الارتشاع الورقة ٢٠٢ (٣١٧٤) ب
(١٤) الارتشاع الورقة ٣٤٠ ب

٤٦-	الابتنجات (١)
٤٧-	الاطهرات (٢)
٤٨-	الهنداديات (٣)
٤٩-	الذبيكات (٤)
٥٠-	الهنيمات (٥)
٥١-	الهنيمات (٦)
٥٢-	الافسسال (٧)
٥٣-	التذكيرة (٨)
٥٤-	كتاب الشمس (٩)
٥٥-	كتاب الحجية (١٠)
٥٦-	العسروف (١١)
٥٧-	فتح الغلل (١٢) لاين بكر محمد بن يونس مات في العائة السادسة
٥٨-	الواضح (١٣)
٥٩-	المقتنع (١٤) لاين الهادي المتوفى سنة ٥٢٨ هـ
٦٠-	صحيح البخاري (١٥)
٦١-	الروضة الاثني (١٦) للسهي المتوفى سنة ٥٨٣ هـ

(١)	الارشادات الورقة ٣٥٨ ب ٣٧٦ ا
(٢)	الارشادات الورقة ١٣٦ ب ٣٠٢ ا
(٣)	الارشادات الورقة ١١٠ ا ٣١٠ ب ١٧٧ ا
(٤)	الارشادات الورقة ١٦٨ ب
(٥)	الارشادات الورقة ١٦٨ ب
(٦)	الارشادات الورقة ١٢٦ ب
(٧)	الارشادات الورقة ١٠٦ ب ١٤٢ ب ١٢٥ ا ١٢٦ ا
(٨)	الارشادات الورقة ١٧٤ ب ١٨٦ ب ١٨٨ ا ١١١ ا ١٥٦ ب ١٥١ ب
(٩)	الارشادات الورقة ١٦٨ ب ٣١٨ ا
(١٠)	الارشادات الورقة ١١٣ ب ١٢٦ ب ١٧٥ ب
(١١)	الارشادات الورقة ٣٠٣ ا
(١٢)	الارشادات الورقة ١٦٦ ب
(١٣)	الارشادات الورقة ٣١٨ ا
(١٤)	الارشادات الورقة ١٢١ ا ١٥١ ب ١٥٤ ب ٢١٥ ب ٢٥٨ ا
(١٥)	الارشادات الورقة ١٧٤ ب ١٧٤ ا ٣٣٦ ب
(١٦)	الارشادات الورقة ١٢٤ ا ٢٥٨ ا ٣١١ ا

بين علماء اللدنة والنحو الذين ذكروهم ولعتمد عليهم :

ان علماء اللدنة والنحو الذين اتبعه اليهم أبو حيان ، وذكروهم عرا حسة
في كتابه ، قد بلغ حدا كبيرا ، وسأقتصر هنا على ذكر العلماء الذين تردد اسمهم
ونقل عنهم خبر صرة .

فمن علماء البصرة ذكر : الخليل ، وسهوية ، وهيب بن عمرو ، وأبا عمرو
ابن الملا ، وبنو بن حبيب ، وقنبر ، وأبو بنهم ، والأخض ، الأوسط ، وغيرهم .

ومن علماء الكوفة ذكر : الكاشي ، والفراء ، وهشام الضمير
وشملي وغيرهم .

ومن علماء بغداد ذكر : ابن كهمان ، والزجاج ، والزجاجي ، والفارسي
وابن بنى ، والزخشري وغيرهم .

ومن الأندلسيين ذكر : ابن عصفور ، وابن بضا ، وابن مالك ، وابن
خروف ، والدمييلي ، والشلوبين ، وابن الدراوة ، وابن الحاج ، وغيرهم .

٧ - الحدود والمصطلحات النحوية :

كان لاهتمام النحاة في الحدود والتعريفات ، أثر كبير في تأثرهم بالقواعد الهندسية والفلسفية ، لأننا لا نجد هذه الدقة في التعريفات مثلا عند سيبويه . كما جاءت عند من أتى بعده من النحاة المتأخرين ، فسيبويه كان يمتنع في توضيح الأبواب النحوية بالتشثيل ، وذكر الشواهد (١) في أكثر الأحيان ، ولم ينزل فيما يندرج تحت التعريف ، أو يفتن عنه ، بل كان يمهّد أحيانا إلى ذكر الأقسام النطوي عليها الباب (٢) .

وبن تقدم الزمن وتأثر النحاة بالفلسفة والحدائق ، فقد ازدادت عنايتهم بالتعريفات ، وغالى بعضهم في ذلك ، حتى أصبحت تلك التعريفات تعج بالظلمة والفلسفة . وهذا هو عذا به صورة جليلة عند النحاة المتأخرين ، كما بين الحاجب ، والرض ، وابن الخشاب ، وغيرهم . وإذا أردنا أن نتبين دليقة أبن حبان في التعريف ، وتحليل الحدود ، فإنا نجد ذلك يسير في آتينا :

الأول : أنه كان يذكر الحدود والتعريفات في بداية الباب . فهو

يرد ، رفا عاما لها ، ثم يقم بتحليل كامل لهذا الحد ، بحيث يمهّد عن الفروض ، أو اللبس الذي قد يلحق به . مع تعريفه لغة ، ولابد الإحاطة . فمن ذلك قوله في باب الإعراب (الإعراب في اللغة : الإبانة ؛ الإعراب من حابته أبان عنها . والتحسين : إعربت الشيء ، حصفته . والتفسير : عرب ، مصدر الربيل ، وإعربها الله : غيرتها . والانتقال : عرب ، الدابة في سرفعا : جالت . . .

وأما الإعراب في الاصطلاح : فلهذه المثقة إلى أنه نفسه هو الحركات اللاحقة آخر الحركات من الأسماء والأفعال ، وعلى هذا فالإعراب عندهم لفظي ، وهو اختصار ابن خروف . . . والمثقة : إلى أن الإعراب مضمون ، وهو تغيير في آخر الكلمة ، أو ما كان آخر لمامل دخل عليها نفسها (٣) .

(١) ينظر الكتاب ١ / ٢٥٦ ، والمدارس النحوية د . شوق ضياء ٦٣

(١) ينظر الكتاب ١ / ٣٠٢ ، والمدارس النحوية ص ٦٤ .

(٢) الارتشاق : ١٠٧

وفي تعريف الحال بقول: (الحال : لئمة : تذكرة وتوثق ، وامطلاحا :
عبارة عن اسم منه وبه تبين هيئة صاحبه ، مسألة له ، وبكيفية (١)

الاتجاه الثاني : كان يميل الى عدم الاعتناء في تحليل الحسود

والتعريفات ، وذلك في أغلب أبواب الكتاب ، وكأنه كان يرى أن التعريف وسيلة
لتبوير العوض ، ولا غاية مقصودة ، وبأنه لا ضرورة تدعو الى هذا الاعتناء فسي
التحليل والبحث عما يندى تحت التعريف ، وما يشتمل عنه . وهذا ما يتضح من
تدفقه في التفسير ، والحمد عن الاستدلال والتحليل . وإذا كان الهدف من
التعريف والحد ، هو التبيين والوضوح ، فإن الأبواب الواضحة ، لا تحتاج الى حشد
ورسم . ولهذا كثيرا ما نجد أبحاثا يردده عبارة : ان هذا لا يحتاج الى رسم
ولا إلى حد (٢) .

ومن ذلك قوله في باب التابع : " وهو موصوف بالمد ، ولا يحتاج الى رسم
ولا حد ، وهو التبع ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والهدل ، وعطف النسق " (٣) .

وفي تعريف التوكيد ، يقول : " التوكيد مفعول وفعل ، والمفعول تابع
بالفعل مفعولة فلا يحتاج الى حد ولا رسم " (٤) .

ولبيان نماذج التفسير والجمادى والسهولة في الحدود والتعريفات ، أورد
أن لغز تعريف باب الضمر - عند أبي جهمان . ثم أبين منالجنة ابن مالك له .

يقول أبو جهمان في باب الضمر : " هذه تسمية البصريين ، ويسميه الكوفيون
الكتابة والمكس ، ولا يحتاج الى حد ولا رسم لأنه محذور " (٥) .

(١) الارتشاق الورقة ٢٣١ أ

(٢) الحد : هو تعريف الشيء بصفات الذاتيه

والرسم هو تعريف الشيء بصفات العرضية اللازمة فيه .

(٣) الارتشاق الورقة ٢٦٦

(٤) الارتشاق الورقة ٢٦٦ ب ، وبتأريها ٣٠٤ ب

(٥) الارتشاق الورقة ١١٤ ب .

أما ابن مالك فانه يقول فيه " هو الموضي التامين مسماه مشعراً بتكلمه
أو خيالاه أو غيرته . المراد بالتامين جعل المفهوم ضمناً للمعان أو في حكم
المعاني ، فذكره مخبراً للتكرات ، وذكر الوضع ضمن المضاد ، والمضاد هو ذي الأداة ،
وذكر الإسماء بالتكلم أو الضماد أو التهمة ضمن العلم ، واسم للاشارة ، والموصول
لأن كل واحدة فيها لا يختص بواحدة من الأحوال الثلاث ، بل يوصلح لكل واحدة
منها على سبيل الهدل ، بخلاف المضمرات ، فان الضمير فيها باحدى الأحوال
الثلاث لا يصلح لغيرها " (١) .

وهكذا نجد أن أبا حيان لم يهتم كثيراً بالعدد والتسريقات ، فهو
يسر في القائل ، الملحة بدقة وسر ، فظاهرة التفسير والبعد عن تحليل العدد
والتسريقات ، دون ضرورة لذلك ، تعد من السمات التي تتم بها حسنة
وتسريقاته ، ولعتقد أن هذه الظاهرة محببة ، لأنه مادام معنى التبريد ، وتصوير
الموضع وانعاش في أكثر الأبراب النحوية ، فلا ضرورة تدعو إلى الإسهاب فيما يدخل
تحت التبريد أو يخبر عنه .

هذه إلى هذا أنه لم يحاول تانيير عدد مصطلح نحوي ، لأن هذه
المصطلحات قد اشتهر أمرها ، وعم استعمالها .

وان أبا حيان في موقفه هذا يمثل مرحلة من مراحل التناور للتسريقات
النحوي .

أما المصطلحات النحوية التي نستعملها الآن فقد مرت بتطورات قبل أن
تستقر على الشكل المتعارف ، أو المألوف لدينا . وحينما أن ننظر في كتاب سيوسه
الذي يعد المصدر الأول الذي استقى منه النحاة علم النحو والمصطلحات ، لتسدر
مادراً على هذه المصطلحات من تانيير وتناور .

فمن ذلك مثلاً :

١ - الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى وقفه (٢) . الفصل الآخر .

(١) شرح التمهيد لابن مالك ص ١٢٠

(٢) ينظر الكتاب ١٣/١ .

٢- الفاعل الذي يتمداه فاعله الى مفعولين • وليس لك أن تقتصر على
أحد المفعولين دون الآخر. (١)

(المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر)

٣- باب ما ينتسب من المصادر لأنه عذر (٢) (المفعول له أو لأجله)

٤- يقدم سببه التوكيد الى مكرر وغير مكرر (٣) (التوكيد اللفظي •
والتوكيد المعنوي)

ويقال على هذا النمط • اسم الشركه • وعلى حروفه الاشراك (٤)
النحاة

وقد اختلفت نظرية الى هذه المصطلحات وتحدد بها • وذلك عند زمن
دوليل • حتى اننا نجد أن الكوفيين قد مالوا الى الاستقلال بمصطلحات
توزم عن البصريين. (٥)

ومما يكن من أمر فان المصطلحات النحوية قد مرت بمراحل
وتدرجت بأدوار الى أن ثبتت واستقرت في القرن الرابع الهجري • وكان
دور النحاة الذين جاءوا بعد هذا الم يتجاوز الاختيار والتسليم بما شاع
منها • وربما اجتهد بعضهم فأتى بمصطلحات جديدة •

أما المصطلحات النحوية التي استعملها أبو حيان في كتابه •
فقد وردت على الشكل الآتي :

١- أورد مصطلح المضموم - وقال : هذه تسمية البصريين • وسماه
الكوفيين • الكفاية والمكنى (٦)

٢- أورد مصطلح المفعول المطلق • والمفعول له • والمفعول فيه •
والمفعول معه. (٧) وهي الفاظ بديهة • وليس عند الكوفيين سوى
المفعول به • وأما ما أتى من المفعول : كالمفعول فيه • والمفعول

(١) ينظر الكتاب : ١٨/١

(٢) ينظر الكتاب : ١٨٤/١

(٣) ينظر الكتاب : ٣١٥/١

(٤) ينظر الكتاب : ٢٠٩/١ • ٢٤٧ • ٢١٥ •

(٥) ينظر مدونة الكوفة ص ٣٠٣ • ومدونة البصرة : ص ٣٢٤

(٦) ينظر الارتشاح : ١١٦ ب • ومبادئ القرآن للقرافي : ١٦/١ • ٨٥/٢ •

ومجالس شلبي ص ٣٢٤ • وشرح المفصل : ٨٤/٣ •

(٧) ينظر الارتشاح : ١١٥ • ٢٠٠ • ٢٠١ • ٢ •

- (١)
الخالق ، والفعلول لأجله ، ومنه ، فهم عندهم أشباه مفاعيل .
- ٣- أورد مصطلح ضمير الفصل ، وقال : والفصل هو صيغة ضمير منفصل ،
يسميه الفراء ، وأكثر الكوفيين عمادا ، ويحذف الكوفيين يسميه دعامة (٢) .
- ٤- أورد مصطلح ضمير الشأن ، وقال : فأما ضمير الشأن فنذكر ، وضمير
الشيء مؤنث ، وهذا اصطلاح البصريين ، ويسميه التزهون بجهرلا (٣) .
- ٥- أورد مصطلح عطف النسق ، وقال : والنسق من عبارة الكوفيين ، وأكثر
ما يتناول سبويه باب الشركة (٤) .
- ٦- أورد مصطلح التمييز ، ثم قال : ياللق على التمييز التبيين والتفسير (٥)
ومن الواضح أن التمييز مصطلح يحمى ، والكوفيين يسمونه التفسير (٦)
٧- أورد مصطلح اسم الفاعل (٧) ل . ويسميه الكوفيين الفعل الدائم (٨) .
- ٨- أورد مصطلح ما لا ينصرف (٩) والكوفيين يسمونه (ما يجرى وما لا يجرى)
٩- أورد مصطلح التمسك (١١) وهو من اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله
بعض البصريين (١٢) .

-
- (١) ينظر شرح التصحيح - للأزهري : ٣٢٣/١ ، واليهج : ١٦٥/١ .
- (٢) ينظر الارتشاف : ١٢٦ ب ، ومعاني القرآن - للفراء : ٤٠٩/١ ،
٢١٢/٢ ، ٢٨٢ ، ٣٥٢ ، وشرح المفصل : ١١٠/٣ .
- (٣) الارتشاف : ١٢٥ ب ، وينظر شرح المفصل : ١١٤/٣ ، وشرح التسهيل
لابن مالك : ١٨٢/١ .
- (٤) الارتشاف : ٣٠٤ ، وينظر الكتاب : ٢٠٩/١ ، ٢٤٢ ، ٣١٥ ، ومعاني
القرآن : ٤٤/١ .
- (٥) الارتشاف : ٢٢٢ .
- (٦) ينظر معاني القرآن - للفراء : ٣٠٨/٢ ، ٣٤١ ، ٢٢٥/١ .
- (٧) الارتشاف : ٣٦٠ ب .
- (٨) ينظر الأشباه والنظائر : ٢٦/٣ .
- (٩) الارتشاف : ١٠٩ أ .
- (١٠) ينظر معاني القرآن للفراء : ٤٢/١ ، ١٦/٢ ، ١٢٥ ، وسجالي تملب
ص ١٥٥ ، والمقتضب : ٣٠١/٣ .
- (١١) الارتشاف : ٢٦٢ أ .
- (١٢) الیهج : ١١٦/٢ .

- ١٠- أورد مصطلح البهلول (١) • وسميه الكوفيون التبريه (٢) .
- ١١- أورد مصطلح عطف البهلولان (٣) • وقال الأعمى : هذا الباب يترجم له البصريون • ولا يترجم له الكوفيون (٤) .
- ١٢- أورد مصطلح لام الابتداء (٥) • وتسمى عند الكوفيين لام القسم (٦) .
- ١٣- أورد مصطلح المفعول الذي لم يسم فاعله (٧) • ونجد أن الفراء يسمي الفعل الهني للجبهول باسم : الذي لم يسم فاعله (٨) . على حين نجد أن ابن مالك قد أطلق على هذا الباب اسم (النائب عن الفاعل) • ويبدو أن ابن مالك هو أول من أتى بهذه التسمية • قال أبو حيان : (لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك ، والمصروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله) (٩) .
- ولاشك أن اصطلاح ابن مالك أولى لأنه يشمل كل ما ينوب عن الفاعل من مفعول به • أو جار ومجرور • أو ماعرف واختص من الظروف والصادر • نجده أحيانا يستخدم المصطلح الكوفي والبصري • كما استخدمه لا التبرئة • ولا النافية للجبنس (١٠) • والتبرئة من اصطلاح الكوفيين (١١) .

- (١) الارتشاف : ٢٠٢
- (٢) ينظر شرح الأشموني ٢٦١/١ • ومعاني القرآن - للفراء : ٧/١ • ٣٢٠ • ١٣٨/٢ • ٢٧٣ • ٣٤٠ •
- (٣) الارتشاف : ٢٦٩ أ
- (٤) الأشباه والنظائر : ٢٩/٢ •
- (٥) الارتشاف : ١٦٤ أ
- (٦) ينظر الانصاف : المسألة رقم (٥٨) •
- (٧) الارتشاف : ١٨٦ ب •
- (٨) ينظر معاني القرآن : ٣٠١/١ •
- (٩) شرح التصريح - للأزهري : ٢٨٥/١ •
- (١٠) ينظر الارتشاف : ١٥٠ أ • ٢٩٧ ب •
- (١١) ينظر معاني القرآن - للفراء : ١٢٠/١ • ومجالس شلمب ص ١٣١ •

١٥ - كان يفضل أن يمش بدل كل من كل ، بدل موافق من موافق
يقول : والهدل على أقسام موافق من موافق ، وهو الذي يسمونه بدل كل من كل
ومن أصحابنا اصطلاح عليه به بدل الشيء من الشيء ، وإنما عدل عن اصطلاح
الجمهور ، لوجود ذلك فيما لا يطلو عليه بدل كل من كل ، كقوله تعالى " المنسر
الحبه الله " (١) .

وقد سبقه الى هذا الاصطلاح ابن مالك (٢) . ويبدو أن أبا حيان قد أخذ
هذا الاصطلاح عن ابن مالك .

وتحقيقاً للقول أن أبا حيان قد جاء في وقت قد وصلت فيه اصطلاحات النحوية
الى وضع الأخير ، وأصيبت منسوفة به . وعلى هذا فإنه ليس من الممكن أن يحاول تمييز
اصطلاح قد شاع تداوله بين المتعلمين والنحاة ، أو أن يأتي بصطلح آخر غريب
بالموت . ولذلك كان دوره مقصوراً على ما شاع من هذه اصطلاحات وتم استماله .
ثم اختيار ما يراه أفضل من غيره .

ومن الملاحظ أن أغلب اصطلاحات التي ذكرها ، واستعملها كانت اصطلاحات
مسررة ، وذلك لتيسرها من جهة ، ولذقتها في التمييز عن غيرها من جهة ثانية .
يقول الدكتور شوقي غويت عند كلامه على اصطلاحات مدرسة الكوفة : (رواجح
أن هذه اصطلاحات ظلت لا تصود في النحو العربي ، إذا نحن استثنينا اصطلاح
النبت وهذاب النصف ، لأن ذلك الذي وضعه الهجوي هو الذي عم بين العلماء
والنار في جميع الأمصار والأعمار ، وهو لم يهجم عقوا ، وإنما عم لفته المنطقية ،
وكان يقول الهجريين كانت أكثر خضوعاً وإذعاناً لسليمان المنطقي ومواعجبه
المصارمة وكننا كان بأيديهم تسليماً مستقيم ونجح كل قاعدة نحوية في موضعها
بصحح لا يبرز قاعدة على قاعدة) (٣) .

(١) الارتشاث ٢٠٢ ب

(٢) بشار : تمهيد القواعد - لسان المصطفى ، ١٣٠٠ / ٤ " مخلوط " ، وتعليق للفرايد : ٧ / ٢

وفي ابن مالك بين الهجوة والكوفة ، ٢٠٦ رسالة دكتوراه .

(٣) المدارج النحوية ، ١٦٧ .

أسلوب الكتاب :

كان لا تسمع ثقافة أبي حيان ، وتمتعه في طاق اللغة العربية أثر واضح في منهج التأليف والبحث ، وفي استقراء الممارس وتحليلها . حيث استطاع أن يجمع لنا تلك المسائل النحوية ، والحقائق العلمية بأسلوب يتسم في أغلب الأحوال بالبساطة والدقة . وجاء أسلوبه مبعثاً عن البراعة في التفكير والتصوير ، وموضحاً منهجه في التأليف . يمكننا أن نجمل ذلك في الأمور الآتية :

١- كان أسلوبه في كتابه بعيداً عن التعمير والتشديد ، فهو يعتمد على البراعة الدقيقة ، ومن آراء النحاة ، ثم يستخلص منها المبادئ أكثر استمالة ، وأصحبها نقلاً ورواية . أن أنه يأخذ بالنقل والرواية أولاً ، ثم بالاستقراء والتحليل ثانياً .

٢- كان يتحاشى التكرار في كلامه ، فإذا ذكر شيئاً قبل مكانه أو في غير موضعه أشار إلى المكان الذي ذكره به . ففي باب المبتدأ والخبر عند كلامه على حذف الخبر بعد إذا الفجائية ، يقول " ويصح أن تكون مفعولاً للخبر ، نحو : خرجت فإذا زيد جالس . وسيأتي الكلام عليهما في الفصول ان شاء الله (١) .

ويعد كلامه على حتى يقول : (لها حكم في المصطلح تذكر فيه ، وحكم إذا انتصب الفعل بعد ها ، وتقدم ذكره في نواسم الفعل ، وحكم إذا جاء بعد ها المبتدأ والخبر ، وحكم في حروف الجر ، وعموماتها بعدد) (٢) .

وفي باب المجرور عند كلامه على (حاشا) يقول : (ثبت عن العرب أنها تصب وتجر ، وتقدم الكلام عليها في باب الاستثناء) (٣) .

٣- تنوع في تسمياته بعبارة مستعملها ، اللزومات التي اضم بها أسلوبه ، وذلك مثل قوله : هذا المختار عندى ، وإياه أختار ، والجميع نحو . . . والاختيار . . . والمختار أو المشهور والغير . . . وذلك عند موافقته لرأي من الآراء .

(١) الارتشاق ١٥٦ ب (٢) الارتشاق ١٦٤ ب

(٣) الارتشاق ١٦٥ ب ، وينظر ١١٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ .

٨ - كان يذكر اللغات المختلفة التي وردت في اللفظ الواحد كقوله فسي
" لعل " : (وفيها لغات : هل حكايها مبهمة ، وحكاها الكسائي عن بني تميم
ولمن حكايها الفراء ، وعن حكايها الكسائي . . وعن الراي بدل من اللام والنون
بدل من اللام ، ورفن ، ولفن ، وقيل : الشين بدل من الميم ، وقيل : عا
لفتان . . والبعر بدل لنة حكايها أبو عبيدة والألف في رأيه (١) .

٩ - كان أحيانا يمتزج بعض المسائل النحوية دون أن يبدي رأيه فيها (٢) .

١٠ - إن شاذرة الاحادة والشعول مع الالتئام بكل ماله صلة بالسئلة النحوية
يهد وبارزا في أسلوبه ، يقول في الكلام على كان وأحوالها : (وعذو الأفعال : كان
وأعجى وأصبح ، وأمس ، ونظال ، هيات ، وهيات تصل بوجبة ومضية ، صلة لما الظرفية ،
وغير صلة ، ولين : موضوعة للنفي ، ودام : صلة لما الظرفية . . وزال ، وانفك ،
وقضى ، وخرج . . وزاد بمنزلة الهنداديين : ونى . . وزاد ابن مالك داء . . قيل :
وسمى صار آسن ، وعاد ، وآل ، ورجع ، ودار ، واستحال ، وارتد . . والحق قسرو
ضمهم الزمخشرون وابن عسفر ، وأبو البتاء ، غدا ، وراج بمعنى صار (٣) .

١١ - كان يمتزج أحيانا إلى شين معنى بمنزلة الكلمات التي يحسن بانها
تحتل إلى شين ، فمن ذلك قوله : (وبناء في الحال الفاظ مركبة تركيب خمسة عشره
فنها ما أصله المحرف ، وذلك قولهم : تفرقوا شفر بفر ومناه : مشتق من بفسال :
شفر البلد إذا خلا من النار ، وكانهم حين فارتقا أسكنهم إلى جهات شتى خلت
منهم ، ويقال : اشتفر في القلاة أهد فيها . . وقر النجم بفر بفر إذا سقط
وراج بالحدرة . . وشذر مذره يقال بفتح الشين والهم وكسرهما ، ومد راتباع لشذر .
والشذرة : قال الذيب ، والشذرة : اللؤلؤ ، والشذرة : القدامة . . وسدرت
البهضة : فسدت ، وسدرت صدته بكسر الدال : فسدت . . وأخول أخول مناه :
شينا بحد ش . . ومنه تفرقوا أخول أخول (٤) .

(١) الارتشاق ١٨٣ ب ونظر ١٦١ ب

(٢) الارتشاق ١٣٠١ ، ٣٢٢ ، ٣٦٤ ، ١

(٣) الارتشاق ١٦٣ ب

(٤) الارتشاق ١٤٠ ب .

١٢- تہدرفی اسلوبہ ہمدی اللغات الاوثیہ ، ولکن ذکرہا لہا ، کان
لتوضیح ماہمالیہ من مسائل نحویۃ (١) .

..

(١) الارشاد ٢٨٣ .

الفصل الثاني

شروط الكسب

يتمثل الاستشهاد عند أبي حيان في القرآن الكريم ، وماتاله السرب الفصحاء ،
من نثر أو شعره . وكان القرآن الكريم على رأس الشواهد التي اعتمد عليها في تحرير
الأحكام والقواعد النحوية ، لأن القرآن الكريم أحد ما يرجع تستقى منه الأحكام النحوية ،
فقد نزل بلسان عيون مهين ، وحنلى بمناسبة كبرى في عبقريته ودراسته ، وأحاطة
الله بمنابته . قال تعالى : " إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ " (١) .

وكان تناوله للإيات القرآنية يسير على النحو الآتي :

١- كان لا يلتزم بضمين معين في ذكر المثال الذي يأتي بتعليقه في القرآن
الكريم ، فأحيانا يذكر الآية ثم المثال ، وأحيانا العكس ، يذكر المثال ثم الآية ، من غير
رد لك على المثال عادة النجاة في هذا الشأن ، من ذلك غلامه علي فضل الشرط ، يقول :
ترتيباً بينهما في التقديم والتأخير ، وإذا قرن المثالان بالفاء ارتقى على أعمار مبتدأ ،
فإن تقدم ما يهود عليه فهو كقوله تعالى (" وَمَنْ عَادَ فَسَتَقِمْ اللَّهُ مِنْهُ ") (٢) ، فهو
يستقم الله . . وان لم يتقدم ما يهود عليه كان المذوف ضمير الأمر نحو : إن قسام
ريد فقوم عمرو ، أي : فهو أي الأمر والشأن يقوم عمرو . ومنه قوله تعالى " أَنْ تَضِلُّ
إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَ " (٣) . في قوامة من كسر همزة إن وفي فتذكر
أي : فهو أي الأمر والشأن تذكر (٤) .

٢- كان يورد الآيات القرآنية لهيأتها من غير تغيير الكلمات ، من ذلك قوله :
" وجعل بمعنى سير قال تالي فجعلناه بها " (٥) ، وقال تعالى (٦)
" وجعلنا ذريته هم الباقين " (٧) .

ومن ذلك أيضاً قوله في شذو : شذو بمعنى : نحو ، لا يتصرف ، وأعمس
ذكره أكثر النحاة ، قال تعالى " فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَأْلَهُ " (٨) أي : نحو البيت وجهته (٩)

-
- (١) سورة الجبر الآية ١ (٢) سورة المائدة الآية ٦٥
 - (٣) سورة البقرة الآية ٢٨١
 - (٤) الارتشاف ١٨٦ ب ، وشذو ١٩٦ ب
 - (٥) سورة الفرقان الآية ٢٣ (٦) سورة المافات الآية ٧٦
 - (٧) الارتشاف ٣٢٨ ب (٨) سورة البقرة الآية ١٤٤
 - (٩) الارتشاف ٢١٢ أ .

٣- كان يستشهد بالقرآن الكريم عند ما ابته النجاة في مسألة نحوية .
من ذلك رده على ابن ابي الربيع ، قال ابن ابي الربيع : لا يجوز الفصل بين نسم
وشن والتمهيز ، لا تقول : نسم في الدار ربلاً زيد . قال ابو حيان : والصحيح
جوازه ، قال تعالى (١) (شن للذالمين بدلاً) (٢) .

٤- كان يكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية في تحرير بعض المسائل
النحوية وتوضيحها . من ذلك قوله : (وقد تروى عن الاشفاق ، وذلك قليل .
وقد اجتمع في بعضها للرجاء والاشفاق في قوله تعالى " وَعَسَىٰ أَنْ تُكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ
خَيْرٌ لَّكُمْ " (٣) . و " وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ " (٤) (٥))

ومن ذلك أيضاً ما بناه في باب الفمول فيه عند كلامه على " إذا " يقول :
(وتبين بعد إذا جملة فعلية مصدرية بمضارع كقوله تعالى (واذا تتلى عليهم)
آياتنا بينات) (٦) ، أو مصحوب بلم نحو قوله تعالى (واذا لم تأتوهم بأية قالوا) (٧) .
أو بما في نحو (إذا جاءك الضافقون) (٨) أو مقدر قبل اسم يليها موافق للمفروق .
كقوله تعالى (إذا السماء انشقت) (٩) (١٠))

انتظامه بالقراءات واللهجات :

كان القدماء يداقرون على اللهجة لندة ، فيقولون مثلاً نذة لندة قيس ، وهذا
لندة نهم ، أو هذيل . . . وقد نهي ابو حيان نهي النجاة السابقين في اشارته
الى اللهجات التي وردت في كتابه .

- فأما ما نجد في يمزو اللهجة الى جزء من القبيلة ، كما في قيس (١١) ، ويمض
بذيل ، ويمض ربيعة (١٢) ، وشان من نهم وأمد (١٣) .

(١) سورة الكهف الآية ١٨	(٢) الارتشاد ٣١٨ ب
(٣) سورة البقرة الآية ٤١٦	(٤) سورة البقرة الآية ٢١٦
(٥) الارتشاد ١٢٤ ب	(٦) سورة سبأ الآية ٤٩
(٧) سورة الاعراب الآية ٢٠٣	(٨) سورة الضافقون الآية ١
(٩) سورة الانشقاق الآية ١	(١٠) الارتشاد ٢٠٥ أ
(١١) الارتشاد ١٢٦ أ	(١٢) الارتشاد ١٣٦ أ
(١٣) الارتشاد ١٢٠ ب	

- وأما ما كان يحكم على بعض اللغات بأنها ضمنية (١) ، أو مشهورة (٢) ،
أو ضمنية (٣) ، أو قليلة (٤) .

- كان كثير الحكاية عن سبويه ، والفراء ، والنسائي ، وأبي زيد ، والأزهري ،
وأبي مالك وغيرهم .

- ومن اللغات التي ورد ذكرها في كتابه لغة قيس ، وأسد ، وهذيل ،
وسليم ، وقممن ، ونجد ، وخص ، والحباز ، ونهم ، وصباح ، وريح ،
وطي ، وبلحارث بن كعب ، والمالقة ، ووازن ، غلفان ، هامة ، قريش ،
بنو سعد ، بنو مالك ، بنو المنبر ، وشبة ، وريمة ، وعقيل ، وعسجدان ،
وتامة ، وتذلب ، وكسل ، وكانة قيس ، وكربن ، وائل .

- كان يأخذ بالمنقول من اللغات ، ولا يذهب إلى استكراحتها ، يظهر ذلك
عند تفسيره لقوله تعالى " ولا تقربا هذه الشجرة " (٥) قوله الشجرة
بكر الشين ، وقوله أيضا الشجرة بكسر الشين ، والياء المفتوحة بعدها ، وكرو
أبو عمرو هذه القراءة ، وقال : يقرأ بها إبراهيم بكسر الهمزة وسوادتها . وينبغي أن
لا يكرهها ، لأنه لغة منقولة فيها (٦) .

- كان أيضا يذكر اللغة ، ولا يذكر له ، وإنما يقول مثلا : وقال بعضهم إنها
لغة هذيل ، وبعضهم أنها لغة عقيل (٧) ، أو يقول : ومن المسرب ،
أو بهنر المسرب ، أو حكى عن ناس من العرب (٨) .

- كان شديد الاهتمام بلغات القبائل ، وقد ذكر ذلك بلبا في كتابه البحر
المنير ، فقد بلغ عدد اللقبان التي عزا إليها أربعا وستين قبيلة (٩) ، وقد
ورد عنه أنه قال : كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه (١٠) ، وهذا الاهتمام أيضا
يرجع إلى ما بين اللهجة والقراءات والنحو من ارتداد وشيئ إذا القراءات
تتمتع في أوجه خلافها على ما بين اللقبان من فروق وخلاف ، وكما أن
لقبانات القبائل ما بين النحو من نحو اللغة الفصحى ، وبارس (١١) .

(١) الارتشاف ١٨٨ ، ١٦٤ ، ب (٢) الارتشاف ١٢٦ ، ب ١١٣ ،

(٣) الارتشاف ١٢٠ ، ب ١٢٦ ، ب (٤) الارتشاف ٢٥٠ ،

(٥) سورة البقرة الآية ٢٥ (٦) البحر المحيط ١٥٨ / ١

(٧) الارتشاف ١٢٦ ، ب (٨) الارتشاف ١٢٦ ، ب ١٢٠ ،

(٩) ينظر اللقبان العربية في التراث - د . طه الدين الجندى - ١٤٦ ، ١٥٦ ،

(١٠) الزمزم ١٥٣ / ١

(١١) اللقبان العربية في التراث - ١٥٦ .

القراءة ٢٠ :

عرباً أي بيان القراءات بأنها : العلم الذي يبحث فيه عن كيفية النطق
بالفاظ القرآن الكريم (١) . وقد تسم القراءات إلى قسمين : متواترة ، وشاذة .
ويظهر هذا التقسيم عند عرضه لطريقته في شرح البحر المحيد ، حيث يقول : (وترتيب
في هذا الكتاب أن ابتدئ أولاً بالكلام على مفردات الآيات . ثم أشير في تفسير
الآية . . . ما شذأ فيها القراءات الشاذة ، وصفت عليها ذكراً توجيه ذلك في علم
السرية ، ناقلاً أقوال السلف والخلف في فهم مآنها) (٢) .

وقد عرفوا القراءة المتواترة بأنها كل قراءة وافقت السرية مطلقاً ، ووافقت أحد
المصاحف المشهورة ، ولو تفرقت ، وتواترت نقلها ، وهذه هي القراءة المتواترة ، القاطنين
بها (٣) .

وأما القراءة الشاذة فهي كل قراءة فقه مؤلفاً من الشروط المذكورة فهي
القراءة المتواترة (وكل ما صح سنده ، واستقام ترتيبه في السرية ، ووافق لفظه
خط المصحف الأمام ، فهو من السرية الضعيفة ، ولو رواه سبعون ألفاً مجتمعين
أو متفرقين ، فعلى هذا الأصل ينسب قول القراءات من سبعة كانوا ، أو من سبعة آلاف
ومئتي فقد وافق من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذة) (٤) .

وقد عني بالقراءة المتواترة والقراءات الشاذة ، لأن هذه القراءات جاءت على
لغة العرب قهاسها وشاذها .

وتتمثل غايته بالقراءة المتواترة فيما يلي :

١- كان يرجع بالقراءة إلى اللغة التي لها شأناً فيرويه ، أو نظيراً
فهيها عليه . فقرأه يستشهد على جواز ذلك ، الحركة الشاعرة من الأسماء
والأفعال احتجاً على لغة تمم بقول في باب الإعراب : (وإذا كان حرف الإعراب
صحيحاً فلا يجوز إلا ظهور الإعراب فيه ، وهذا الذي ذكرته منه . فبعض أصحابنا بالشعر ،
وذهب الجرد إلى أنه لا يجوز ذلك إلا في الشعر ولا في غيره ، وذهب بعضهم إلى
جواز ذلك ، وإن كان قليلاً ، ومنه قراءة من قرأ : **وَمَوْلَاتِهِنَّ** (٥) ، يمكن التماسه .

(١) البحر المحيد ١٤ / ١ (٢) البحر المحيد ٤ / ١
(٣) مفيد المترجمين ١٥ ، والنشر ١٠ / ١ ، واللاتان - للسيوطي ٧٧ / ١
(٤) النشر ٤٤ / ١ ، واللاتان ٢٧ / ١
(٥) سورة البقرة الآية ١١٨ .

وما حكاه أبو زيد "ورسلنا" (١) وحكى أبو عمرو أن لفظة تميم تكون المرفوع بمن
نحو: يملحن، وقراءة "بارئكم" (٢) و"مكر السقي" (٣) في الوصل بمكسور
الهم واللام والهمزة (٤).

وقد وافق أبو حيان عن هذه القراءات المتواترة، ورد على من يلحن قراءتها
بناءً في البحر المحيد: "قرأ سلمة بن محارب (بموتتهن) بمكسور التاء
فراراً من ثقل توالي الحركات، وهو مثل ما حكى أبو زيد (ورسلنا) بمكسور اللام...
وتنه من الجرد التمكن في حركة الاعراب، ويزم أن قراءة أبي عمرو ملحن... ثم
قال أبو حيان: وما ذهب إليه ليس بشيء، لأن أباعصرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم، ولذمة السرب توافقه، فإنكار الجرد لذلك منكر... وما يدل على
صحة قراءة أبي عمرو ما حكاه أبو زيد من قوله تعالى (ورسلنا لديهم يكتبون)" (٥).

٢- عندما كان يحث للقراءة يهين أن ليزا أميلا في لذات القبائل، يقول:
"وأبدال التاء عنها لفظة، نذيليه، قرأ عبد الله بن عمرو" ليسبغنه على الحين (٧)

ويقول في نداء المخرج بال "ونادى بها فيبني على الضم، ويلتم بعد هذا
عنا للتهيب مفتوحة التاء، وضمها لفظة بني مالك من بني أسد، وقد قرئ "بأيمسه"
الساحر (٨)... (٩). وكثيراً ما لفظه تالي "ان نذان لساحران" (١٠)
على أنها بناء على لفظة السرب من إيراد الشئ بالألف، كما في ذلك
أن يلاحث بن كعب، وخشما، وزهدا، وقبائل من اليمن يجملون ألف الهمزة
في الرث والتعجب، والذخيرة على لفظ واحد (١٠).

(١) سورة الزمر الآية ٨٠

(٢) سورة البقرة الآية ٥٤

(٣) سورة فاطر الآية ٤٣

(٤) الارتشاد، ١٠، ب، والمهجى ٥٤/١

(٥) البحر المحيد، ١/٦٠٦، ١٨٨/١

(٦) سورة الزمر الآية ٤٦

(٧) الارتشاد، ١٦٥، ب، وبتدوير البحر المحيد، ١/٢٠٤، ٢٠٧/١

(٨) سورة الزمر الآية ٤١ (٩) الارتشاد، ٣٤٦، ب

(١٠) البحر المحيد، ٦/٢٥٠، وبتدوير حاشية البازيري على الشافية، ١/٢٧٧

٣- كان يحتمل القراءة أيضا على لسان العرب ليلتصن لها تخريبيا فصيحيا ، من ذلك قوله تعالى : " انا احيى والموتى " (١) ، فقرأ نافع بإثبات ألفنا اذا كان يمد ما حمزة مفتوحة ، أو مضمومة . . . وتقرأ الهاتون بمدع الألف ، وأجمعوا على إثباتها في الوقف ، وإثبات الألف وبلا روقفا لئلا يفتنى تمام ، ولئلا يغيرتم حذفها في الوصل . ولا تثبت عند غير بني تميم وحده إلا في نسخة الشارح وهو قوله :

فكيف أنا وانتحالي القوافي . . . بمد المشبه كفى ذلك عسارا

والأحسن أن تحتمل قراءة نافع على لئلا يفتنى تمام ، لأنه من اجراء الوصل مجسور الورد على ما تأوله عليه بمضموم ، قال : وهو ضمنيك بندا ، ولعل ما يحسن الأخذ به في القرآن انتهى ، فاذا حملنا ذلك على لئلا يفتنى تمام كان فصيحاً (٢) .

٤- . . . واذا كانت القراءات متواترة ، فإنه لا يربط بينهما لصحتها ، وثبوت روايتها ، بقول في تفسيره لقوله تعالى " وإذ وعدنا موسى أربعين ليلة " (٣) قرأ الجمهور : وعدنا ، وتقرأ أبو عمرو : وعدنا بنون الألف . ولا يوجب الترجيح أحد القراءتين على الأخرى ، لأن كلا منهما متواتر فيهما في الآية على وجه سواء (٤) .

وعدم ترجيحه بين القراءات إنما يعود الى أن الذين أن القراءة سنة متبعة ، وبسبب قبولها ، والخير اليها ، منتدبا في إذا بقا لم يرض عدم ترجيحه بين القراءات المتواترة ، قال أبو حنيفة (رحمه الله) : تقدم لنا غير مرة أنا لا ترجح بين القراءتين المتواترتين . وحكى أبو عمرو الزاهد في كتاب البواقيت : أن أبا الهيثم أحمد بن يحيى شطيبا ، كان لا يرون الترجيح بين القراءات السبي ، وقال : قال شطيب بن كلام نفسه إذا اختلف الاعراب في القرآن عن السببية لم أفضل لعرايا على إعراب في القرآن ، فاذا خرجت الى الكلام ، كلام النار فضلت الأقون . ونسب السلف لنا أحمد بن يحيى كان عالماً بالنحو واللغة متديناً ثقة (٥) .

(١) سورة البقرة الآية ٢٥٨

(٢) البحر المحيط ١ / ٢٨٨ - ٢٢٣

(٣) سورة البقرة الآية ٥١

(٤) البحر المحيط ١ / ١٦٩ ، وشارح ٢ / ١٣٧ ، ٢٥٣ / ٨٨

(٥) البحر المحيط ٤ / ٨٧ ، وشارح ١ / ١١١ ، أيضا .

٥ - كان يذكر القراءة المتواترة دون ان يحتج لها .
ففي تفسيره لقوله تعالى (يسألونك عن الخمر والبكر قل فيها اثم كبير
ومنافع للناس) (١) ، يقول " وقرأ حنزة والكسائي اثم كثير بالثاء " ووصف الاثم
بالشدة او باعتبار الاثمين ، فآنه قيل : فيه للناس اثم أى : اكل واحد من .
مساطليها اثم ، او باعتبار ما يترتب على شربها من توالي المقاب وتضميفه . فجاب
ان ينمت بالكثره ، او باعتبار ما يترتب على شربها مما يسدر من شاربها من الافعال
والاقوال المحومة . . . وقرأ الهاقون : كسر بالهاء ، وذلك ظاهره ، لان شرب
الخمر والقمار ذنبهما من الكباشرة . وقد ذكر بعض الناس ترجيحاً لكل قراءة من
هاتين القراءتين على الاخرى ، وهذا خطأ لان كلا من القراءتين كلام الله تعالى
فلا يجوز تفضيل شيء منه على شيء من قبل انفسنا ، اذ كله كلام الله تعالى (٢)

ويقول ايضا في قوله تعالى " الا ان تكون تبارة حاضرة تدبرونها بينكم
فليس عليكم جناح الا تكتبونها " (٣) : فقرأ الهاقون برفسها على ان (يكون) تكون
تامة ، وتجارة : فاعل بـ (تكون) . وابتاز بعضهم ان تكون ناقصة ، وخبرها الجملة
من قوله (تدبرونها بينكم) (٤)

-
- (١) سورة البقرة ، الآية : ٢١٩ .
 - (٢) البحر المحيط : ١٥٧/٢ - ١٥٨ .
 - (٣) سورة القرة ، الآية : ٢٨٢ .
 - (٤) البحر المحيط : ٣٥٣ / ٢ ، وينظر ايضاً ٣٦٤/٢ .

٥ - كان كثير من فاع عن القراءات المتواترة، والرد على من يلحن قراءتها ،
من ذلك وقوفه بأزاء الآية الكرمة " ما أنا بهرثتم وما أنتم بهرثي " (١) ، قال :
قرأ حمزة : بهرثي ، بكسر الهمزة ، وأجازها أبو عمرو بين الملا ، وقطرب ، وهي لفظة
بني هريث (٢) .

ثم يقول في البحر المحيط " وبما من شهر من النحاة في هذه القراءة . قال
الفراء (٣) : لعلها من وهم القراء . . . وقال أبو زيد : نراهم غلوا ، فلفسوا
أن الهمزة تكسر لما بعدها . . . وقال الأئمة : ما سمعت بهذا من أحد ممن
المرب ، ولا من الثوريين . . . وقال النحاس : صار هذا إجماعاً ، ولا يجوز أن
يحمل كتاب الله على التذو . . . وقال الزمخشري (٤) : هي ضميمة ،
واستشهدوا بهت مجزول :

قال لهما هل لك يا تالٍ فسيباً
قالت له ما أنت بالمرضي

وكانه قد رياء ، إضافة ساكنة ، وقبلها ياء ساكنة ، فحركتها بالكسر لما عليه أصل التقاء
الساكنين ، ولكنه غير صحيح ، لأن ياء الإضافة لا تأن الا مفتوحة حيث قبلها الفسي
نحو : عمان ، فبا بالياء وقبلها ياء . فان قلت : بيوت اليا الأولى مبنية بحركة
الصحيح لأجل الإغما ، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن ، فحركت
بالكسر على الأصل قلت : هذا قياس حسن ، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو
بمنزلة الخبر المتواتر تنضاف إليه القياسات .

أما قوله : استشهدوا بهت مجزول ، فله ذكره غيره أنه لا أغلب المبنى (٥) ،
وهي لغة باقية في أفواه كثير من الناس الى اليوم ، يقول القائل : ما في أقبل كذا
بكسر اليا . . . وما ذهب اليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت اليه ، واقتبس
آثارهم فيها المثلث ، فلا يجوز أن يقال فيها أنه ما قبل ، أو تبهجة ، أو رديئة (٦) .

(١) سورة ابراهيم الآية ٢٢

(٢) الارتشاك ١٨١ ب

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٥١

(٤) التمام ٥١٢

(٥) بنو حبان شرح الصحيح على التوضيح ٦٥٢ . بحر العلوم شرح

(٦) البحر المحيط ٤١٥

ومن الواضح أن أبا حيان قد اعتمد في تشريح هذه القراءة والدفاع عنها على
 على لغة بني هجر وعارض في ذلك ما ذهب إليه الأئمة في الزجاء والهمزة . وهذه
 اللغمة منقولية عن العرب ، ولا يمكن ردّها ، وقد ذكر الفراء أيضاً أن بمعنى المبريد
 قد يخفرياء المتكلم في البئر والمبرور في مثل الـمة " في (١) ، والهاء كسرت اتباعاً
 التي يمدّها في (يمدّون يئس) واللسان فهما يحمل من موضع واحد . ووجه
 واحد ، ففيهما الانسجا ، وتقرّبها الأوت يمدّها من يمدّها . وذلك ما يحول اليه
 الهد وأمثال بني هجر (١) .

وعن ذلك أيضاً وثقفه ازاء الآيات الكريمة " يمدّه لكم " (٣) ، " يؤدّه إليك " (٤)
 " نالقه إليك " (٥) أخبار فيها قراءة الإسكان وقد عالجنا النحاة هذه القراءة .

قال أبو حيان : " قرأ البصير يؤدّه بكسر الهمزة ، وصلها بياء ، وقرأ قالسون
 باختلاس الحركة ، وقرأ أبو عمرو ، وأبو بكر وحزرة والأفصح بالسكون ، قال أبو اسحقان :
 وهذا الإسكان الذي روي عن عمو لا غلط بهين ، لأنّ الهمزة لا ينحسب أن تجزئ ، وإذا لم
 تجزئ فلا يجوز أن تسكن في الأصل . وأما أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة ، فقلط
 عليه كما غلط عليه في " بارئكم " . وقد حكى عنه يمدّه وهو ضابط لشل هذا أنه
 كان يكسر كسراً شقيقاً انتهى كلام أبي اسحقان .

قال أبو حيان : وما ذهب إليه أبو اسحقان من أن الإسكان غلط لهو يمدّس .
 إذ هي قراءة في السبعة وليس متواترة ، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو
 ابن الملا ، فانه عرس صحيح وساح لئذ ، وإمام في النحو ولم يكن لهذا يمدّه جواز
 مثل ردائه . وقد أبان ذلك الفراء (٦) ، وهو إمام في النحو واللغة ، وحكى ذلك بلغة
 له من العرب ، وتجزئ في الوصل والفتحة ، وقد روي اللسان أن لغة عقيل وكلاب أنهم
 يختلسون الحركة في هذه الهمزة ، إذا كانت يمدّ متحرك ، وأنهم يسكنون أيضاً . . . ونسب
 يمدّها ، يخافنا على أن حركة هذه الهمزة يمدّ الفاعل الذي يمدّ منه حرف لوقت أو جزئ .

(١) يمدّ ومثاني القرآن ٧٥ / ١
 (٢) اللاميات العربية في التراث د . احمد نظم الدين البغدادي ١٢٣ - ١٣٤
 (٣) سورة الزمزم الآية ١
 (٤) سورة آل عمران الآية ٧٥ (٥) سورة النمل الآية ٢٨
 (٦) يمدّ ومثاني القرآن ٧١٣ / ١

بوز فيها الإيهام ، ويجوز الاختلاس ، ويجوز العناون ، وأبو اسحاق الزجاج ، يقال عنه : أنه لم يكن إماماً في اللغة ، ولذلك ، أكثر على من كتب في كتابه الفصح ما يقع زعم أن الرب لا تقولها (١) .

وسا يتولى رأى ابن حبان ، أنه قد قرأ بهذه القراءة ، وهي منقولة عن أبي إسحق بن الملاء ، والكسائي ، وتفق من لهجة عتيل ، وكلاهما .

وأما القراءات الشاذة فلم يكن أبو حبان أول من اهتم بها ، واجتهد في تخرجها ، بل نبت أن ابن جني قد بين القراءات في كتابه : المحتسب الذي يقول فيه : والقراءات على ضربين :

١ - شراً اجتنب عليه أكثر قراء الأئمة ، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى ابن حبان ، رحمه الله - كتابه الموسوم بقراءات السبعة . وغرباً تمدي ذلك ، فسأه أهل زماننا شاذاً ، أي خارجاً عن قوائم القراء السبعة المقدم ذكرها ، إلا أنه من شذوذها ، فيها نازح بالتمسك إلى قرائه ، وهو قولها الروايات من أمه ورواها ، ولعله ، أو كثيراً منه ، مساو في الفساحة للبحث عليه . نعم ، وربما كان فيه ما تلطع عنتمته . . . لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوتها ما يسمى الآن شاذاً . . . لأن ابن جني أن الصدول عنه إنما هو غرض منه ، أو تمسك له . . . فإننا نعتد قوة نداء السبع شاذاً ، وأنته ما أمر الله تعالى به ، وأراد منا السبع ، وهو به ، وأنه جهيب إليه ، وهو غرض من القول لديه (٢) .

وقد تناول أبو حبان القراءات الشاذة على النحو الآتي :

١ - كان يعمل على توجيه هذه القراءات وتخرجها ، فيرجعها إلى اللغة ، أو إلى لهجة من اللهجات العربية ، باحثاً لها عن شاهد ، أو توجيه .

من ذلك : حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بـ " لم " . . . وخسب أبو حبان على ذلك قراءة من ترا " ألم نشتن لك سيدك " (٣) ينصب الحاء (٤) . وفي البحر المحيد ، قال أبو حبان " ترا الجمهور يترجم الحاء ، لدخول الجازم ، وقراً أبو جعفر يفتحها ، وغرباً ابن بطيعة في كتابه على أنه : ألم نشتحن ، فأبدل من النون الفاء ،

(١) البحر المحيد ٤٩٧/٢ ينظر اتحاد القراءات المشتمل ٣٣٦

(٢) البحر المحيد لابن جني ٣٢١/١ - ٣٢٢

(٣) سورة الشرح الآية ١

(٤) الارتشاق ١٨٤ أ

ثم حذفها تخفيفاً . ثم قال ابو حيان : ولهذه القراءة تخرج احسن من هذا كله . وهو انه لينة لبس السرب ، حكاهما اللحياني في نوادره ، وسى الجزم بلن . والنصب به (لم) عكس المسروف عند الناس (١) .

ومن توجيهه لهذه القراءات تخرجه لقوله تعالى " يدكم ربكم بثلاثة الاف ، من الملائكة " (٢) ، يقول : قرأ الحسن بثلاثة الاف يقف على الهاء . قال ابن عطية : ووجه هذه القراءة ضميف . لان المنهاف والمضاف اليه يقتضيان الاتصال . اذا هنا كالا سم الواحد . قال ابو حيان : والذي يناسب توجيه هذه القراءة الشاذة انها من اجراء الوصل مجرى الوقف ، ابدالها هاء في الوصل ، كما ابدالها هاء في الوقف . ووجود في كلامهم اجراء الوصل مجرى الوقف ، واجراء الوقف مجرى الوصل (٣) .

(٢) - كان احياناً يسنون القراءة الشاذة دون ان يذكر لها توجيهها ، او يحتج لها ، من ذلك قوله تعالى : اياك نسبد و اياك نستعين . ^(٤) يفتتح الهمزة وتشديد الهاء . وسها قرأ الرقاشي . وكسر الهمزة ، وتخفيف الهاء وسها قرأ عمرو بن قاسد عن ابي . وابدال الهمزة المكسورة هاء ، وابدال الهمزة المفتوحة هاء ، وبذلك قرأ ابو السوار الننوي (٥) وفي قوله تعالى " الذي جعل لكم فراشا والسماء بناء " (٦) يقول : قرأ يزيد الشابي بساطا ، وطلحة مهزادا والفراش والمهاد ، والبساط ، والقرار والوطاء نظائر (٧) .

(٣) - كان يحتج احياناً برأى التوسمين في توجيه قراءة شاذة ، لانه يرى ان هذا الرأي له دليل ووجه من التماس . يقول في تفسير قوله تعالى : (ومن يمش عن ذكر الرحمن نقمض له شيطاناً فهو له قرين) (٨) ، قرأ زيد بن علي بمشو بالواو . وقال الزمخشري على ان من يوصله غير مضمنه معنى الشرط ، وحق هذا القارئ ان يرفع نقمض انتهى . قال ابو حيان : ولا يتمين ما قاله اذا تتخج - هذه القراءة على وجهين :

- (١) البحر المحيط ٤٨٧/٨ ، وينظر المحتجب ٣٦٦/٢
(٢) سورة آل عمران الآية ١٢٤ (٣) البحر المحيط ٥٠/٣
(٤) سورة الناتحة الآية ٥ (٥) البحر المحيط ٢٣/١
(٦) سورة البقرة . الآية : ٢٢ (٧) البحر المحيط ٩٧/١
(٨) سورة الزخرف . الآية : ٣٦

احدهما : ان تكون " من شرطية " ويمشو " مجزوم بحذف الحركة
تقديرا . وقد ذكر الاخفش ان ذلك لئلا يفسد السرب ، ويحذفون حروف
الملة للجازم . والمشهور عند النحاة ان ذلك يكون في الشعر لا في الكلام .
والموجه الثاني : ان تكون " من موصولة ، والجزم بسببها للموصول باسم
الشرط ، واذا كان ذلك مسوقا في الذي ، وهو لم يكن اسم شرط قسط
فالاولى ان يكون فيها استتمن بوصولاً وشرطاً .

قال الشاعر
ولا تحقن بئراً تريد اخطأ بها فالك فيها أنت من دونه عسع
كذاك الذي يبني على الناس ظالماً تصبه على رغم عواقب ما صنع

انشدهما ابن الاعراب . وهو مذهب الكوشيين ، وله وجه من القياس ، نحو
انه لما شبه الموصول باسم الشرط ، قد خلت الفاء في خبره ، فكذلك يشبه
به فينجزم الا ان دخول الفاء ينقص اذا كان الخبر مسبباً عن الصلة بشرطية
المذكورة في علم النحو ، وهذا لا يفهمه البصريون . (١)

(١) البحر المحیط ١٦/٨ .

١١
٥) كان يصح احيانا عندما لا يجند وجهها للقراءة الشاذة ، بأنها قسراءة
مشكلة . ففي تفسيره لقوله تعالى " مثلهم كمثل الذي استوقد نارا ، فلما أضاءت
ما حوله ذهب الله بنورهم " (١)

يقول : قرأ ابن السنيح كمثل الذين على الجبع ، وهي قراءة مشكلة لأنها قد
ذكرنا ان " الذي " اذا كان اسلمه الذين فحذفت نونه تخفيفا لا يعود الضمير
عليه الا كذا يعود على الجبع ، فكيف اذا سن به ، واذا صحت هذه
القراءة فتخرجها : عدى على وجهه :

احدهما : ان يكون افراد الضمير حملا على التوهم المسهود
مثلما في لسان المرء ، كانه نطق بمن الذي هو لفظ ومعنى كسا
ببزم بالذى من توهم انه نطق بمن الشرطية ، واذا كان التوهم قد وقع بين
مختلفى الحد ، ونحو اجراء الموصول في الجزم مبرى اسم الشرط فهاجرى
ان يقع بين متقى الحد ونحو الذين ، ومن الموصول ، مثال الجزم بالذى
قول الشاعر انشده ابن الاعرابي :

كذاك الذى يضى على الناس ظالما تصبه على رغم عواقب ما صنع

الثانى : ان يكون افراد الضمير وان كان عائدا على جمع اكفاه
بالافراد عن الجمع ، كما تكشف بالمفرد الظاهر عن الجمع ، وقد جاء مثل
ذلك في لسان المرء ، انشد ابو الحسن :

وبالهدو منا أسرة يحفظوننا : صراخ الى الداعي عظام كراكره

اي كراكرهم .

(١) سورة البقرة الآية : ١٧ .

والثالث : ان يكون الفاعل الذى فى استوقد لهم طائفة
طس الذين • وانما هو طائفة طس اسم الفاعل المفهوم من استوقد •
التقدير:

استوقد هو أى : المستوقد • فيكون نحو قوله تعالى " ثم بدأ بهم
من بعد ما رأوا الآيات " (١) أى هو الهداه المفهوم من بدأ على أحد
التوليدات فى الفاعل فى الآية " (٢)

xxx

(٥) - كان ينفصل القراءة الفسادة لمخالفتها مواد ما أجمع عليهم
المسلمون • من ذلك قوله فى قوله تعالى " إن الذين اعتوا إذا منهم
طائف من الشيطان • تذكروا فاذا هم تهترون " (٣)

قرأ ابن الزبير من الشيطان تأملوا • ونسب صحف ابن : اذا طساف
من الشيطان طساف تأملوا فاذا هم يمسرون • وينهى ان يحمل هذا • وقراءة
ابن الزبير على ان ذلك من باب التفسير لا طس انه قرآن لمخالفتهم
مواد ما أجمع المسلمون عليه من ألفاظ القرآن • (٤)

وفى قوله تعالى " فلما خرتهبت الديقن ان لو كانوا مسلمون التمسب
بالهتوا فى المذاب المهيمن " (٥)

(١) سورة يوسف الآية: ٣٥

(٢) البحر المحيط : ٧٧/١

(٣) سورة الاعراف الآية: ٢٠١

(٤) البحر المحيط : ٤٥٠/٤

(٥) سورة صبا الآية: ١٤

يقول " قرأ ابن عباس فيها ذكر ابن خالويه ويقوب بخلاف عسسه .

تهبت :

مهينا للقبول ، وعن ابن عباس بن مسعود ، وابن ، وعلى بن الحسن
والضحاك قراءة في هذا الموضع مخالفة لسواد المصحف ، ولما روى عنهم
ذكرنا المفسرون ، اضرب عن ذكرها صفحا . على ما ذكرنا في ترك نقل الشاذ
الذي يخالف سواد مخالفة كثيرة " (١)

(٦) - كان يذكر آراء النحاة في توجيههم للقراءة الشاذة ثم يذكر

رأيه فيها .

ففي تفسير قوله تعالى " قل انظروا الله اتخذا وليا ناظرا السموات
والارض " (٢) يقول " وقروا الجمهور فاطره فوجهه ابن عطية والزمخشري
ونقلها الحوفي على انه نبت لله ، وخرجه ابو الهيثم على انه بدل ، وكأنه
رأى ان الفصل بين المهدل منه ، والهدل اسهل من الفصل بين السموات
والنبت اذ الهدل على الجمهور هو على تدرار التامل . . . وقرئ شاذا يناسب
الراء وخرجه ابو الهيثم على انه سفنة لولس على ارادة التوئين او بدل منه
او حان ، والمعنى على هذا ا أبديل ناظرا السموات والارض غير اللس
انتهى . والاحسن نصبه على المدح " (٤)

وفى تفسير قوله تعالى " اذ يمشاكم الناس امانه منه ، وينزل عليكم
من السماء ماء ليطهركم به ، ويذوب عنكم رجز الشيطان ، وليربط على قلوبكم
ويثبت به الاقدام " (٥) يقول " قرأ الشعبي ط ينيرهمز حكاة ابن جسنى
صاحب اللوامع في شواذ القرآن ، وخرجه على ان ط بمعنى الذي . قال ،
صاحب اللوامع ، وصلت حرف الجر الذي هو ليطهركم ، والمائد عليه هو
ومسناه :

(١) البحر المحيد : ٢٦٨/٧ .

(٢) ينظر الكشاف : ٩/٢

(٣) سورة الانعام ، الاية ١١

(٤) البحر المحيد : ٨٥/٤

(٥) سورة الانفال ، الاية : ١١

اللام

الذى هو ليظهرهم به انتهى . وظاهر هذا التخريج فاسد لان لام كي لا تكون صلة ، ومن حيث جعل الضائرها . وقال سناه الذى هو ليظهرهم ولا تكون لام كي نسى السليحة بل السليحة هو ، ولام الجرو والجور . وقال ابن جنى : ما موصولة ، وصلتها بحرف الجر بما جره ، فانه قال : ما للظهور انتهى .

وهذا فيه ما قلنا من نجى لام كي علة . ويمكن تخريج هذه القراءة على وجه اخر : وهو ان " ما " ليس بوسلا بمعنى الذى ، وانه بمعنى ماء الحدود ، وذلك انهم حكوا ان السرب تحذف هذه الهزة فقالوا ما يا هذا يحذف الهزة ، وتبين الهم ، فيمكن ان تخرج على هذا الا انهم اجروا الموصل مجرى الوقف ، فحذفوا التنوين ، لانك اذا وقفت على ضربت ما ، قلت : ضربت ما ، يحذف التنوين ، وانها الف ، اما الف الموصل الذى نسى بدل من الواو ونسى عن الكلمة ، واما الف التى هى بدل من التنوين حاله النسب (١)

ونخلص من هذا الى ان ابا حيان لم يكن ادل من غنى بالقراءات ، واحتج لها ، بل سبقه الى ذلك عدد من النحاة ، حيث تهمروا بالقراءات ، وقسموها الى متواترة وشاذة (٢) ، يقول الزركشى ، عن هذه القراءات " وهو فن جليل . . . وقد اعتنى الاثني عشر ، وافردوا فيه كتبها منها كتاب الحجة ، لاى على الفارسى المتوفى (٣٧٧ هـ) ، وكتاب الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي ، وكتاب الهداية للمهدوى (ابو السهام احمد بن عمار المهدوى المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) (٣) .

(١) البحر المحیط : ٤٦٨/٤ ، وينظر المحتسب : ٢٧٤/١
(٢) ينظر المحتسب - لابن جنى : ٣٥/١
(٣) البرهان فى علوم القرآن - للزركشى : ٣٣٩/١ .

كما عني بمعرض النحاة أيضا بمتبوع القراءات الشاذة ، فصنفوا كتبها
في الاحتجاج لها * ومن أحسنها كتاب المحتجب ، لابن جنى ، وكتاب أبي
البقاء ، وغيرهما * (١) .

ونجد ان ضريح أبي حيان في تهمة للقراءات والاحتجاج لها ، يتفق
مع ضريح المحتجب لابن جنى ، والحجة ، لابن علي الفارسي ، وذلك في
انه ، يسرى القراءات ، ومن قرأ بها ، ثم أنه كان يرجعها الى اللقمة
ليتمس لها شاهدا فهو يومه ، أو يرجع بها الى احدى لهجات القبائل .

كما نجد ان نظرية أبي حيان الى احترام القراءات ، والاعتداد
بالقراءة والثقة بهم ، تتفق مع نظرية ابن مالك في ذلك ، يقول الدكتور
محمد الرحمن السيد * وان الباحث في كتبه - ابن مالك - يجد الايات
الكريمة منبثة فيها ، ضروبة في صفحاتها ، لاتكاد صفحة تخلو من آية
او اكثر من آيات الكتاب الكريم ، سواء في ذلك المتواتر والاحسان
المتفق عليه والشاذ * (٢)

ويقول ايضا * كذلك كان يعتمد على القراءات الشاذة ، ويضعها
في موضعها السليق بها من حيث الثقة بها ، والقبول لها * (٣)

غير اننا نجد ان ابا حيان كان فاضل الحساس ازاء القراءات الشاذة
ونرى ايضا ان ابا حيان قد تبع في موقفه هذا ازاء القراءات موقفا
بتأخرى النحاة الذين ناقضوا بنظره بمس النحاة الى هذه القراءات
وذلك كظرة المبرد ، والزجاج ، . . . وقد صرح ابو حيان كثيرا
بمسارنته لموقف المبرزين للقراءات ، لان القراءات لانجس ، على

(١) البرهان : ٣٣٩/١

(٢) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة - د . محمد الرحمن
السيد ص ٦٣ ، وينظر ايضا ص ٥٥ - ٧٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٦٤ .

كثير ما طمسه المصريون ونقلوه • بطل كان يهجع الدليل في ذلك •
ومن المخطوط ان نزم ان المصريون جميعا • كانوا يطمنون بالقراءات (١) او
ان احتجوا جميعهم بالقراءات كان قلبها وفادها • (٢)

لاننا اذا عدنا الى كتاب سهرورد • لاننا نجده يقبل هذه القراءات
ويحترمها • ويرى ان " القراءة لا تخالف لانها الهية " (٣) • كذلك نجد
ان الاخفش كان يذهب الى تخرجه تلك القراءات التي لا تنفق مع وجهة نظر
المصريين • بل (انه قد سبق فسرره من النحاة بالاستعجاب بالقراءات
التي ردها بعض النحاة) (٤)

ممضى هذا ان المصريون لم يتجهوا جميعا كلهم نفس وجهة القراءات • بسبل
ان هذا الحكم يصدق على بعضهم •

xxx

-
- (١) ينظر: مدرسة الكوفة - للخزومي: ص ٥٠ - ٥٣ - ٥٣٩٥
 - (٢) ينظر: ابو حيان - ص ٥٠ - خذ نسخة ص ٦٧ •
 - (٣) الكتاب: ٧٤/١
 - (٤) المدارس النحوية ص ١٠٠

الاستنباه بالحديث النبوي الشريف :

تتمة قهينة الاستنباه بالحديث من القضايا الهامة التي دار حولها نقاش وفتوى كثيرة . وسنكتفي حصرنا بهذا الباب في ايامنا الثلاثة :

- ١- الاتبناه الأول : رفض اصحاب هذا الاتبناه الاحتجاج بالحديث فسنسئال المسائل النحوية ، وكان من الملهمتهم أبو حيان ، وأبو الحسن بن الضائبي المتوفى (٦٤٥ هـ) .
- ٢- الاتبناه الثاني : يجوز الاحتجاج به ، وكان من الملهمتهم ابن مالك .
- ٣- الاتبناه الثالث : وقد يوقفنا وسدنا بين الاتبناه الأول والثاني ، ويشتمل هذا الاتبناه العاطفي .

وقد طلل ابن الضائبي امتناع المتقدمين من الاحتجاج بالحديث بقوله : (تجوز الرواية بالمنع أو المبدأ عند من ترك الأئمة - كسبويه ونحوه - الاستنباه على اثبات اللذنة بالحديث ، واعتقدوا في ذلك على القرآن ، وصرحوا بالتميز عن العرب ، ولولا تسميح العلماء به ، وإزالة الغمط بالاعتراض في الحديث لكان الأولى في إثبات تسميح اللذنة ، كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه أفصح العرب)

وقد يحد أبو حيان الأسباب التي دعت الى رفض الاحتجاج بالحديث ، وذلك فيما أشده على ابن مالك ، حيث يقول : (فأما استدلاله بالآثار فقول : قد لمن هذا المذهب في تسميته بالاستدلال بما رواه في الحديث في إثبات القول عند الكلمة في لسان العرب ، مما روى فيه ، وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الأبهة غير هذا الرجل ، على أن الواضعين الأولين لمسلم النحوي ، المستقرئين للأحكام من لسان العرب ، والمستنبهين المتأخرين كابن عمرو بن السلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسبويه من أئمة القريين ، والكشاف والفراء ، وهلمس ابن المبارك ، والاحمر ، وعشام الضرير من أئمة النحويين ، لم يسلوا ذلك ، وتبعهم على هذا الصلح المتأخرون من الفقهاء ، ونهروا من نحاة الأقاليم كحاة بغداد ، وأبدل الأندلس ، وقد يبرن الكلام في ذلك من بعض المتأخرين الأذكياء ، فقال :

(١) مخزاة الأديب - للهاشمي - ١٠٧١ هـ .

إنما تكلمت الله بما ذلك لاسم وثقتهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ لو وثقوا به ، لذين سبوا القرآن الذي في اثبات التوليد الكلمة به ، وإنما كان ذلك لاثنين .

أما هنا : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فبعد قصة واحدة قد جرت فسي

زيانه صلى الله عليه وسلم ، فقال فيه لفظاً واحداً ، فقليل بأنواع من الألفاظ بحسب زمانه صلى الله عليه وسلم ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل بتلك الألفاظ نحو ما روي من قوله عليه السلام : زوجتكم بما معكم من القرآن . ملكتمها بما معكم من القرآن . وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فتعلم قلما أنه لم يلفظ بحسب هذه الألفاظ ، بل لا ينبغي أنه قال به غيرها ، إذ يحتمل أنه قال لفظاً براه فألفاظه غير راء ، فأنت الرواة بالمراد ، إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى ، ولم يأتوا بلفظ صلى الله عليه وسلم ، إذ المعنى هو المطلوب ، ولا سيما في تنادى السامع ، وعدم فهمه بالكفاية ، والاتكال على الحفظ ، فالضابط ضمهم من فهم المعنى . وأما فهم اللفظ ، فبعد أن لا سيما في الآحاد في الطوال التي لم يسمها الراوي إلا مرة واحدة ، ولم تعد عليه فهمها . . . ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم اليقين أنهم يروونه بالمعنى .

الأثر الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ، لأن كثيراً ممن

الرواة غير عرب بالعرب ، ولا تعلموا لسان العرب ، فقلبت الحروف فوق اللحن في نقلهم ، وهم لا يهملون ذلك . وقد وقع في كلامهم ، وروايتهم غير الفصح من لسان العرب ، ولم يعلموا فيما غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بالفصح اللغات ، وأحسن التراكيب ، وأشهرها ، وأجزؤها ، وإذا تكلم بلسان غير لغته ، فقلما يتكلم بذلك في أهل تلك الأمانة على طريقة الإعجاز ، وتعلم الله ذلك من غير معلم إنساني ، ولا يلقن لها من أهلها ، كما عدته عليه السلام في التمرين ، تولسب ، وهي الواقعة بين عليه من غير أهل لغته . . . والمحدث - ابن مالك - رحمه الله قد أكثر من الاستدلال بما أثر في الآثار من أنها بزمه على النحوين ، وما أمسن الدار في ذلك ، ولا سيما بين له التمييز في هذا الفن . . . وقد قال لنا قاضي القضاة به رالف بن بن جماعة - وكان ممن أخذ من ابن مالك - قلت له : يا سيدي ، هذا الحديث رواية الأعمش ، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه لو من لفظ الرسول عليه السلام ، فلم يوجبش . . . وإنما أمسحت الكلام في هذه المسألة لسبب يقتضيه

بسته : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب ، وفيهم المسلم والكافر .
ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل المدول نالها من رسولهم وأصحابها ، فمن
قال ما ذكرناه ، أدرك السبب الذي لا يخله لم يستدل النحاة بالحديث (١) .

الاتجاه الثاني : وهم الذين ذهبوا الى : جواز الاستدلال بالحديث النبوي .

يقول الدماميني (ود أكثر المحدثين - ابن مالك - من الاستدلال بالأحاديث النبوية
النسوية ، ومنه : روحان عليه ، وقال : ان ما استدل الله من ذلك لا يتم له لتكسرون
احتمال الرواية بالمعنى ، فلا يثبت بأن ذلك المصحح به من لفظة عليه الصلاة والسلام ،
حتى تنقو به الحجة ، وقد أخرجت ذلك له ، وما يفتنا ضرباً رأى ابن مالك فيما نقله
بناءً على أن البيهقي لم يرد في الباب ، إنما الموقوف عليه الثمن الذي هو
منازل الأحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الأعراب .
قال ابن في ذلك كله كاف ، ولا يخفى أنه يخلب على الذين أن ذلك النقل المحتسب
به لم يبدل ، لأن الأصل عدم التهديل ، لا سيما التهديد في ضبط الرواية والتحسين
في نقل الأحاديث عما بين النقل والمحدثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل
بالمعنى ، هلكتما ، بوعنده بمعنى التحويل القلي الذي لا ينافي وقوع نقوضه .
فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ، ويستشهدون من قولهم بجواز النقل بالمعنى .
فهو يخلب على الذين من هذا كله أنها لم تبدل ، وتكون احتمال التهديل فيها مرجوحاً .
فليس ولا يقدر في صحة الاستدلال بها . ثم ان الخلاص في جواز النقل بالمعنى
إنما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما ما دون وحيداً ، في يدون الكتب ، فلا يجوز تهديل
ألفاظه من غير خلاص يهينهم وتدوين الأحاديث والأقوال ، وكثير من
المرويات ، وفي صدر الأول قبل فساد اللذة ، من كان كلام أولئك المبدلين
- قد يرتبه عليهم - يسي الاحتجاب به ، وفيما يروى تهديل لفظ بلفظ بصح
الاحتجاب به ، فلا فرق بين الين في صحة الاستدلال ، ثم دون ذلك المبدل
- على تدبير التهديل - ومن من تسميه ونقله بالمعنى ، كما قال ابن صلاح .
في حق حجة في بابه - ولا يضر تدوين ذلك السامع ، من استدل لهم التأخير
والله أعلم بالصواب (١) .

(١) التذويد ، والتكيد ، في شرح التمهيد : ١٦١ / ٥ " مخدوساً " .
وفدرا الاقتراح للسيوطي : ٢٠٢ ، وفرة الأديب للبهادري ١ / ١٢٥ .
(٢) خزنة الأديب ١ / ١٤٧ .

الاتجاه الثالث :

وتم الذين وقفوا وسطا بين الاتجاه الأول والاتجاه الثاني . وقد بسطنا
 الشاطبي رأيهم في وزوا الاحتجاج بالأماديت التي لم تنقل ألفاظها ، يقول :
 (وأما الحديث فملى قسمين : قسم يمتنع ناله به مناه دون لفظه ، فهذا لم يقس
 به استشهاد أهل اللسان . وقسم عرف أوجاه ناله بلفظه لمجرد خاسر ، كالأحاديث
 التي قدمت بهذا بهان فاحتج على الله عليه وسلم كتابه ليهده ان ، وكتابه لوائل حسن
 خبره والأشكال النبوية ، فهذا يمتنع الاستشهاد به في العمومية (١) ثم نجد هـ يمتنع
 من منى الاستشهاد بالحديث فيقول : (لم نجد أحدا من النحويين استشهاد بحديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم يستشهدون بكلام أبلاب العرب وسفهائهم ،
 الذين يهولون على أعتابهم ، وأعمالهم التي فيها الفحور والخنساء ، وتركوا الأحاديث
 الصحيحة) (٢) . ونجد هـ أيضا يأخذ على ابن مالك احتجاجه بالحديث مطلقا ،
 يقول : (وابن مالك لم يفعل هذا التفهيم الضروري الذي لا بد منه ، ونفى الكلام
 على الحديث ما للقاء ولا أمره له سلفا إلا ابن ، برواياته التي بإحاديث في بعض
 المسائل . حتى قاز ابن الضائع : لا أمره من يأتي بها مستدلا ، أم من لمجرد
 التمثيل ؟ والحق أن ابن مالك غير مستدعي ، إذا فكأنه بناء على امتناع نقل
 الحديث بالمعنى ، وهو قول ضميم) (٣) .

ومعها يكن من أمره فان صحت اللادة العمومية (٤) بالقاعدة ، وقد حسم بهذه
 القضية والخلاف فيها ، عندما أبان الاستشهاد بها ، حيث ، وكان ذلك شيئا جميلا .
 وشيئا من هذا الأمر إلى أن أبان ، كان مستددا في موقفه من الاحتجاج
 بالحديث ، وبتحاطل أبنا على ابن مالك .
 وان ما نورد في مؤلفات ابن حبان من أماديت ، لا ترقى إلى درجة الاحتجاج
 بها ، وإنما كان يوردها لسهولتها :

الأول : أنه كان يورد الحديث لبهان معنى كلمة لعمومية ، من ذلك مثلا :

- (١) خزانة الأدب للبهنداد ١ / ١٤١
- (٢) خزانة الأدب للبهنداد ١ / ١٤١
- (٣) خزانة الأدب للبهنداد ١ / ١٣٧
- (٤) بشار مبدلة صحت اللادة العمومية ٧ / ٤ .

١- ما جاء عند الكلاب على داء حديث يقول : داء ائمة بمنى سكن ، ومنه : لا يهولن أحدكم في الماء الدائم (١) .

٢- وما جاء عند تفسيره لكلمة " الحميم " من قوله تعالى " يصب من فؤاد رؤوسهم الحميم " (٢) .

يقول في الحديث : ان الحميم له سببان رؤوسهم فهنقد الجمجمة حتى يدخل الى بؤفه فيسلب ما في بؤفه حتى يهرق من قدميه وهو الصهر (٣) .

الثاني : انه كان يذكر الحديث في اثناء برزخه للمسائل النحوية ، ومن ذلك :

١- ما جاء في كلامه على : واز دخول الضميرين بما التبيه ، واسم الاشارة ، ثم ذكر الحديث " ما انا ذا يا رسول الله " (٤) .

٢- وما جاء عند كلابه على حذف خبر لا النافية للجنس ، يقول : ومن حذف الخبر قوله تعالى : " قالوا لا خير " (٥) " قال فون " (٦) ، ثم قال : ولا ضرر ولا طهرة ، ولا عدى (٧) .

٣- وما جاء عند كلابه على ظن وايمراتها بان (ان) الكسورة اذا خفقت عملت بهيم بان يرمى بلام الفارقة بين ان المؤنثة ، وان النافية ، ثم قال : وقد جاءت الالف محذوفة في قول الشاعر :
انا ابن ابة الضم من آل مالك
وان مالك كانت كرام المادين

(١) الارتشاف ١٦٥ أ ، وتنته : ثم ينته ، منه صحيح مسلم - كتاب الوضوء - باب النهي عن البول في الماء الراكد ١٦٦/١ .

(٢) سورة الحج الآية ١٠

(٣) البحر المحيط ٢٦٠/٦

(٤) الارتشاف ١٣١ هـ

(٥) سورة الشعراء الآية ٥٠

(٦) سورة سبأ الآية ٥

(٧) الارتشاف ١٦٥

وفيها وفي في الحديث : ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحسب
الطهارة والحمد . أي : للكرام الميامين ولحبيب الحلوة . وذلك
لدلالة الكلام على ان الخبر مثبت لاضى (١) .

١- وما جاء في اثناء كلامه على مسونات الابداء بالنكرة وتخصيصها بالاضافة
ذكر الحديث : " فَمِنْ صَلَوَاتِكُمْ عَلَيَّ اللَّهُ عَلَى الْمَبَادِرِ " (٢) .

٥- وما جاء في اثناء كلامه على ان " بيد " تأتي للاستثناء ، قال : وتماون بيده
غيرها وتباعد الى ان وصلنها وتبقى في الاستثناء والمنقلب وفي الحديث
" انا افرج من نعلك بالضاد ، بيد أبي من قرين ، واسترغمت في بني سعد " (٣)

٦- وما جاء عند كلامه على معنى " من " أنها تأتي لابتداء النهاية في غير المكان .
قال : ومثال دخولها لابتداء النهاية في غير المكان : قرأت من أول سورة
البقرة الى آخرها ، وأعاديت الفقرة من درهم الى دينار ، وتقول ، اذا كتبت
كتابا من فلان الى فلان . وفي الحديث : من محمد رسول الله الى رسول
عظيم الله (٤) .

٧- وما جاء في اثناء كلامه على المضاد الى ياء المتكلم على قلبهاو (مخرجو)
الى ياء ، وادفاسها في ياء المتكلم ، يقول : ونذاه الياء في غارس وشبهه
بفتوحه ، كقوله : (اوردى بنى واقتربى حشرة)
أوردى بنى واقتربى حشرة عند الرقاد وعبرة لا تفلح
وفي الحديث : اوردى بنى حشرة (٥) .

٨- وما جاء في كلامه على يجوز افراد اسم التثنية ، او جمعها اذا اضيف السن
معرفة ، يقول : فاذا كان مضافا الى معرفة ، قالان عليه التثنية ، ان افسد
اذا اذيت الى معرفة لا يدخل من التثنية ، الامة ، ويكون بعض ما يضاف اليه ،
وتارة تفرد ، وان كانت مضافة كقوله تعالى " ولتجدنهم احرص النار على
حياة " (٦) ، وتارة تدعى كقوله تعالى " وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر
مذمومين " (٧) ، وفي الحديث : " الا اكابركم باجركم الي الله واقربكم من مجالسكم "

(١) الارتشاد ، ١٨١ ، ب . من غير الابداء ، ١١٧ ، (٢) الارتشاد ، ١٥٥ ،
(٣) الارتشاد ، ١١٨٠ ، وفيهج السالك ، ١٧٧ ، (٤) الارتشاد ، ١١٥ ،
(٥) الارتشاد ، ١٨١ ، ب ، وفيهج السالك ، ٣٠٦ ،
(٦) سورة البقرة الآية ١٦ (٧) سورة الانعام الآية ١١٣ .

بهم التيامة أحاسنكم أخلاقا * ، فأورد أميبا وأربب ورجس أحاسن * (١) .

١ - وما يباء في كلامه على لزوم لام الأبر إذا ابتد الفعل الى غير الفاعل المخاطب ، وأورد على ذلك الحديث * قوموا بقلوبكم * (٢) .

١٠ - وما يباء في كلامه على استئصال كلمة (أيم) يقول : وقد تضاعف أيم * الس الكهنة والكاتب والذئب يقول : أيمن التهمة لأثومين * وفي الحديث : * وأيم الذئب نفس بيده * (٣) .

١١ - وما يباء في إنشاء كلامه على معقول اللفظة المشبهة ليدل على جواز اتباع معمول اللفظة المشبهة بمعنى التواهي ما عدا اللفظة ، فإنه لم يسمع من كلامهم ، هكذا زعم الزباني . وقد يباء في الحديث في صفة الدجال * أعور (ههنا) الهنسي * والهنسي صفة لسنه ، وعمر معمول للصفة ، فهذه من أن يفتار (٤) .

وفي ورود هذه الأحاديث عندنا ، فإن هذا لا يهد فمنا الى القول بأنه من المجهول الاستشهاد بالحديث ، لأن ما أتى به من أحاديث في كتابه كان قليلا ، فهذه لا تتجاوز العشرين حديثا ، ولا تخرج بها إليها الى القول بأنه قد أباج الاحتجاج بالحديث ، فهذه على رأس من من الاستشهاد به ، وإن ما أتى به من أحاديث كان من الاستثناء ، أو كان يهد من ذلك تأييد قياس ما ورد ، أو قاعدة نحوية ، أو إصلاح معنى .

استشهاد بكلام فيجاء السرب :

ويشمل هذا نشرهم وركبهم ، وأشباههم ، وثان تديد القبائل التي تؤسس في الاقضية محل خلاف بين النحاة ، وقد نقل لنا السيوطي تشديد البعيرين وأنهم كانوا أكثر تمسكا من الكرنيين في تديد القبائل التي يؤسس عليها .

- (١) الارتشاع ٢٢٠ وهذا من ضمن السالك بر ٤١١
- (٢) الارتشاع ٢١٣٥ ، والتذليل والتكامل ١٣٦/٥
- (٣) الارتشاع ٣٠٠ ب
- (٤) الارتشاع ٢٢٢ ، وضميغ السالك بر ٣١٦
- (٥) يندو الاقتران للسيوطي بر ٥٦ ، والمزاد ١١١/١ .

وقد التزم أبو جهم بسوق البصرى، ولذلك أخذ على ابن مالك نقله للفظة
 لخم، وخزاعة. قال السهولانى بعد أن حدد هذه القبائل "ونقل ذلك أبو جهمان
 فى شرح التسميات مسترضاً على ابن مالك - وهذا معنى فى كتبه ينقل لفظة لخم، وخزاعة،
 وقضاة ونهرهم، وقال: وليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن" (١). وقد أكثر
 أبو جهمان من الاستشهاد بالأشكال العربية، ولذلك فهما كان يسوقه من أحكام نحوية
 فمن ذلك:

١- نوله فى أفعال المقاربة: ولا يحذف اليه ياء، روى الامين بعد عسى،
 ولا التبرج باليهير ضمها الا فى ضرورة، وهما جا فى المثل قولهم "عسى
 النهر أبوشا" (٢).

٢- واستشهد على انحرار الفعل بعد "لو" بتولهم "لو ذات سوار لملتى" (٣)

٣- واستشهد على مجى "قند يمشى سار" حيث يقول "وقند فى قولهم:
 شخذ شفرته من يرون أرفق شفرته حتى تمد كأنها حربة أن صارت" (٤)

ومن الأشكال التى استشهد بها أيضاً: ما بناءت حاجتك (٥). وقولهم:
 أنهم من فهد، وأنهم من غزال (٦)، وأورد أيضاً (٧) وروى الصطيرعان عدلى غير (٨)
 أحسناً وسره كحلة (٩)، الكلاب على الهجر (١٠)، كل من ولا شتمة حر (١١)،
 والشمس كنوان بدرهم (١٢)، وفي بيته (١٣) بئزى الحكم، وشتى تؤوب الحله (١٤)

(١) بدار الاقتراح للسهولانى ٥٧ والمزهر ١٥٨/١

(٢) الارتشاف ١٢٥، بدار مجالس قلم ٣٠، واللسان ٢٨٤/١

(٣) الارتشاف ٢٠، بدار ومجى الأشكال ١١١/١

(٤) الارتشاف ١١٦

(٥) ضمن المسالك ٥٣، واليهى ١١١/١، بدار الكتاب ٢٤/١

(٦) الارتشاف ١٢٥، ومجى الأشكال ٤٠١/٢

(٧) الارتشاف ١١١، بدار الكتاب ١٧٢/١

(٨) الارتشاف ٢٣٠

(٩) الارتشاف ١١٦، وروى الأشكال ٢٨٨/١

(١٠) الارتشاف ١١٦، بدار ومجى الأشكال ١١٧/٢

(١١) الارتشاف ٢٤٠، والكتاب ١٤٢/١

(١٢) الارتشاف ١٤٨، بدار لسان العرب ١١٧/٢٠

(١٣) الارتشاف ١١٥، بدار ومجى الأشكال ٢٨/٢

(١٤) الارتشاف ١٢٥، بدار ومجى الأشكال ٥٠١/١

وقد بلغ عدد هذه الأمثال السبعة التي وردت في كتابه ما يقرب من أربعين
مثلاً .

والى جانب استشهاده بالأمثال النبوية القديمة فقد استشهد أيضا بكلام
فصحاء العرب ، من ذلك : .

١ - استشهاده على الجربسبب المأثرة بقوله : وما لم يتبع النعمت فيسفه
الضموت قول العرب : هذا حبير ضبا حرب حبر حرب ، وحقه الرفع ، لأنه
ويشت للحبير ، لا لأحبه ، لكنه جمل لما روت (١) .

٢ - استشهد بكلام نبي كرم الله وجهه في حذف الباء في التمجيد (٢) ، كما
نجده أيضا يستشهد بكلام عمر رضي الله عنه (٣) .

٣ - وفي استشهاده على عمل منه ركان يقول : " والسحيح أن لها صاد وقصد
لعلتها الرب لسان أعمالها ، فقلنا : كودنا ماها من الفقر خير من كونك
عاشيا من الثنى " (٤) .

٤ - وما استشهد به على الترسب بان منة من إبقاء عليها قوله : مره يحفرها ،
ويهد اللق قهل بأخذك . ثم قال : وهذا ما (٥) . وذلك لأنه يرى أن
(الأمثال لا تنير بل تمتهل على من يورد) (٦) .

ونجده يتوقف عند كثير من هذا الذي يمكن عن العرب ، مما يظهر أنه مخالف
للقياس ، فهو يحذف ولا يقبل عليه ، لأنه يراه من المأذ أو النادر الذي لا يصح القياس
عليه ، ولهذا فهو يقول في مثل (مره يحفرها) وهذا اللق قهل يأخذك) : والسحيح
فمن ذلك على السماع ، لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه ، وهو نزر لا ينبغي أن نجعل ذلك
قانوناً كلياً يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف ، وإقرار النمل ، منه سوا ، ولا مرفوعاً ، وتقتصر
في ذلك على مورد السماع (٧) .

ونخلص من هذا إلى أن أباحيان في استشهاده بكلام فصحاء العرب ،
وأشالهم ، كان يقتصر على ما وجد منه في كتب المتقدمين ، ولم يتجاوز هذا الحد .

(١) الارتشاق ٢١٣ أ

(٢) بندر الارتشاق ٣١١ ب ، ١٥١ أ

(٣) بندر الارتشاق ٣٥١ أ (٤) الارتشاق ١٦٤ أ

(٥) الارتشاق ٢٨٦ أ ، بندر الكتاب ١ / ٢٥١ ، ومجالس شلبي ٣١٧

(٦) التذييل والتكميل ١ / ٥٢ (٧) التذييل والتكميل ١ / ١٦٦

الشواهد الشعرية :

إن للشواهد الشعرية في النحو الهمي نولات وجولات ، فقد أكثر النحاة من الاستشهاد بالشواهد الشعرية التي تشبه لهم ، أو تشبه عليهم ، ولعمدوا عليها في الدلالة على صحة القول النحوي . ولا حجب ، فالشعر ديوان العرب ، قال ابن فارس : " والشعر ديوان العرب هو . فقلت الأنساب ، وعرفت المآثر ، ونبهت لمت اللذة وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله ، وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحديث صحابته والتابعين . وقد يكون شعراً شمر ، وشمسر أحلى وأرف ، فاما أن تتفاوت الأسماء بقديم متى يتعاقد ما بينهما من الجودة فلا ، وكل محتج ، والى كل محتج ، فاما الاختيار الذي يراه الناس للناس فشيواته كل يستحسن منها (١) .

لكن
دور

وقد حذيت الشواهد الشعرية منذ القديم بالدراسة والتحليل ، فهذا الجوز المتروك (١٥١) يقول : نزلت في كتابهم ، فإذا به الفارخسون بهتسا ، فاما الألف ، بهت فمرفت أسما ، قائلها فانتها ، وأما الخمسون فلم امرت أسما قائلها (٢) .

وقسم القدماء الشعراء إلى داهيات أربع وهي :

- ١- الداهية الأولى : الشعراء الجاهليون ، وأنسب القيس ، والأعشى .
- ٢- الداهية الثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كحسان
- ٣- الداهية الثالثة : الاسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الاسلام كجرير والفردق .
- ٤- الداهية الرابعة : المولودون ، ويقال لهم أمتنا المحدثون ، كبشار بن برد ، وأبي نواس (٣) .

واتفق علماء اللذة على صحة الاحتجاج به في الداهية الأولى والثانية ، وأما الداهية الثالثة ، فقد ذمها أكثرهم إلى صفة الاحتجاج بشعرها ، وذمها بعضهم إلى إنكار ذلك ، كما في الخزائن فاللهجتان الأريمان ، يستشهد بشعرها أجماعاً . وأما الثالثة : فالصحيح صحة الاستشهاد بكل شعراء .

(١) المزبور ١٧٠ / ٢
 (٢) خزائن الأدب للهند أدب ١٧٨ / ١
 (٣) خزائن الأدب للهند أدب ٥ / ١

واخراجه

وكان ابو عمرو بن العلاء ، وهد الله بن ابي اسحاق ، والحسن البصري ،
وبد الله بن شبرمة ، بالحنون الفرزدق ، والكميت وذا الرية واخراجه ...
في بعض آبيات اخذت عليهم ظاهرا ، وكانوا يمدونهم من المولدين
لانهم كانوا في عصرهم ، والماصرة حجاب (١) .

وأما الطبقة الرابعة : فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا ، وقيل
يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، وأختره الزمخشري ... فإنه استشهد بشعر
أبي تمام في عدة مواضع من هذا الفن ، واستشهد الزمخشري أيضا في تفسير
أرائل البقرة من الكتاب بهيت من شعره وقال : وهو وان كان محدثا
لا يستشهد بشعره في اللذة فهو من علماء السرية ، فأجمل ما يقوله بمنزلة
ما يرويه . ألا ترى إلى قول السطاه : الدليل عليه بهيت الحماة فيقنعون
برأيته واتقانه . (٢)

موقف أبي حيان من الاستشهاد بالشعر :

كان واسع الاطلاع على اقسام السرب ، ومهتما بحفظها وروايتها ، ومستمدا
عليها في الاستشهاد ، وشبهت الأحكام النحوية . حيث أن عدد الأبيات
التي ورد ذكرها في الارتشاف قد بلغت ألف وثلاثمائة شاهد ، غير أنه من السهل
ملاحظة ما يلي :

١ - قلما ينسب الشعر إلى أصحابه ، ولم أجد من جملة شواهد - في القسم
النحوي - إلا (٦٠) بيتا منسوبا إلى قائله . وربما عاد هذا
إلى أنه كان يرى أن هذه الأبيات مسروقة لدى الناس في ذلك العصر ،
فلا ضرورة تدعو إلى ذكر قائلها .

٢ - هناك أبيات كثيرة يرويها غير قائلها ، فهأتى بشرط منها ، أو بجزء من
الشرط ، ففي الارتشاف ما ينسب من (٥٨٠) شاعرا جاء بشرط منها ،
أو بجزء منه . وربما عاد هذا أيضا إلى أن ما يشغله هو ذكر الشاهد
النحوي من البيت ، وأنها ناعمة الحفظ بين الناس ، فلا داعي لذكر البيت
بشكله الكامل .

(١) خزانة الأدب - للهنداوي : ٥/١ .
(٢) خزانة الأدب - للهنداوي : ٦/١ .

٢- صرح بأنه لا يحق بشعر المولدين • ولأن من استشهد بشعرهم • وذلك
عندما تترجم • لتفسير قوله تعالى " وإذا أنزلنا عليهم قاموا " (١) • قال
الزمخشري : أنزل على ما لم يسم فأنزل • وجاء في شعر حبيب بن
أون الطائي :

مَا أَنزَلْنَا حَالِي نَمَتْ أَجْلِيَا تَلَانِيهَا مَا عَنْ وَجْهِ أَمْرٍ أَشْيَبِ (٢)

وهو وإن كان محذوفا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء
الشيعة • فاجعل ما يفعله بمنزلة ما يرويه • ألا ترى أن قول الشاعر :
الدليل عليه بيت الحماسة • فيفتخرون بذلك لوثوقهم بروايته • واعتنايه
انتهى كلامه •

قال أبوحيان : وأما ما وقع في كلام حبيب فلا يستشهد به •

وقد نقد على أبي علي الفارسي الاستشهاد بقول حبيب •

مَنْ كَانَ مَرِيضًا مَرِيضًا رَدِيضًا الْأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَبْزُولًا (٣)

وكيف يستشهد بكلام من هو مريض ؟ وقد صنف الناس فيما وقع له
من اللحن في شعره (٤) •

وفي مودان آخر نرى أنها حيان يوهك على عدم الاستشهاد بكلام
المولدين • وذلك عند كلامه على استشهاد الزمخشري ببيت أبي فراس
الحمدي • في تفسير قوله تعالى " وإذا أنزلنا عليهم قاموا " (٥)
الله (٥) •

قال الزمخشري : ومنه قول أدركتة تعالى بكسر اللام للمرأة • وفي

شعر الحمدي (٦) :

تَعَالَى أَقَابُكَ الْبُيُوتُ تَعَالَى

وَالْوَجْهَ فَتَحِ اللَّامُ انْتَهَى •

-
- (١) سورة البقرة • الآية : ٢٠ •
 - (٢) ينارد يوان أبي تمام - شرح التهذيب : ١٥٠/١ •
 - (٣) ينارد يوان أبي تمام - شرح التهذيب : ١٧/٣ •
 - (٤) البحر المحيد : ١٠/١ - ١١ • والكشاف : ٣٠/١ •
 - (٥) سورة النساء • الآية : ٦١ •
 - (٦) ديوانه : ٢١٥/٢ • ومدره : ١١ • ما أنزلت الدعوى بيننا •

قال أبو حيان : وأما قوله في شعر الحميداني : فقد صرح بعضهم بأنهم
أبو فراس ، والمالست ديوانه حتى الحسين بن برمك . قلم أجد ذلك فيهم ،
وهو حمدان كهنون وفهم عدة من النصاراء ، وعلى تقدير ثبوت ذلك في شعرهم
لا حجة فيه ، لأنه لا يستشهد بكلام المولدين (١) .

ويقول أبو حيان في حذف " لا " من " سيما " : إنما يوجد في كلام
الأدباء المولدين ، لا في كلام من يحتج بكلامه ، لأن حذف الحرف خان عين
القياس ، ولا ينبغي أن يقال يسي " إلا حيث يسي ، ولم يسي حذف " لا " من
" لا سيما " في كلام من يحتج به ، وإنما سمي ذلك في ألسنة المولدين نحو قول
الحسين بن الضحاك الخليلي :

كل مشتاق إليه فن السوء فداه ^{سيما} من حالت الأحرار من دون مفاه (٢)

وقد ورد عند أبي حيان شعر من لا يجوز الاحتجاج بشعره على السوء

الآتية :

١ - كان يشل شعر بعضهم عندما لا يحضروه شامدا ، فقد مثل بشعر أبي تمام
عندما كان يتكلم على حذف الفيل في جملة رما ، وذلك بعد اتصال
" ربا " بـ " ما " .

حيث يقول : ولم يحضري في ذلك شعر للمرب ، ولكن
وجدت في شعر أبي تمام (٣) :
سِوٌّ وَأَنْ يَدْنُو بِهِمْ ، وَلَا سَلْمًا وَأَنْ تَعْقِبَ الْأَهَامَ فِيهِمْ فَرِحًا
أي : فرحا بنسرت أو أعادتهم (٤) .

٢ - كان أحيانا يورد شعر بعض الشعراء المولدين ، توضيحا لبعض المعاني ،
والإلقاء . يقول في تفسيره لقوله تعالى " وما يمزج عن ربك من مثقال
ذرة في الأرض " (٥) : عزب يمزج ، ويمزج بكسر الزا ، وعصيا غساب
حتى يخفى ، ومنه الورد المازج ، وقال أبو تمام (٦) :

(١) البحر المحيد : ٢٨٠ / ٣ .

(٢) الارتشاف : ٢٤١ ب . ومنه السالك ص ١٢٩ .

(٣) رواية الديوان : تصحيف بدلا من تصحيف ، ينال ديوان أبي تمام للتبريز :
١٤٥ / ٣ .

(٤) الارتشاف : ٢٦٤ ، ينال الارتشاف : ٣٦٧ ب .

(٥) سورة يونس ، الآية : ٦١ .

(٦) ديوانه : ٢٢٠ / ١ .

وقال: نأى من راسان جاشيا . قلت: انشأ انضد الرونى مانه (١) .
 وقال: تفسير قوله نالى . وانكس له يوم اذ يلقون اقلابهم ايمهم
 يكفل منهم (٢) . القلم معروف . والنوال الذى يكتب به وقيل:
 هو مشتق من القلامة . ونى لبت ضاهبت لترقيقه . والقلامة ايضا ما سقط
 من الذئفر اذا قلم . وقلت: انما غاره اعمدت ضمها وصوتها .

وقال: زهير (٣) :

لئن أسد شاكي السلاح فقدت له ليد اظفاره لم تقلم

وقال: مدي المولى بن (٤) :

يشبه الهلال وذاك نقصن قلامة القره شبه الهلال

ونى تفسير قوله تعالى: " يقر تهيموا ونحوه " وتعود وجوه (٥) .
 يقول: الجسر على أن امضاض الوتود . واسودادها على حقيقسنة
 اللون والبهاض . قال المفسرون: " وحتما ان يكون ذلك تسويدا ينزل به
 الله بهم . على نحو حشرون زرقا . وهذه اقيح اللصة . ومن ذلك قول
 بشار (٦) :

ولله خيل على امواله عليل زين الهمون علمها اوجه سود (٧)

ومن الشبرا الذين مثل بشرونهم ايضا هو شعر ابي الطيب
 المتبين . وذلك عند كلامه على " بلم " حيث يقول: " ومن ابي عمرو
 كعب حتى السرب . تقول: " تلحن يا نسوة . بكسر الهم المشددة .
 وزيادة " ساكة يمد ما نون الاناث . وعليه جاء قول ابي الطيب
 الشيب (٨) :

-
- (١) البحر المحيط: ١٤٦/٥ . ونظر البحر المحيط: ٥/٨ .
 - (٢) سورة آل عمران . الآية: ٤٤ .
 - (٣) ديوانه: ٢٣ . والقفا: الغلب: اللحم .
 - (٤) البحر المحيط: ٤٥٤/٢ .
 - (٥) سورة آل عمران . الآية: ١٠٦ .
 - (٦) ديوانه: ١٢٨/٢ .
 - (٧) البحر المحيط: ٢١/٣ - ١٢ .
 - (٨) ديوانه - شرح البرقوق: ١١١/٢ .

فَدَنَا لَهُ قَدُّ الْحَبِيبِ لِقَارُومَ^١ ، أَلَيْسَا وَتَلْنَا لِلسُّيُوفِ دَلِيلًا^(١) .

١- كان أبوحيان يمثل أبنيا بأبيات من الشعر يربطك فيها أعني مصنوعة ؟ أم منجولة .
ويظهر ذلك في كلامه على نسبة الدليل المضارع بمد واور الهمزة فسس
بجواب الاستفهام ، مثلا بقول الشاعر :

أَهَيْتَ رِيَانَ الْجَفْرَيْنِ مِنَ الْكُرَى وَأَهَيْتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الطُّلُوعِ ؟
ثم قال : ولا أدري أيوه يعني أم لا ؟ (٢) .

وان أن هناك بمعنى الملاحظات حول شواهد الشعرية ، تستحق التسجيل
وهي :

١- ان أبا حيان قد استشهد بأبيات لم يعرف قائلها ، وكان صدر ذلك
كتاب سيوريه ، وهي من أبيات الخمسين التي لم يعرف قائلها ، ولعل الذي جعل
أبا حيان يأخذ في هذه الأبيات - كثيره من سيقه من النحاة - هو ثقته
بسيوريه ، وأنها من الشعر الذي يهتني به ، ولو كانت غير ذلك لما ذكرها سيوريه .
وهذه الأبيات هي :

- ١- كَدَيْي مَاذَا عَلِمْتِ هِ سَأْتِيهِ وَلَكِنْ هِ بِالْمُنِيبِ هِ نَهَيْتِي^(٣)
- ٢- مِنْ لَدُنْ شَوْلًا قَالِي إِعْلَانِهَا^(٤) .
- ٣- لَا هَيْتُمُ اللَّيْلَةَ لِلدَّانِ^(٥) .
- ٤- هَذَا سِرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ بِدَرْسِهِ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقِيهَا ذَهَبًا^(٦)
- ٥- وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَانَ شَدَاهَا حَقَّانِ^(٧)
- ٦- وَكُنْتَ أَرْزَيْدًا هِ كَمَا قَبِيل هِ سِيدَا إِذَا إِنَّهُ عَهْدُ الْقَسَا هِ وَاللَّهَانِ^(٨)

(١) الارتشاق : ٣٦٧ ب .

(٢) الارتشاق : ٢٥٣ ب ه والتذهيل والتكميل : ١١٠/٥ . ونسب هذا البيت
في المعنى من ٨٧٦ للشريف المرتضى المتوفى (٤٣٦ هـ) ولكن لم أجده
في ديوانه .

(٣) الارتشاق : ١٣٧ أ وهذا الكتاب : ٤٠٥/١ وخزانة الأدب : ٥٥٤/٢ .

(٤) الارتشاق : ١٧٠ أ . وينظر الكتاب : ١٣٤/١ وخزانة الأدب : ٢٥/٤ .

(٥) الارتشاق : ١٨٧ ب . وهذا الكتاب : ٣٥٤/١ وخزانة الأدب : ٥٧/٤ .

(٦) الارتشاق : ١٦٥ ب . وينظر الكتاب : ٤٣٧/١ وخزانة الأدب : ٣/٢ .

(٧) الارتشاق : ١٨٣ أ . وينظر الكتاب : ٢٨١/١ .

(٨) الارتشاق : ١٠٥ ب . وينظر الكتاب : ٤٧٦/١ .

- ٢- يا لقيم من اللؤلؤ والمسلمي
- ١- ويبيح الحن من دار غزل لهم
- ١- دار لسمند ناله من شواكا (٣)
- ١٠- على أنش بهد ما قد منى ثلاثون للمهزوم ولا كميلا (٤)

٢- استشهاد أبوحيان بأبيات قد اشتملت للبرادة في نسبتها إلى قائلها

ولكنهم أقروا الاستشهاد بها ولم يختلفوا في صحة الاحتجاج بها .

- | | |
|--|--------------------------------------|
| ١- عَجِبْتُ لِمَنْ لَتَلِكُ قَضِيَّةٌ وَأَقَامَتِي | وهذه الأبيات هي : |
| ٢- وَلَتُتْرَفَنَ خَلَاتِقًا مَشْمُولَةٌ | فهم على تلك القضية لعجب (٥) |
| ٣- حَفِنْتُ نُوَّارَ وَلَا تَأْمَنَّا حَنَّتْ | ولتند من ولا ت ساعة ضد (٦) |
| ٤- أَمَا إِبْنُ التَّارِكِ الْهَكْرِيُّ بِشَرِّ | وهذا الذي كانت نوار أجنحت (٧) |
| ٥- فِي لَيْلَةٍ لَا نَرِدُ بِهَا أَحَدًا | عليه الدهر توقه وقومها (٨) |
| ٦- يَا سَيِّدَ أُمَّا أَنْتَ مِنْ سَيِّدِهِ | بديك علينا إلا كواكبها (٩) |
| ٧- نَسَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمِّ | موتها الأكناف رحب الذراع (١٠) |
| ٨- إِذَا أَنْتَ لَمْ تَتَّقِ قَضِيَّةً فَانْمَا | سره فربعة كحل الحقال (١١) |
| ٩- فَهَيِّمًا تَوَاقِفِنَا هَرَجُهُ مَقْسَمٌ | يروي النفس ه كما يضو وينفع (١٢) |
| ١٠- بِحَسَبِهِ الْجَاعِلُ لَمْ يَحْلَمَا | كان ظهيرة تنادوا إلى وارث السلم (١٣) |
| | شبهنا على كوشيه ه مسمما (١٤) |

(١) الارتشاق : ٢٥١ هـ من مخطو الكتاب : ١/٣١٩ .
 (٢) الارتشاق : ٢٦٨ هـ والكتاب : ٥٢/٢١ .
 (٣) الارتشاق : ٣٨٤ هـ والكتاب : ٦/١١ .
 (٤) الارتشاق : ٢٣٨٢ هـ والكتاب : ٢٠٢/١١ .
 (٥) الارتشاق : ١١٢ هـ ومندل الخزائن الشاعر رقم (٨٨) .
 (٦) الارتشاق : ١١٣ هـ ومندل الخزائن الشاعر رقم (٢٨٠) .
 (٧) الارتشاق : ١٣٢ هـ ومندل الخزائن الشاعر رقم (٢٨٣) .
 (٨) الارتشاق : ١٢١ هـ ومندل الخزائن الشاعر رقم (٢١١) هـ والكتاب : ٩٣/١ .
 (٩) الارتشاق : ٢٢٢ هـ ومندل الخزائن الشاعر رقم (٢٢٢) هـ والكتاب : ٣٦١/١ .
 (١٠) الارتشاق : ٢٦٠ هـ والخزانة - للمنداد بن الشاعر رقم (٤٣٥) .
 (١١) الارتشاق : ٢٦٣ هـ والخزانة - للمنداد بن الشاعر رقم (٤٣٧) هـ والكتاب : ٢٧٠/١ هـ ٣٦٢ .
 (١٢) الارتشاق : ٢٤٢ هـ والخزانة - للمنداد بن الشاعر رقم (٦٥٦) .
 (١٣) الارتشاق : ١٨٢ هـ والخزانة - للمنداد بن الشاعر رقم (٨٧٤) هـ والكتاب : ٢٨١/١ هـ ٤٨١ .
 (١٤) الارتشاق : ٣٨٢ هـ والخزانة - للمنداد بن الشاعر رقم هـ والكتاب : ١٥٢/٢ .

٣- استشهد بأهيات قبل إنشائها مختومة ، وهي :

- ١- حَذْرٌ أَمْرًا لَا تُصَدِّقُ وَأَمِينٌ مَا لَيْسَ مُنْجِبُهُ مِنَ الْأَقْدَارِ (١)
- ٢- هُمْ الْقَاعِلُونَ الدَّيْرَ وَالْأَمْرُونَ إِذَا مَا حُشِبُوا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مَعْظَمًا (٣)
- ٤- هناك أهيات قبل إنشائها مزودة على كتاب سيبويه ، وهي من إنشائه الألفي ، فالعازني ، ثم الجعفي ، والمبرد (٤) . وقد احتج بها أبو حنيفة ، وهذه الأهيات هي :

- ١- أَلَمْ يَأْتِكُ ، وَالْأَنْبَاءُ تَمْسِي ، بِمَا لَأَقْتَلِبُونَ ، هَبْنِي زِيَادَ (٥)
- ٢- وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّارِ إِلَّا مَلَكًا أَبْوَابُ حَيٍّ أَبْوَهُ بِقَارِسُهُ (٦)
- ٣- ثَأْنًا بِهَا قَتْلِي ، وَمَا فِي دَائِمِهَا وَفَاءٌ وَدَمِنَ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ (٧)
- ٤- فَزَجَبْتُمَا بِمَزَبِئَتَيْهِ لَنْ الْقُلُوبِ أَبِي مَزَادَ (٨)

وفي هذا البيت الأخير ، جاء في الدررنة * : قال ابن خلد : هذا البيت يروي له من المدنيين المولدين ، وقيل ، رواه من المؤمنين من لا يحتج بشعره . . ثم قال الهنداوي : وهذا البيت لم يعتمد عليه في فتح كتاب سيبويه ، حتى قال السهرافي لم يثبت أحد من أهل الرواية ، وهو من زيادات أبي الحسن

(١) الارتشاف : ٢٦١ أ ، والدررنة للهنداوي الشاهد رقم (٦٠٥) .
والكتاب : ٥٨/١ .
(٢) الدررنة : الشاهد رقم (٦٠٥) ٤٥٦/٣ .
(٣) الارتشاف : ٣٨٢ أ ، والكتاب : ٦٦/١ ، والخرزانه الشاهد رقم (٦٦) .
(٤) يفتخر نشأة النحو - للذليلي ص ٦٨ .
(٥) الارتشاف : ٣٨٢ ، والكتاب : ٥٦/٢ .
(٦) الارتشاف : ٣٨٢ ب ، والكتاب : ٦٤/١ .
(٧) الارتشاف : ٣٦٢ ، والكتاب : ٦٤/١ .
(٨) الارتشاف : ٣٨٢ ، والكتاب : ٥٨/١ .

الأخضر في حواشي كتاب سيبويه • فأورد قوله في النسخ في بعض النسخ • حتى
شرح الأملم وابن خلف في جملة أبياته • (١) .

ويمكننا أن نضع الشواهد الضمنية التي أوردنا إلى طائفتين :

الطائفة الأولى : تمثل الشواهد التي استشهد بها على القواعد والأحكام

النحوية التي كان يسوقها • وهي كثيرة • ومنها :

استشهد على معنى (ما) رائدة بهند (رب) الجارة النكرة بقول الشاعر :

هَما ضمة سيفٍ صَقيلٌ هونٌ بحوىٍ وطمئنةٌ نجِلاٌ

وانها تأتي كافة • فتبينها لمجنى الفصل الماضي نحو قول الشاعر :

هَما أُرغيتُ في المَسَمِ توفُضُنْ توبى شمسالاتُ

أو الفصل المضارع نحو قوله :

هَما تَكَرُّهُ النَّفوسُ مِنَ الأَمْرِ رله فَرَبْتُهُ كَحِصْلِ المِقَالِ (٢)

واستشهد على وقوع (اذا) الفجائية بهند (ههنا) • بقول الشاعر :

ههنا المرءُ في طَوْنِ الأمانِ فإذا رائدَ النُّونِ مَوافى (٣)

الطائفة الثانية : تمثل الشواهد التي اعتمد عليها قائلها • وهي التي قبلت

لصورة الشعر •

وقد اختلف النحاة في تحديد مفهوم الندوة • ما جعل آرائهم تتباين

في الأبيات التي جاءت بمراجعة من القواعد النحوية المألوفة •

قال الألويسي * ذهب الجمهور إلى أن الندوة ما وقع في الشعر ما لا يقع

في النثر • سواء كان للمعترضه مندوحة أم لا • ويضم من قال إنها ما ليس للمعترض

فيه مندوحة • وهو المأخوذ من كلام سيبويه وشهره • على ما هو مبسوط في شرح نداسم

الضريح لابن الطيب الفاسي • وبه قال ابن مالك • فإن الندوة مشتقة من الضرب •

وهو التازل ما لا يدق له • فويل آل مثلا بالعنان وشهره جائز لاختياره عند هسولا •

لكنه قليلا • وقد رجع ابن مالك في شرح التصريح فقال : وعندي أن مثل عذا غوسس

مفسود • بالندوة • • • والاختار القول الأول وهو قول الجمهور (٤) .

(١) الدراسة : ٤ / ٤١٥ • الشاهد رقم (٣١٩) .

(٢) بدار الارتشاف : ٢٦٤ .

(٣) بدار الارتشاف : ٢٥٥ ب .

(٤) مقدمة الضرائر - للألويسي ص ٦ .

ولكننا نجد أن مذهبهم لم يسمهم بتسمية الضرورة • بل أشار إلى الضرورة
الشعرية في باب ما يحتمل الشعر بقوله : (اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في
الكلام . . . وليس شيء يحدلون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً) (١) .

وقد وضع ابن مالك مفهومه للضرورة في كتابه التسهيل حيث يقول : " ووصل
الألف واللام بفعل متتابع نحو قول الشاعر :

ما أنت بالحكم التري حكيمة ولا الأصم ولا ذي الرأي والجدل
وقول الآخر :

يقول الخن وأهدى السبم نادقاً إلى نينا صوت الحمار الوجده
وكذا قول الآخر :

ما كان الهديج رهد ولا لها مرها مامراً يستهم الحزم ذور شد

ومثله :
وليس الهن للعل مثل الذي هن له الهن أعلاً أن يمد خليلاً

واستدل ابن برهان على موصولة الألف واللام بدخولها على الفمسل •
واستدل له قوى • لأن حرف التثنية في الأسماء بالاسم كحرف التثنية في الأفعال
بالفعل • فكما لا يدخل حرف التثنية على اسم • لا يدخل حرف التثنية على
فعل • فوجب اعتقاد الألف واللام في : التثنية • والهجده • والهن • أسماء
بمعنى الذي • ٧ حرف تصريف • ثم يقول ابن مالك : وعندنا أن مثل هذا غير
مضمون بالضرورة • لتكن قائل الأول أن يقول :

ما أنت بالحكم المرض حكيمته •

ولتكن قائل الثاني من أن يقول : إلى نينا صوت الحمار الوجده •

ولتكن قائل الثالث من أن يقول : ما من يهوج •

ولتكن قائل الرابع من أن يقول : وما من يهوج •

فإذا لم يفعلوا ذلك مع امتناعه • ففي ذلك إغمار بالاختيار وعسهم
الاضطرار . . . (٢) .

(١) الكتاب : ٨ / ١ • ١٣ •

(٢) شرح التسهيل : ١ / ١٢٢ - ١٢٢ • وندوة خزنة الأدب : ١ / ٣٣ •

والنكت الحسان : ١٢١ ب • وشرح عدة الحفاظ عدة اللفظ : ٥ •

وقد تصعب إبراهيم ابن مالك في ضرورة للضرورة ، وأنكر عليه ذلك ، يقول : (وأما قول الصنف - ابن مالك - أن قائل الأول متمكن من أن يقول بعد ذلك كتضه) في :

مَنْ يَكْتُبُ بِسِوَى كِتَابِهِ كَالشَّيْءِ بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ
(أَلْفٌ مَعَهُ) .

وقائل الثاني متمكن من كذا ، فهذا حديث من لم يفهم معنى قول النحويين في ضرورة الضم ، فقال : وتكن القائل الأول من كذا ، والقائل الثاني من كذا ، ففهم أن الضرورة في الضم لا يجيء إلى الضم ، فقال : بأنهم لا يلتفتون إلى ذلك إذ يمكن أن يقول كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه ما من ضرورة إلا يمكن إزالتها ، وتلك تركيب آخر غير ذلك التركيب ، فإنما يمتنع بالضرورة أن ذلك من تركيبهم الواقعة في الضم المختص به ، ولا تقع في كلامهم الضم ، وإنما يستعملون ذلك في الضم خاصة دون الكلام ، ولا معنى للنحويين بالضرورة أنه لا مندوحة عن النقل بهذا اللفظ ، وإنما يمتنع ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يثبته - وأما تشبيه تلك الألفاظ بقولك : أك منه . . . فالذي ينطق به الشاعر أمكن في الوزن ، وأفضل في الدلالة ، وإن كان لا يقع إلا في الضم من الذي يقال الصنف وغيره .

وإن كان على زعمه حسناً في الكلام ، ولعلنا الآن بحدود تبين ذلك ، إذ هو مخبر عن النحو إلى علم البيان ، والتمهيد للألفاظ (١) .

وتجمل ما تقدم إلى أن النحويين قد ألقوا الضرورة على ما ورد في الضم ، ونشر هذا القواعد والأحكام التي أفردنا طالما استطاعوا أن يجدوا تهرباً لهذه المخالفة ، ولهذا فقد اختلف آراؤهم في معنى الضرورة فتجسس أن بعضهم يحكم على بعض الأبيات بأنها ضرورة على حين يحكم بعضهم عليها بأنها ناهية أو سماعية جائزة ، أو جائزة في السمة ، أو مندوبة (٢) .
ومن هنا فإن للدوق اللغوي أثراً كبيراً في تفسير معنى الضرورة .

(١) التذليل والتكميل : ١٢٠/٥ ، ونداء الأسماء والتأثير : ٢٤٤/١ .

وتصويد القواعد : ١٢٣/٥ .

(٢) نداء شرح الأسماء : ٢٦/١ ، ١٢٠ ، ١٨٢/٢ ، ١٨٦ ، ٩١/٣ .

وقد قسم أبوحيان الضميرة - كما قسمها النحاة - الى قسمين : حسنة

وقبيحة .

والضميرة الحسنة : " ما لا تمسحون ولا تتعوضون منه النفس كالتسرف
ما لا يدسرفه وقصر الجني المدود كحدس اليها" من فصول ونحوه . ومد الجسم
المقصور كزيادة ثياب في فصول ونحوه .

وأما الضميرة المستقيمة : ما تمسحون منه النفس كالأسماء المدولة عن
وصفها الأصل بتغييرها من زيادة أو نقصان (١) .

وأبوحيان يفرق للضميرة الضمنية بأها بملا بها . كما فعل سيبويه فسوى
كتابه في باب ما يحتمل الضمير (٢) . وقد بين أبوحيان في هذا الباب كسبل
ما يجوز أن يحسن للشاعر أن يستعمله في شعره ضميرة . ومن هذه الضرائر :

١ - حذف النون التي هي علامة الرفع في الفعل في غير موضع الجزم والنصب .

كقول الشاعر :
أهبتُ أسرى وتَهيتُ تَدَ لَكِ
وجميكِ بالمنهرِ والسكِّ الذكي (٣)

٢ - حذف الفاء من جواب الشرط للضميرة . كقول الشاعر :
مَنْ يَقْتُلِ الحِمْلَاتِ اللهُ بِشُكْرِهِمَا وَالنَّاسَ بِالشُّرْفِ اللهُ بِثَلَانٍ (٤)

٣ - ان تسكين نون (من) اذا أهبت من الضرائر الضمنية . كقول الشاعر :
رحمت وفي رحلكِ يا لهيما
وقد هدانا نَسك من الشؤر (٥)

٤ - تضرع المدود للضميرة . كقوله :
وهم مثل الناس الذي يَسرفونه
وأدب الوفا من حادث وقد يم (٦)

(١) الضرائر - للألوسى : ص ٢٥ .
(٢) الكتاب : ٨ / ١ ص ٦٣ .
(٣) الارتشاف : ٢١٠٨ .
(٤) الارتشاف : ١٦٢ ب . وينظر الضرائر : ص ٦٤ .
(٥) الارتشاف : ٢٨٤ أ . وينظر الكتاب : ٢١٢ / ٢ . والضرائر : ص ٦٤ .
٢٢٤ .
(٦) الارتشاف : ٢٨٥ . وينظر الضرائر ص ٥٧ .

٥- حذف ضمير العنان أو اللدنة إذا كان اسماً لأن أو احدن أخواتها • كما

في قول الشاعر :
فلا تشتم المرء وتبلي أذاته فان به تثنان الأمور وترايب (١)
يهد : فانه تثنان الأمور •

٦- الفصل بين المتلازمين • كالفصل بين المضاف والمضاف إليه • كقول

الشاعر :
كما تحط الكتاب بكسك يوماً يوردني بقارباً أو ينزل (٢)

ولا أورد أن أهمل في سرد تعدد الأثر التي وردت في كتابه •
لأنها لم تخرج مما أتى به النجاة من قبله • وهي منحصرة في الزيادة •
والنقص • والتقديم • والتأخير • والهدل (٣) •

(١) الارتشاف : ٣٨٦ ب • وشذرات الضرائر : ص ٧٤ •

(٢) الارتشاف : ٣٨٧ أ • وشذرات الكتاب : ٦١/١ • والضرائر : ص ١٤٤ •

(٣) شذرات الارتشاف : ٣٨٢ أ • وما يهدى لها •

مميزات طهية في الاستشهاد

تخلو من هذا المرض لضعف أبي حيان في الاستشهاد الى أنه كسبان وانحيا وسبها في موقفه ما يستشهد به من شمس أو قمرات ، أو غير ذلك .
 فكان في استشهاد به بكلام فصحا " الرب وأمثالهم ينسج على خوال النحاة السابقين ، بما احتجوا به من كلام العرب وحكمهم وأمثالهم . ولم يتجاوز ذلك الى غيرهم .

وفي شواهد الشبهة نجد أنه لم يتوسل في إثارة الاستشهاد ، به سهل جعل شواهد مقصورة على شعراء الطبقة الأولى والثانية والثالثة . فقد ذكر من شعراء العصر الجاهلي شعرا لا من القيس ، والناطقة الذهباني ، وضئوة بسن هذه ، ودارقة بن المهدي ، ولزهر بن أبي سلمى ، وحاتم الطائي ، وسن شعراء العصر الإسلامي ذكر ، حسان بن ثابت ، والحليلقة ، وأبا ذؤيب الهذلي ، ومن شعراء العصر الأموي ذكر ، عمر بن أبي ربيعة ، وكثير عزة ، والأخطل ، والفردق ، وجهر ، وذا الرية .

وهذا يكون قد أهدى الشعراء المحدثين من إثارة الاستشهاد والاحتجاج ، وإن ما ذكره من أبيات لشعراء محدثين كأي تمام ، والمتنبي ، وشاعر وغيرهم ، لا يحد من موقفه في الاحتجاج ، لأن هذه الأبيات لم ترتفع عند ، الى مرتبة الاحتجاج الذي حثي به شعراء الأبيات الثلاث ، إنما كان ذكره لبيان باب الاستشهاد ، أو زيادة في إيضاح معنى ، أو تأكيد قاعدة . كما أنه لم يبين طوبى حكما نحوها ، وقد سمع غير مرة بأنه لا يستشهد بشعر الولد بسن وإن كان يثني بقائل ذلك الشعر .

كما أن ما نجده من أبيات لم يصر فائدها ، وكان يرد هذا كتاب سيبويه ، فإن ذلك لا يوهن من قيمة شواهد ، لأنه قد استغن هذه الشواهد من الكتاب ، ونسبة الأبيات الى قائلها حادثة بعد سيبويه ، وإن عدم أسنادها الى قائل لا يهدال الاحتجاج بها ، لأن سيبويه في دار العناية ثقة ، ولو صح عدم الاحتجاج بها لما ذكرنا . يقول الهندي (١٣٠١ هـ) ، وأما الأبيات المنسوبة في كتابه - سيبويه - الى قائلها فالنسبة حادثة بعد ، انتهى بنسبتها أبو عمرو الجبيري

وزعم بعض الذين يفتخرون في الشمر أن في كتابه أبياتا لا تعرف . فيقال له : لسنا ننتكر أن تكون أنت لا تعرفها . ولا أمر زمانك . وقد خرج كتابهم من إلى اللان . والعلما كثير . والامثلة بالعلم وتزيد به أكيدة . وشتر فيه . وفتش لها دلمن أحد من المتقدمين عليه . ولا ادعى أنه أتى بشمر منكر . (١) .

يقول الأستاذ علي النجدي * وما أمر أن العلما في ذلك قد جاملوا سببه . أو علوا في الثقة به . فانه اذا كانت الشواهد ألفا وخمسين . وكسان المجهول النسبة منها لحسين لا غير . فدل أن تعيل المجهولة حلا على السى المملومة . وأن تنزل منزلتها في الاستقصاء . . . وليس يقضى منها أو يدعوا السى الاسترابة فيها أنها مجهولة النسب . لا يعرف أصحابها . ساهن ولا لاحسن . فقد تكون من أبيات مفردة قيلت عربيا . في طاسيات هابرة . أو من مقطوعات وضائد . لم يقدر لها دين الرواية . ولا داول الحياة . وقد يكون أصحابها من المدومين أو العقلين الذين لا يهتمون اللان . ولا يروى لهم الا قليل . (٢) .

وهما ربح أيضا عدم الالتئام بذكر اسم قائل البيت الى أن هذه الأبيات كانت هائكة ومسروفة في الزمن الذي قيلت فيه . ثم تناهت الأيام . وجاءت أجيال لم تستطع أن تدرك اسم القائل . يضاف الى هذا أن غناية اللغويين والنحاة كانت منبهة على ذكر موطن الشاهد في البيت . ولهذا أغفل ذكر نسبة كثير من الأبيات الى قائلها .

يقول أحد الباحثين * وغلاصة بحثنا هذا أن الشمر عامة . ونسبته الشمر الجادلي . لا يحد وأن يكون في كتب النحو واللدة وسهلة للاستقصاء والاحتجاج . ومن هنا أهملت نسبة الكثير منه الى قائله . أو نس على نسبة البيت الى رجل غير من من ادعى القائل اليه . (٣) .

وأما القراءات فكان يوجهها على يد من اللدة . ومعنى بروايتها . ونحتها سواء . فكانت مطبوعة أو شادة . يهينا أديها في السهوية . وعلاقتها

(١) مخزاة الأدب : ٣٣٣ / ١ .

(٢) سببه امام النحاة - على النجدي في السبب : ١٤٥ .

(٣) مصادر الشمر الجادلي . د . ناصر الدين الأسد : ٥٦٨ .

بذوات القبائل العربية • وقد يحمل القراءة على لغة ضعيفة ان لم يجد لها سندا ،
ولا يشتركها وان كانت شبيهة (١) .

ولولا يرجح بين القراءات المتواترة • اقتداء بشطب أحد أشعة الكوفية •
وكان يقول : " ما قرئ في السهامة لا يرد ولا يورث بضمف ولا يقله " (٢) .

والحيزة الواضحة هي تدرجه للقراءات هو الهدى من التمهيد والتكلف وحملها
على أحسن الوجوه • وأهونها • تمثيا من مذاهب التفسير • وحمل كلام اللسان
على الأصح الوجوه • يقول : " وهكذا تكون عادتها في اعراب القرآن لا تسلك
فيه الا الحمل على أحسن الوجوه • وأهدىها عن التكلف • وأمرها في لسان
السوي • ولما كن جعل كلام الله تعالى كدبر امرئ القيس • وعمر الأمتين •
يحملة حين ما يحتله اللفظ من وجوه الاحتمالات • فكما أن كلام الله من أفصح كلام •
فكذلك ينبغي لغيره أن يحمل على أفصح الوجوه " (٣) .

وتقول من هذا الى أن أبا حيان كان ذا بصيرة عند ما أقر عليه
القراءات متواترة • أو عادية • وداف عن قرائنها • فهم لم يرتجلوا تليق
القراءات ارتجالا • وأتت القراءة لا تسلك في من يعرف القرآن على الأفتس
في المادة • والأقرب في السهامة • بل على الأتت في الأثر • والأصح في النقل •
والرواية اذا ثبتت عنهم • لم يردوا قبايل هوية • ولا شرو لغة • لأن القراءة سنسة
متباعدة • بلز قبولها والتمسك بها (٤) .

وما بدنا بهذه القراءات لتدل أن لساننا • ونسب قولنا • ونحن
أصلها • ونحن لها الصبر والاستمرار •

وتقول أيضا الى أنه كان شديد التأثير بكتاب سبوية وشهدا في موقفة
من الاحتجاج بالشمز • واذا ما أردنا للذات أن تصاهر الحياة وشؤونها •
وتجملها تمهش معنا • ونهش منها • فإنه لا يد من الإلتفات الى شمز مسن

(١) ينظر البحر المحيد ١١ / ١٥٨ • ٢٢٨ • ١١٠ / ٤ .

(٢) البصير : ٥٥ / ٢ .

(٣) البحر المحيط : ٣٦ / ١ • ٣٨٥ .

(٤) النشر : ١٠ / ١ - ١١ .

كانت لفته صححة ، وسالفة من الدنيا واللحن لأنه * من الخطأ أن تمد اللقسة
كأنها مثالها تتأخر مستقلة عن البشر ، وتنبئ لغواصيا الخاصة بها ، ان اللقسة
لا توبه براني أولئك الذين يفكرون ويتكلمون ، اما تحت جذورها في أمان الضمير
الفردى ، ومن هنا تمتد قوتها لتفتح على شفاه الناس ، غير أن الضمير القسردى
ليس الا مقبرا من عناصر الضمير الجماعى ، وعلى هذا فتأور اللغات ليس الا مقبرا
من العناصر تلور الجماعات (١) .

ومن الخطأ أن نحبر هذه القواعد الشهوية في طائفة معينة من الشعوب .
وقد أدرك بعض النحاة ذلك الموقف المتعدد ، فأجازوا الاستشهاد بشمس
الشمس ، واليمن ، وابن تمام ، وليس هذا يستغرب ، فلهولاً تهيسيرات
وأساليب لا بد من الاستفادة منها في تطور اللغة وتوضيح قواعدها .

(١) اللغة - لغويين ، ص ٢٣١ .

الدمىل الثالث

الملتة والعامل والمطاع والشهاس

أثر الفتح والطفلة في اللغة والقياس :

إن هذا الأثر له علاقة كبرى بالظروف التي نشأ وتفرع فيها النحو العربي . فالنحو العربي ولد في الهجرة . وقد عرفت الهجرة . فلسفة اليونان . وتأثيرها فيها في مذاهمم الكلامية . وامتزجت الثقافات . ولتخلط بحوث الفقه بهجسوت النحو . وتسمت لمصطلحات الفقهيا الى كتب النحو . يقول ابن جنى : " لعلم أن ملل النحويين . وأض بذلك ما أقهر . . . أقرب الى ملل المتكلمين منها الى ملل المتفكرين " (١) .

وكانت اللغة النحوية في بدايتها بسجدة الاله رالك . والمرب تطلق بهيسا على مسيتها وبهاعيا (٢) .

ثم اجتاحت الباحت الفقهية والكلامية النحو العربي " وان المشاعد هو أن النهاية بالبحث في اللغة بين المتكلمين النحو العربي قد ظهرت واضحة كسل الروب في القرن الثالث . واتخذت صبورة بحسبة ملهفة في القرن الرابع . حوسست نللات الملل الفلسفية الى كل الأوساط " (٣) .

وحسبنا أن ننظر في الخصائص حتى نرى امتنا . مولا النحاة بالملسة . وقد عقد ابن جنى بابا عن اللغة : أكلامية من الفقهية (٤) . وتحدث عن حصل الفرق على الأصيل والمكس (٥) . وعن غلبة الفرق على الأصول (١)

وقد ألفوا في اللغة كتبها فيها : الايضاح في ملل النحو للزجاج المتوفى (٣٣٢ هـ) . وكتاب أسرار العربية لابن الأنبار المتوفى سنة (٥٢٧ هـ) .

وكان القول باللغة سببا في القول بالامل . فالصامل يمد أثارا من آثار البحث عن الأسباب التي تفسر لنا ظاهرة الأعراب " ولقد كان التعليل في دراسة اللغة . مسئولا كذلك عن ملل دلالة الصامل (٦) .

-
- (١) الصامل : ٤٨ / ١ .
 - (٢) بداء الاقتراح : ص ١٣٥ .
 - (٣) المتعلق الصور والبراهين . ص ٣٥ .
 - (٤) بداء الخصائص : ٤٨ / ١ .
 - (٥) بداء الخصائص : ١١١ / ١ . ٢٠٨ . ٣٠٠ . ١٠٧ / ٢ .
 - (٦)
 - (٧) اللغة بين العمارة والوصفية . ص ٤١ .

أما القياس فكان يسيراً سهلاً يعتمد على الكثرة في كلام العرب ، ولكن
 طابق أرسطو حجم عليه ، وقال يبنى النجاة في القياس .
 وهذا ما نرى في كتابي الأدلة لا ين الأبحاث فإنه يبين لنا بلنيسان
 اللدائ وعلم الكلام على القياس . حيث نجد في قسم القياس إلى القياس المصلحة ،
 وقياس التبع ، وقياس الدار ، وأن الدار هي الدار للمصلحة . . . وما يلحق بالقياس
 من وجوه الاستدلال بالتقسيم ، والاستدلال بهيئة المصلحة (١) . وهذه كلها
 موازين مدققة استفادها من علم المنطق في أصول النحو (٢) .

وإن مدققنا من هذا المرض المقتضب هو بيان ما وصل إليه هذا التراث
 النحوي من تأتو بالمنطق وعلم الكلام ، ولكن كيف نظر أبو حيان إلى هذا التراث
 النحوي الذي وصله مقلداً بالمدخل وعلم الكلام ؟

رأيه في المصلحة :

أشار أبو حيان في مقدمة كتابه إلى أنه يريد أن يقرب الأحكام النحوية
 غاية الاتساع التاد من التليل والتليل - وأن رغبته في تجريد الأحكام النحوية
 من التليل أمر واضح في كتابه ، فهو حين يتدرجها نحويًا ، كان يكتفي
 بتسوية ما سمي فيها ، ثم يورد ما تسر له من شواهد .

وقد دعا غير مرة إلى إدراك هذه التليل التي لا تجدي نفعاً ، وأشهد
 على النجاة هذا التليل في تليل الأحكام النحوية ، وإتفالههم الأحكام والسائل
 النحوية التي تستند إلى سماع صحيح ، بلول ، والنحويون مولعون بتفسير
 التليل ، ولو كانوا يضمنون مكان التليل أحكاماً نحوية مستندة للسمع الصحيح
 لكان أهدى وأنفع ، وكثيراً ما تدلج أوراقاً في تليل الحكم الواحد ، ومعارضات
 ومناقشات ، ورد بمضمون على ما سمي في ذلك ، وتلخيصات على زعمه فليس
 الحدود ، خصوصاً ما تعلقه متأخروا السارقة على مقدمة ابن الحاجب فقام مسن
 ذلك ، ولا يحصل في أهدى من من السلم (١) .

(١) ينظر في الأدلة - لا ين الأبحاث ص ١٥٥ وما بعدها .
 (٢) ينظر أبحاث البركات الأبحاث ص ١٦٢ . فاضل السامرائي ص ١٦٢ .
 (٣) ملحق السالك ص ٢٢٠ .

وهو بين أنه لا معنى لهذا الخلاف في التعليل والمخالفة فيه ، لأنه لا ينهل عليه حكم نهائي يفيد اللزوم ، وذلك تماها من منهجه في تيسير وتيسيرها ما عسر إرادته على الالاب ، وهذا الضيق أو هذه النظرة يخلصنا من تلك الأفكار الذهبية التي تعود بصحة النحو إلى : " تيسيرها " .

وما يوضح لنا موقف أبي حيان من التعليل بشكل جلي عما صرح به في المسائل الآتية :

١- اختلف البصريون والكوفيون في أصل الإعراب ، فالاعراب عند البصريين أصل في الأسماء ، فن في الأفعال ، وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال ، وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالاعراب من الاسم . قال أبو حيان : " وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منقصة " (١) .

٢- اختلف النحاة في عامل الرفع في الفعل المتنازع ، ثم ذكر أبو حيان مهمة أقوال للنحاة في تعليل ذلك ، وقد علو على هذه الأقوال بقوله : " ولا فائدة لهذا الخلاف ، ولا يفسد عليه حكم تطهري " (٢) .

٣- وفي صحت الصرف بالأداة يقول : " ذكرنا سابقاً أنها مذهبهم : - أحدهما : مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان ، أنها أحاد بمسبة الوضع ، وهي اللام ، والألف الت والياء ، بها صلة إلى التلخيص بالساكن . والثاني : مذهب ابن كيسان ، أنها ثنائية الوض نحو : " قد " و " هل " ، وميزتها إمزة قلاب .

ثم قال أبو حيان : وهذا الخلاف في الأداة قليل الجسد ، ومنه الألف لمن حال من أداة التثنية ، كلسان الترك ، وبعضهم فيه أداة التكثير ، وحذفها علامة للتثنية ، كلسان الفرس ، وبعضهم تدخلت الأداة في التثنية بالنسبة إلى التكثير والتأنيث كلسان الحمير ، وعدها كلها أوضاع لا تعلل " (٣) .

(١) الارتشاف : ١٠٦ ب ، وينظر الوحي : ١٥/١ .

(٢) التذليل والتكميل : ٨٤/٥ ، والأدب المفرد المسألة رقم (٧٧) والأشهاد

والفائز : ٢٤٤/١ ، واليهي : ١٦٥/١ .

(٣) الارتشاف : ١٣٣ أ ، واليهي : ٧٩/١ .

٤ - اختلاف النجاة في ناسب المستثنى " إلا " على ثمانية أقوال وقصد
علق أبو حيان على هذا الخلاف بقوله " مثل هذا الخلاف لا يجسمه في
كبره فائدة " كالخلاف في رافعي المعتد والخير ، ورافعي الفاعل ،
وناسب المفعول ، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم
لفظي ، ومعنى كلامي " (١) .

٥ - وفي مبحث المنسوبات يقول : " وكون الضاميل خمسة موطئاً
المصريين وزم الكوفيين أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد ، وهو المفعول
به ، وما قبلها شبه بالمفعول به لهذا الخلاف لا يجدي كبره فائدة " (٢) .

٦ - ويعد أن ساق اختلاف النجاة في وزن (أي) واشتقاقها ، فإنه يقسم
" وليس في هذا الاختلاف في أيها ، ولا في وزنه كبره فائدة " (٣) .

٧ - أما تلك النجاة في أصل المشتقات ، فذهب المصريون إلى أن المصدر
أصل ، والفعل والوزن فرعان مشتقان منه وذهب الكوفيون إلى
أن الفعل أصل والوزن مشتق منه .

قال أبو حيان " وهذا الخلاف لا يجدي كبره فائدة " (٤) .

٨ - وعند تعرضه إلى قول النجاة في أن التاء المفردة منسوبة للمتكلم ، ومفتوحة
للمخاطب ، ومكسرة للمخاطبة فإنه يأخذ على ذلك بقوله : " وهذه
التأليل ٧ بحثان الهيبة ، لأنها تأليل وبهيات ، والوضعييات
لا تصل " (٥) .

وهكذا نجد أن أيها حيان كان يتعمد ذكر الدلالة ، ويميل إلى تقرير
الحكم النحوي مجرداً عن التأليل ، يرى أن الإغراق في الخلاف في مثل
هذه التأليل يؤول إلى ضياع الوقت والجهد ، لأن الخلاف إذا لم ينشأ عنه
حكم لفظي فليس عدم التأمل به .

(١) الأرتشاف : ٢٢١ هـ ، ونظيره من التاج : ٣٥٦ / ١ .
(٢) الأرتشاف : ٢١٥ .
(٣) الأرتشاف : ٢٢٣ .
(٤) التاج : ١٨٦ / ١ ، ونظيره الأرتشاف المجلد رقم (٢٨) .
(٥) التاج : ٥٦ / ١ .

١٨

وأبو حيان على حق في موقفه هذا . ونظيره تفوق على أساس علمي ،
سهو به أن يبعدنا عن البحث فيما لا يفيد نطقاً ، ولا يفوق لساناً من
الخطأ ، أو عما يهرق الذهن ، ويبعدنا عن تدوين اللغة .
ومع ذلك النظر إلى التساميل يكون أبو حيان قد أتاح لنفسه ضرباً من
الاجتهاد ، بعيد منه أن يخلصنا من تلك التساميل التي ما تزال مكان شكوى
في النحو العربي . وكأنه يريد أن يقول هكذا قالت العرب * فأما طريقة
الدليل فإن النظر إذا سلك على ما يسلل النحويون به لم يثبت معه إلا القيد
الفردي ، بل ولا يثبت شئ * البتة . ولذلك كان السيب فيهم الحصول من
يقول هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على ذلك * (١) .

رأيه في العامل :

بذل النحاة بالعامل منذ زمن قديم . يظهر ذلك مثلاً في كتاب
سهو به في (باب ما يعمل عمل الفعل . ولم يجر مجرى الفعل . ولم يتمكن
تكمته) (٢) ، و (باب من الصادر جرت مجرى المضارع في عمله ومعناه) (٣) .
وذلكية العامل تتدخل في كل أبواب الكتاب ويحمله النحوية ، وقد عد أحد
الباحثين " الأساس الذي يبنى عليه حديثه في مباحث النحو " (٤) .

ثم تابع النحاة الذين جاءوا بعد سهو به الاهتمام بالعامل ، حتى
أصبح العامل المفعول كالملة العقلية من المفعول ، والملة لا يفصل
بينها وبين مفعولها ، فوجب أن يكون العامل المفعول كذلك (٥) .

ولكن ما المقصود بالعامل ؟ يقول الهماني : (عامل الإعراب : وهو
موجب لتدبير في الكلمة على الوجه المعالجة لا لاحتلالها المعنى) (٦) .

(١) سر الفصاحة - لابن سنان الفطاحي ص ٣١ .

(٢) الكتاب : ٢٧ / ١ .

(٣) الكتاب : ١٧ / ١ ، ونداءهمنا : ١٧ / ١ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٦٠ .

(٤) الدوائر النحوية ص ٦٤ ، موقفي أبيه ص ٦٤ .

(٥) الأشباه والنظائر : ٢٥٦ / ١ .

(٦) الحدود للهماني ص ٣٦ .

وقد سلكه أيرحيان بسلكه القديما في العامل ه بها يحدثه من كسر
 إمرائ في الكلمة ه وهو لم يتأثر بدعوة ابن مناه في إلغاء العامل وعدم القبول
 به ه بل نجد أيا حيان يدعو إلى إلغاء العلاقات في تقدير العامل ه لسبب
 ترتيب حكم ينطق عليها ه والعامل ضد ه موجود ه وله أثر ه ويرى " أن الأصل
 في العامل أن يكون من الفعل ه ثم من الحركته ثم من الاسم ه وأن العامل
 لا يترك اثنين محل واحد ه وأنه ٧ يكتنن ماملان على ما سول واحد إلا في التقدير
 لجر ه ليس زيد بجهان (١) .

ومن مظاهر اهتمامه بالعامل ه والحدوث عنه هو ما نجده في كلامه
 على العامل وذلك في باب التبعث يقول : (العامل إما أن يتحد أو يتعدد ه
 أن تعدد فاما أن يتحد عليه أو يمتدك . . .) (٢) وفي كلامه على العامل
 في (إذا) الشرطية (٣) .

ويجد حديثه عن العامل في الحال يقول : " وهذا ذهب الاكثريين
 أن العامل في الحال ه هو العامل في صاحبها ه وهو الذي نختاره (٤) .
 وفي موطن آخر يقول : " ذهب قن إلى أنه يجوز للعامل أن يميل في حاله
 لأي حال واحد ه وإلى هذا ذهب ه لأن الفعل المبادر من فاعله
 أو الواقع به فممول يستحيل وقوعه في زمانين وفي مكانين ه وأما الحالان فـ
 يستعمل لهما بها بذي حال واحد ه إلا إن كانا ضد بن أو لغتين فـ
 أن تقول : جاء زيد ضاحكا رابا ه لأنه لا يستعمل وجهه وهو متلبس بهذين
 الحالين ه فعلى هذا الذي قرناه من الفرق ه يجوز أن يجر الحالان
 لأن حال واحد ه والعامل لهما واحد (٥) .

ويجوز هذا الاهتمام بالعامل أيضا في باب العار ه والاعتقال ه
 والتوكيد (٦) ه والحال (٧) ه وحذف اليان (٨) .

-
- (١) ينظر الارتشاف : ١٠٦ ه والتذهيل والتكيل : ١١٥/٥ .
 - (٢) الارتشاف : ٢١٥ ه ب .
 - (٣) الارتشاف : ٢٠٥ ه والبحر المحيد : ٧١/٧٥ ه والتذهيل والتكيل : ١٥٥/٥ .
 - (٤) الارتشاف : ٢١٥ ه ب .
 - (٥) البحر المحيد : ٧١/١ .
 - (٦) الارتشاف : ٢٠١ ه وينظر التذهيل والتكيل : ١٠١/٤ .
 - (٧) الارتشاف : ٢٣٨ ه ب .
 - (٨) الارتشاف : ٢١٨ ه ب .

وقد تشمل حده منه من التاميل ، الاسمايل اللغوية ، والموامل المحنوية .
 والموامل اللغوية تنقسم الى : افعال ، واسماء ، واكادات .
 فمن الموامل من الالامال يذكور مثلا عمل كان واكواتيها في رفع البتداء ،
 ونصب الخبر ، وقد تقع بعض الالامال رائدة مثل (كان) . وفي التحذير
 والافراء فان الاسم منصوب بفعل مقدور بقره ، احذر او الزم او شبههما من
 الالامال . وان الفعل هو العامل في المفعول المطلق ، والمفعول فيسبه .
 والحال .

ومن موامل الاسماء يذكور اسم الفاعل - فهو الحذر والموصوف - فانه
 يحمل عمل الفعل ، وكذلك اسم المفعول يحمل مفعله ، والنسبة الشبيهة .
 والحذر الذي يحمل عمل الفعل .

وهو يرى ايضا ان اسماء الالامال لا تعمل ، وهي متأخرة ، بقول :
 " وقياس التاميل بحق الالامال اذا لم يكن متصرفا في نفسه ان لا يكون متصرفا
 في مفعوله ، نحو : عسى ، وفعل التخييل ، فكيف اذا انضاف الى مصدر
 التصرف كونه لم يحمل بحق الالامال " (١) .

فالفعل يحمل ، لانه يحمل بحق الالامال ، وما في مائة فهو محمول
 عليه ، ولذلك لا يمدلي ما اعطى للاعمال .

واما الموامل من الحروف : فثلاثها ما يحمل الجوز ، وهي خاصصة
 بالدخول على الاسماء ، وثلاثها ما يحمل الجزم ، وهي خاصة بالدخول على
 الالامال . ثلثها ما يحمل النسب ، وهي قسان :

قسم يمدح على الالامال مثل : ان ، لن ، اذن ، كي . وقد يضم
 العامل كما في (ان) المضرة التي تصب الفعل المضارع بعد لا الجحود ،
 وفاء السهوية ، ووار السهوية . . .

وقسم يدخل على الاسماء مثل : ان ، لكن ، ليت ، لعل . . . فانها
 تصب الاسم ، وترفع الخبر .

(١) التذليل والتكميل : ٢١٧ .

ومن الحروف ما يميل اليه في اللسان الصغار ، ومنها ما يجزم فملا
واحدا ، ومنها ما يجزم فملين ، وهناك حروف تحمل شروطا مثل : " لا " .
الثانية للجنس ، و " ما " الحجازية .

أشياء المواصل المستوية : فيظهر أخذها بها عند كلامه على رافعي اليه مستدأ
والدهر ، حيث اختار طهيب الكوفيين ، وهو أن كلا من البيت والخبر قد
رعى الآخر ، وهو المختار ابن جنى (١) .

وهكذا نجد أنها حيان منساقا مع النحاة في الاهتمام بالمواصل .
والإحاطة بأرائهم في المواصل وأكثرها .

القياس : عرف العلماء القياس بأنه : " البسج بين أول وثان ، يقتضيه
في صحة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول " (٢) .

أو هو " حط فرع على أصل بصفة ، واجزا حتم الأصل على الفرع " (٣) .
أو هو " العملية التي يخلق بها الذهن سلفا ، أو كلمة ، أو تركيبا لأنسودج
مبين " (٤) .

وقد عرف القياس طرد القديم ، واعتم به النحاة ، ولم ينكره أحد ممن
النحاة ، لأن في ذلك انكارا للنحو ، يقول ابن الأنباري : " لظن أن انكسار
القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : النحو
علم بالمقاييس المستهولة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر
النحو ، ولا يعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوت بالدلائل القاطمة ، والبراهين
الساظمة " (٥) .

ولا بد للقياس من أربعة أركان : أصل ، وفرع ، وحكم ،
وطئة (٦) .

(١) ينظر الارتشاف : ١٥١ ب ، والاصناف المسألة رقم (٥) .

(٢) الحدود في النحو - للرياني ص ٣٨ .

(٣) لص الأداة - ص ٩٣ .

(٤) اللغة - فخر بن علي ص ٢٥٥ .

(٥) لص الأداة : ص ١٥ ، وينظر الاقتراح ١ ص ٣٢ .

(٦) ينظر الاقتراح ١ ص ٩٦ .

نحو

ولم تكن نظرة النحاة إلى القياس محل اتفاق ، بل نجد أن القياس عند
المسرحيين يختلف عنه عند الكوفيين ، ويرد هذا الخلاف إنما يعود إلى
الأمور التي أخذ بها كل مذهب .

فالمسرحيون قد أخذوا من المسموع بقدره ، وبنوا قواعدهم على التفسير
المطردة من كلام العرب ، ومن صادفهم من شواهد مخالفة لأقيمتهم ، فأنهم
يميلون على تأويلها ، أو حيلها على الضرورة ، أو يحكم عليها بالمشذوذ
والندرة .

وأما الكوفيون فقد اتسموا في السماع ، وقاسوا على كل ما سمع ، وكان
بكلهم شاهد واحد ليهنوا عليه حكماً أو استنباطاً لأحد .

وهذا الخلاف حول مسألة القياس قد امتد وتوكل أثره على من جاء من
النحاة ، وبلغ غايته عند أبي علي الفارسي (١) ، وأبن جني (٢) وغيرهما .

وإذا كان هذا طابع النحاة من السماع والقياس ، فما موقف أبي حنيفة
حيثان ؟

موقفه من السماع والقياس :

إن ضربه الاسم في القياس يقوم على اعتماد المسموع من كلام العرب ،
واحترامه ، والتمسك به ، يظهر ذلك في أنه لا يرفض ما وثق النحاة روايتها ،
وأنه لا يفتد برأى لا يستند إلى سماع ، وعلى هذا الأساس كان يحدد اختياره
لآراء النحاة ، وحكمها عليها ، كما كان لذلك أيها أثره الكبير في توجيهه
للمسائل النحوية .

وإن نصوص أبي حنيفة تكفي لنا من رأيه في السماع والقياس ، يقول :
• فلما اطلعنا على ما ادب الناس في هذه المسألة ، ولا تختلف فيهم فيها رجعتنا
عند الاختلاف إلى السماع من العرب ، فما وجدناه منقولاً عنهم أخذنا به ،
وما لم ينقل من لسانهم إمامنا ، وذلك لما ذهبنا في إثبات الأحكام النحوية .

(١) ينظر : أبو علي الفارسي ، عهد الفتح ص ٢١٩ .

(٢) الخصائص : ٢٢٢/١ ، ٣٥٢ ، ٨٨/٢ .

أنا ترجع فيها إلى السماع . فلا تثبت شخصياً من الأحكام إلا بعد إثبات
نوعه . ولا تثبت شيئاً منه بالقياس . لأن كل تركيب له شيء يخصه . فلو
لنا شيئاً على شيء لا أوله أن تثبت تركيباً كثيرة . ولم تنطق المسرّب
بشيء منها من أنوعها . والقياس الذي يذكره نحن في النحو إنما هو بعد
تظهر السماع . فلا تثبت الأحكام بالقياس إنما تثبت بها بالسماع من المسرّب .
ويكون في الأهمية إذ ذلك تأخر وحكمة لذلك السماع . ومن تأمل كتاب
صحيحه وجدته في أكثره سألنا هذه الطريقة التي اختارها في إثبات الأحكام
بالسماع (١) .

من هذا يتضح لنا أنه يعتمد النصوص المسوقة كأصل في الاحتجاج
للقياس . وأن الأخذ بالسماع فيه حل لكثير من المسائل النحوية . وهو
في هذا المنهج يقربنا من النصوص المسوقة . والأساليب الفصيحة التي
نظن بها المسرّب .

ومن الممكن حصر مذهبهم في السماع والقياس فيما يلي .

١ - كان أبو حنيفة يأخذ بالقياس ولا ينفيه . ويحتكم في قياسه إلى
أصول العربية .

فمنذ كلامه على الجملة الحالية السهوية عارضها بأداة نفس
يقول " وإن كان حرف النفس (إن) نحو : جاء زيد إن يدي كيف
الطريق . فلا أحاطه من لسان المسرّب . والقياس يقتضى جوازه " (٢) .

وفي حين كلمة (حم) يقول ابن مالك : ولو قيل في حسم :
حسون . لم يمتنع . لكن لا أعلم أنه سمي . وقال أبو حنيفة : يمتنع
أن يمتنع . لأن القياس بأباه (٣) .

وفي تفسير قوله تعالى " ومن يمتن من ذكر الرحمن نقض له
سبلانا فهو له قرين " (٤) . وهذه يمتنع بمرآت الكوفيين في توجيه
عده القراءة . لأنه يرى أن لو أتمم الليل ودجها من القياس (٥) .

(١) التذكرة والتكميل ١٥٣/٣٤ (٢) الارتشاف : ٢٤٠ ب
(٣) المسجع : ٤٧/١ (٤) سورة الزخرف ، الآية : ٢٦
(٥) منتظر البحر المحیط : ١١٦/٨ .

٢- كان لا يتوسع في القياس ، فلم يأخذ المثال الثالث قاعدة بقياس عليها ،
وانما يهين قولده ، وأحكامه على الكثير ، يقول : " ولا يهين إلا عيسى
الكثير الصروف من كلام العرب لا النار العاد الذي لم يأت إلا فسي
معر " (١) .

فمن هذا المراد م قياسه على القليل قوله : (وزعم الفارسي
أن " في " تزداد في كثرة المصدر نحو :

أنا أهرست إذا الليل جاء ، يقال في سواه ، يرتدجسا

المنى : تغال سواه ، يرتدجسا . ثم قال أبوحيان : وهو من
القلة بحيث لا يقاس عليه (٢) . ومن ذلك قوله : " وينا " النكرة مع
" ما " تشبيهاً بـ " لا " نحو : ما بأس عليك ، شاد لا ينقاس .
وقال الشاعر :

وما بأس ، لو بدت علينا تحيةٌ قليلٌ معلنٌ من يعرف الحق منها بها (٣)

ومن مثله لاعتاده على الكثرة في القياس قوله : " وانفسردت
" لعل " بجوار دخول " أن " الناصبة على الضمان الواقع خيراً ، وكثر
ذلك في الشعر ، حتى لو قيل ذلك لجاز نحو : لعلن هذا أن يقوم .
وقال الشاعر :

لملك يوماً أن تلم مُسْتَهْمٌ عليك من اللاتي يدعُفنك أجدعاً .

فتأوله بالمضموم على حذف مضاف تقديره : لملك صاحب
الإلمام ، وقيل : جعل الجفة الحذف على سبيل الاتساع ، وقيل :
الدهر محذوف تقديره : لملك تملك لأن تلم ، و " أن " مفسول
له . ثم قال أبوحيان : " وهذه التأويلات كانت تمكن لو كان لم يسرد
من ذلك إلا هذا البيت " (٤) .

(١) مشيخ السالك ص ٦٥ .

(٢) الارتشاف : ٢٦٠ ب ، والمنى ص ٢٢٦ ، والهرندج : الجلسد

الأسود ، وهو فارسي معرب .

(٣) الارتشاف : ١٢٢ ب ، والمنى ص ٣٦٩ ، والجنى الداني ص ٣٣٠ .

(٤) الارتشاف : ١٨٣ ب ، وينظر المنى ص ٣٢٦ .

وهو في قياسه يعتمد على ما يقع على ألسنة العرب ، واطسرد
استعماله بينهم ، فإذا ما اتفق اللسان من ذلك ، فإنه يشير إلى
ذلك بقوله : هذا هو القياس ، أو هو الأقيس والأشهر .

كما أنه كان يرجع إلى اللصوص العربية ، والدواوين الشجرية
لمن مدي شعوب النماهرة وأطرافها ، ثم يتخذها كأساس في الحكم
على صحة القياس ، ولهذا كان نجد ، يشير إلى معنى هذه الظواهر
بقوله : أن مثل ذلك ليس بمشهور .

وعلى هذا فإن القاعدة عندنا لا تثبت بمثال أو مثالين ؛
« إنما يثبت هذا بالاستقراء جزئيات كثيرة ، حتى يتحصل من ذلك الاستقراء »
قانون كلي يندرج على الظن أن الحكم ضوط بذلك (١) .

وهو بهذا الضميمة إنما يريد أن يسمي النماهرة التي تقع على وجود
الكثرة ، على جوازها ، يقول : قد « على الحال التي يقول » وقال صاحب
اللهاج ، وقد تكلم على المسألة خلافا للكوفيين ، فأنهم يجهزون ذلك
دون ذلك النماهرة ، ولا يسمونه ، قالوا : لأن أكثر ما فيه أنها غير موجودة في
رهن الفصل وذلك لا يمتنع كما لا يستجيب الحال الظهيرة ، وذكر معنى النسا
أن ذلك مذهب الأحناف .

والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغيره ، وتأويل الشيء الكثرة
ضعيف جدا ، لأننا نعلم القياس العربية على وجود الكثرة (٢) .

وعلى هذا فإننا نجد ، يأخذ برأي الكوفيين ويرفض رأي البصريين ،
وذلك عند ما رأى أن (من) قد تأتي له « الأربعة » يقول : « وجاء »
دخولها على الزمان في القرآن ، وفي أمصار العرب الفصحاء ، وكثرة كسرة
توجب القياس ، وتأويل البصريين لذلك من كثرة ليس بشيء (٣) ، وفي
المجازة بكيف يقول : « ومن أجازة صحت بكيفية إنما أجاز ذلك قياسا ،
ويطلب أيضا ألا يجوز المجازة من حيث المعنى إلا أن ثبت ذلك من لسان
العرب كثيرا ، بحيث يصير قانونا كليا ، يبنى على مثله القول (٤) .

(١) ضريح السالك ص ١٦٤ .

(٢) ضريح السالك ص ٢١٤ .

(٣) ضريح السالك ص ٢٣٨ ، وندوة الارتشاف : ٢٥٦ .

(٤) التذليل والتكميل : ١٣٤/٥ .

وهكذا نجد أنها حيان بمحاوله انما أن يرسخ أن بناء القاييس
إنما يمتد على وجود الكثرة ، وبن أن القياس على الشاذ يرمى إلى
التباس الدلالات ، واختلاط الموضوعات (١) .

٣- لا يجوز عند اثبات قاعدة كلية لسئل ظاهر فيه ، وإنما يبنى القاعدة
على الدليل الذي لا يتطرقه الاحتمال .

فأمر حيان لا يثبت الحكم بمحتمل تجوز فيه وجوه مختلفة ، وقد
أكد ذلك قاعدة أصولية وهي : " إذا دخل الدليل الاحتمال
مقطعه الاستدلال " . ورد به على ابن مالك كثيراً من مسائل استدلال
عليها بأدلة بسنده التأويل ، وفيها استدلاله على قصر الأخ بقوله :
الحال الذي إن تدمة لمصلحة ^{بجهتك} بما تنبى وكفك من ينبي
فانه محتمل أن يكون ملصوباً بأخبار فعل أن النز ، وإذا دخله
الاحتمال سقط به الاستدلال (٢) .

واعتماداً على هذه القاعدة أيضاً يرد على ابن مالك عند ما
ذهب إلى أن الحال قد تنى بعد (ما) التي للتعظيم بقول :
(وأما الاستفهام المقصد به التعظيم ، فقال ابن مالك هو نحو :

يا جارة ما أنت جارة

هـ (جارة) عنده منصوب على الحال ، والساكن فيها (ما)
الاستفهامية بما تضمنت من معنى التعظيم ، فكانه قال : ما أمظك
جارة . وهذا تفسير معنى ، وتفسير الاعراب أي عظمة أنت في حال
كونها جارة . وهذا الذي قاله ابن مالك ، قاله الفارسي في البيت ،
وأجاز أن يكون تعميماً وداً به ، ويدل على تعيين التعييز جـ سواز
دخول من عليه ، وأجازوا في البيت أن تكون (ما) نافية ، وأنست
اسمياً أو مبتدأ على ما تقدم من لغة العجم ، وتعم في (ما) ،
ولم يأت بعد (ما) هذه التي تطلق القائلين ما يقطع بحجج الحال ،
فلا ينفى اثبات قاعدة كلية لمحتمل المادد له غير الحال (٣) .

(١) البهي : ٥٠ / ١ .

(٢) الاقتراح : ص ٧١ ، ومخرج التصحيح لابن مالك : ٤٩ / ١ .

(٣) الارتشاف : ٢٣٦ .

ويحذف كلامه على حذف أدوات الشرط بقول : " ولا يجوز حذف
 أدوات الشرط لا (ان) ولا غيرها ، وقد جوز ذلك بعضهم فسي
 (ان) قال : ويرفع الفعل بحذفها صفة أو يقدرها لا تسمى
 مثاله صفة قوله تعالى " أو آذنان من غيركم إن يرضيتم في الأرض فلبصايتكم
 صبغة الموت تحبسونها " (١) ، ومثاله مقدره لا تسمى قوله :
 وإنسان مني يحصر الماء تارة فيهدر ، وتارات يحبس فيفسد
 أي : أن يحصر الماء ، وهذا صعب ، ولا تنفي التوصل
 الكلمة بالاحتلام البهية الدارجة من الآية (٢) .

٤ - لا يعتد رأيا إلا إذا عتده السامع .

من أطلق ذلك قوله عند الكلام على حذف الفعل بمسند
 (٧) المطلوبة (في كلام ابن منظور وهيئنا ابن الحسن الأبهدي
 ما يدل على جواز حذفه إذا دل الدليل وثيقة " لا " ، قال :
 كقولك : اضرب له إن أمنا وإلا فلا ، أي فلا تضرب ، ويحتاج
 ذلك إلى سماع عن العرب (٣) .

وفي صيغة التعجب بقول " ولا تصرف هذه الصبيخ " ،
 لا تستعمل من (ما أفعله) مضارع ولا أمر ، ولا من (أفعله) ماضي
 ولا مضارع ، وعند هشام فأجارني ، ما أفعل هذا أن يوتى له
 بمضارع فتقول : ما يحسن له أ ، وما قاله قياس ولم يسن فوجب
 اطراحه (٤) .

ومن ذلك أيضا قوله في الرد على ابن مالك ، بأن فاعل نسم
 وليس لا يوكده تركبها لفظيا " قال ابن مالك : ولا يمتنع التأكيد
 اللغوي فتقول : يسم الرجل الرجل يد ، ويمنى أن لا يجوز
 التأكيد إلا بسماع من العرب " (٥) .

(١) سورة المائدة الآية : ١٠٦ .

(٢) الارتشاف : ٢٨٨ .

(٣) الارتشاف : ٢٨٣ ب ، واليهي : ٥٦ / ٢ .

(٤) الارتشاف : ٣٢٢ ب ، وفيه التفسير : ١٠ / ٢ .

(٥) الارتشاف : ٣١٨ .

ويقول أيضا : * ولا يؤمنك فعل التأسيس ، هذا يذهب
الجمهور ، وأجاز الجبرس تأكيداً ، فتقول : ما أحسن زيداً إحساناً ،
وأحسن زيداً إحساناً ، والقياس يقتضيه ، لكنه والله أعلم لم يمتنع
من الصرف (١) .

• كان يذهب إلى استحباب التراكيب التي لا تصفها النصوص المسوقة .
من ذلك قوله : (ولما حملت) (الا) حكاهما الخليل وسيبويه
والكسائي ، وهي قليلة الدور في كلام العرب ، فنهى أن يقتصر
فيها على التركيب الذي وقعت فيه نحو قوله تعالى : (إن كل نفس
لنا عليها حائلة) (٢) . وزعم أبو القاسم الزجاجي أنه يجوز أن تقول :
لم يأتني من القوم لما أخوك ، ولم أر من القوم لما زيداً . تنبيه :
الا أخوك ، وإلا زيداً . ثم قال أبرحيان : ونهى أن يتوقف فسي
إجازة مثل هذه التراكيب حتى يثبت سماعها ، أو سماع نظائرها من
لسان العرب (٣) .

وفي موطأ آخر يقول في معنى التراكيب التي أجازها ابن مالك
* فالأحوط أن لا يثبت تركيب من هذه التراكيب التي أجازها ابن
مالك إلا بعد السماع (٤) .

ولاعتقاد أعلى السماع كان يرد في كلام النحويين الذين يتكلمون
الاعتراع أمثلة لم تخلق بها العرب ، أو يثقلها جاء في الهمس :
* إذا تعددت مبتدآت متوالية فلك في الإخبار عنها طريقان :
أحدهما : أن تجعل الروابط في المبتدآت فيخبر عن آخرها ، وتجمله
في خبره خبراً لما قبله ، وهذا إلى أن يخبر عن الأول بتاليه
ما بعده ، ويضاف غير الأول إلى خبر متلوه مثاله : زيد عنه خاله
أخوه أبقائهم ، والمعنى : أبو الحسن حال من زيد قائم ، والآخسران :
يجعل الروابط في الإخبار فهو من بعد خبر الأشهر بها آخر لأول .

(١) الارتشاف : ٣٢٢ .
(٢) سورة الطارق ، الآية : ٤ .
(٣) الارتشاف : ٢٣٠ هـ ، والهمس : ٢٣٦ / ١ هـ ، والجنس الداني ص ٥٩٤ .
(٤) الارتشاف : ١٥١ .

وتال لمتوشاله ا ريد عند الأخوان الهدون مبارهوما عند هما
 بإدنه . والمضى : الهدون مبارهوا الأخوين عند عند بإذن زيد .
 قال أبو حيان : * وبهذا المثال ونحوه ما وضعه النحويون
 للاختبار والتحسين . ولا يوجد مثله في كلام العرب ^(١) . البرخ
 وهذه النظرة . فان أبا حيان يعني لنا حلاً عملياً لكثير من
 الأمور التي يبتدئها بمعنى اللحاة . وهي ما تزال موضع شكوى
 في النحو العربي . ومن المعلوم أن مهالفة اللحاة في قياس
 التمارين العملية . كانت من الأسباب التي دعيت لها مضاة الس
 الهجوم على مثل هذه التمارين . والدعوة إلى إلقاء هذا النوع من
 القياس .

١٠٣/١

٦- إذا اجتمع السماع والقياس اختار السماع على القياس .

من ذلك كلامه على صدر (فصل) التمدد : * أما فمفسل
 التمدد فالاختار أنه سمي له صدر وذلك من المصوغ . وإن لم
 يسم له صدر جعلنا صدره : فعلاً قياساً على الأكثر . ومضى
 النحويين أجازوا بدلاً من المصوغ . ومضيم لم يجز فعلاً وإن كان لم
 يسم له صدر .

وهذان الذهبان بارفاً لقيس . والاختار ما تقدم من القياس
 عند عدم السماع أو عدمه عند وجوده ^(٢) . وكان يقبل القياس
 إذا وجد به سماع . من ذلك كلامه على مجي * أفضل التفضيل عاملاً في
 حالين . نحو : هذا مسراً أطيب منه رطباً . إن السائل في الحالين
 هو أفضل التفضيل . ومسراً حال من الضمير في أطيب . ورطباً :
 حال من الضمير الجور في (ضه) . لأن تقدم لحدى الحالين
 على (من) وتأخر الأخرى عنها فاصل بين المفضل والمفضل عليه .
 إذ لا يكون بعد (من) إلا المفضل . وإلى هذا الإعراب ذهب
 المازني . وابن كيسان . والفارسي في أحد قوله . . . وذهب
 السهرودي والزجاني وابن السراج والمهراني والفارسي في حليلته الس
 نلياته

(١) السمع : ١٠٨/١ . والارتشاف : ١١٦٢ .
 (٢) الفتحة الحسان : ٨٤ * مطبوعاً .

أن الحالين مضمومان على إضمار (كان) التامة صلة لـ (إذ) في الماضي
و (إذا) في المستقبل .

ثم يقول أبو حيان " ولا يكون هنا إضمار (إذ كان) ولا (إذا
كان) لأنه لا ضرورة تدعو إلى ذلك وهذا الذي ذهب إليه هـ
الذاهب حين في القياس إن وافقه سماع من العرب (١) .

و خلاصة القول أن أبا حيان يعني ضاية مديدة بالسماع هـ وينسب
قياسه هـ إلى سماع هـ ولا يرتضى تلك الأحكام النحوية التي لا تطرد من
قواعد النحو .

(١) الارتشاف : ٢٣٦ ب هـ والكتاب : ١١١ / ١ هـ شرح التصحيح : ٣٨٤ / ١ .

مميزات منهجه في السماع والقياس :

كان شديد العناية بالسموع ، ويوثقه على القياس ، فكان يرد ^{سما} به الف الكثرة الدائرة في كلام العرب ، فالسماع عنده أولاً ، والقياس يعتمد عليه . فكل رأى وافقه السماع كان له ، يدعى الفشر عن كونه بصرياً ، أو كونه ^أ أو غير ذلك ونظيره هذه تقوم على فهم صوب لروح اللغة وتدورها ، لأن تعلم اللغة ، وسارسة أساليبها على وجهها الصحيح ، والنسج على طولها ، إنما يعتمد في المرتبة الأولى على السماع . ولهذا فإنه لا ضرورة تدعو إلى الإفراط في استعمال أساليب ، وأمثلة لم تنطق بهما العرب ، وكثيراً ما كان يهتج أئوحيان إلى تلك الأساليب أو التراكيب المصطنعة التي أبعدت عن الله ، وصرح العربية المصنوعة والأساليب الفصيحة ، وأنه ليس من غرض النحويين الدائر فيها لم تنطق به العرب ، وكان يعتمد في قياسه على ما شاع على السنة العرب ، وأطرد استعماله بينهم ، فإذا ما اتفق القياس مع ذلك ، فإنه يهمل الله بقوله : هذا هو القياس ، أو هو الأقياس والأشهر .

كما أنه كان يرجع إلى النصوص العربية ، والدواوين الشعرية ليرى مدى شيوخ الظاهرة وأطرافها ، ثم يتخذها كأساس في الحكم على صحة القياس .

وأئوحيان على حقي نظيره هذه ، لأن صياغة القواعد والأحكام النحوية صياغة دقيقة لا يهمل لها من الاعتماد على الاستقراء والأدراك في القواعد بحيث تصبح هذه القواعد كلاً تقاس عليه الجزئيات ، ولهذا نجد يرفض تعميم الظاهرة الشاذة أو القليلة ، فلا يثبت قاعدة أو حكماً بهما . وهذه النظرية يعتمد رأى البصريين الذين يقيسون على ما كثرت أدلته وشواهد ، وبخالف الكوفيين الذين إذا صرحوا لفظاً في أمر أو نادر كلام ، يعاونه بها أو ضلاً .

وكما نتفى ألا يهدف أئوحيان في استقراءه للغة ، عند زمن معين ، لو فصل ذلك لقدم لنا كثيراً من الأحكام التي تساعدنا في حل بعض المشكلات النحوية ، هذا بالإضافة إلى أنه ما حاراً على اللغة من نمو وتطور .

من أصول أئوحيان :

اعتمد أئوحيان على أصول في بناء قواعده وأحكامه ، بحيث كانت هذه الأصول أو الأسس بمثابة توائيم مضمونة يسهل عليها .

ومن هذه الأصول :

- ١- المعوض والمعوض لا يجتمعان . قال أبو حيان * لا يجوز أن يجتمع بين اذا الفعالية والغاية الزائدة للجواب نحو : ان تم فاذا زيد قائم . لأنها عوض فيها فلا يجتمعان (١) .
- ٢- حمل الشيء على نظيره أقوى من حمله على نفسه (٢) .
- ٣- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل (٣) .
- ٤- الحاق التظاهر بنظيره أولى (٤) .
- ٥- لا يثبت الحكم بمحمّل يجوز فيه وجوده منفصلة . قال أبو حيان * اذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال . وهذه القاعدة رد على ابن مالك كثيرا من مسائل استدلال عليها بأدلة بعيدة التأويل (٥) .
- ٦- ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره (٦) .
- ٧- ما لا دليل عليه لا يلتفت اليه (٧) .

مظاهر التيسير والحمد عن التكلف :

١- كان لسبب علوم الكلام والخطاب على النحو أثر كبير فيما تركه لنا النحاة من آثار نحوية ه فجاء أبو حيان محاولا التخلص من الاستدلال (٨) ، ومظاهر التقه والخطاب الناجمة في النحو .

(١) الارتشاف : ٢٨٣ ب . والامهات والنظائر : ١٢٥/١ - ١٢٢ .

(٢) منهج السالكين : ٨٥ .

(٣) الامهات والذائق : ١٢٠/١ .

(٤) منهج السالكين : ٢١٥ .

(٥) الارتشاف : ٢٣٦ أ . والافتراء : ٧٦ .

(٦) التذليل والتكميل : ٢/٢ . ٢١/٥ .

(٧) بنظر البحر المحيط : ١٤٦/٢ .

(٨) الاستدلال : هو انتقال الانسان ما يعرف الي ما لا يعرفه عن طريق

الجمع على نحو محين بين قضايا واحكام مقرونة مسلم بها ، تستخرج منها

بصورة احكام أخرى ضرورية ، والاستدلال المنطوق ثلاثة أنواع :

١- الاستدلال بالقياس . وهو ما ينتقل فيه العقل من حكم كلي الى حكم جزئي .

٢- الاستدلال بالاستقراء : وهو ما ينتقل فيه العقل من حكم جزئي الى حكم كلي .

٣- الاستدلال بالتمثيل : وهو ما ينتقل فيه العقل من حكم جزئي الى حكم جزئي آخر .

وهو هذا الاستدلال المنطوق يظهر بوضوح في القياس ، والاستقراء ،

وخاصة في كتب المتأخرين .

ينظر المنطق الصوري والقياس : هـ . هذه يدوي : ١٠ .

وان وجود بعض الالفاظ المطلقة في كلامه مثل : الماهية ، والاستقرار ، والقرينة ، والعام ، والخاص ، لا يحيط من قومة ما كان يهنيه من تمسك وتبسيط . لان هذه الالفاظ قد كثر استعمالها بين النحاة ، واهتت مائة وبألوفه في كتب النحو .

٢- كان يومئذ التسلك بظاهر اللفظ ، والكلام ، ويتجنب ما لا ضرورة له . من ذلك " أجاز الزمخشري في قوله تعالى (ذهب اللبس بنورهم) (١) ان يكون جوابا (لما) محذوفا فقد يره : خدمت . وقال الضمير في " بنورهم " فائد على الطائفتين ، والبطلة : جواب سؤال مقدر . ولم يكتب الزمخشري بان جوز حذف الجواب حتى ادعى ان الحذف اولي . قال : وكان الحذف اولي من الاثبات لما فيه من الوجازة في الاعراب عن الصفة التي حصل عليها المستوفد بما هو ابلغ من اللفظ في اداء المعنى كأنه قيل : فلما اضاءت ما حوله خدمت فهقروا الخاطبون في كلام متحيزين متحسين على فوات الضوء . قال أبو حيان : وهو الذي ذكره نوع من الدعاء الهبة لا طائل تحتها ، لانه كان يمكن له ذلك لو لم يكن فلا قوله : فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم . وأما باقي كلامه بعد فقد يره : خدمت الى آخره فهو ما يحمل اللفظ ما لا يحتمله ، وقد رتقاه بروجلا محذوفا يدل دليلها الكلام . ولا ينبغي ان يفسر كلام الله بنورهم ما يحتمله ، ولا ان يزداد فيه ، بل يكون الشرح اهل المشورة من غير زيادة ولا نقص (٢) .

٣- كان يتبع أسهل الأساليب تدريجاً وبعد أن التكلف من ذلك قوله : " وتشهد (لما) أيضا بتجاوز حذف جزمها إذا دل على حذفه دليل ، نحو : قاربت المدينة ولما . يره : ولما ادخلها . وهذا أحسن ما تخبر عليه قراءة من قرأ " وان كلاً لما " (٣) . خرجت على حذف الفعل المجزوم لانه لانه قوله تعالى " ليوهينهم ربك أعمالهم " . ان لما ينفذ من عمله (٤) .

(١) سورة البقرة ، الآية ١٧١ .
(٢) البحر المحجل ، ١١ / ٧٤ ، ٧٦ .
(٣) سورة عبود ، الآية ١١١ .
(٤) الارشاد : ٢٨٤ ، والتذليل ، والتكميل ، ١٨٣ / ١٨٤ .

وفي قوله تعالى يقول : " وحمل " لا " في قراءة " لا " سبب
 فيه (١) على أنها تهمل حمل لونها بمعنى لفظة لعل (لا) عسل
 (لونها) فلهذا كانت هذه القراءة بمعنى " والذى تختاره أن الخبير
 محذوف ، لأن الخبر في باب " لا " العاملة حمل (ان) اذا علم لم
 تلفظ به بنونهم ، وكثير حذفه عند أهل الحجاز ، وهو هنا معلوم ،
 فأحمله على أحسن الوجوه في الاعراب (٢) .

٤- كان يرى أن النحو وسيلة لفهم الأساليب ، ولهذا كان عند يده
 العناية في التمهيد بين النحو والمحل ، يقول في تفسير قوله تعالى
 (ولن تفعلوا) (٣) مبيناً أثر الأداة ونحوها في تفسير الآية :
 " وكان النفي به (لن) في هذه الجملة دون (لا) ، وان كانتا أختين
 في نفي المستقبل ، لأن في (لن) تركيداً أو تشديداً ، تقول لصاحبه
 لا أفهم فداً ، فان أنكر عليك قلت : لن أفهم فداً ، كما تفعل فسسى
 أنا ففهم ، وأنتى ففهم ففهم ففهم ، وما ذكره لنا مدالعلما حكى
 عنه أن (لن) تقتضى النفي على التأيد ، ثم قال أبو جهمان :
 " وهذه الأقوال أخص التوكيد والتأيد ، ونفى ما قارب أقابل المتأخرين ،
 وأنا المرجوح في معاني هذه الحروف وتصرفاتها لأئمة العربية . . . قال
 سيبويه - رحمه الله - ولن نفي لقوله سيفعل ، وقال : تكون (لا) نفياً
 لقوله : تفعلولم تفعل انتهى ، وحمل بقوله تفعل ولم تفعل -
 المستقبل ، فهذا امر منه أنهما ينفيان المستقبل ، إلا أن (لن) نفي
 لما دخلت عليه أداة الاستقبال ، و (لا) نفي للمضارع الذى يراد به
 الاستقبال ، فلن أخشى ، إذ هي داخلية على ما ذكره في دليل
 الاستقبال للفتا ، ولذلك وقع الخلاف في (لا) هل تختص بنفسى
 المستقبل أم يجوز أن تنفى بها الحال ، وثا انكر كلام سيبويه - رحمه
 الله - معنا أنها (لا) تنفى الحال ، إلا أنه قد ذكر في الاستشاه

رأى لغيره

عنه
 أو لا

(١) سورة البقرة ، الآية ٢١ .
 (٢) البحر المحيد : ٣٦ / ١ ، وندار طبع المالكة : ٦٤ .
 (٣) سورة البقرة ، الآية ٢٤ .

من أدواته لا يكون ، ولا يمكن حمل النفس فيه على الاستقبال ، لأنه
يعنى إلا فهو لا تعناه (١) .

• كان يحمل على تخيلات أهل البهتان في تفسيرهم ، ويظهر ذلك في
رده على ابن الزمكاني عندما ذهب إلى أن " لن تقف ما قرب ، وأن
(٧) يمتد معنى النفس فيها ، كما يمتد في النقي ، وسر ذلك
أن الألفاظ مماثلة للمعاني ، و " لا " آخرها ألف ، والألف يمكن
أداء الصوت به ، بخلاف النون فإنها وإن دال اللفظ بها لا تلتصق
بأوله مع " لا " فمعاني كل لفظ معناه (٢) .

قال أبوحيان ١ " ودعوى بعض أهل البهتان أن (لن)
لنفس ما قرب ، ولا يمتد معنى الفعل فيها ، كما يمتد في النطق
بـ " لا " من باب التخييلات التي لأهل علم البهتان (٣) .

وفي البحر الصحيح يقول ١ " وكثيرا ما يشحن المفسرون
تفسيرهم من ذلك الإعراب ، يعلل النحو ، ودلائل أصول الفقه ،
ودلائل أصول الدين ، وكل هذا يقرر في تأليف هذه الملمع ، وإنما
يؤخذ ذلك مسلما في علم التفسير دون استدلال عليه . . . (٤) .

ويقول أيضا : " وربما ألحقت بشئ من كلام الصوفية ما فيه
بعض مناسبات لدلول اللفظ ، وتجذب كثيرا من آثارهم ، ومعانيهم
التي يحملونها الألفاظ ، ونزلت أقوال الملحد من الباطنية
المدرجون الألفاظ القهية من مدلولاتها في اللذة إلى هديان افتراء
على الله تعالى ، وعلى علي كرم الله وجهه ، وعلى ذريته ، وسوسنة
علم التأويل . . . وهذه الثلاثة لا يلتفت إليها (٥) .

وفي تفسير قوله تعالى " المصن كفاها أنزل إليك فلا يكن في
صدرك حزن " (٦) ، يقول : " وهذه الأقوال في الحسوف

(١) البحر الصحيح : ١٠٧/١ .
(٢) التبيان في علم البهتان - لابن الزمكاني ص ٨٤ .
(٣) الارتشاف : ٢٤٦ ب .
(٤) البحر الصحيح : ٥/١ .
(٥) البحر الصحيح : ٥/١ .
(٦) سورة الاحزاب ، الآية ٢٦ .

المقطعة لولا أن المفسرين فحنوا بها كتبهم خلافاً عن سلفنا لضربنا مسن
ذكرها صفاً . فان ذكرها يدل على ما ينهى ذكره من تأويلات الهاطمية
وأصحاب الأئمة واليهود (١) .

من هذا يتضح لنا كرهه له . اتباع أساليب أهل الفلاسفة والمنطوق
وأهل البيان . وعدم اطمئنانه لها في تفسير الظواهر اللغوية والنحوية
وذلك لما فيها من تأويلات بعيدة عن طبع اللسان العربي .

أثر المذهب الظاهري لها يبحث :

ذكرت المصادر التي ترجحت لأبي حيان أنه قد أخذ بالمذهب
الظاهري . ثم اختلف في رجوعه منه إلى المذهب الشافعي .

وهنا هنا أن يعرفه ن تأثره بالمذهب الظاهري في معالجة
للمسائل النحوية . وهل كان ظاهرياً حتى في النحو - كما قيل ؟

وقبل أن نعالج أثر المذهب الظاهري في نحو أبي حيان . فانه لا بد
من إلقاء نظرة سريعة على الأسس التي يقوم عليها هذا المذهب حتى
نستطيع أن نتلمس ذلك الأثر .

المذهب الظاهري :

ظهر هذا المذهب أولاً في الهند في القرن الثالث الهجري . كرد
فعل لا سرف القتها في الالفتان . وتحليل النثر أكثر ما يحتسب
بالإضافة إلى وتوفهم عند حد التقليد لأصحاب المذاهب الأربعة . وقد قام
داود بن علي الأصبهاني المتوفى سنة (٢٢٠ هـ) بالدعوة إلى المذهب
الظاهري . يقول المصنف الهنداوي فيه : (إنه أول من أظهر انتحال
الظاهر . ونفى القياس في الأحكام لولا . وأما إليه فعلاً فمسأله
دليلاً) (٢) .

وقال داود بن علي أيضاً : (إن المبدأ والشجرة من النصوص فقط .
لا علم في الإسلام إلا من النثر) (٣) .

(١) البحر المحيد : ٢٦٦/٤ .

(٢) تاريخ هندو : ٣٨٤/٨ .

(٣) ابن حزم - محمد أبو ذرارة ص ٦٦٥ .

ثم قام بنقل هذا المذهب الى الأندلس عند الله بن تاسم بن هلال
المتوفى (٢٢٢ هـ) تلميذ داود النابري وهو الذي نسخ كتب أستاذه بخط
يده . وأقبل بها الى الأندلس (١) .

وقد اشتدت حملة العلماء على داود ومذهبه في حياته وبعد مائة .
يقول الشيخ محمد أبو زهرة " ولكن جاء بعد ذلك في القرن الخامس
الهجري القاضي ابن أبي يحيى المتوفى سنة (٤٥٨ هـ) وجعل للمذهب
الحنفلي مكانة رحيمة المذهب المالكي من مكانه وحل محله (٢) .

وبها يكن رأى العلماء في المذهب الظاهري فأزاد ذلك المذهب كانت
له حياة في الشرق . وكانت له حياة في الغرب (٣) .

وفي الوقت الذي خلفه ضم ذلك المذهب بالشرق وحل محله
المذهب الحنبلي . كان يحيا حياة قوية في الأندلس . إذ ظهر فخر قوي هو
ابن حزم الأندلسي المتوفى (٤٥٦ هـ) . وأخذ يقرر المذهب الظاهري في
قوة وضعف . ويناضل عنه في غير رفق (٤) .

وكانت أهم الأول التي قام عليها هذا المذهب هي :

- ١ - انه مذهب يأخذ الألفاظ بناوادرها اللغوية .
- ٢ - يحتمن التصور . ولا يرجع إليها بأي وجه من أوجه القياس . ويستمد
من الكتاب والسنة قوة دون تكلف أو تأويل .
- ٣ - سند الاجماع يستند على النص . ولا لإجماع الا عن نص . والنص هو
الدليل . وعلى هذا فهم يفتنون القياس . لأن التصور قد جاءت بكسل
ما هو محقق . وما هو مباح . ولا حاجة الى قياس بعد هذا .
- ٤ - ان كل نص يقتصر على موضوعه لا يتجاوز . ولا يفكر في علة مستبطنه
فيه . فالتصور الصوري لا يبحث عن علل لها . قال ابن حزم :
قال تعالى " لا يُسألُ مَا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسألُونَ " (٥) . فأخبر تعالى

(١) ينظر فتح البايب : ٣٥٩/١ .

(٢) ابن حزم - محمد أبو زهرة : ص ٢٢٢ .

(٣) ينظر ابن حزم - محمد أبو زهرة : ص ٢٦٨ .

(٤) ابن حزم : ص ٢٦٩ .

(٥) سورة الانبياء الآية : ٢٣ .

بالفرق بيننا وبينه ، وأن أعماله لا تجوز فيها (لم) ، وإذا لم يحصل لنا أن نسأله عن من من أحكامه وأعماله ؛ لم كان هذا ؟

فقد بدأت الأسباب جملة ، وسقطت العمل البتة إلا ما نص الله تعالى عليه أنه فعل أمر كذا ، لا جمل كذا ، وهذا أيضا مما لا يسأل عنه ، فلا يحل لأحد من العباد أن يقول ؛ لم كان هذا السبب ؟ ولم يكن لغيره ، ولا أن يقول ؛ لم جعل هذا الشيء سببا دون أن يكون غيره سببا ، لأن من سأل هذا السؤال فقد عص الله عز وجل ، وألحد في الدين (١) .

ولم يكن أثر المذهب الظاهري مقتصرا على تفسير الآيات القرآنية ، بسبل امتد أثره إلى النحو والصرف ، فقد ظهر ابن مضا القزويني المتوفى سنة (١٠٢٠ هـ) وكان متعصبا إلى الظاهرية ، وقد بدأ العمل إلى ثورة الموحدين ، ولكن (يظهر أن الموحدين لم تكن ثورتهم سياسية وحسبية بل كانت مع ذلك ثورة فكرية ودينية ، فمهم أرادوا مقارعة التقليد للمازدي في الفقه ، وتأبيد مذهب لفظي في الدعوة هو مذهب المازدي الذي يحتج على الناس . . . فكانت ثورة الموحدين ضد العلم المعتمد على التأويل فاندثرت طابع الحرية في الدين على الفروقات ، واندثرت من جهة أخرى طابع الثورة على الشرك ، ومحاولة إثبات حرية تقاضى هذه المذاهب السياسية والعلم والفلسفة ، ثورة الموحدين على الفقه لفظيا عنها ثورة الفاضل ابن مضا على النحويين وطريقته هي دأب الفقهية في الثورة على المذاهب ، لا تبيان ، ولا تأويل ولا رأي (٢) .

وقد استلهم ابن مضا هذه الثورة لا في حملته على الفقه والقهبانية ، وإنما في جملة على النحو ، والنحاة ، إذ وجد مادة العربية تتفخخ بمبتدعات وتأويلات ، وتعميلات ، وأهسية ومغيبات وآراء كثيرة (٣) . وتشمل ثورة ابن مضا في كتابه (الرد على الصحابة) الذي يقول فيه : " قصدت في

(١) الأحكام في أصول الأحكام ، ١٠٢/٨ ، وقد أورد ١٣٦/٤ ، ١٤٢/٨٤

وتاريخ الفكر الأندلسي ص ١٤ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٢) بنابر مجلة صبح اللغة العربية العدد السابع المرفقة عن ٢٦-٢٧ .

لعام ١٣٥٣ مقال للدكتور داء حسين .

(٣) بنابر المدائن اللحية ص ٣٠٥ .

هذا الكتاب أن أحذف من النحوي ما يستغنى النحون عنه ، وأنه على مسا
 أجمعوا على التذلل فيه ، فمن ذلك ادعاءهم أن النصب والخبر والجزم لا يكون
 إلا بحامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بحامل لفظي بحامل معنوي ، وهما
 من ذلك معبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد
 والنصب الذي في عمرا ، إنما أحدثه ضرب ، وذلك يهين الفساد ، وقد صرح
 بخلاف ذلك ابن جنى وغيره ، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل
 اللفظية المعنوية : وأما في الحقيقة ومما روي الحديث فالعمل من الرفع
 والنصب والجر والجزم ، إنما هو لما تكلم نفسه ، لا لشيء غيره (١) .

ولم يقتصر قصده من كتابه على هذا ، بل طالب بما صادق المثل
 الثواب والثواب يقول : (وما يجهل أن يسلط من النحو الملل الثواب
 والثواب ، وذلك مثله ، والساكن من زيد من تولنا ، قام زيد ولم رفع ؟
 فقال : لأنه فاعل ، وكل فعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع ؟ فالصواب أن يقال
 له : كذا لداقتهم المرب ، ثبت ذلك بالاستقرار من الكلام المتواتر (٢) .

ولم يكن ابن مضا أول من نادى بهذه الآراء ، بل سبقه إلى ذلك
 ابن حزم الذي يقول : " وأما علم النحو فإلى طغيات محفوظات من المرب
 الذين تزيد معرفة تفهمهم لاسمان بلذتهم ، وأما العليل فيه ففاسدة " (٣) .
 ابن مضا أيضا

وهو أن العرب قد أخذوا في حملهم شئ على شئ في القياس ،
 يقول : (والعرب أمة حكيمة ، فكيف تشبه شيئا بشئ وتحكم عليه بحكمه ،
 وحلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك
 جهل ، ولم يقبل قوله ، فلم ينهون إلى العرب ما يجتهد به بعضهم بعضا ،
 وذلك أنهم لا يقيسون الشئ ، ويحكمون عليه بحكمه ، إلا إذا كانت علة حكم
 الأصل موجودة في الفرع ، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالمتل في العمل ،
 وتبنيهم (ان وأحوالها) بالأفعال المتعدية في العمل (٤) .

(١) الرد على النحاة ، ص ٨٥ ، وبنار الغمام ، ص ١٠٦ / ١ .

(٢) الرد على النحاة ، ص ١٥١ .

(٣) التقريب لحد الطعان والمدحذ ، ص ٢٠٦ .

(٤) الرد على النحاة ، ص ١٥٦ .

وقد اختلفت فتاوة الباحثين المحدثين الى موقف ابن مضاء من انكساره
 هذه . فذهب من رأى أنه قد عمل على تناثر النحور ونسبها (١) . وذهب من
 من يرى أن الدافع الى دعوة ابن مضاء هو الشهرة التي كان يطمح الي تحقيقها
 وهي أن يكون املاً مشهوراً في المرية (٢) . وذهب من يرى أنه لم يتصد
 للنحورين بقصد ادخال النحور ونسبها . بل انه قد فرغ الى أن يرد عليهم لسا
 بحمله بين عقيدة المرية (٣) .

ومما يروى أن ابن مضاء وجد من ناحية . ومن ناحية أخرى
 متطرفة بمذاهب فلسفة الفنون الوسيلة (٤) .

ويقول الدكتور تمام حسان أيضاً : " وراهب أن ابن مضاء يحال المسألة
 طاجاً منطقياً أيضاً . وان كان قد بين فساد ومهية تناثر النحاة . وقد تسووط
 في كتابه في دعوى لا يمكن السماح بها . ومن أن العامل النحور هو المتكلم .
 فهو إن كان قد ألقى عاملاً فقد فرغ عاملاً آخر لا تبهره الدراسات اللغوية
 الحديثة . لأن المتكلم لا يفرغ ولا ينصب بنفسه . وإنما بحسب القواعد (٥)
 ثم يقول في موبان آخر (فجمال - ابن مضاء - اللغة بذلك أمراً فرد يسا
 يتوقف على لمتها المتكلم . ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي
 هو أخص خصائصها (٦) .

وبما يمكن من أمره فان ثورة ابن مضاء ذهبت وجهة في واقع . لأن
 قواعد النحور قد أقيمت على أساس وأول . وبذلك لها النحاة الأفاضل كل
 ما في استماعهم في سهيل إقامة صرح هذه القواعد . وان ذهبوا الى
 التدبير لم تستدع أن تحرك أو تزحزح دلتها في التراث النحوي . بل بقس
 كل من على ما هو عليه . واعتقد أنه اذا ما أردنا أن نقدم اصلاحاً للنحور .

(١) ينظر مقدمة كتاب الرد على النحاة . د . شوقي شريف

(٢) ينظر الاتجاهات النحوية في الأندلس - د . أمين السيد ص ٢٨٦ .
 ٢١٣ رسالة دكتوراه .

(٣) ينظر : النحور السوي - نقد ولما - د . ابراهيم السامرائي ص ٩٨ .
 ١١٥ .

(٤) ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية - الجزء السابع ص ٢٢ . مقال
 للدكتوراه حسين .

(٥) مباحث البحث . د . تمام حسان ص ٢٣ .

(٦) اللغة العربية . مباحثها . د . تمام حسان ص ١٨٥ .

فإن ذلك مقصور على ما ينهين لنا عمله ، فمثلا إن إلفاء القياس أمر مستبعد ،
وإنما نستطيع أن نستبعد من القياس ما كان قائما على الافتراض ، وعينه أعين
وانع اللذة وروحها .

كما أنه نستطيع أن نستبعد فكرة الدليل ، والاشراق في البحث عمن
ذلك ، ويكتفى من ذلك بالعلة التعليمية .

وأما العامل ، فإن إنكاره فيه إنكار للنحو ، وما إنكاره تكون قد أدخلنا
الخلل والاضطراب في السائل والأحكام النحوية التي قلب عليها ترانسا
النحو . فمثلا إن استعمال (إن) في الأساليب المبهمة يوحى لنا بأن
الاسم منصوب ، والمفهوم مرفوع ، وإن وجود (كان) في الأساليب العروضية
يشير إلى أن الاسم بعد ما مرفوع ، والمفهوم منصوب وهكذا

وإن وجود العامل يدل أيضا على مكان الحركة الاعرابية الذي يجب
أن تأتي عليه من رفع أو نصب ، أو جر ، ويوضح لنا أيضا نوعها ، وليس معنى
هذا أن المتكلم يرفع وينصب بنفسه ، وإنما يتم ذلك بحسب القواعد التي
تعارف عليها الناس وهم استعمالها بولسهم .

كما أن تأثير بعض المحدثين بداهة ابن منبأ قد أدى إلى تمقيس
الأمر ، لا تسبأ ، لأن طرفيها ما زال غير واضح ، وأن من يرى عدم
من أو حذفه ، فإنه مطالب بأن يفسر بدلا منه ، ولن تأتي نظرياتهم هذه
أكثر ما لقيته دعوة ابن منبأ .

ولست أود الاطالة في هذا الموضوع ، لأن الدليل يبيننا هو مدى
تأثير ابن حبان بدعوة ابن منبأ .

أبوحيان وابن مضاء

يمكننا حصر آرائه الاطلاق والافتراء بين أبي حيان وابن مضاء فليس

الأمور الآتية :

١ - تأثر أبوحيان بابن مضاء في دعوته الى دارج التماثل التي لا تجسدي
نفسا ، يقول أبوحيان : " ولقد اطلعت على جملة من الألسن
كلسان الترك ولسان الفرس ، ولسان العجم ، وغورهم ، وصنفت فيهما
كتبا . . . وعليت باستقرائهما أن الأحكام التي اشتملت عليهما لا تحتاج
الى تعليل أصلا ، وأن كل تركيب كفى يحتاج فيه الى دس من السماع ،
وأنها لا يدخلها شيء من الأهمية ، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل
ذلك اللسان ، وأم أرأحدا من المتقدمين نهى على ادراج هذه
التماثل الا قاضي الجماعة الامام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب
كتاب المشرك في النحو ، فإنه يضمن على المعلقين بالعلل السخيفة
ورد عليهم ما دخلوا به كتبهم من ذلك " (١) .

ويرى أبوحيان أيضا أنه ليسنا بحاجة الى تلك التماثل لئلا
نحتاج الى معرفة الأحكام النحوية المستندة للسمع بتول : والنحويون
مولعون بكثرة التماثل ، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاما نحوية
مستندة للسمع الصحيح لكان أجدى وأبقى . . . (٢) .

وهو يرى أيضا تعليل الأمور الوضعية ، فعلم العربية من
الوضعيات ، والوضعيات لا تحتاج الى تعليل . . . فلا يقال : رلّم
جاء هذا التركيب في قولك : زيد قائم هكذا كما لا يقال : رلّم يقال
للعمين : الـارغ ، وللليل : الليل ؟ ولا يقال : رلّم كانت حروف
المضارعة : الهزة والتاء والنون والياء ؟ . . . فهذا كله تملّس
يسخر العاقل منه وهزأ من حاكمه فغلا عن مستهواه ، فهل هذا كله
الا من الوضعيات ، والوضعيات لا تعلل (٣) .

(١) مطبوع السالك : ص ٢٣٠ .

(٢) مطبوع السالك : ص ٢٣٠ .

(٣) مطبوع السالك : ص ٢٣٠ .

- ٢- تأثره في اسقاط الأحكام النحوية التي لا تسندها التصريح السموية .
- ٣- تابعه أيضا في إلقاء التمايز غير العملية ، لأنها من وضع النحاة ، ولا يوجد تمايزها في لسان العرب .
- ٤- كان أبوحيان يميل إلى أنه لا حاجة تدعو إلى تحميل اللفظ غير ظاهر ، وتكلف عقده بربح بها معنى لا يدل عليه ظاهر اللفظ (١) .
- ٥- ومن مظاهر تأثره بالظاهرة أيضا أنه رفض كل تفسير لم يؤيد بحدوث ، يقول في تفسيره لقوله تعالى (ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون) (٢) ، وظاهر قوله ، ثم اتخذتم العجل ، وأنتم كلهم عهدوا العجل إلا هارون ، وقد نذبا المفسرون عن ابن عباس والمسدي وغيرهما قصدا كثيرا مختلفا في سبب اتخاذ العجل وكيفية اتخاذه ، وانجرح ذلك أدبار كثيرة الله أعلم بصحتها ، إذ لم يشهد بصحتها كتاب ، ولا حد يحد صحيح فتركنا نقله لك على ما دنا في هذا الكتاب (٣) .

وفي تفسير قوله تعالى " فأخذتكم الساعة وأنتم تعلمون " (٤) ، يقول : " ولو ذهب ذهب إلى أن المعنى وأنتم تعلمون اجابسة السؤال في حصول اليقينية لهم لكان وجها من قولهم : نظرت الرجل أي : انتابته . . . لكن هذا الوجه ليس مقبولاً ، أجصر على القول به ، وإن كان اللفظ يحتمله " (٥) .

- ٦- أراد ابن منبأ أن يخلق دائرة القياس ، حتى قال عنه أحد الباحثين : " حاول أن يسهل باب القياس ، ويلقيه نهائيا انحلالا من نزعتهم الظاهرية " (٦) .

(١) البحر المحجب : ١٦/٣ .
(٢) سورة البقرة ، الآية ١٠١ .
(٣) البحر المحجب : ٢٠١/١ .
(٤) سورة الصافات ، الآية : ٥٥ .
(٥) البحر المحجب : ٢١٢/١ ، وينظر : ٤٣٢/٨ ، ٣٦/٨ ، ٣٠٨/١٦ .
(٦) الرد على النحاة ص ٢٨٣ ، وينظر مقدمة الكتاب أيضا ص ٣٧ .

وكنا رأينا أن أبا حيان لا يدعو إلى النشأة القياس ، وأنه كان

يأخذ به .

٧- نجد ابن مضا^١ يدعو في كتابه الرد على النحاة إلى النشأة نظرية العامل ،
فهو يرى مثلا أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعوا لغبارا فأنهم
لا يتعلقان بعامل محذوف ، وأنه لا عامل ولا عمل . ونجده أيضا ينكسر
الضمار (أن) بعد فاء السببية ، وروا المعية

لما أبرحمان فإنه لم يدع إلى اللطاة نهاية العامل ، بل سلكه
سلكه النحاة السابقين ، في الاعتناء بالعامل ، ويظهر ذلك في
حديثه عن العامل في التعمير والتوكيد ، والمبتدأ والخبر

وقد بينت رأيه في ذلك ، ولا ضرورة إلى تكراره هنا .

وخلاصة القول ان القول بظاهرية أبن حيان في النحو ، وأنه كان
ظاهريا في النحو - كما قيل - إنما هو قول مطلق وأمر مهالغ فيه ، لأن
تأثيره بالذهب النحوي في منهجه النحوى كان محدودا ، ولا يمكن
القول بأن نحوه كان نحوا ظاهريا ، وإنما الذى نستطيع أن نقوله هو
أن تأثير أبن حيان بالظاهرية في منهجه النحوى ، كان كتأثيره بأى مذهب
لنحوى آخر ، فإنه يأخذ منه ما يتمشى مع منهجه وتفكيره في التيسير
والسهولة .

الفصل الرابع

أبو حنيفة واليهود

أهوجيان واليهوديون :

جاء أهوجيان في وقت وجد فيه لغة أمام تراث نحوي ضخم ، ولكنه لم يقدّر أمام هذا التراث وما فيه من مسائل وأحكام موقفاً محايداً ، وإنما كان يختار ما يراه جديراً بأن يتبين ، وليس معنى هذا أنه كان يخفي نزعتيه نحويين في النجاة دون غيرهم ، بل لديه أكثر اختياراته تشير إلى نزعتيه اليهودية

وليس في داقة البحث حصر كل أو عرض كل المسائل النحوية التي وقفت إزاءها أهوجيان ، ثم صرح بموقفه منها ، وإنما سأكتفي بمعرض نماذج كافية بحيث نستطيع من خلالها أن نعرف منهجه النحوي .

من المسائل التي وافق فيها اليهوديون :

١ - اختلف اليهوديون والكرويون كل في استنتاج الاسم " فذهب الكرويون إلى أن الاسم مشتق من الوسم - وهو العلامة - وذهب اليهوديون إلى أنه مشتق من الشمو - وهو العلو ، ولقد ذهب أهوجيان إلى ما ذهب إليه اليهوديون بقول : " واليهود يقول مادته سين ووسم وواو ، والكوف يقول : وار ، وسين ، وسم ، والأرجح الأول " (١) ثم ملل ذلك بقوله : " لقولهم : أسميت وسميت ، وسمن وأسما ، ولسو كان على مذهب الكرويين لقالوا : أوسمت ، ووسمت ، ووسم ، وأوسام ، وادعاء أن هذه التصانيف كلها من باب القلب لا ضرورة تدعو إلى ذلك " (٢) .

وقد أفتتحت الدراسات اللغوية المقارنة في العهد الحديث عن الخلاف في هذه المسألة ، حيث أثبتت هذه الدراسات أن كل لغة (الاسم) من المواد الثنائية القديمة في العربية ، وأنها كذلك في اللغات السامية الأخرى ، فالسمن والميم مادة الكلمة ، وقد جنى بالألف للتحويل إلى النطق بالساكن ، وهو السين ، يقول الدكتور حجازي : " وقد بحثت الكلمة في ضوء المصباح المتارن ، ويرى معظم

(١) البحر المحيط ، ١ / ١٤٠ ، وديار الانصاف المسألة رقم (١) .

(٢) التذليل والتكميل ، ١ / ٢٣ .

الباحثين أنها من كـ.ل تنائي وهو السهون والهمم ه أو الشهن والهمم ه شسم
تأورت بعد هذا في الاتجاه الثلاثي ه والألف التي تراها في الخط العبري
في هذه الكلمة هي ألف وصل (١) .

٢- وافد أبوحيان الهسرين في أن المصدر هو الألف في الاشتقاق ه
والفعل ه واسم الفاعل ه واسم المفعول ه وسائر الأسماء التي فيها
مادة المصدر ه من المصدر ه خلافا للكوفيين الذين ذهبوا
إلى أن الفعل هو الأصل ه والمصدر مشتق منه (٢) .

ويرى ولغسون أن رأى الهسرين غير صحيح " لأنه يجمع
كصل الاشتقاق من الألف لأصله في بعض لغواتها السامية ه ويرى أن هذا
الرأى قد أخذ ه الهسرين من الأيسين (٣) .

٣- اختلف الهسرين والكوفيين في أصل ضمير المتكلم " أنا " فذهب
الهسرين إلى أن الضمير تنائي ه وهو مؤنث من الهزة والتنون ه
والألف الأخرى زائدة ه أتى بها لبيان الحركة ه وإذا وصلت
حذفها كما تحذف الياء في الومل . وذهب الكوفيين إلى
أن الألف بعد التنون من نفس الكلمة ه أي أن الضمير هو مجموع
الأحرف الثلاثة ه بدليل إنبات الألف وصل (٤) . وقد اتبع أبوحيان
مذهب الهسرين حيث يرى أيضا " أن الهزة والتنون هو الضمير ه
والألف زائدة (٥) .

(١) علم اللغة السامية - د. محمود خجاري ه ص ٢٠٢ ه ٢١٠ ه
وينظر تاريخ اللغات السامية - لولغسون ص ٢٨٣ ه دراسات
في اللغة العبرية د. خليل يحيى تاني ص ٥٦ ه والنحو العبري
د. إبراهيم الصامري ص ٤٣ ه

(٢) الارتشاف : ١٦٥ ه وينظر الأبحاث في علم النحو - للزجاجسي
ص ٥٦ ه والاصناف المسألة رقم (٢٨) ه

(٣) ينظر : تاريخ اللغات السامية - ولغسون : ص ١٤ ه

(٤) الارتشاف : ١٢٢ ه وينظر شرح الفصل ١/٣/١٦٣ ه والاشباه
والنفاثر : ١٢٦/١ ه

٤- اختلف البصريون والكوفيون في أصل ضمير الفرائض (هو ه هي) فذهب
البصريون الى أن (هو ه هي) أصلان ه وعلى حين ذهب الكوفيون
الى أن الضمير هو الهاء وحدها ه وما تهق زوائد .

وقد ذكر أبو حيان في البحر المحيد أن : هو : اسم مركب
من حرفين ه وهما الهاء والواو ه والهاء أصل ه والواو زائفة ه
بدليل سقوطها في الثنية والجمع في (هما ه وهم) والأصل حـسـرف
واحد يدل على الواحد الفرد (١) ه وهو في هذا الرأي يتفسق
مع رأى الكوفيين ه لكننا نجد في الأرتشاف يعود رأيا آخر يوافق
فيه البصريين ويرى أن (هو ه هي) بهملتها الاسم (٢) .

وإن ما أثبتته الأبحاث اللغوية المقارنة ه تجعلنا نطمئن
الى رأى الكوفيين الذين ذهبوا الى أن الهاء وحدها هي الضمير
وما تهق زوائد ه فقد أثبتت هذه الأبحاث بعد تحليل الضمائر
العربية في ضوء اللغات السامية على أساس تحليل بيضة كل ضمير
الى مكوناتها ه أن للضمير الأساس هو الهاء (٣) .

٥- ذهب مذهب البصريين في أن كان وأخواتها يرفعن المبتدأ ه
ينصبن الخبر ه على حين ذهب الكوفيون الى أن المبتدأ بان على
رفعه الأول ه والخبر تصبه بالتان (٤) .

٦- اختلف البصريون والكوفيون في هـ (ان وأخواتها) ه فذهب
البصريون اليها الرافعة له ه ومذهب الكوفيين اليها لم تعمل فيه
فيها ه بل انما بان على رفعة هـ ولها هـ قال أبو حيان : * وكون
هذه الأحرف رابعة الخبر هو مذهب البصريين وهو الحق (٥) .

-
- (١) البحر المحيد : ١٣٣/١ ه ونظري شرح المنذول : ٩٦/٣ ه
 - والارتشاف المسألة رقم (٩٦) ه
 - (٢) الأرتشاف : ١٢٢ ب ه
 - (٣) علم اللغة : د هـ حجازي ص ٢٠٠ هـ وبنار : تاريخ اللغات السامية -
لؤلؤسون ص ٩ هـ والتأوير النحوي لبرجستراسر ص ٥٢ هـ والفلسفة
اللغوية لجرجى زيدان ص ١١٩ هـ
 - (٤) الأرتشاف : ١٦٣ ب هـ ونظري شرح الأشموني : ١٠٦/١ هـ
 - (٥) التذليل والتكميل : ٤٢/٢ هـ والأرتشاف : ١٧٦ ب هـ والبيح : ١٣٤/١ هـ

- من الواضح أن رأى المصنفين أكثر اتساقاً واتفاقاً في تقسيم القواعد وأحكامها .
- ٧- يرى أبو حيان أن (لعل) لا تأتي بمعنى الاستفهام خلافاً للكوفيين (١) .
- ٨- اتفق المصنفين في تقسيم الأفعال إلى ثلاثة أقسام : ماضٍ ومضارع وأمره على حين يرى الكوفيين أن القسمة ثنائية (٢) .
- ٩- يرى أن (هلاً) ليست من أدوات العطف بخلاف الكوفيين (٣) .
- ١٠- اتفق المصنفين في أن (نعم و هـ) فعلان ماضيان لا يتصرفان ، خلافاً للكوفيين في أنها اسمان (٤) .
- ١١- اختلفوا في إعمال اسم الفاعل عمل فعله أن يمتد على نفي أو استفهام ، وأن يكون مكمراً ، خلافاً للكوفيين - إلا الفراء - الذين أعملوه دون اشتراط ذلك (٥) .

ويذهب المصنفين هو الأقرب إلى استعمال الأساليب العربية الصحيحة ، كما أنه لا ضرورة تدهور إلى استعماله من غيرا .

- ١٢- كيف لا يجوز بها ، خلافاً للكوفيين ولداري . ويرى أيضاً أنه لا يجوز المجازاة مسن حيث الصلى إلا أن يثبت ذلك في لسان العرب كثيراً ، بحيث تعبر ثانياً كلياً يهين على مثله الفراء ، فلا يهين أن يلتفت إلى مثل النجاة يتولهم ، كما يهين أمي ، وكيف تجلس أجلس .

- (١) البحر المحيط : ١٣/١ ، ١٧/٦ ، والارتشاف : ١٧٧ أ ، ونظير الجاني الداني - للمرادى ص ٥٨٠ .
- (٢) الارتشاف : ٣١٤ ب ، والنكت العسان ٤٦ ب ، وينتار : معانيس القرآن - للفراء : ١٦٥/١ ، ٤٦١ .
- (٣) الارتشاف : ٣٠٥ أ ، والبحج : ١٣٨/١ .
- (٤) الارتشاف : ٣١٧ أ ، والتذليل والتكميل : ٢/٢ ، ونظر الانصاف المسألة رقم (١٤) ، والنكت العسان ٤٦ ب .
- (٥) الارتشاف : ٣٦٠ ب ، وطوبى السائل ص ٣٢٢ ، والبحج : ١٥/٢ .

وان كان لا يتوجه الطابع ، حتى يثبت ذلك من كلام العرب ، فكسب من كلام يثبته الطابع وليس من كلام العرب ، ألا ترون الى قول العامة هذا أمراً لا يكف ، فاستفادتم ، إذا الفعل من كيف لا يتوجه عن نفسه الطابع ، ولو لم يكن كلام العرب ، بل هو لغتها ، ولدت العامة (١) .

وفي مؤلفين آخر يقول : * والصحيح أن الجزم بها لا يجوز ، لأنه إحداث لغة ، ولا يجوز إحداث اللغات ، وقد بينا ارتفاع الفعل بعد هذا في قوله تعالى (يخلق كيف يشاء) (٢) ، فلا يجوز الجزم إلا بسماع ، ومن أجاز صرح بأنه إنما أجاز ذلك قياساً ، وينبغي أيضاً ألا يجوز المجازاة من حيث الضمى إلا أن ثبت ذلك من لسان العرب كقولهم بعيت قاتلوا كلباً تبنى على مثله التوليد (٣) .

وفي النكت الحسان يقول : وسئل الخليل عنها فقال ! المجازاة بها مستكرمة (٤) ، وقال الدمامي : وما أدعوه من الجزم غير سموع ، وإنما أجازوه بالقياس (٥) .

١٣ - يرى أن السون ليست مقطوعة من (سوف) - وفاتنا للهـمـيين - وخلافاً للكوفيين الذين ذهبوا الى أنها مقطوعة من سوف . كما أن الكوفيين قد حكوا في (سوف) ذات ا وهي ا سَفْءٌ وَسَوْءٌ وَسَسْءٌ .
وأشدوا :
فان أهلها فسو تجدون فسدري وان أسلم يدياً لكم ، المعاش .
على حين ذهب أبوحيان الى أن حذف الفاء من (سوف) للضرورة لا لغة (٦) .

-
- (١) التذليل والتكميل : ١٤٥/٥ ، والارتشاف : ٢٨٥ ب ، والانصاف المسألة رقم (٩١) ، والسنن : ص ٢٢٢ .
 - (٢) سورة المائدة ، الآية : ٦٤ .
 - (٣) التذليل والتكميل : ١٣٤/٥ .
 - (٤) النكت الحسان : ٥٦ ب .
 - (٥) تعليق الدرر : ٢٨٨/٢ .
 - (٦) الارتشاف : ٣٨٥ ب ، ونداء الانصاف المسألة رقم (٩٢) ، والنكت الحسان : ١١٦ ب .

وقال المرادون نقل الكسائي عن أهل الحجاز (سواً فسل) ،
بعد فالفاء في غير ضرورة ، فدل على أنها لدة (١) .

حجاز

وفي الحقيقة من المصير أن نحكم بأن السين حرف قد اقتطع
من سوف ، لأننا نجهل تلك المراحل - أن وجدت - التي تطورت بها
كلمة (سوف) ، وأن القول بأنها حرف مستقل غير مقتطع من شيء هو
الأقرب إلى واقع اللغة .

١٤ - الخبر بعد (ما) الحجازية طبعاً بها ، لا يسقوا حرف الجر وهو
الهاء ، خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه لا أصل له " ما " وأن ما
بعد ما جنداً وخبر ، وأن الهمزة المتصرفة تنزع الخافض ، وهو
الهاء (٢) .

١٥ - إذا وقعت (إن) بعد (ما) الحجازية نحو : ما إن زيد قائم ،
فإنها تكاد (ما) عن العطل ، خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى
أن (إن) نافية قد أتت بعد " ما " تؤكداً (٣) .

وهي صاحب التصريح أن هذا القول مردود " فإن المرب
قد استعملت (إن) الزائدة بعد " ما " الموصولة الاسمية
والحرفية لشيئها في اللفظ (ما) النافية " بما أن التترزة زائدة ،
لم يكن إيرادها بعد الموصولتين مسوغاً (٤) .

١٦ - إذا لا تسبل الجزم إلا في ضرورة الشعر ، نحو :
استغن ما أفلاك ربك بالذي وإذا تصبأ فجملة (٥) .

(١) الجنى الدانى : ص ٤٥٨ .

(٢) الارتشاف : ١٥٠ ، ١٧١ ، ص ١٧١ ، وخطار الاندلس : المسألة رقم
(١٦) .

(٣) الارتشاف : ١٧١ ، ص ١٧١ ، وخطار الجنى الدانى : ص ٢١٠ ، والنكت
الحسان : ١٦ ، ص ١٦ .

مركز الأبحاث اللغوية

(٤) شرح الترمذى : ١٦٧/١ .

(٥) الارتشاف : ٣٨٣ ، ص ٣٨٣ ، وخطار السنن : ص ١٢٨ ، والضرائر

للأوس : ١٥٦ .

وقد نسب المرادى : جواز الجزم به (إذا) مطلقاً السي الكوفيين (١) .

١٧ - الاسم الواقع بعد لولا جهداً مرشح بالابتداء (٢) .

١٨ - ذهب - وثاناً لسبويه واليهوديين - إلى أن حيث تلزم الاضافة السي جملة اسمية ، أو فعلية وأنه لا يجوز اضافتها إلى المفرد ، وأما ما جاء نحو :

ولطعنهم تحت الحيا بعد فهوهم ^{ون} بهيئ الوافين حيث لن المعائم ^و فيومين المتأخر (٣) .

١٩ - زعم الكوفيين أن (ان) تكون بمعنى (إذ) وجعلوا منه (واتقوا الله ان كنتم مؤمنين) (٤) .

على حين يرى أبو حيان أن (إن) الشرطية لا تأتي بمعنى (إذ) خلافاً للكوفيين (٥) .

وقال المرادى : " ولم يثبت في اللغة أن (إن) بمعنى (إذ) وأما قوله تعالى " إن كنتم مؤمنين " فقول : (إن) فيه شرط محض ، لأنها أنزلت في ثقیف ، وكان أول دخولهم في الاسلام ، وإن قد رنا الآية فيمن تقررباياته فهو شرطاً مجازاً على جهة المبالغة ، كما تقول : ان كنت ولدك فأطمني " (٦) .

٢٠ - يرى أن الأكثر في نداء اسم الله تعالى أن يجد بحرف التثنية ، فيقال : " اللهم بتمننى العم المدددة من عرش التثنية " والجمع بينهما من الدرائر ، كقوله :

إني إذا ما حدثتُ الماءً أقولها اللهم يا اللهم .

(١) الجنى الدانى ص ٣٦٨ .

(٢) الارتشاف : ١٤٦ ب ، والارتشاف المسألة رقم (١٠) .

(٣) الارتشاف : ٢١٦ أ ، والسنن ص ١٧٧ ، والذرائع - للأوسى

ص ١٥٨ . وتحت الحيا : أن في أوساطهم .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ٥٢ .

(٥) ينظر الارتشاف : ٢٨٨ ب ، والسنن ص ٣٦ .

(٦) الجنى الدانى : ص ٢١٣ .

خلافًا للكوفيين فانهم يجهلون ذلك في السعة (١) .

٢١- ذهب الكوفيون الى أن الهم الصادقة في (اللهم) ليست عوضاً عن
(يا) التي لاتظهر في النداء ، وذهب المصريون الى أنها عوض عن
(يا) التي لاتظهر في النداء ، وقال الكوفيون : إنما قلنا ذلك
لأن الأصل هو (يا الله أيها بخير) ، إلا أنه كما كثر في كلامهم
وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للتخفيف .

وقد علق أبو حيان على رأي الكوفيين هذا بقوله : " وعندهم
أن الهم الصادقة بقية من جملة حذفة قد رويها : أيها بخير ، وهو
قول سفيان لا يحسن أن يقول من عند علم (٢) .

ويرى الأستاذ عبد القادر المغربي : " أن أصل كلمة (اللهم)
هو (ألوهيم) في المبهمة ، لأن الجمع باللفظة المبهمة ، يكون
بزيادة ياء وهم على آخر الكلمة ، وقد اتخذت المبهمة الياء والميم
للدلالة على الجمع ، في الاسم الظاهر ، ولكنها قلبت التون مما
مثل جمع (مديون ومديون) ، ثم ينتهي الى القول بأن في اللفظة
المبهمة آثاراً بالية من اللغات السامية ، وأن الهم الدالة على الجمع
من إحدى تلك الآثار ، كما أن صيغة الجمع في المبهمة تفسد
أحياناً المبالغة والتعظيم ، لا التمديد والكثرة ، كما أن معنسى
المبالغة والتعظيم لم يستطع في الرواى الا من زيادة الجسسى
المبرانية (٣) .

وذهب الأب انستاس الكرىل أيضاً الى : " أن هذه الهم
قد جاءت لاتعظيم ، وذلك عندما رأى أن الهم في كلمة (الالهيم)
للتعظيم ، وان كان في حد ذاتها لا جمع ، فهو تشبه قسوس
المبرانيين ألوهيم ، ومعناها بالحرف (الاله) ، وهم لا يبرسون
به الا الواحد الفرد ، وان جمعوه للتعظيم (٤) .

(١) الارتشاف : ٣٨٣ ب ، ونظر المقتضب : ٢٤٢/٤ ، والضرائر

للألوس ص ١٨٢ .

(٢) الارتشاف : ٣٤٦ ب ، وشار الارتشاف المسألة رقم (٤٧) ، والأشباه

والندائير : ١٦٢/٢ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة : ١٦٠/٨ .

(٤) مجلة لجنة الصرف - الكرىل : ١٣٢/٦ ، السنة السابعة سنسنة

١٩٢٦ م .

وقد أكد هيرمن ليدان هذا الصلح للميم بقوله " وما يحسن ذكره في هذا المقام أن الميم في العربية تلحق بأواخر الأسماء للتعظيم . فيقال رجل يحرى أى : يحر كهمز . وترى بين دلالة هذه الميم . ومع الجمع علاقة صافية . بحيث يكاد يثبت أن كليهما واحد . لأن التمام والكثرة صورتين متقاربتى الشكل في ذننا (١) .

وبخلاصة القول : أننا نوافق الكوفيين على أن هذه الميم ليست عوضاً من حرف التدا . ولا نوافق البصريين وأبا حيان الذين جعلوها بدلاً من (ها) . لأن الشئ "الألوف في اللذة" أن زيادة الحرف على الاسم إما للمبالغة . وإما للتشويه والتقييد (٢) .

وان زيادة الميم في (اللهم) قد جاءت للتعظيم والمبالغة . لا بدلاً من حرف التدا . كما يعتقد البصريون وأبو حيان - وتسلينا أن هذه الميم قد جاءت لتتمامهم والمبالغة لا بدلاً من حرف التدا . يدخلنا من جدال لا يقدم لامة شيئاً . وعلى هذا فنحن لا نعد ما جاء من الأبيات المسبوقة التي جمعت بين اليا والميم في (يا اللهم) من باب الضرورة المعهودة . وإنما نعوأ لملوب تطول لا ضرر من الأخذ به واستعماله .

٢٧ - اختلف اللغاة في إظهار أن بعد "كي" نحو : بعثت كي أن أزورك ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهارها إلا في ضرورة . وجوز الكوفيون ذلك في السمة .

قال أبو حيان : " والمحفوظ أن إظهار (أن) بعد كسب السعل بها (ما) كتوله : فقالت : أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تفر وتؤدما . وأما ينير (ما) فلا أحفظه (٣) .

(١) الفلسفة اللدنية ص ٩٢ .

(٢) الصاحبين ص ٩٦ من هارن ص ٩٦ .

(٣) الارتشاف ٢٤٢ . والتذهيب والتكميل ١٤٠/٥ . والانصاف المسألة

رقم (٨٠) . والمعنى ص ٤٤٢ .

٢٣ - اتبع سبويه وجسور البصريين في أن المرفوع يمد (إد) و (ان) (الشرطية) في نحو : (وان أحد من المشركين استجارك) (١) ،
بموجب قللا للفعل محذوف لا يمتدأ (٢) .

٢٤ - ذهب الكوفيون ، وجماعة من البصريين كالأخض والفارسي
إلى أن (لا سيما) من أدوات الاستثناء ، وذهب البصريون إلى
أنها ليست من أدوات الاستثناء .

قال أبو حيان : " والمصحح أنها ليست من أدوات (٣) .
والحق ما اختاره أبو حيان ، لأن قولنا مثلا : أحب الفرائس
ولا سيما التفاح ، فإن " لا سيما " تلحق التلخيص ، لا الاستثناء ،
والذكور بعد ، إذ ليس مستثنى ، بل ينه على أوليته بالحكم النسب
لما قبلها .

٢٥ - اتبع البصريين في أصل الثاني في باب التنازع (٤) .

٢٦ - يرى أن (ليس) لم يثبت كونها عاطفة ، بخلاف الكوفيين الذين
يرون أنها تكون حرفا عاطفا (٥) .

والشبهور في استعمال ليس في الأساليب المبرهنة أنها تشمل
للنفي ، لا للمطاف .

٢٧ - يرى أن (أن) تقع مفسرة لمضمون الجملة ، وكون أن تأتي للتفسير
هو ذهب الكوفيين ، وقد أنكر الكوفيون (أن) التفسيرية (٦) .

٢٨ - ذهب الكوفيون إلى أن (كما) تأتي بمعنى (كما) ، وينصبون
التضارح فيها ، بشرط أن لا يوصل بينها وبينه بتلخيص ، واستشبهه
بقول الشاعر :

(١) سورة التوبة ، الآية ٦١ .

(٢) ينظر الارتشاف ١ : ٢٨٥ ب ، وهمج الضمير : ١٠/٩ .

(٣) منبج السالك ص ١٧٧ ، والهج ١ : ٢٣٦/١ .

(٤) الارتشاف : ٢٣٦ .

(٥) الارتشاف : ١٦٥ أ ، والجنس الدالي ص ٤٦٨ .

(٦) الارتشاف : ٢٥٦ ، والجنس ص ٤٧ .

وطرفه إما جئتفا فاحبنته^١ كما يحسبوا أن اليهودي حيث تنظر^٢
أراد : كما يحسبوا .

وقد ذهب أبو حيان مذهب البصريين من أن (كما) لا تأتي
بمعنى " كما " ، وأن " كما " في البيت كـ " كما " وحذفت
الياء للضرورة (١) .

وقال الفارسي : " الأهل : كما حذفت الياء " وقال ابن
مالك : هذا تكلف ، بل هي كاف التعليل ، وما الكافة ، ونصب
الفعل بها لتبهيها في المعنى (٢) .

وأرى أنه من الأفضل أن تصمد الكاف للتعليل ، و " ما "
مصد ية ، والتقدير : لأجل حسابهم .

٢٦- يرى أنه لا يزال غير (كان) ، بخلاف الكوفيين الذين أجازوا زيادة :
أمس وأصبح في التعجب ، وحكوا : ما أصبح أبرد ها ، وما أمسى
أدفأها ، يحنون : الدنيا (٣) .

وإذا كما قد أجزنا زيادة كان في التعجب ، فإن رفض زيادة
أمس ، وأصبح أمر غير مقبول ، ولا فسر من قبول هذا الأسلوب ،
واعتبار زيادتهما .

٣٠- يرى أن " أن " حرف تفسير ، نحو هذا الذي بشرأى : الأعداء ،
بخلاف الكوفيين في أنها حرف عطاف (٤) . والصحيح أنها
التفسيرية ، وما بعد ما عطاف بيان (٥) .

والأولى مذهب البصريين لدخوله من التكلف والتمقيد .

(١) ينظر : الارتشاف : ٣٨٥ ب ، وينظر الجنى الداني ص ٤٨٣ ، والانصاف

السألة رقم (٨١) .

(٢) المنى ص ٢٣٥ .

(٣) الارتشاف : ١٦٦ ب ، ٣٢٣ أ ، وينظر شرح الكافية : ٣٠٦ / ٢ .

(٤) الارتشاف : ٢٥٦ أ ، ٣٠٥ ب ، والمنى ص ١٠٦ ، واليهج : ١٣٨ / ٢ .

(٥) الجنى الداني ص ٣٤ .

- ٣١ - اتهم البصريين في أن (كأن) ٧ تفرق التعمية ، على حين ذهب الكوفيون إلى أنها تكون للتقريب (١) .
- ٣٢ - أن تصيب السبل المضارع ولا يهتم بها إلا الكوفيون (٢) .
- ٣٣ - أن أسماء الأفعال تعد أسماء أفعال ولا أفعال ، خلافا للكوفيون (٣) .
- ٣٤ - اختلف النحاة في جوار وثق الماضي لهما فكان وأخواتها ، فذهب البصريون إلى جوار ذلك مطلقا ، وذهب الكوفيون إلى اشتراط اقتران الماضي بقدر ظاهرة أو مقدرة لتفيد تقرب الماضي من الحال ، وقد اختار أبو حيان مذهب البصريين لكثرة في كلام العرب يقول : " فقد كسر الصاع بضمير قد لاجا ونشرا في القرآن وغيره . قال تعالى " ولقد كانوا عابدا لله " (٤) . وقالت العرب : أصبحت نظرت إلى ذات القاتل .

وقال : وقد كانوا فأسس الحى ساروا .

وقال : ثم أضحووا لعب الدهر بهم (٥) .

وما ذهب إليه أبو حيان يتفق مع منبهجه في الانتصار لما سمع ركزت شواهد .

٣٥ - اتهم مذهب البصريين الذين لا يجهلون أن تقع اللام الموحدة فسس لغير " لكن " على نحو ما تقع في لغيران ، وذهب الكوفيون إلى اجازة ذلك واحتجوا بقول الشاعر :

يلويون في حب ليل ، موادلي ولكن من حبه لميد .

(١) ينظر الأرتشاف : ١٧٧ ، ينظر الجنى الدانى ص ٥٢٣ ، والمنشئ ص ٢٥٤ ، والجمع : ١٣٣/١ .

(٢) الأرتشاف : ٢٥٦ ، والمنشئ ص ٤٥ ، والجمع : ١١/٢ .

(٣) الأرتشاف : ٣٦٥ ، والجمع : ١٠٥/٢ .

(٤) سورة الاحزاب ، الآية : ١٥ .

(٥) الأرتشاف : ١٦٦ ، والبحر المحيط : ١١٤/٤ ، ١٨٧/٨ ، والمنشئ ص ٨٣٣ .

والتحق البصريون بأن ذلك ما لا يحول عليه ، وحطت السلام على الزيادة (١) .

أبو

وما ذهب أبو حيان أيضا بنفسه من منبجه في عدم الاعتداد بالشاذ
٣٦ - لم يجوز أن يحصل بين " لن " ومحولها بالضم ، خلافا للكوفيين (٢) .

٣٧ - اختلف في (يذ) فقال البصريون ؛ بسطه ، وقال الكوفيون ؛ مركبة ، ثم اختلف الكوفيون في تركيبها ؛ فقال الفرأ ؛ أصلها (من ذو) ؛ متين الجارة ، و " ذو " الطائفة .

X

وقال غيره ؛ أصلها " من إذ " من الجارة ، وإذا الظرفية .

قال أبو حيان ؛ " والتركيب دعوى لا يقين على صحتها ، ليس به بل هي واضحة الفساد (٣) .

ويبدو لي أن (يذ) مركبة من (من واذ) ؛ ثم حذفت الهجزة ، وبعد تركيبها أصبح لها حكم جديد .

٣٨ - ذهب الكوفيون إلى أن لام الاستغاثة بفتح (آل) والأصل في ما يزيد ؛ ما آل زيد ، وهو أبو حيان " أن اللام أصل وليست بفتح آل " (٤) . ومن السحب أن يظهر بالدليل الذي بين لنا أن انتقال لام

الاستغاثة من (آل) إلى الهمزة المستعمله عليها ، والأقرب إلى واقع اللغة أن نقول أن لام الاستغاثة أصل ، وليست بفتح آل .

٣٩ - لا يستثنى في التდება عن الألف بالشدّة ، فلا يقال ؛ وامسسه وأنت تهيد ؛ وامسسه ، خلافا للكوفيين (٥) .

(١) الارتشاف ؛ ١٨٠ ب ، وينظر معاني القرآن للفرأ ؛ ٤٦٥/١ ، والانصاف المسألة رقم (٢٥) ، والمضى ص ٣٠٧ .

(٢) البحر المحيط ؛ ١١٨/١ ، والبيح ؛ ٣/٢ .

(٣) ضيق السالك ص ٢٥٥ ، والارتشاف ؛ ٢٥٥ ب ، والانصاف المسألة رقم (٥٦) وشرح الفصل ؛ ٤٦/٨ .

(٤) الارتشاف ؛ ٢٥١ ، وشرح الكافية ؛ ١٣٤/١ ، والجنى الدانسي ص ١٠٤ .

(٥) الارتشاف ؛ ٢٥٣ ، والبيح ؛ ١٨٠/١ .

١٠- ذهب مذهب المصنفين في أن الفاعل المنارع ينصب بأن مضمرة وجوبا
 بعد لام المجهود ، وبعد حتى المرادفة (الى) أو (كي) الجارة .
 وبعد فاء السببية ، واور الصيغة ، خلافا للكوفيين الذين يرون أن عيذه
 الاحرفاني الخاصة بنفسها ، أو أن الفاعل منصوب بالصرف أو الخلاف .
 (١)

١١- اتفق مذهب القصرين في أن التمييز لا يكون الا نكرة (٢) .

١٢- ذهب الكوفيين الى أن (كم) اسم مركب من (ما) زيدت عليها
 الكاف ، فصارتا جميعا كلمة واحدة . . وذهب المصنفون الى أن (كم) ،
 مفردة ، واستدلوا بقولهم : اما قلنا انها مفردة ، لأن الاصل هو الاقراء
 وانما التركيب من (ك) ، الا بالاصل ، يخرج عن عبدة المطالبة بالدليل ،
 ومن عدل عن الاصل ، انفسر الى اقامة الدليل ، بعد وله عن الاصل ،
 واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة (٣) . وفي هذا الدليل
 يظهر الاصراف في التطرف ، والهدم من ريب اللغة .

ويجب ان اباحيان يناصر المصنفين في رأيهم فيقول " كم " اسم بسيط
 لا مركب . (٤) .

ويرى بعض المحدثين الى أن (كم) أصلها من " الكاف " و " ما " .
 (Ka - Ma) (٥) .

وغيرهم من يرون أن (كم) منحوتة من كاف التشبيه و " ما " الموصولة ،
 لأنها في أخوات العربية (كما) فكان الاصل في مؤداهما الاستفهام
 عن العائدية أي : أنه كان يتقدم بهما ما مقداره (مثل ماذا) وبلا استعمال
 خصصت للاستفهام عن الكمية المددوية . (٦) . ولعل فيما توصل اليه
 المحدثون فيه ما يميز رأي الكوفيين .

(١) ينظر الاقتصار ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، والانصاف المسألة

رقم (٧٨ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٧٦ ، ٧٥) .

(٢) ينظر البحر المحيط ١ / ١١٦ ، والوجه ١ / ٢٥٦

(٣) الانصاف المسألة رقم (٤٠) .

(٤) ينظر البحر المحيط ١ / ٢٦٤ ، والوجه ٢ / ٧٥

(٥) اتناور النحوي - لبرجسترأسر ص ١١٩ ، ١٣٥

(٦) الفلسفة الغربية لجرجى زيدان ص ٢٨ .

٤٣ - اختلف النحاة في افعال (إن) المثقف ، فذهب الكوفيون الى أنها لا تشمل ، وذهب البصريون الى أنها تشمل كالشدة عملا واحكاما . وقد اختار أبو حيان مذهب البصريين لأن السماع يشهد لهم في تخفيفها واحكامها . (١) .

وقال المرادي : " ويبال قولهم - يحض الكوفيين - أن من المرب من يثقلها ، يثقلها التثاقيل ، وهي شدة ، فيقول : إن عمرا لثقله حكاة سيويه " (٢) .

والأولى رأى البصريين ، لأن السماع يشهد له ، وعذاما يتشأن أيضا مع مذهب أبي حيان في اعتناؤه واحترامه للمسوح . كما أنه اذا كان الكوفيون قد ذهبوا (٣) الى أن (أن) الخفيفة تشمل في المفسران النصب مع الحد من غير بدل ، فمن الأولى أن تشمل (أن) بمسند تخفيفها .

٤٤ - اتبع مذهب البصريين في عدم التثاقيل من السواد والبياض (٤) .

٤٥ - يحمل الحد رعل الفصل مظهرها لا مضمرا ، بخلاف الكوفيين ، فانهم سمحوا بجازوا افعال مضمرا (٥) .

٤٦ - اختلف البصريون والكوفيون في تركيب (لكن) ، وهي بسيطة أم مركبة ؟ فذهب البصريون الى أنها بسيطة ، وذهب الكوفيون الى أنها مركبة ، وأصلها أن يهدت عليها (لا) والكاف ، وقال الفراء : لكن مركبة ، أصلها (لكن أن) فطردت الهزة للتثاقيل ، ونون لكن للمساكين .

(١) ينظر الاثنا عشر ١٨٢ ، والتذهيب والتكميل ١٢٣ / ٥ ، والبحر المحیط ١٠٥ / ٣ ، والاصناف المسألة رقم (٦٤) ، والنكت الحسان ٢٥ ب

(٢) البنى الدانى ٣١٥ ، ونداء الكتاب ٢٨٣ / ١

(٣) ينظر الاثنا عشر المسألة رقم (٧٧) .

(٤) الاثنا عشر ٣٢٥ ، والاصناف المسألة رقم (١٦) ، والنكت الحسان ١٥٠ أ

(٥) الاثنا عشر ٣٥٨ ، والتذهيب والتكميل ١٠٧ / ٦ ، والنكت الحسان ٢٧ ب

وتعليق الفرائد ١٥٤ / ١ .

قال أبو حيان " ومن غريب ما قيل في لكن أنها مركبة من كلم تسلسلات (٧) للفتى والكاف للدهاء، وأن التي للاشبات والتخفيف، وأن الهجزة حذفست لاستثقاله، وهذا قول فاسد، والله صريح أنها بسيطة (١) .

وربما رجع بهذا الاضطراب في أنوال القديمة بتركيبها إلى أنها لادوة المنسما، وقد أثبت الباحثون المحدثون أنها مركبة من (٧) و(كن) التي تعنى في الهمزة (هكذا) بمعنى (لاكن) : ليس كذا (٢) .

وبه وأن هذه الكلمة يدل عليها التركيب بلا الهسطة، وفي اثبات دعوى التركيب تقوية لذهب الكوفيين .

٤٧- ذهب إلى أن المصدر الطون ينسب، عمل فعله . خلافا للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه إذا وقع بعد المصدر منصوبا فهو باضمار فعل بنفسه المصدر من لفظه، كقوله تعالى " أو إطمأن في يوم ذي مسغبة يتيما (٣) .

٤٨- ذهب الكوفيين والمبرد إلى أن واو ربا حركات جر، وأن الجر بالواو لا يرب (ربّا) المحذوفة . قال أبو حيان " والمشهور أن الجر بعد ها بانفسار (ربّا بعد ادا) (٤) . ونوط ذهب الكوفيين (٥) لأن قلعة الهجزة أن حروف الجر لا تسجل بأجرة (٦) . يرى أبو حيان أيضا أن (ربا) حرف جر، وليست اسما، وباللغة في ذلك الكوفيين (٧) .

٤٩- ذهب ابن أبي السرح إلى أن (لات) أصلها (ليس) فقلبت ياؤها ألفا، وأبدلت سينها تاء، كراية أن تأتي بحرف التنوين، وقال أبو عبيدة وابن الخزاز : أنها كلمة مكونة من (لا) النافية، والتاء الزائدة في أول العين . وذهب الجمهور إلى أنها بحرف تنق أصله (لا) ثم زيدت عليها التاء كما زيدت في (ليست) و(ريت) .

(١) البحر المحيد ٣٢٢/١ والتذليل والتكميل ٤٣/١، وشرح المفصل ٧٦٨/٨ والمغنى ص ٣٨٤، والنكت الحسان ١٦٦ .
(٢) التذوق النحوي ص ١١١، والفلسفة اللغوية ص ٧٧ .
(٣) الأرتشاف ١٣٥٩، وشرح الأسموني ٥/٤، والمصحح ١٣٧/٢ .
(٤) الأرتشاف ١٦٣، والمقتضب ١٦٦/٢، ٣٤٧ .
(٥) بذل المصنى ص ٤٢٣، والجنى الداني ص ١٥٤ .
(٦) النكت الحسان ٣٦ ب .
(٧) ينظر الأرتشاف ٢٦٢، والمغنى ص ١٧٩، والجنى الداني ص ٤٣٨ .

وذهب أبو حيان إلى موافقة الجمهور حيث يقول : (والصحيح أنها " ٧ " زهدت عليها التاء ، ولمست تبدل من السين ، ولا ملهدة إلى حين ، بخلافاً لمن ذهب إلى ذلك) (١) . وذهب بعض المحدثين إلى أن (لا ت) اشتقت من (٧) (٢) وبمضمون يرى أن (لا ت) عذبة تصحف *Laite* الآرامية التي يرى برجستراسر أنها مركبة من (٧) واسم معناه الوجود ، وأن ما يسمى *Loit* لا يربط (٣) وبما يكن من أمر فان النحاة قد أدركوا أن (لا ت) مركبة ، وقد أكدت الدراسات الحديثة تركيبها .

أبو حيان وأئمة البصرة :

لكن تكتمل لدينا صورة متبجح أين أبو حيان وموقفه من نحاة البصرة والاحاطة بأرائه فإنه لا يد لنا من معرفة موقفه من بعض أئمة نحاة البصرة الذين كان لهم بصيرة الآراء ، والخواطر ، والمفترحات التي انشردوا بها عن البصريين ، وقد وافقهم أبو حيان على بعضها ، وبما اللهم في بعضها الآخر .

١ - أبو حيان والدليل بن أحمد :

١ - ذهب الدليل إلى أن (لن) مركبة من (لا ، ن) حذفتم همزة (أن) فدهاها هم ، هذه الأكد لا لتقاء الساكنين . وذهب أبو حيان إلى أن (لن) حرفة نفس لغائس الوضع ، لا مركبة من (لا ، ن) بخلاف الدليل (٤) .

وما يجادلنا نستطيع القول بتركيبها هو ما نجد من تقارب لفظي بين (لن) و (لا ، ن) بالإضافة إلى تقاربهما المعنوي ، وهو النفس والاستقبال ، وقد أكدت الدراسات الحديثة القول بتركيبها ، فقد ذهب برجستراسر إلى أن (لن) مركبة من (لا ، ن) (٥) . وقال آخر

- (١) مشرحة السالك ص ٦٥ ، والتدبير والتكميل ٢٦٧/٢ ، والبحر المحيصل .
 (٢) القارر النحوي ص ١١١
 (٣) في اللهو اللغوي ص ١٦٠ ، والتطور النحوي ص ١١١
 (٤) التدبير والتكميل ٦٥/٥ ، والبحر المحيصل ١٠٦/١ ، والنكت الحسان ص ٥١ ب
 (٥) القارر اللغوي ص ١١١

(لن مفعولته من لا اللافية ، وأن المندوبة ، ففقدوا بها في سادى *
أمرها نفي المصدر الذى يلج فيه معنى الاستقبال ، ثم أطلقت لنفس
الاستقبال (١) .

٢- ذهب الذليل الى أن (مهما) مركبة من (ما ، ما) . . . ولكنهم
استقبحوا التكثير فأبدلوا من الضم الأولى داءً ، وجعلوها كالشئ الواحد
على حين اختار أبو حيان فيها الصيغة (٢) .
وذهب المحدثون الى تأييد الدليل في تركيبها ، قال برجشتراسر * وقد
تضاهت (ما) لتأدية معنى الإبهام والتكثير فتصير (مهما) بسند
(ما ، ما) (٣) .

وقال سيبويه * وجود أن تكون ، كذا في الإبهام (ما) (٤) .

ورأى سيبويه ، هو الصحيح عندي .

٣- ذهب الذليل في أحد أقواله الى أن (الذن) مركبة من (اذ) و (أن)
قال أبو حيان والصحيح أنها غير مركبة (٥) .

تكملة

٢- أبو حيان وسيبويه :

استأثر كتاب سيبويه بشأبة كبيرة من النحاة ، فكان مصدرهم الأول الذى
ينهلون فيه علم النحو والسرور . فمكثوا على دراسته وشرحه ، وفهمه .
صحتنا أن نرجح قدر كبيراً من اختلاف النحاة الى اختلاف فهم في فهم كتاب سيبويه .
وتجليل أحكامه .

-
- (١) الفلسفة اللغوية لجرسى ليدان ص ٧٨
 - (٢) بديار الرقبات ١٨٩ ب ، والتذليل ، والتكميل ٣١٧/٥ ، والنكت الحسان ٥٦
 - (٣) التذليل والنحو ص ١٢٣ ، والفلسفة اللغوية ص ٧٨
 - (٤) الكتاب ٢٣/١
 - (٥) التذليل والتكميل ١٦١/٥ ، واليهى الداهين ص ٣٦٢ ، واليهى ٦/٢ .

ومهما يكن من أمره فقد تحول ما ذكره سيبويه في كتابه من قواعد النحو
والصرف إلى " ما يشبه نجوما قطبيه ثابتة " مثال النجاة بعدة إلى اليم بهتدون
بأغوائها في سبلحشيم ومصنفاتهم " (١) .

فكان أبوحيان يحد كتاب سيبويه من أجل كتب النحو وأغزرها فلما يقول
" والكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب " إذ هو المدخل على علم الإعراب والمبني
من معالجه مادون والخطاب من لسانه ما ذكره " فجدد من تأقت نفسه إلى طمس
التفسير وترقت إلى التفتيش فيه والقدح به وإن يمتكسفن كتاب سيبويه فهو نفس
هذا الفن الممول عليه والمستند في حل المشكلات اليم " (٢) .

وان اعتماد أبوحيان على كتاب سيبويه في كل حركاته وسكناته أمور واضحة
ويلاحظ القارئ أنه يحاول أن يلمح كتاب سيبويه في ارتفاعه ولتكره وردد لاسم
سيبويه في الارتعاش فقد يزله بالحرف (س) فيقول مثلا : قال : س و س و س
س و يذهب س . وكان كثير الدفاع عنه وإذا حاول أحد انكار رأى سيبويه
لأنه يرميه بعدم الفهم . يقول راد على الفخر الرازي ، وذلك عندما تعرض لتفسير
قوله تعالى " والسار والسارقة فاقطبوا أيديهما " (٣) " قرأ الجهمي
والسار والسارقة بالرفع والرفع في " والسار " و " السارقة " على الابتداء والخبر
محدوف والتقدير : هما يتلى عليكم أو فيها قرئ عليكم السار والسارقة
أي حكهما . . . وقرأ حمس بن عمرو السار والسارقة بالنصب على الاشتغال ، قال
سيبويه : الوجه في كلام العرب الندب كما تقول : نبدأ فاضربه ولكن أهدت
العامة إلا الرفع . يعني عامة القراء والجمهور . ولما كان معظم القراء على الرفع
أوله سيبويه على وجه يابح وهو أنه يبدأ بهتدون والتقدير محدوف لأنه لو جعله
بتدا والخبر فاقدا . وإلكان تدريجا على الرفع في كلام العرب . وقد تجاسر
أبو عبد الله محمد بن عمرو المدعو بالفخر الرازي ، ^{على} سيبويه ، وقال عنه ما لم يقله ، فقال
الذي ذهب إليه سيبويه ليس يفسر " يدل على سادته وجوهه الأول : أنه طعن
في القراءة المنقولة بالتواتر عن الرسول وعن كلام الأمة وذلك باطل قطعاً ، قلت
هذا تقول على سيبويه ، وقله فهم منه " (٤) .

(١) البداوي النحوية ص ٦١
(٢) البحر المحيط ٣/١
(٣) سورة المائدة الآية ٢٨
(٤) البحر المحيط ٣/٢٧٦، ٢٧٧ .

ومن اجلال ابن حبان لآراء سيبويه ودفاعه عنها ، فانه لم يقف عند الحدود
التي رسمها سيبويه ، بل ذهب بمخالفه في بعض الآراء القليلة أو النادرة .
ولا يحتاج مؤلفه من سيبويه فإلى سائرهم ، بالمسائل التي توضح ذلك .

١- (لما) التعليلية حرف عند سيبويه تدل على وسط جملة بأخرى وبسيط
السببية ، وقد ذهب ابن السمران ، وأبو علي الفارسي إلى أنها ظرف زمان بمعنى
حين . قال أبو حيان " والمدحج مذهب سيبويه " (١) .
وقال المرادي أيضا موضحا صحة رأي سيبويه (والمدحج مذهب السمس
سيبويه ، لا وجه : أحدهما : أنها لغيرها من علامات الأسماء .

الثاني : أنها تقابل لو . وتحققن تقابلهما ، أنك تقول : لوقام زيد قسام
مضرو . ولكنه لما لم يتم لم يقسم .

والثالث : أنها لو كانت ظرفا لكان جوابها عاملا فيها .
والرابع : أنها تدبر بالتعليل ، والشروط لا تدبر بالتعليل .
والخامس : أن جوابها قد يفتقر بـ (إذا) الفجائية كقوله تعالى
(فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَحْتَكِرُونَ) (٢) ، وما بعد (إذا)
الفجائية لا يحل فيها قبلها (٣) .

٢- مذهب سيبويه أن (إما) مركبة من (إن) و (ما) ، وأدغمت نون (إن)
في (ما) فصارت (اما) ، وقال غير سيبويه : ليست (لما) مركبة من
(إن) و (ما) ، ولا معنى لـ (إن ، ما) .
قال أبو حيان " وهذا المدعى مراد به أول ، لأن الأصل البساطية
لا التركيب " (٤) ، ولكن دعوى التركيب أظهر من القول ببساطتها .

٣- ذكر سيبويه أنه من الأماكن التي تقع لهما (أن) رائدة ، وهو قومهيا بين
(لو) وتصل القسم ونحو : والله أن لو فعلت لفعلت .

(١) الأرتشاف ٢٦٠ ب ، والمعنى ٣٦٦ ، والنكت الحسان ١٢١ ب .

(٢) سورة الزمخرف الآية ٤٢

(٣) المعنى الداني ص ٥٦٥ .

(٤) ينظر الارتشاف ٣٠٧ ب ، والجنى الداني : ٥٣٤ .

وقول الشاعر:

فأقسم أن لو التقيت وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

وذهب ابن منظور إلى أنها من "بعض" لفظ الجواب بالنسبة.

قال أبوحيان "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه" (١).

٤ - يقول أبوحيان (١) وتسمية "لو" امتناعية ليس بجواب بل المبتدأ

الصحيح (لو) لها كان سيق لوقوع فهمه وهو عبارة سيبويه (٢).

وقد وضح المراد صحة رأى سيبويه بقوله: "وبارة أكثرهم: لو حرف امتناع لا امتناع هـ أي تدل على امتناع الثاني لا امتناع الأول. وهذه عبارة ظاهرها أنها غير صحيحة لأنها تقتضي كون جواب (لو) متنعاً فسير ثابتة هـ وإنما ورد ذلك غير لائق لأن جوابها قد يكون ثابتاً هـ في بعض المواضع. كقولك لطائر: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً هـ فانتانيتها محكوم بامتثالها وحيوانيتها ثابتة هـ وكذا قول عمر في صهيب رضي الله عنهما هـ (لو لم يخلق الله لم يحضره) لعدم المنصية محكوم بثبوته هـ لأنه إذا كان ثابتاً على تقدير عدم الوجود هـ فالحكم بثبوته على تقدير بغير ثبوت الخوف هـ أولى هـ فهذه الأثلة والحوادث تدل على فساد قولهم: لو حرف امتناع لا امتناع (٣).

٥ - ذهب ابن جنى إلى أن (من) تزداد موصلاً، كقول الشاعر: / و
أنتجرت أن لئن أناها حيا مياها فبلا التي من بين جنبك تدلس

قال ابن جنى: أراد فبلا من التي بين جنبك تدلس، فحذف (من) وزادها بعد التي موصلاً.

قال أبوحيان محتجاً بقول سيبويه (وذهب سيبويه على أن "من" لا تزداد) (٤)

(١) ينظر الارتفاع ٢٥٥ ب و الكتاب (٤٥٥/١) والقرب (١٠٣/١) والغنى ٥٠٠
(٢) البحر المحیط ٢/١٥٢٠٠/١٥٨٨ والغنى ٣٣٧
(٣) الغنى الداني ص ٢٢٢-٢٢١
(٤) الارتفاع ١٦٠ ب وينظر الغنى الداني ص ٢٤٨

٦- ان كان الاسم المركب تركيباً بجملة فقدر سببه على أنه لا يجرى
تأنيده وزعم ابن مالك أن سببه أجزاؤهم الجملة، وكرر ذلك فس
تأنيده، وهو قلده، وهو سببه على سببه (١).

٧- ذهب سببه الى أن سكن العين في (ح) من ضرورات الشعره قال :
وقد جعلها اشعر ك (هل) حين اضطر فقال :

وَيْهَيْ مِنْكُمْ وَهَوَايُ مَعَكُمْ
وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِيَا مَأُ

ثم يقول أبو حيان (وليس التسيك مفعولاً بالضمركما زعم بعضهم) بل
لك لفة لهما السرب (٢) وقد بهاء أن التسيك لفة ربيعة وزم (٣)
وهو محقق بالدليل أنها لفة بالابتداء (٤).

٨- ذهب الدليل وسببه الى أن (كأ) مركبة من (أن) و(كساف)
التشبيه، وأن أصل كان زهداً أسداً، وإن زهداً كالأسد، فالكاف للتشبيه
وأن مؤنثة له.

قال أبو حيان "والأزلى أن تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف" (٥)
ولعل بعد السبب بهذه الكلمة هو اللان جعلنا لانطبع فيها وهو
التركيب، لأن التركيب ظاهر في (كان) وربما كانت هذه الكاف بقية
من كلمة حذفست، ولم يبق فيها الا هذا الحرف (الكاف) ثم تركيب مع
(أن) وأصبح لها بالتركيب معنى وحكم جديد لم يكن قبله. وقد ذكر
بعض المحدثين أن الأصل في مؤنث الكاف هو التشبيه، بدليل كونها
هكذا في بقية اللغات الفرعية أي أنها فيها فظهر أنه فقد من العربية
وحفظت في لغواتها، فهي في الدهرانية بقية (كن) مفادها (كذا)
ربما يفسدون زهد كالأسد، زهد كالأسد (٦).

(١) الارتشاف ٣٥٤ ب
(٢) طبخ السالك ٢٣٣، والهدر الذهب ٨٠/٧، والكتاب ٤٥/٦
(٣) بدار المنى ٤٣١، والجلبي الذي ٣٠٥
(٤) بدار تاملين الفسائد ٣٠٣/١
(٥) الارتشاف ١٧٧، وطبخ السالك ٧٧، والكتاب ٢٦٨/١، والهج ١٣٣/١
(٦) الفلسفة اللغوية ٧٦.

١- لم يحفظ سبويه الجر به (عدا) و (خلا) ، وإنما نقل الجر بهما
الاخفش .

قال أبو حيان " وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا) و (خملا)
و (عدا) تصب الأسماء بها في الاستعلاء ، ويجر . فإذا انجر كن حروفاً ،
وإذا انتصب كن ألفاً ، وهذا المذهب ، وهو مذهب الجرس والنازسي ،
والمبرد والزجاني ، وهو الصحيح ، لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان (١) .

١- اختلف في دخول (ما) على (حاشا) فطبع من ذلك سبويه ، وقال :
لو قلت : أتوس ما حاشا هذا لم يكن كلاماً ، وأجاز ذلك بعضهم على
قلة . ثم قال أبو حيان : وهو صحيح من كلامهم (٢) .

وما سمع من ذلك قول القاصر :

رأيت النذر حاشا قهشاً
وأنا نحن أفسلهم فملاً

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أسامة أحب الناس إلي ، ولحاشيا فاطمة (٣)
ولا أهد أن أحمل في سرد الأمثلة التي تبين ما لقيه سبويه عند أبي حيان من ثقة
ولعجاب ، لأن هذا الأمر ظاهر في أكثر مواضعه . ويمكننا أن نحصر موقفه من سبويه
في اتجاهات ثلاثة :

١- أنه كان يتبع سبويه ويختار ما يقوله ، ويهدو ذلك في أكثر المسائل التي
بحالجهما .

٢- أن مدافقته لسبويه كانت قليلة جداً ، وقد ناهى ذلك كما رأينا في استدراكه
على سبويه على أنه لم يحفظ الجر به (عدا) ، وأن (كان) بسيطة
لامركبة ، ودخول (ما) على حاشا ، وأن تسكين عين (مع) ليس
مخصوصاً بالقصر .

٣- كان أحياناً يذكر رأياً سبويه دون أن يسلق .

(١) الأرتشاف ٢٢٦ ، والكتاب ٢٧٧ ، والأدغام المسألة رقم (٢٧) .

التكت الحسان ٢٣ ، وتلخيص الفرائد ٣٢٦ ب

(٢) الأرتشاف ٢٦٦ ب ، والكتاب ٣٢٧ .

(٣) بشار البني الداني ص ٥٦٥ ، وشرح التصحيح ٣٦٥/١

٣- أبوحيان والاختصاص (أبو الحسن) سعيد بن محمد التوفسي
سنة (٢١٥ هـ)

١- أجاز الاختصاص أن تقع (إذ) معمولاً به كقوله تعالى " واذكروا إذ أنتم
قليل " (١) هـ (إذ) معمول به " ثم قال أبو حيان : واختار أن
لا تكون معمولاً به (٢) .
وقال المرادي (ومن لم يرد ذلك جعل المفعول محذوفاً) (إذ)
ظرفاً عاملاً ذلك المحذوف هو التقدير " واذكروا نعمة الله عليكم إذ " .
أو واذكروا حالكم إذ وهو محذوف لك (٣) .
وأن أنه من الأفضل أن تأخذ برأي الاختصاص لأن القول بأن (إذ)
مفعول به يفتني عن تقدير مفعول به لـ (اذكروا) . وفي هذا بعد عن
التقدير .

٢- ذهب الاختصاص أيضاً إلى أن (ميمها) مركبة من (م) و (ما) ، وقد
اختار أبو حيان فيها البساطة (٤) . ولكن دعوى التركيب فيها أظهر من
أقول ببساطتها .

٣- ذهب الاختصاص إلى أن (كات) الهمزة الراجعة لا تتعلق بشئ ، وقد أنكر
عليه ذلك أبو حيان (٥) .
والمشهور عند النحاة أن حرف الميم لا يندرج لها من أن تتعلق بالفعل .
أو ما في معناها .

٤- لم يجز الاختصاص الفصل بين المتبعضين ، والاسم بشئ ، لا تقسمول ؛
ما أحسن في الدار بهذا ، لأن الأصل في كل ضعيف لا يتصرف .

-
- (١) سورة الانفال ، الآية ٢٦
 - (٢) الارشاد ٢٠٣ هـ والجنس الداني ١٨٧
 - (٣) الجنس الداني ١٨٨ هـ وينظر المثلث ١١٢
 - (٤) الارشاد ١٨٤ هـ والمعنى ٤٣٦ هـ والهجى ٥٧٧ هـ والنكت الحسان ٥٦
 - (٥) الارشاد ٢٥٨ هـ والجنس الداني ٨٦ هـ

قال أبو حيان " وقد ثبت الفصل بينهما بذلك في لسان العرب، ونشرهما
ونداهما، فمن الشعر قول عمرو بن معدان كروباً رُبِنَ مجامع :

(ما أحسن في الهمجاء لقاءه ، وأكثر في اللغات عطاءها)

وقول الشاعر :
حاملٌ ما أحزنُ بذى اللبِّ أن يُرى صبوراً ولكن لا سهل إلى الصبر (١)

ذهب الاخفش الى أن (أن) الزائدة تصبب المضارع وهي زائدة

واستدل بالسياح والقياس ، أما السياح فتقوله تعالى " ومالنا ألا نقاتلُ فليس
سهيل الله " (٢) ، (وما لكم ألا تقفروا) (٣) ، وأن في اليتين زائدة
كقوله (ومالنا لا نؤمن بالله) (٤) .

وأما القياس : فهو أن الزائد قد عمل في نحو : ما جاءني من أحمد
وليس زيد بتائم .

قال أبو حيان " ولا حاجة له فيما استخدم به ، والشهور عند العرب أن عمل
(أن) في المضارع النصب " (٥) .

وقال المراد في رد على الكندي " ولا حاجة له في ذلك ، أما السياح
فمحتمل أن تكون (أن) فيه صفة زائدة ، مثلت بهند (مالنا) لتضمنه معنى :
ما طعننا ، وأما القياس ، فلأن حروف الجر الزائدة مثل غير الزائد ، فليس
الاختصاص ، بما عمل فيه بخلاف (أن) فانها قد وليها الاسم ، فليس
قوله : كان نظية . . . على رواية البصر " (٦) .

ومن الواضح أن ميزان التفصيل عند أبي حيان هو ما اتفق مع الأصول
النحوية ، وما اشتهر بين النحاة ، ومن هنا كان خلافه مع الاخفش .

(١) ضريح السالك تر (٣٨١) ، وحاشية البيان ٢٤/٣

(٢) سورة البقرة الآية ٢٤٦

(٣) سورة الحديد الآية ١٠

(٤) سورة المائدة الآية ٨٤

(٥) الارشاد ٢٤٦ ب ، والاسماء المسألة رقم (٧٧) ، والجنى الداني ص ٢٢٢

(٦) الجنى الداني ص ٢٢٣ .

٦- استدلال الاخفش على اسية (الى) بقول العرب : سويت على ثيابي .
وقول الصامر :

هون عليك ، فان الامسور بكف الا له مقاديرها

قال ابو حيان : " ولا يلزم في نحو : هون عليك ، ولا في سويت على ثيابي ،
ان تكون اسما ، فانه قد ورد مثل هذا التركيب في (الى) نحو قوله
تعالى (وهزى إليك) (١) (وانضم إليك جناحك) (٢) ، ولا نعلم
خلاقاً في حرفه (الى) فحذف (هون عليك) ونحوه على ما خفف عليه
(وهزى إليك) (٣) .

وهكذا نجد ابا حيان لا يقبل تلك التبريجات التي لا تتفق مع الأصول
النحوية .

٧- ذهب الاخفش الى أن (كاد) قد تزداد واستدل بقوله تعالى
" ان الساعة آتية أكاد أخفيها " (٤) وقد أنكر عليه ذلك ابو حيان (٥) .

٨- قال ابو حيان " يجب تقديم الخبر ان كان أداة استفهام نحو : أين زيد ،
او مضافا اليها نحو : صبيحة انتم سفراء ، بخلاف لا تخض والمازنيس
فانها أجازا زيد كبت ، ومرواين (٦) .

٩- قال ابو حيان " ولا يجوز دخول (لسا) على (ان) فتقول : لمسل ان
زيد قائم ، ولا على كان فتقول : كان اذله ذاهب ، ولا على (لكن) ،
فتقول : لكن اذك مضطرب ، بخلاف الاخفش ، في إجازة ذلك في ثلاثتها (٧) .
وقال البصرى " وهذا ردي في القياس ، لأن هذه الحروف إنما تعمل
في المبتدأ ، وأن لا يبتدأ بها " (٨) .

١٠- ذهب الاخفش الى أن (إذا) الفجائية حرف على حين ذهب ابو حيان الى
انها ظرف مكان (٩) - وهو ذهب المبرد (١٠) .

(١) سورة مريم الآية ٢٥ (٢) سورة القصص الآية ٢٢

(٣) الارتشاف ٢٦١ ب ، والجنس اللان ٢٤٤ ، ٤٧٢

(٤) سورة مريم الآية ٢٥ (٥) بدار الارتشاف ١٧٦ ب ، والبيح ١٢٦ / ١

(٦) الارتشاف ١٥٦ أ ، والبيح ١٠٢ / ١

(٧) الارتشاف ١٨٤ أ (٨) البيح ١٣٥ / ١

(٩) الارتشاف ١٥٢ أ

(١٠) بدار المقتضب ٥٧ / ٢ ، ١٧٤ / ٣ ، والسنن ص ١٢٠ .

٤- أبو حيان والمبرد المتوفى سنة (٢٨٥ هـ)

١- أنكر المبرد أن تكون (لولا) حرف جر، وذلك إذا وليها الضمير المتصل .
 كالياء، والهاء، والكاف، زلماً أن النحويين إنما أخذوا ذلك من قول
 الشاعر:

وكم موطن لولا أن طعت، كما نبوي
 بأجراره، من قلة النبي، ضهي

ثم قال : وهذه القصيدة فيها لحن قصير .
 قال أبو حيان : وانكاره ليس بمتى . قال نقلها الأئمة الأثبات ، وأما أنهم
 أخذوا ذلك من البيت المذكور ، فليس . بل قد أنشدوا في ذلك :

ولولاك لم يمرض لأحساننا حسن

وقال آخر :
 أويت بميلها من السورين
 لولاك فبدأ العام لم أحجج (١)
 وكان سببه من أن (لولا) إذا وليها ضمير مثل : لولاك ، ولولاء ، وكانت
 حرف جر ، وما بعد ها مجرور بها (٢) .

وقال السليبي : أتى أئمة الهدى والكوفيين ، كالخليل وسبيح
 والنسائي والفراء ، على رواية لولاك عن السرب ، فانكار المبرد له هذا (٣)
 والحق ، ما ذهب إليه أبو حيان ، وذلك لكثرة ما ورد عن السرب من ذلك ، وعذا
 ما يتشبه من طبعه .

٢- في جذ فلام الأثره وإبقا عليها ، قال : مذ ذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في

ضبوة كقوله
 محمدٌ تُقدّر نفسك كل نفس
 إذا ما حفت من شيء تبالا

ومذهب المبرد طبع ذلك ، في الأثره ، وزعم أن هذا البيت لا يمسرف
 قائله مع اتصال أن يكون ، برأه ، وطبعت الهاء ، استفناً بالكسرة .

(١) شرح أسئلة اللام ٢٢٤ ، والأرتقاء ١٥٠ ، والاشتقاق ٢٣ / ٢ .

والانصاف المسألة رقم (١٢) .

(٢) الكتاب ٣٨٨ / ١ .

(٣) البصير الداني سر ٦٠٥ ، وبنظر تلميذ الفرائد ٢٥ / ٢ ، والمعنى

قال أبو حيان : " والصحيح أنه لا يجوز حذف الهمزة إلا في الشبكية ،
خلافاً للمجرد إذ من ذلك أنها في الشبكية " (١) .

وإتياء في كتاب سمويه (٢) فإنه يذهب إلى أن أبي حيان .

٣- ذهب المبرد - وفانا للكثيرين - إلى أن واو (رب) حرف جر لنهايتها
من (ربا) وأن الهمزة الواو لم يجرها إلا به (رب) المحذوفة . واحتسب
بأن الهمزة مفتوحة بها أحياناً قبله ، ثم كتبت رؤيته :
وقام الأعمى ، عاون المحدثون مشته الأعلام للأع الغفقى

قال أبو حيان " والمشهور أن الجر بعد الواو بالهمزة (رب) ، كما
أضمرت بعد الفاء " (٣) .

ويؤيد على المبرد أيضاً " بجواز تحريك الواو على من في نفس التكلم ،
موضوع كونها عاطفة ، أن واو المطبات لا تدخل عليها ، كما تدخل على واو
القسم ، نحو :

والله لولا تمره ما حبيتك ولا كان أدنى من عهد وشوق (٤)

وقال المرادى أيضاً " ولا حجة له في افتتاح الضائفة بها ، بل أنها فسر
عاطفة ، لا مكان إسقاط الراوى شيئاً من أولها ، ولا مكان عطفيها على بعض ما في
نفسه " (٥) .

وهي هذا فالمشهور عند أكثر النحاة أن الهمزة (رب) لا بالسواو ،
والأحق بالاتباع ما كان مشهوراً .

٤- مذ وينفذ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان ، أو الصدر ، وقد أجاز
المجرد أن يجر ضمير الزمان لغيره ، ثم الخمين ما رأيت بهذه أو مسنده .

(١) ينظر الارتشاف ٢٨٢ ، والتذليل والتكميل ١٣٥/٥ ، والجنسي

الداني ص ١١٣ ، والقتضب ١٣٢/٢

(٢) الكتاب ٤٠٨/١

(٣) الارتشاف ٢٥٩ ، وينظر الكتاب ٣٠١/٢ ، والانصاف المسألة رقم (٥٥)

(٤) المنس ص ٤٢٣

(٥) الجنى الداني ص ١٥٤ .

قال أبو حيان " والصحيح الضح (١) ورد رأى العبري أفضأ - كأن
العرب لم تقل ذلك " (٢) .

٥ - ليتلف النحاة في الفصل بالظرف أو العبري حال كونها متعلقين
بالفعل الدال على التمجيد كقولهم :

ما أحسن بالرجل أن يصدق وهو أفضح به أن يكذب

وقول أوس بن حجر :
أقيم بدار الحنم ما دام حزمها وأحر إذا حالت بان أتحولا

ففضل إذا الظرفية بين أحر وبين فاعله بان أتحول .

وذهب الاخفش والمبرد وأكثر الهمزة إلى الضح ، وذهب الفراء والجرسي
والعازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين إلى جواز الفصل .
قال أبو حيان " وهو الصحيح المنصور " (٣) .

٦ - ذهب المبرد إلى أن (إذا) ظرف مثل (إذ ، وإذا) ، وقد أنكر
أبو حيان عليه ذلك وذهب إلى أنها ظرف شرط (٤) ، وهو ذهب
سبويه (٥) .

٧ - ذهب المبرد - وفاقا للكوفيين - إلى أن حتى تجر الضمير ، واستشهد

بقول الشاعر :
فلا والله لا يلقي أناس فتن حثاك ، ما ابن أبي هند
وهذا عند الهمزة ضرورة .

قال أبو حيان " ولا يفتن القياس على حثاك في البيت ، فيقال ذلك في
سائر الضائر ، وانتهاه الغاية في حثاك لا أفضه ، ولا أدري ما يمنس

(١) الأرتشاف ٢٠٦ ب (٢) ينظر الهمج ٢١٢/١
(٣) ينظر الأرتشاف ٣٢٢ ب ، وحاشية الديان ٢٤/٣ ، وشرح التصريح ١٠/٢
(٤) ينظر الأرتشاف ٢٨٤ ب
(٥) ينظر المنطوق بر ١٢٠ .

هفصا بحتاك ، فامل هذا البيت ^(١) .

وما ذهب إليه أربحان يفتن مع طهجه في أن ماجاه في هسسدا
البيت لم يبلغ الكثرة التي تصوز القبان عليه .

ويعنى الغاية في هذا البيت أمر غير مستعمل ، لأن معناه : ان التلس
لا يجدون فتى لفضاء حاجاتهم حتى يأتوا ابن ابن يزيد ، فاذا أتوه
وجدوا ضده ما يظلمونه .

(١) طهيج السالك ص ٢٣٥ ، وينظر المعنى ص ١٦٧ ، والهمج ٢ / ٢٦ ،
والخزانه ١٤١ / ٤ .

المسائل التي وافق فيها الكوفيين :

لم يغل أبو حيان آراء الكوفيين ، بل وقف عند ما هب وتنهى بها بالدس والتحليل وكان يأخذ بما يرى أنها جد برة بالاتباع ، ورأينا فيما مضى أنه كان يقف في صف البصريين ، ويوافقهم في أكثر المسائل ، حين يوجد أن المداد في جانبهم ، كما أنه كان يقف في صف الكوفيين حين يرى الدليل في جانبهم . ولهذا ذلك فأنسى ما عرغ أهم المسائل النحوية التي وافقهم فيها .

١ - اختلف البصريون والكوفيون في الرفع للمبتدأ والخبر ، فذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فالتلوا فيه : فذهب قوم السبب أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وقد عرأ آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا . . . وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يتراقمان . قال أبو حيان * الذي نختاره من هذه المذهب هو مذهب الكوفيين ، وهو أنهما يرفع كل واحد منهما الآخر ، وهو اختصار ابن جنى (١) .

ويجد أن أبا حيان عنا قد اتسان مع النحاة في تعليلهم لرفع المبتدأ والخبر ، وهذا من الأمور النادرة التي تعرض لها ، وهذا الخلاف يشمل عملية ذهنية بعيدة عن روح اللغة .

٢ - اختلف البصريون والكوفيون في استعمال (من) فذهب الكوفيون إلى أن (من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان ، واحتج الكوفيون بقوله تعالى * لسجد أسد على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه (٢) .

وقول زهير بن أبي سلمى
لئن أديار بقت الجدر
أتمون من حجج ومن دهر
قد ل على أنه جلتز .

(١) الأرتشاف ١٥١ ب ، ونظر الانصاف المسألة رقم (٥) .

(٢) سورة التوبة الآية ١٠٨ .

قال أبو حيان: (ولا تكون - من - لا يتدأ الفاية في الزمان عند البصريين *
وقد كثر ذلك في كلام العرب، نشرها ونظمها، وقال به الجبرد والكوفيين *
وأين درستويه، وهو الصحيح، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد (١).

وقال المرادي أيضاً: (وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسف (٢)
وما لاختاره أبو حيان يتمشى مع فهمه في الانتصار للآراء التي كسرت
شواهد ما ورد السماع بها.

٣- اختلف النحاة في أعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية فذهب أكثر
البصريين، والفراء أنها لا تعمل شيئاً، وذهب الكوفيين - خلا الفراء -
أنها تعمل عمل " ليس " .

قال أبو حيان: * والصحيح جواز أعمالها، إذ قد ثبت ذلك لغة لا عمل
العالية نشرها ونظمها. فمن النشر: إن ذلك نافعك ولا ضارك
وقال الخراساني: إن قائماً يريد: إن أنا قائماً، حذف الهمزة ونقل حركتها
إلى نون (إن) وأدغم.

ومن النظم قول الشاعر:
إِنَّهُ مُوسْتَوْلِيًّا عَلَى أَحْسَدٍ
إِلَّا عَلَى أضعف المجانين (٣)

وما جاء من ذلك أيضاً قول الشاعر (٤):
إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
ولكن بأن يهني عليه فيخذل
وهذه الشواهد ترد على أكثر البصريين والفراء الذين ذهبوا إلى أن
(إن) النافية لا تعمل شيئاً - وهذا نجد أن أبا حيان يقف بجانب
الكوفيين لأن السماع الكثير يؤيده رأيهم.

(١) الا رشاش ٢٥٦ أ، وضح السالك ص ٢٣٨، والانساف السالك رقم ٥٤
(٢) الجنى الداني ص ٣٠٩
(٣) ينظر الا رشاش ١٢٢ ب، وضح السالك ص ٦٥، والجنى الداني
ص ٢٠٩، واليهج ١٢٥/١ .
(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٣١٧/١ .

٤- شتى وثلاث من الفاظ المدد تُطعن من الصرف للمدل والوصفية، ولا يقبلان
عليهما إلى التسمية في غير ما روي أنه ممنوع عن المرب من مَخَسٍ وَعُشَارٍ
وَمُعْشَرٍ، قال أبو حيان * والسومع عند الكوفيين والبصريين عُشَارٌ وَمُعْشَرٌ
وَعُشَارٌ وَمَخَسٌ، وُرباعٌ ومَرْحٌ، وثلاثٌ ومثلثٌ، وثناٌ ومثنىٌ، وأحادٌ ومُوحِدٌ.
فقال على هذا الكوفيين سُداسٌ ومُسدسٌ، وسباعٌ ومُسبعٌ، وثمانٌ ومُثمانٌ،
وتساعٌ ومُتسَعٌ، وترك البصريون القياس واقتصروا على مورد السماح، وتقبلوا
يقاس على ماسع من مُقال لا على ماسع من مُفعل. وقيل: يقال
الهناءن. وهو الصحيح لسماح ذلك من السرب، فتقول: موحِدٌ، وأحسادٌ
إلى مُعْشَرٍ وَعُشَارٍ، وحكى الهنأين أبو عمرو الشيباني (١).

٥- ذهب الكوفيين إلى أن (بل) لا تكون نسقا إلا بعد نفى، أو ما جرى
مجراه، قال هشام محال ضربت زيدا بل أخاك. على حين يرى البصريون
أنه يجوز المطاف به (بل) في الكلام الموجب نحو: قام زيد بل عمرو.
قال أبو حيان: (وكون الكوفيين، وهم أوسع من البصريين في اتباع كلام
شواد المرب يذهبون إلى أن (بل) لا تجيء في النسب بعد إيجساب
لدليل على عدم سماعه من المرب، أو على قلة سماعه) (٢).
وهذا الكلام يوحى بأنه يوافق الكوفيين في رأيهم هذا.

٦- اختلف البصريون والكوفيين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير
الظرف والجار والمجرور، فذهب الكوفيين إلى أنه يجوز الفصل بينهما بغير
الظرف وحروف الخفض، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير
الظرف وحروف الجر.

وقد أجاز أبو حيان الفصل بالمفعول. - وتقافا للكوفيين - يقول:
* وأما الفصل بالمفعول بين المصدر والمفعول كقراءة ابن عامر) وكذا لسك
زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم (لم) فقد جاءت نظائره في
أشعار السرب، والصحيح جوازه. وإن كان أكثر النحاة يخصصونه بالشعر (٣).

(١) الأرتشاف ١١٢ ب، والتذليل والتكميل ٦٢/٥، والهمج ٢٦/١

(٢) الأرتشاف ٣٠٨ أ، والمغنى ص ١٥٣، والهمج ١٣٦/٢

(٣) سورة الانعام الآية ١٢٢

(٤) الأرتشاف ٢٨١ ب، وينظر الأرتشاف المسألة رقم (٦٠) وشرح الأشموني

٣٢٧/٢، وأبحاث فضلاء البصريين ١١٧، والنشر ٢٥٣/٢ - ٢٥٦.

ثم يدافع عن هذه القراءة بتوله (وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة النسوية الى المرثي الصحيح الحضراين عامرا لاخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل ان يظهر اللحن في لسان المرثي) (١) .

وقد ضعف القراء هذه القراءة (٢) . على حين نجد ان الاخفش (٣) قد انتصر لها ، وكذلك ابن جنى (٤) .

وتدأني ابوجهان بأدلة وحجج يهين فيها صحة هذه القراءة ، بقبول (وقد وجد نظير هذه القراءة في لسان المرثي ، وان كان قليلا ، والقراءة تأتي على الأصح ، والفصح ، وعلى الكبر ، وعلى القليل . قال أبو جندل

الظاهرى :
يفرِّكُ حَبَّ السَّنْبَلِ الكَمَافِجِ بِالقَاحِ فسرَّكَ القَطَنُ المَحَالِجِ

وأشده ثعلب : فان نكاحها مطر حرام
وأشده الاخفش : فزَجَّجْتُهَا بِعَزْجَةٍ نَحَّ القَلُونَ أَيْ مَزَادَهُ

وليجوز ذلك وجه من القياس ، لأن الفعل كجزء من المائل فيه ، فكانه لم يفعل بينهما ، لأن رتبة التقديم واقتضائه له أشد من اقتضائه للمفعول ، وإذا كان من لسانهم مسوعا ، ولم يكن بالقياس مدفوعا كان جديراً أن لا يكون مدفوعا (٥) .

وما ذهب اليه ابوجهان في اختيار هذه الكوفيين ، هو هذه المسامحة والاستعمال اللغوي ، ثم (ما معنى ان يتسامحوا - أي البصريين - فس القتل بالظرف والمجرور ؟ ولم لم يتسامحوا في غيرها ، ثم ما معنى هذا التسامح ، وكان اللفظة ملك هو لا يصرفون أمرها ، صمدون طرائقها ، ويرتبون أبنيتها على نحو ما يظنه عليهم أسلوبهم في التفكير التحوي (٦) .

(١) البحر المحيط ٢٢٩/٤

(٢) ينظر معاني القرآن ٨١/٢

(٣) ينظر شرح المفصل ٢٢/٢

(٤) ينظر الخصائص ٤٠٦/٢

(٥) منبه السالك ص ١٠٩

(٦) النحو العربي د . ابراهيم الصارماني ص ١٣١-١٣٢ .

٧- كان يحتج برأي الكوفيين في توجيه بعض القراءات ولا يعمرون أن هذا الرأي له وجه من القياس وذلك في قوله تعالى (ومن بعض من ذلك كسر الرحمن نقض له شيطاننا فهو له تهن) (١) . وقد مضى ذكر ذلك (٢) .

٨- كان يأخذ بالقراءات التي تخالف مذهب البصريين ، فالبصريون لم يجزوا المطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجار ، وقد عرفت أنهم في ذلك أبوحيان ، فأجاز المطف على الضمير المجزور - وفاقا للكوفيين - دون اشتراط إعادة الخافض . وظهر ذلك عند تفسيره لقوله تعالى " واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام " (٣) ، حيث يقول (وما ذهب إليه أهل البصرة وتذهب فيه الزمخشري ، وابن عسيرة من استماع المطف على الضمير المجزور إلا بإعادة الجار مطلقا لهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك . . . ولما استبعد بين بقول نحاة البصرة ، ولا غيرهم من مخالفهم فمك حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام السرب لم ينقله البصريون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية) (٤) .

اعتراض

ويبدو أن الذي جعل البصريين يضيفون هذه القراءة في هذه الآية ، هو ما ذكره سيبويه من أنه لا يجوز المطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض . (٥) .

أما أبوحيان فلم يعبأ بقول البصريين ، وإنما اتبع الكوفيين لأنه رأى أن السداد بجانبهم ، وقد قال غير مرة بأن العلم لهم مقصورا ، ولا مقصورا على ما نقله ، وقاله البصريون ، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه (٦) . ومن غيره مرة أيضا بأنه لا يتعمد مذهب جمهور البصريين بل يتبع الدليل .

٩- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مذهب المقصور في ضرورة الضمير ، وأنه ذهب أبو الحسن الخافض من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

والرأي هو
٧٥

- (١) سورة الزخرف الآية ٤٣
- (٢) (٢) بنظر البحر المحيط ١٦/٨
- (٣) سورة النساء الآية ١
- (٤) البحر المحيط ١٥٨:٣ ، ١٤٦/٢٥ ، ١٤٦/٨٥ ، والنكت الحسان ٤٦ ، ٤١ ، والاشعيات المسألة رقم (٦٥) ، واتحاف فنلاء البشر ١٨٥ .
- (٥) بنظر الكتاب ١/٣٨٦ .
- (٦) بنظر البحر المحيط ٢/٣٦ ، ٤٩٩ .
- (٧) بنظر البحر المحيط ٢/١٤٦ .

قال أبوحيان : " وقد انصرفوا مطلقا ، فلا فلاح لأكثر البصريين في الضح مطلقا
يرد عليهم سماع ذلك من العرب " .

قال الشاعر :
قد علمت أدت بني السعلاء وعلمت ذاك مع الجسراء
أن نغم ما كسولا على الخمراء ينشأ في السمل واللها

مه (السعل) و (الخون) و (اللها) وهي مقصورة

وقال طرفة :

لها كبد ملساء ذات مسرة وكفحان لم ينقر طواهما الحبل

وقال النجاشي :

والمرء يهله بلا السر يسال تتاسخ الأغلل بعد الأغلل

وقد ذهب الكوفيون جواز ذلك وتهمهم ابن ولاد ، وابن خروف ، وزعموا أن
سببه دل على جوازه في الشعر (١) .

١٠ - وافق الكوفيون في ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، واليه ذهب
الاشعري ، والفارسي ، وابن برهان من البصريين . وذهب البصريون إلى
أنه لا يجوز . وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر .

وقد احتج أبوحيان بقول الأخطل :

المب الأرزاق بالكاتب إذ هو شبيب فائلة النفوس قد ور (٢)

وهو أن الذي جعل أباحيان يأخذ برأى الكوفيين هو ثبوت سماع ذلك
وكثرته (٣) .

١١ - كان يرى أن القراءات لا تجزئ على ما علمه البصريون ، ونقلوه دون غيرهم .
بل القراء ، من الكوفيين كقراء الهذرة . يقول في تفسير قوله تعالى

(١) ينظر الارتعاف ٣٨٢ أ ، والانصاف المسألة رقم (١٠١) ، والضرائر

للأوس ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) ارتعاف ٣٨٤ ب ، والتذليل والتكميل ١٥ / ٧٤ ، وينظر الانصاف المسألة
رقم (٧٠) ، والضرائر للأوس ص ١٣٤ .

(٣) ينظر حاشية الصبان ٢٧٥ / ٣ ، والانصاف المسألة (٧٠) .

(١) وإن تُهد وأما في أنفسكم أو تخفوه بحاسبتكم به الله فيخفف لمن يشاء (١)
* قرأ ابن عامر وعاصم وزيد وعقوب وسهل يرفع الراء على القطع أي :
فهو يخففه ، وقرأ باقي السبعة بالجزم عطفًا على بحاسبتكم ، وبالتصبي على
أخبار أن فينصبك منها من ما بعد ما صد رمفوح معطوس على صد رمفوح
من الحساب تقديره : يكن محاسبة فسخرة وتعذيب . ويرى الزمخشري
أن يرفع الراء في اللام لاجتناب مخطئ ومخطأ فاحشاً ، ثم يقول أبو حيان :
وقد اعتمد بعض أصحابنا على أن ما روي من الإدغام الذي ينهه البصريون
يكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً ، وهذا لا يجوز أن يحتقد في القراءة أنهم غلطوا ،
وما فرقوا بين الإخفاء والإدغام ، فان لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله
البصريون فقط ، والقراءات لا تجس على ما علمه البصريون ، ونقلوه دون غيرهم ،
بل القراءة من الكوفيين بكادون يكونون مثل قراءة البصرة ، وقد اتفق على
نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم أبو عمرو بن العلاء ،
وعقوب الحضرمي وكبراء أهل الكوفة الرواسي ، والكسائي والقراء ، وأجازوه ،
وروي عن العرب فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم ، إذ من علم
حجة على من لم يعلم . (٢) .

١٢ - اختلف النحاة في المطاع على الضمير المرفوع ، فذهب الكوفيون إلى
أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو : قمت
وزيد ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على تبيح في ضرورة الشعر ،
وأجمعوا على أنه إذا كان هناك تأكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف
من غير تبيح .

قال أبو حيان : * وقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك من غير اشتراط
فصل ، والسمع الكبير يعضدهم . (٣) .

-
- (١) سورة البقرة الآية ٨٤ ،
(٢) البحر المحيط ٢ / ٣٦٠ - ٣٦٢ ، ونظر الكشاف : ٢٢٠ /
(٣) التكت الحسان ٤٧ ، ونظر الانصاب السألة رقم (٦٦) .

١٣ - إذا أضيف الظرف الى فعل معرب ، فهذا ذهب الكوفيين انه يجوز الاعراب
والبناء ، وهذا ذهب البصريين الاعراب ، ولا يجوز البناء . وقد اختار أبو حيان
مذهب الكوفيين محتجا بقوله تعالى " هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم " (٢٥١)

١٤ - ذهب البصريون - الا الاخفش - الى ان الفعل الماضي الواقع حالا ،
لا يد مع من قد ظاهرة ، أو مضمرة . خلافا للكوفيين الذين قالوا :
لا تحتاج لذلك لكثرة وقوع الجملة حالا بدون قد ، والأصل عدم التقدير
لا سيما فيما كثر استعماله .

قال أبو حيان : " والصحيح جواز ذلك - أي دون تقدير قد لا ظاهرة
ولا مضمرة - لكثرة ما ورد منه بخبر قد ، وتأويل الشئ " الكثير ضيف جدا ،
لأننا إنما نبني القاييس العربية على وجود الكثرة . وهذا كله مقهول
لا يكون الفعل الماضي غير متصرف ، وهو (ليس) فإنه لا يجوز دخول
(قد) عليه ، بل اجتماع الضمير والواو أكثر من انفراد الضمير ، قال
تعالى " ولا تميموا الذبيحة منه تفتنون ، ولستم بأغذية " (٣) .

وقال الشاعر:
أعن سبي يئسني ولست بمنتهم
وتوصي بخبر أنت غنه بمقول

وقال جرير:
قتلت أباك بنوقتهم ضوة
إذ جرت لهم على أبوك إزار

فقوله تعالى " ولستم بأغذية " وقول الشاعر: ولست بمنتهم ، جعلتان
في موضع الحال ، وقد تدخل الواو على ليس ، وقول جرير: ليس على أبوك
إزار ، جملة في موضع الحال أيضا ، ولم تدخل الواو عليها . وما جاء من
وقوع الماضي بخبر قد ، وبخبر واو ، قوله تعالى " أو جاءكم حصيـرت
صدورهم " (٤) ، وقال تعالى " عذبه بضاعتنا ردت إليها " (٥) أي مردودة
وبما اختاره أبو حيان يتفق مع مذهبه في احترام السماع ، واعتماد ما كسرت
شواهدة .

(١) سورة المائدة الآية ١١٦
(٢) غنار ضبيع السالك ص ٢٨٨ ، والبحر المحيط ٤ / ٦٢ / ٢٥٥ / ٤٥٥ .
(٣) سورة البقرة الآية ٢٦٧ (٤) سورة النساء الآية ٦٠
(٥) سورة يوسف الآية ٦٥
(٦) ضبيع السالك ص ٢١٤ ، والارتشاف ٢٤٠ ب ، والنكت الحسان ص ٣١
والانديان المسألة رقم (٣٢) ، والغنى ص ٨٣٣ .

١٥ - اختلف النحاة في جواز تقديم خبر ليس عليها ، فذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبر " ليس " عليها ، واليه ذهب البصريون . وذهب البصريون الى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها ، كما يجوز تقديم خبر كان عليها ، وقد منع ذلك الكوفيون قياها على فعل التعجب ، وعس ، ونعم ، ووشى بجامع مقدم التصرف . وأما البصريون فاحتجوا بقوله تعالى " الْأَيُّمُ بِأَتْمِهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا فَهُمْ " (١) ، وجه الدليل من هذه الآية أنه قدم معمول خبر ليس على ليس ، ولولم يجوز تقديم خبر ليس على ليس ، والا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ، لأن المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل (٢) .

وقد مال أبو حيان الى رأى الكوفيين ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى " الْأَيُّمُ بِأَتْمِهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا " يقول (وقد تنهت جملة من دواوين العرب ، فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها ، ولا بمعموله الا ما دل عليه ظاهر هذه الآية) وقول ابن عمر

نبايى فما يزاد الى الجاهل
 كنت ابا نزل الخطا كنت آدم
 وفي موطن آخر يصرح بموافقة الكوفيين حيث يقول (ونعم الكوفيون وأبو العباس وابن السرى والبصريان ، وبه أشول . لأن ليس يدل لا يتصرف في نفسه ، فلا يتصرف في فعله ، كما يجب لفعله من الأفعال التي لا تتصرف ، كعسى ونعم ، ووشى وفعل المعجب . وهذه المسألة من المسائل التي ذهب فيها أبو البركات بن الأنباري الى موافقة الكوفيين (٥) .

ومما يكن من أمر فان أبا حيان لم يوافق الكوفيين الا بعد أن استقرا دواوين الشعر ، ولما وجد أن الدليل بجانبهم فقد انتصر لهم . فانت ترعان تقديم الخبر لم يمس في كلام العرب ، (ولكن الذي أجازته اتبع هذا الأسلوب المنطقي ، وهو لما جاز تقديم معمول الخبر ، فمن الأولى أن يتقدم العامل ، وهذا الأسلوب ليس من اللذة ، ولا تمييز اللغة هذا النهج المنطقي في علاج القضايا النحوية (٦) .

(١) سورة هود الآية ٨
 (٢) الانصاف المسألة رقم (١٨)
 (٣) البحر المحيط ٢٠٦/٥ (٤) التذليل والتكميل ٢/٦
 (٥) الانصاف ١٠٥/١ ، وينظر شرح التصريح ١٨٨/١
 (٦) النحو العربي د . ابراهيم السامرائي ص ٧٧ .

أبو حيان وأئمة الكوفة :

رأينا فيما سبق أن لأبي حيان بعض الآراء مع علماء البصرة ، وكذلك نجد له مواقف مع بعض علماء الكوفة ، إذ كان لهم بعض الآراء أو المقترحات .

أبو حيان والفرأ :

- ١- ذهب الفرأ الى أن (لن) هي (لا) ، أبدلت ألفها نونا ، وقد أنكر عليه ذلك أبو حيان (١) . وجاء في الفصل أن الفرأ يذهب الى أنها (لا) ، والنون فيها بدل من الالف ، وهو خلاف الظاهر ، ونسب من علم النيب (٢) .
ورد على الفرأ أيضا بأن هذا القول خطأ لأن (لن) فرع ل (لا) ، إذ كانت (لا) تجحد الماضي والمستقبل والدائم والأسماء ، ولكن لا تجحد إلا المستقبل وحده (٣) .
ويرى المرادى أن قول الفرأ ضعيف ، لأنه دعوى ، لا دليل عليها ، ولأن (لا) لم توجد ناصبة في موضع (٤) .
كل هذه الأقوال تجعلنا نستبعد قول الفرأ ، ولكن ليس معنى هذا أننا نوافق أبا حيان الذي ذهب الى عدم تركيبها ، بل ان تركيب (لن) من (لا ، أن) أمر غير مستبعد .
- ٢- ذهب الفرأ الى أنه يطرد جعل (قعد) بمعنى صار . قال أبو حيان : ويقدر في (قعد) بمعنى صار على مورد السماع (٥) . وفي الحقيقة

(١) ينظر البحر المحيط ١٠٢/١

(٢) شرح الفصل ١١٢/٨

(٣) تاج النور ٣٣٦/١

(٤) البغى الدانى ص ٢٢٢ .

(٥) الأرتشاف ١٦٦ أ ، والبحر المحيط ٢٢/٦ ، وحاشية

البيان ٢٢٩/١ .

يفتحمل أن لا يتجاوز (قد) الوضع الذي استعملته فيه
العرب (١).

٣- أنكر الفراء أن يكون (هن) من الأسماء الستة . قال أبو حيان " وهو
موجب بنقل سيبويه والآخر عن العرب " (٢).

وهذا وإنها لغة قليلة ، ولكن أكثر النحاة اتفقوا على جعل - الهن - من
الأسماء الستة . قال سيبويه " وأعلم أن من العرب من يقول : هـنذا
هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك ، ويقول : هنوان فيجره مجسري
الأب " (٣).

٤- يقول أبو حيان في تفسيره لقوله تعالى " أفلم يبين الذين آمنوا " (٤) ،
" أنكر الفراء أن يكون يبين بمعنى (علم) ، وزعم أنه لم يسمع أحد ممن
العرب يقول : يبين بمعنى علمت انتهى . وقد حفظ ذلك غيره ، وهذا
القاسم بن ميمون من ثقات الكوفيين ، وأجلائهم ، نقل أنها لغة
هوزان ، وابن الكلبي نقل أنها لغة لحي من النخع ، ومن حفظ حجة
علمي من لم يحفظ " (٥).

٥- أجاز الفراء أن يفصل بين (لم) وممولها في الكلام ، بالشرط نحو :
لم إن تزني أرك . ويرى أبو حيان أنه لا يجوز الفصل بينها وبين ممولها
إلا في الشعر (٦) .
وما يتوى رأى أبي حيان أن ما جاء مسموعاً من ذلك إنما جاء فسر
الشعر لا في الكلام (٧) .

(١) ينظر شرح الكافية ٢٦٢/٢

(٢) الارتشاف ١٠٦ ب ، وينظر شرح الأشموش ٣٧٧/١

(٣) الكتاب ٨٠/٢

(٤) سورة الوند ، الآية ٣١

(٥) البحر المحيط ٣٩٢/٥

(٦) الارتشاف ٢٨٤ ب

(٧) ينظر المفتي ص ٣٦٦ ، والجنى الداني ص ٢٦٩ .

١- أجاز الفراء في قوله تعالى " وما بكم من نعمة فمن الله " (١) أن تكون " ما " في معنى جزاء ، ولها فعل مضارع ، كأنك قلت : ما بكم من نعمة فمن الله ، لأن الجزاء لا بد له من فعل مجزوم ، إن ظهر فهو مجزوم وإن لم يظهر فهو مضارع ، كما قال الشاعر :

إن البقل في أموالنا لانضوق به
أراد أن يكن فأضمرها (٢)

قال أبو حيان : " وهذا ضمير لأنه لا يجوز حذفه إلا بعد (أن) وحدها " (٣)

والأولى بالاتباع رأى أبي حيان ، لأنه يمكننا جعل ما اسم موصول ، قال الفراء " ولو جعلت " ما بكم " في معنى الذي جاز وجعلت صلته (بكم) و (ما) حينئذ في موضع رفع بقوله (فمن الله) وأدخل الفاء كما قال تبارك وتعالى " قُلْ إِنْ أَمَاتَ الَّذِي تَقْرَأُونَ مِنْهُ فَانَّهُ مُلَاقِيكُمْ " . وكل وصل مثل " من " و " ما " و " الذي " فقد يجوز دخول الفاء في خبره ، لأنه مضارع الجزاء ، والجزاء قد يجاب بالفاء " (٤)

٢- ذهب الفراء إلى أن (اذن) إذا تقدمت الفعل ، وما جرى مجراه بطلت ، فيقال : صاحبك اذن أكس . قال أبو حيان " ولا نص أحفظه عن اليمانيين في ذلك ، بل يحتم قولهم أنه يشترط في عملها أن تكون صدرة أن لا تدخل لأنها لم تتصدره ، إذ قد تقدم عليها معقول الفعل ، ويحتمل أيضا أن يقال تدخل لأنها إن لم تتصدر لفظا فهي صدرة في النية لأن النية بالفعل التأخير " (٥)

(١) سورة النحل ، الآية : ٥٢

(٢) معاني القرآن - للفراء : ١٠٤/٢ - ١٠٥

(٣) البحر المحیط : ٥٠٢/٥ ، ونظير الهمج : ٢٢/٢

(٤) معاني القرآن - للفراء : ١٠٥/٢

(٥) الأشباه والنظائر : ٢٥٢/٢ ، ونظير المعنى ص : ٢٢ ،

البنى الدانى ص : ٢٦٢ .

مفضل اعمال (اذن) في هذه الحالة لانها لم تفضل عن الفعله
وتقديم صاحبك لا ينفى صدارتها ، فهي معدرة في النية ، والنية بالفسول
التأخير .

٨ - ذهب الفراء الى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع به (لولا) .
على حين ذهب أبو حيان الى أنه مرفوع بالابتداء (١) .

ولكن التماثل في مثل هذا لا يقدم شيئا ذا منفعه للغة وأساليبها .

٩ - أجاز الفراء وهشام دخول ان الكسرة على (ان) المفتوحة
نحو : إن أنك قائم بمجبنى ، وقد ضح ذلك أبو حيان (٢) ، وهو رأى
سببه (٣) .

١٠ - في بحث باب المعرور يقول أبو حيان (من ثنائية الوضع ،
لا ثلاثية أصلها (منا) حذف فيها الألف لكثرة الاستعمال ، خلافا
للكتاتى والفراء في دعواهما ذلك .

وقد استدلا بقوله :
بذلنا ما نرى الخطى فيهم
منا أن رد قرن الشمس حستى

وكل حين ذكر حيا
أغاب شريدهم قبر الظلام

قصر الظلام

فرد من الى أصلها لما احتاج الى ذلك فولى هذا هي ثلاثية .

وذهب الجمهور الى أنها ثنائية وأولوا الهيئت على أن (منا) مصدر
منى يبنى اذا قدر استعمل ظرفا ، كخفوق النجم أى تقدير أن رد قرن
الشمس وموازنته الى أن غويت ، وقال ابن مالك هو لغة لبعض العرب (٤) .

ومن العمير أن نصل الى دليل نرجح به رأى الفراء ، لأن ذلك
يستلزم معرفتنا بالتطور الذى طرأ على هذا الحرف ، وما دنا نجهل مراحل
ذلك التأور ، فإنه لم يبق أمامنا سوى أن نقوه على الصورة التى وجد عليها ،
علما بأن البحث في مثل هذا لا يبدى نقما .

(١) ينظر الارتشاف : ١٤٦ ب
(٢) ينظر الارتشاف : ١٨٤ أ
(٣) ينظر الجنى الدانى ص : ٤٠٦
(٤) الرجح : ٢٤٤/٢

١١- ذهب الفراء الى أن (زيد) في مثل : قام وقعد زيد ، قد ارتفع بالفعلين ، أي : أن (زيد) فاعل للفعلين مما ، وخالفه في ذلك أبوحيان حذراً من اجتماع عاملين على معمول واحد (١) .

١٢- أنكر الفراء سماع تقدير ضمير الشأن في باب (كان) وذلك مثل : كان زيد قائم قال أبوحيان : " واختلفوا في هذا التركيب فأجازته الجمهور ، وأنكر الفراء سماعه وهو صحيح بوجوده في كلامهم (٢) .

والدليل على صحة تقدير ضمير الشأن في كان قوله :

إذا مَتَّ كَانَ النَّاسُ سُبُغَانُ شَامَتٍ وَأَخْرُجُنَّ بِالَّذِي كَتُّ أَصْنَعُ

وقال آخر :

هي الشَّاءُ لَدَانِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا وَلَيْسَ فِيهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَهْدُولٌ (٣)

وهي هذا فإنه لا محل لانكار الفراء ذلك .

١٣- ذهب الفراء الى أن (إلا) مركبة من (أن) المخففة ومسن (٧) التي للنفي ، وقال أبوحيان " إلا " بسيط لا مركب خلافاً للفراء (٤) .

أبوحيان وشملب: (أبوالمعالي أحمد بن يحيى شملب المتوفى سنة ٢٩١ هـ)

١- ذهب شملب الى أن (كلاً) مركبة من كاف التشبيه ضمت السين (٧) التي للرد ، فعملتا كلمة واحدة ، وشددت اللام لينخس الكاف من معناها التشبهي .

قال أبوحيان (وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل) (٥) .

وهي عند سيده والشليل والمبرد والزجاج وأكثر المشهورين حرف معناه الردع والزجر ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك (٦) .

(١) الأرتشاف : ١٠٦ أ ، واليهج : ١٠٩/٢ .

(٢) الأرتشاف : ١٢٦ أ .

(٣) ينظر الكتاب : ٣٦/١ ، وشرح التسهيل : ١٨٥/١ ، وشرح الأنموني :

٣٧٠/١ .

(٤) النكت الحسان : ١١٧ ب .

(٥) التذييل والتكميل : ١٩٧/٥ ، واليهج : ٧٤/٢ .

(٦) المغني : ٢٤٩ ، والجنى الداني ص ٥٧٨ .

وهوى التركيب في (كلا) أظهر من القول بمدّه ، لأنه ليس من المستبعد أن تكون مركبة من كاف التشبيه و (لا) ، وبعد التركيب أصبح لها منسب جديد ، وحكم جديد .

٢- ذهب ثعلب إلى أن (أن) لا تكون موصولة أصلاً ، وقال : لم يسمح أيهم هو فاضل جامي . بتقدير : الذي هو فاضل جامي .

قال أبوحيان : وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب ، قال الشاعر :
أما النساء فأمون أيمن أرى للحبّ أهلاً فلا انفكّ شقراً
وقال آخر :

إذا ما أتيت بني مالك فسلم عليهم أفضل (١) .

٣- منع ثعلب : جواز تقديم المفعول له على عامله .

قال أبوحيان : ^ب والسمع يرد عليهم .

قال الشاعر : فما جزعاً ورب الناس أيمن . ولا عرصاً على الدنيا اعتراني ^ب

وقال آخر :

طُربتُ وما شوقاً إلى البيض ^ب أطرب ^ب ولا لمباً من وذو الشيب يلعب ^ب (٢)

٤- ذهب ثعلب إلى أن (عسى) حرف وليست فعلاً .

قال أبوحيان : * أن القول بحرفية الكلمة (عسى) قول ، لا ينبغي التناقل به ، لقيام الدلائل القداحية على بطلانه (٣) .

أن المشهور عند النحاة أن (عسى) فعل واستدلوا على فعليتها باتصال ضامر الرفع البارزة بها ؟ نحو : عسيت ، وعسىتم ، ولحاق تاء التانيث لها نحو : عسّت هند أن تقوم (٤) .

٥- منع ثعلب الإغهار بالجملة القسمية ، وقد أنكر عليه أبوحيان أن الإغهار (٥) . وما يقوى رأي أبي حيان هو كثرة ما جاء مصححاً من ذلك ،

(١) ينظر الأرتشاف : ١٣٢ ، وضح السالك ص ٢٩١ ، والمغنى ص ١٠٦ .

(٢) ينظر الأرتشاف : ٢٠٠ ب ، والهمص : ١١٥/١ .

(٣) الأرتشاف : ١٢٤ ، والتذليل والتكميل : ٩٦/٥ ، والمغنى ص ٢٠ .

(٤) ينظر الجنى الداني ص ٤٦٢ .

(٥) ينظر : الأرتشاف : ١٥٧ ب .

قال تعالى (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لقد خَلَقْنَا لَهُمْ فِي الصَّالِحِينَ) (١) .
(والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنهَوِّنَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ قُرْفًا) (٢) (والذين آمنوا)
جاهداً وافريراً لنهَدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا) (٣) . فقد جاء الأَخْبَارُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ جَمِلاً
قَسِيمةً (٤) .



-
- (١) سورة المنكحوت ٥ الآية : ٦ .
 - (٢) سورة المنكحوت ٥ الآية : ٥٨ .
 - (٣) سورة المنكحوت ٥ الآية : ٦٦ .
 - (٤) ينظر المصحح : ٩٦/١ .

نتائج الدراسة السابقة :

بعد أن تبينت آراء وموقفه من البصريين والكوفيين ، فقد خرجت بهذا
نتائج تحدد موقفه ، وتكشف لنا عن اتجاه تفكيره النحوي .

١- كان يوافق البصريين في مسائل كثيرة ، كصياغة الضمان بعد حتى ،
وأو ، وفاء السببية ، وواو الممية بأن مضمرة وجوبا ، وأن نسم ونس فسلان ،
وأن الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية فاعل لفعل محذوف ، وأن المصدر أصل
والفعل مشتق منه .

وبجانب ذلك كان يأخذ برأى الكوفيين في مسائل مختلفة ، ومن ذلك
أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، وأن من التجارة تأتي لا بتبدأ
النهاية الزمانية ، وأنه يجوز الحذف على الضمير المجرور دون اشتراط إعادة
الخافض ، وأنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنهر الظرف والجار
والمجرور

وهو في أكثر آرائه يفتخ غالبا الى البصريين ، لأنه يرى أن الصواب
بجانبهم ، وأن الدليل يعضد رأيهم ، وإذا ما رأى أن الدليل بجانب الكوفيين
فانه سرعان ما يقد في صفهم . فهو يوافق الكوفيين مثلا في بعض آرائهم
لأن السماع يؤيدهم ، وأحيانا يرفض تلك الآراء لأن السماع يخالفهم .

وكان لموقف الكوفيين من القراء والقراءات أثر في موافقة أبي حيان أيضا
على آرائهم ، ومخالفة آراء البصريين في ذلك .

معنى هذا أنه كان يقيم مذهبه على الانتخاب من المذهب البصري
والكوفي ، مع نزعة شديدة الى البصريين .

٢- كان يردد أبحاثه عن البصريين باسم أصحابنا كقوله : ذكر
أصحابنا ، وقال أصحابنا وأحيانا يردد كلمة أصحابنا ويحدد النحاة الأندلسيين
كأبي صفور ، وأبي الفتح ، والجزولي ، والسهيلي ، والشلوبن ، وأبي
الحسن الأبيدي ، وأبي مالك (٢)

(١) ينظر ارتشاف : ٢١٩ ب ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ب ، ٢٤٤ ،
٢٥٦ .

(٢) ينظر ارتشاف : ٢١٢ ب ، ٢٤٢ ب ، ٢٥٩ ب .

ولكن التمهير بأحائها عند حديثه عن البصريين لا يفتى بالفسسورة
أنه بصري الذذهب انما يشهر - كما لعتقد - بهذا التمهير الى اتفاقه مع
البصريين في الآراء التي يذكر مع ذكرها هذا التمهير . لأن الضمير السدي
يسير عليه ، هو الذي يحدد اتجاهه النحوي ، وقد دللتنا هذه الدراسة على
أنه كان يتجه في أكثر آرائه اتجاهها بصريا مع عدم انفاله رأى الكوفيين والأخذ به .
أن أنه كان ينزع منزع أهل البصرة أحيانا ، ومنزع أهل الكوفة أحيانا أخرى ،
وأحيانا يختلف مذهبها بما يتشبه مع اتجاه تفكيره النحوي في الانتخاب والاستقلال
بالرأى .

فهو ينهج نهج الهنداديين في المنهج المذهبي مترسما في ذلك
ضهجهم فكان تارة ينتخب ما يراه متعشبا مع مذهب من آراء البصريين ، وتارة
ينتخب من آراء الكوفيين .

وما أحب أن أنتهى إليه هو أن أبا حيان بغدادى ذو نزعة بصرية ،
وأن نحوه لا يمكن عدة نحوها بصريا خالصا كما ذهبت الدكتور خديجة وغيرها
من الباحثين بل كان خلودا من المذهبيين مع نزعة شديدة للبصريين .

٣- هناك بعض المسائل النحوية التي لا تحل الا من طريق المقارنات
اللغوية بين اللغة العربية وأشباهها الساميات ، وذلك مثل الحاق الميم فس
(اللهم) والبحث في تركيب لكن ، ولين ، ومها ، وأنا ، وهو ، وكم . . .

نجد أن أبا حيان لم يوفق في نظرتة إليها ، وهو معذور في ذلك
لأن البحث في المقارنات اللغوية هو اتجاه حديث في دراسة اللغة ، ولم
يعرف الا في وقت متأخر .

الفصل الخامس

ابو حنيفة والهنداء يسون

أهوجيان والبنداديين :

دع أكثر الباحثين على أنهم عندما يتعرضون الى التحريف بفساد أو الكوفة ، أو البصرة . . . أن يتكلموا على نشوء هذه الذاهب (١) وهسل تكون مد رسة أم لا . ويفترون أنفسهم أحيانا في البحث عن المؤسس الحقيقي لهذه الذاهب . ولين من جهة هذا البحث ، يحوض غمار ذلك . لأن د راسقا ضحبة على نحوهم ، وما تركوه من جهد في المسائل الغريبة .

ولكن الشئ الذي يمكن أن نقوله هو أنه بعد أن ترسخت أركان النحو العربي وفروعه ، وبلغ النحو درجة كبرية من النحو والكمال ، بحيث أصبحت الاضافة الى ذلك من الأمور المعهورة ، فقد وجد في بغداد نحاة بذلوا جهدا كبيرا في المسائل النحوية ، وكان لهم بها رأي ، وذلك بعد أن تمثلوا نحو البصريين والكوفيين ثم افتاروا من كل منهما ما يتفق مع ما يأخذون به من نزعة سماعية أو قياسية . ومن الملاحظ أن آراءهم كانت تميل الى الفردية ، فحسد بعضهم قد انتصر للبصريين ، وبعضهم للكوفيين ، وبعضهم قد أمسك بالمعصا من الوسط .

ويمكننا حصر الشرائك التي تميز بها النحو عند البنداديين فيما يلي :

- ١ - بسط الذاهبين البصرى والكوفى ثم الاختيار أو الانتخاب بينهما .
- ٢ - المنزج بين الذاهبين ، ثم الخرى برأى يجمع بين مزايا الذاهب البصرى والذاهب الكوفى .
- ٣ - كانت لهم بعض الآراء الاجتهادية .

(١) لمراجعة وجود المد رسة البندادية ينظر : أهوزكيا الفراء - د . أحمد مكي الأنصارى ص ٢٣٤ ، ٢٣٦ . وتاريخ النحو - معهد الأفغانسى ص ٩٣ ، ضحى الاسلام - أحمد أمين : ٢٩٨/٢ ، مد رسة الكوفسة د . مهدي المخزومي ص ٧٠ المدارس النحوية ص ٢٤٥ ، أهوجيان النحوى - د . خديجة ص ٣٠٤ ، أهوجلى الفارسى د . مهدي الفتح شلبي ص ٤٤٦ الرمانى النحوى . د . مازن المبارك ص ٣٤ ، نشأة النحو - لاطنطاوى ص ٩١ . البحث اللغوى عند السريدي . أحمد مختار عسر ص ٩٨ . مجلة مجمع دمشق المجلد ١٤٣ ، الجزء ٩ ، ١٠ . بحث لطف الراوى . المد رسة البندادية . محمود جنى محمود - (رسالة دكتوراة) بجامعة القاهرة ١٩٧٦ .

النحو

وعلى نحو ما كان أبوحيان يختار ما يراه صوابا من آراء البصريين والكوفيين ،
فانه كان أيضا ينتخب ويختار ما يراه صحيحا من آراء البغداديين ، وجدد مسرا
بالاتباع ، ومخالفهم فيما يراه غير صحيح ، وفيه بُدِّعَ عن الأصول النحوية . هذا
هو الضمير الذي سار عليه أبوحيان وتولى الدكتور عبد بجة أن موقف أبي حيان
من البغداديين كان غامضا ، وأن هذا الغموض يرجع الى أن البغداديين
قد وافقوا الكوفيين في أكثر آرائهم ، ولهذا يرد عليهم هذه الآراء (١) .

ويضاف الى هذا أيضا أن ما نلمسه من غموض إنما يعود الى أن هؤلاء
البغداديين لا يولفون وحدة في التفكير أو الضمير ، لأننا نجد أن لكل واحد
منهم آراء انفرادية وخواطر ، واقتراحات تتفق أحيانا مع البصريين أو الكوفيين
وأحيانا تخالفهما .

ولبيان موقف أبي حيان من البغداديين فأنى سأعرض لموقفه لهم عند ما
يشير اليهم كجماعة من الجماعات النحوية ، ثم أبين موقفه من أهم النحاة الذين
ينتسبون الى المذهب البغدادي .

أما بالنسبة الى النقطة الأولى : فان أبا حيان كان قليل الإشارة فمن
كتابه الى البغداديين كجماعات واذا أردنا أن نطلع موقفه منهم فانه يتشبه فيما
يلي :

١- ذهب البغداديون - وفقا للكوفيين - الى أن (بُله) من أدوات
الاستثناء ، نحو: أكرمت المبيد بُله الأحرار . وذلك لأنهم رأوا ما بعد هـ
خارجا عما قبلها في الوصف ، من حيث كان مرتبا عليه ، لأن معنى أكرمت المبيد
بُله الأحرار : إن إكرامك للأحرار يزيد على إكرامك للمبيد .

وذهب جمهور البصريين الى أنها لا يستثنى بها ، لأن (الا) لا تقسح
مكانها ، ولأن ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها . . . كما أنه لا يجوز فيما
بعدها الا الخفض .

(١) أبوحيان النحوي . . . ٢١٠ .

وقال أبو حيان : * والصحيح أنها ليست من أدوات الاستثناء * بل ليسيل
أن ما بعدهما لا يكون من جنس ما قبلها ، ومن حيث دخول حرف المطفوف عليه ،
ولم يتقدمها استثناء (١) .

٢ - أنكر عليهم جواز تشبيه أجمع أو جمعها ، يقول : * وأجمع وأكث وأبصح ،
وأبصر (بمعنى كل) ، فهو كـ (أجمع) لا يثنى ولا يجمع وما بعده
خلافا للكوفيين والبغداديين وابن خرويف من أصحابنا (٢) .

٣ - ذهب البغداديون - وفاقا للكوفيين - إلى جواز إعمال أسماء
المصادر ، فأجاز الكسائي والفراء وعشام * عجبته من كرامته زيداً ، ومن طامسك
طامسًا * واستثنى الكسائي من ذلك ثلاثة ألفاظ فلم يعملها وعن * الخبزيق
والقوت والدهن فلا تقول : عجبته من خبزك الخبزيق ، ولا عجبته من دمنك رأسك ،
ولا من قوتك عيالاً ، وأجاز ذلك الفراء ، وقال هشام : ولا يمتنع القياس ، ولا يجوز
هذا عند البصريين إلا أن اضطر شاعر فاستعمل اسم المصدر استعمال المصدر .

قال أبو حيان : * والذى أذهب إليه في هذا المعنى من هذا النوع
أن المنصوب بعده ليس منصوباً باسم المصدر ، ولا أجرين متحرك المصدر فليس
العمل ، بل هو منصوب بما ضمير قبل يفسره ما قبله (٣) ، والأولى بالاتباع
رأي البغداديين لعدم عن التكلف والتقدير .

٤ - أجاز البغداديون - وفاقا للكوفيين - خفض المصطوف على المنصوب ،
فتقول : هذا ضارب زيداً وعمراً ، على موضع زيد . وتعملوا على ذلك قول
امرئ القيس :

وظل طيأة اللحم من بين منضعٍ
فمطفوا أو قد ير * أو قد ير * أو قد ير * أو قد ير *
فمطفوا * أو قد ير * على موضع * ضريب * لأنه لا يجوز خفضه بإضافة اسم
الفاعل الذي هو منضع إليه . ثم قال أبو حيان : * ولا حجة في ذلك ، ولا في

(١) منهج السالكين ١٧٦ ، والارتشاف : ٢٣٠ ب ، ٢٦٤ ب ، والجنسي

الذاني ع ٤٢٥ .

(٢) الارتشاف : ٣٠٠ ب .

(٣) منهج السالكين ٣١٧ .

كونه مجسوراً على الجوار ، لأن قبله مجسوراً وهو (موا) إذ يمكن حمله على تقدير
(مضج) مضاف إليه كأنه قال : أو مضج قد ير ، فحمله وحمله بمنزلة التثنية
لتقدم ذكره (١) .

٥- ما إلى الهداه بين في جوار التعجب من الأفعال الناقصة نحو
ليس ، وما زال . فأجاز نحو : ما أحسن ما ليس يذكرك زيد ، وما أحسن منا
لا يزال يذكرنا زيد (٢) .

أبو حيان ونحاة بغداد :

كان لأبي حيان مواقف من هؤلاء النحاة الذين كان لهم آراء انفرادية
بها ، أو آراء شاذة فيها غيرهم من النحاة القدماء .

أبو حيان وابن كيسان سنة ٢٦٩ هـ :

اختلف المتروكون لابن كيسان في مذهبه النحوي ، فعدّه بعضهم
بصرياً ، وعدّه بعضهم كوفياً ، وعدّه بعضهم من الذين خلداً وبين الذين فلم
يكن بصرياً ولا كوفياً (٣) .

وفي الحقيقة ، أن ابن كيسان كان من النحاة الذين يمزجون بين النحو
البحري والكوفي ، مع نزعة شديدة إلى الكوفيين ، فهو بغدادى الذاهب ،
وذنزعة كوفية (٤) .

وهنا هنا أن نهيئ موقف أبي حيان من ابن كيسان وآراءه النحوية :

-
- (١) ضجج السالك : ٣٣٨ ، ونظر شرح الأشموس : ٤٧٢/٤ .
 - (٢) ينظر ضجج السالك ص ٢٧٩ .
 - (٣) لمراجعة هذا ينظر : طبقات الزهيدى : ص ١٢٠ ، وشرح التصريح :
١٨٩/١ ، ٨٨/٢ ، وروكلمان : ١٢١/٢ ، والفهرست ص ١٢٦ .
والدرسة البغدادية : لحيود حسن محمود .
 - (٤) والاستزادة ينظر الانصاف المسألة رقم : ٤ ، ١٢ ، ٥٢ ، ١٨٤ ، والبعج :
٢٠/١ ، ٧٨/١ ، ١٥٨ ، ١١٥/٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ .

١- ذهب البصريون الى أن (أنت) مركبة من اسم وهو (أن) ، وحرف وهو (التاء) ، وأما الكوفيون فذهبوا الى أن (التاء) من نفس الكلمة ، والكلمة بكاملها اسم . وذهب ابن كيسان الى أن الضمير هو التاء ، وهي تاء فعلت ، وكسرت به (أن) وزهدت الهم للثبوت ، والألف للثبوت ، والنون للتأنيث . قال أبو حيان : وهذا الذي اختاره (١) .

وقد أقرت الأدبيات الحديثة المقارنة تركيب (أنت) من (أن) و (التاء) قال بروجسراسر " ان الضمائر المتصلة للمخاطب مركبة من المتصلة المستعملة في الماضي مثل : ذهبت وجلست " ومن مقطع (أن) وهو ما يحتمل أن يكون من أدوات الإشارة (٢) .

ومهما يكن من أمر ، فإن الذين ذهبوا الى التركيب قد أقرت الأدبيات الحديثة وجهة نظرهم .

٢- أجاز ابن كيسان أن يفصل بين فعل التمجيد والتعجب نفسه بـ (لولا) نحو : ما أحسن - لولا بخله - زهداً ، وأحسن - لولا بخله - بزهد قال أبو حيان : ولا حجة له على ذلك (٣) .

وإن ما أجازته ابن كيسان لم يسمح عن العرب ، ولكنه قاسه على أصل السبب أخري ، وقد رفض ذلك أبو حيان تشبهاً مع شبهة في رفضه للأشلة التي لسم يرفضها السماع .

كما أن شبهة قد أشار الى الثلاث من فعل التمجيد وسموله ، فقال في : ما أحسن عبد الله : ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر " ما " ولا تنهمل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه : ما يحسن ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا (٤) .

(١) ينظر ارتشاف : ١٢٢ ب ، وشرح الكافية : ٩/٢ ، وشرح التصريح : ١٠٣/١ ، والهمج : ٦٠/١ .

(٢) التطور النحوي : ٤٨ ، وتاريخ اللغات السامية : ٩ ، والفلسفة اللغوية من ١١٩ تملق د . مراد كامل .

(٣) ينظر الهمج : ٩١/٢ ، والنكت الحسان : ٤٩ أ ، وشرح الكافية : ٣٠٩/٢ ، وشرح التصريح : ٩٠/٢ .

(٤) ينظر الكتاب : ٣٢/١ .

٣- ذهب أبو حيان إلى بقا^١ عمل (ما) الحجازية إذا توسط بمسؤول
الخبر بينهما وبين الاسم ، وذلك إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، نحو : ما اليوم زيد
ذاعياً ، وما بسيف زيد ضارباً .

أما إذا كان البعول المتوسط غيرها فلا يجوز نصب الخبر ، نحو : ما
طعامك زيد^٢ أكل .

ثم قال أبو حيان : * خلافاً لابن كيسان فإنه يجيز نصبه ، فمن علبه
أحمد بن منصور الشكري في أرجوزته ، قال :

وما جواد لك الفلام^٣ راکسب فليس للجسوار يلغى ناصب
إلا ابن كيسان من المذهب فإنه أجاز نصب^٤ الراكب (١) .

وهنا نجد أن ابن كيسان قد ذهب مذهب الكوفيين في اجازة نصب
خبر ما العاملة عمل ليس ، وذلك إذا تقدم بها مفعوله . أما أبو حيان فقد ضح
ذلك تشبهاً مع رأى البصريين .

٤- ذهب ابن كيسان إلى أن (أم) أصلها (أو) أهدلت واؤها مما
فتحولت إلى معنى يزيد على معنى أو .

قال أبو حيان : * وهي دعوى بلا دليل ، ولو كانت كذلك لا تقبلت
أحكامها ، وهما مختلفان من أوجه (٢) .

إن رأى ابن كيسان رأى غريب ، والأولى أن نأخذ كلا من (أم) و (أو)
على ظاهرهما ، ولا ضرورة إلى هذا التكلف والتعقيد .

٥- ضح ابن كيسان ابتراك المفعول معه مع ما قبه في حال أو خبر ،
كما يشترك المتعاطفين فيها ، وذلك نحو : جاء زيد وصرا ضاحكين ، وكان
زيد وصرا مذكورين ، أي : أنه لا يجيز الجمع بين ما قبل الواو ، وما بعدها في
حال أو خبر ، وذهب الأغصني إلى اجازة ذلك . يقول أبو حيان : (وأجازته

(١) الأرتشاف : ١٢١ أ ، والهمج : ١٢٤ / ١ .

(٢) الأرتشاف : ٣١١ ب ، والجنى الدانى : ٢٠٥ ، والهمج :

١٣٢ / ٢ .

الأخفش - واختاره ابن مالك - اجراً - واو مع اجراً - واو الارتفاع - فيطابق
الأول والمنهوب على معنى مع ، فتقول : كان زيد وعمراً مذكورين ، وجاء زيد
وعمرأً ضاحكين ، ومع المداخلة ابن كيسان وإياه اختار (١) .

٦ - اعترض الفحاة وجوب تكرار (لا) النافية للجنس ، إذا انفصل
بمحبوبها ، أو كان مرفقة ، كقوله تعالى " لا فيها غشاً ولا هم عليها
مشرفون " (٢) ، ونحو : لا زيد في الدار ولا بكر . قال أبو حيان " خلافا للمبرد
وابن كيسان فانهما يجيزان أن لا تتكرر ، وذلك عندنا لا يكون الا ضرورة " (٣) .

٧ - قال أبو حيان : (ولا تكون - لعل - بمعنى كي) خلافاً
لقطرب وابن كيسان (٤) وقد نسب ابن هشام هذا القول الى جماعة منهم
الأخفش ، والكسائي ، وحملوا عليه " فقولا له قولاً ليناً لعلّه يتذكر أو يخشى " (٥)
ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين ، أن : اذ هيا على
رجائكما (٦) .

وقد ذهب سيبويه والمبرد الى أنه ليس في (لعل) معنى التعليل ،
وانما هي للترجي ، وهو تنبيه للمباد ، يقول المبرد : ومن هذا الباب
قول الله عز وجل " أسمع بهم وأبصر " (٧) ، ولا يقال لله - عز وجل -
تعجبه ، ولكنه خن على كلام المباد ، أن : هو لا من يجب أن يقال لهم :
ما أسمعهم ، وأبصرهم في ذلك الوقت ، ومثل هذا قوله " فقولا له قولاً ليناً ،
له له يتذكر أو يخشى) ، ولعلنا للترجي ، ولا يقال ذلك لله ، ولكن
المعنى - والله أعلم - اذ هيا أنتما على رجائكما ، وقولا القول الذي ترجوان
به ، ويرجوه المخلوقون تذكر من طابره (٨) .

- (١) الارتشاف : ٢١٦ ، وشرح الكافية : ١١٨/١ ، واليهج : ٣٣٢/١ .
- (٢) سورة الصافات ، الآية : ٤٧ .
- (٣) الارتشاف : ١٨٢ ب ، واليهج : ١٤٧/١ ، والجنى الداني ص ٢١٦ .
- (٤) البحر المحيط : ١٣/١ .
- (٥) سورة طه ، الآية : ٤٤ .
- (٦) المعنى ص ٣٧٩ ، ونظر حاشية الصبان : ٢٧١/١ .
- (٧) سورة مريم ، الآية : ٣٨ .
- (٨) المقتضب : ١٨٣/٤ ، ونظر الكتاب : ١٧/١ ، والجنى الداني
ص ٥٨٠ .

ومن الواضح أن أبا حيان متأثر بقوله هذا بقول سيبويه والبريد .
والذي أميل إليه هو أنه لا يمكننا إغفال معنى التعليل في المسائل ،
ويظهر ذلك في قولنا : اقرأ كثيرا لذلك تتجعب . ومن ذلك أيضا ما حملت عليه
الأخفش والكسائي على التعليل قوله تعالى " لعلكم تشكرون " (١) ، " ولعلكم
تبهتوا " (٢) ، " أي : لتشكروا ، ولتبهتوا . وقال الأخفش في (لعلكم
يتذكر) نحو قول الرجل له صاحبه : أفرغ لعلنا نتفدى ، والمعنى : لتتفدى (٣) .

٨- أجاز ابن كيسان تصغير صيغة التسجيب (أفضل بزيد) قياساً على
(أفضل) فبند ، يصح أن تقول : أحسن بزيد ، وأحسن زيدا ، قال أبو حيان :
" وأما تصغير أفضل بزيد قياساً على (أفضل) فلا يجوز ، لأنه لم يسمع من
المرب (٤) .

وقياس ابن كيسان لا يخلو من ضعف ، لأن ما جاء من صيغة (ما أفضل)
مصغراً بعد قليلاً ، قال الشاعر :
يا أُمِّحِبِّ غَزَلْنَا شَدْنَ لَنَا مِنْ هُوِّ الْيَاثِكُنِ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ (٥)
كما أن النحاة عند ما صغروا (أفضل) إنما صغروه لأنه أشبه أفضل
التفضيل ، وذهب البصريون إلى القول بفعلية ، وأما صيغة (أفضل) فهى
(فعل) ولهذا فإنه يضاف تصغيرها .

١- أجاز ابن كيسان في القسم اظهار الفعل الذى يشتمل على معنى
القسم بها ، الواو نحو : حلفت والله لأقوم ، أقست والله لأذهبن .

قال أبو حيان : " لم يحفظ ذلك ، فان جاء فمؤول علف أن حلفت كلام
تام ، ثم أتى بعده بالقسم ، ولا يجعل (والله) متعلقه به (حلفت) (٦) .

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٢٣ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٥٣ .

(٣) ينظر الجنى الدانى ص ٥٨٠ .

(٤) الارتشاف : ٢٢ ، وضح السالك ص ٣٨٢ .

(٥) ينظر حاشية الأشموس : ٢١/٣ .

(٦) الهمج : ٣٩/٢ .

بيد وأن ما ذهب إليه ابن كيسان من الآراء التي انفرد بها ، ولم يقبل
اللسان ما ذهب إليه ، ولهذا فإن أبا حيان قد أنكر عليه ذلك .

وخلص من هذا إلى أن أبا حيان كان يتخالف ابن كيسان في أكثر آرائه
وأن هذا الشيء كان يرجح إلى اغراق ابن كيسان في القياس ، والأخف
بآراء الكوفيين ، وإلى بعض الآراء الانفرادية التي انفرد بها .

أبو حيان وأبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ :

اختلف أيضا في المذهب النحوي لأبي علي الفارسي ، فذهب بعضهم
بصيا ، وذهب بعضهم بشفاديا (١) .

وفي الحقيقة إن من ينظر في آرائه النحوية يجد أن أبا علي الفارسي
كان من الذين يمزجون بين النحويين المصري والكوفي ، ولكنه يميل إلى مذهب
المصريين (٢) .

وما ينبغي هنا هو أن نبين موقف أبي حيان من آراء أبي علي الفارسي :

١ - أنكر الفارسي الجرب (لعل) ، وتناول قول الشاعر :
فقلت : ادع أغرى ، وارفع الصوت جهرة لعل أبي السوار ، منك ، قهيب
بأنه يحمّل أن الأصل : لعله لأبي السوار جواب قهيب ، فحذف
موضوع قهيب ، وضمير الشأن ، ولام لعل الثانية تخفيفا ، وأدغم الأولى فسي
لام الجرب ، ومن ثم كانت مكسورة .

قال أبو حيان : والجرب (لعل) لغة حكاها أبو عبيدة ، والأخفش ،
والفراء ، وأبو زيد ، وقال أنها لغة عقيل ، ومن أنكر الجربها محجى بنقل
هو (٣) .

(١) ينظر طبقات النبهدي : ص ١٣٠ ، والفهرست : ص ١٠١ ، وروكلمان :

١٩٠/٢ ، والداوس النحوية ص ٢٥٥ ، وأبو علي الفارسي ص ١٠٥ .

(٢) ينظر مثلا : الهمع : ١٠٠/١ ، ١٩٤ ، وشرح التصريح : ١٨٨/١ ،

٢٤٨/٢ ، ٣٤٣/١ ، ٢٢/٢ .

(٣) ارتشاف : ١٨٣ ب ، والهمع : ٣٣/٢ ، والفكت الحسان :

وما ورد مسموها عن العرب يقوى ما ذهب اليه أبو حيان ، فقد نقل الجسر
ب (لعل) أئمة موثوق بهم ، كما أن الجرب (لعل) قد نسب الى ابن عقيل ،

وقال الشاعر :

لعلَّ الله يُمكنسُ عليها جباراً ، من زهيرٍ ، أو أسيدٍ
وأشده كسب بن سيد :
لعلَّ الله فضلكم علينا بشيئاً ، أن أمكم سرير (١) .

وقد رد ابن هشام على الفارسي بقوله : (وهذا تكلف كبير ، ولم يثبت
تخفيف لعل ، ثم هو صحيح) بنقل الأئمة أن الجرب (لعل) لئمة قوم بأعيانهم (٢)

وقال المرادي أيضا : * إن تخفيف لعل لم يسمع في هذا البيت ، كما
أنها لا تشمل في ضمير الشأن (٣) .

وقال الدمامني : * ولا وجه لذلك ، بل نقل الأئمة الثقات أنه لغة لقوم
من العرب (٤) .

٢ - قال أبو حيان : * ومن زعم أن كان الناقصة لا صدر لها ، فذهب
مردود ، وهو مذهب أبي علي الفارسي ، وقد كثر في كتاب سيبويه الجس ، مصدر
كان الناقصة ، والأصح أنه لا يلفظ به معها ، فلا يقال : كان زيد قائما كونا (٥) .

٣ - ذهب الفارسي الى أن قوله :
كالجوت لا يرويه من يلبسه يصح ظمان وفي الحرفه
من الضرورات ، بناء على أن المهم حقها إلا شئت في الشعر .
قال أبو حيان : * والصحيح جواز ذلك في الشعر والنظم (٦) .

(١) ينظر شرح السالك ص ٢٣٥ ، والجنى الداني ص ٨٣ ، وشرح ابن

عقيل : ٥/٣ .

(٢) المغنى ص ٣٧٧ ، وتعليق الفرائد : ٢٥/٢ ب .

(٣) الجنى الداني ص ٥٨٥ .

(٤) تعليق الفرائد : ٢٠٥/١ ب .

(٥) البحر المحييا : ٦٠/١ ، وشرح السالك ص ٥٤ .

(٦) الارشاف : ١٠٧ ، وينظر شرح الأشموني : ٤١/١ .

يقول ابن مالك راداً على الفارسي : " وهذا من تحكيمات المائة ميسر
الدليل ، والصحيح أن ذلك جائز في التثنية والنظم ، وفي الحديث الصحيح : الخُروفُ
فمِ الصائمِ أطيبُ منه الله من روح المسك (١) .

٤ - ذهب سيبويه إلى أن اسم الإشارة ، وحروف الجر لا يمتلئان فمسي
الضمول منه .

وقد أجاز أبو علي الفارسي في قول الشاعر :
لا تعبتك أثوابي فقد جُمِعَتْ هذا ردها في ما رواه سريالا

بأعمال اسم الإشارة في (سريالا) على أنه مفعول منه ، لأن اسم الإشارة
في من أشهر . قال أبو حيان " وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه ، بل العامل فيه
هو قوله : مطها (٢) .

٥ - ذهب الفارسي إلى أن " حيث " تقع مفعولا به ، وذلك عند تخريجه لقوله
تعالى " الله أعلمُ حيثُ يجتمعُ رسالته " (٣) حيث يقول : فالقول في العامل
في حيث أنه لا يخلو من أن يكون (أعلم) هذه المذكورة أو غيرها . وان عمل (أعلم)
فيه فلا يخلو من أن يكون ظرفاً أو غير ظرف . فلا يجوز أن يكون العامل فيه (أعلم)
على حسب ما عمل في أخرج في ساعة في قوله : فإنا وجدنا المِرْضَ أحوجَ ساعةً .

لأن المصنف يدير : أعلم في هذا الموضع أو هذا الوقت ، ولا يوصف الله
بأنه أعلم في مواضع أو أوقات كما تقول : زيد أعلم في مكان كذا منه في مكان كذا ،
أو زمان كذا ، فإذا كان كذلك لم يجوز أن يكون العامل لعلم هذه ، وإذا لم يجوز
أن يكون إياه كان فعلا يدل عليه أعلم ، وإذا لم يجوز أن يكون (حيث) ظرفاً كسا
ذكرنا كان اسماً ، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتصاف (٤) .

وقد أنكروا أبو حيان وقوع (حيث) مفعولا به على السعة ، أو غيره ، لأن مثل
هذا الأعراب (تأباه قولك النحو ، لأن النحاة نصوا على أن (حيث) من الظروف

(١) شرح التمهيد : ٥٣/١ ، ونظر شرح التصحيح : ٦٤/١ .

(٢) الارتشاف : ٢١٧ ب ، ونظر حاشية الصبان : ١٣٧/٢ ، وشرح التصحيح :

٣٥٣/١ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية : ١٢٤ .

(٤) الحجية - لأبي علي الفارسي ص ١٨ - ١٩ .

التي لا تتصرف ، وعند اضافة لهي اليها ، وجرها بالها* ، ونحوها على أن الظرف الذي يتوسخ فيه لا يكون الا متصرفا ، واذا كان الأمر كذلك امتنع نصب (حيث) على المفعول به لا على السمة ، ولا على غيرها ، والذي يظهر لي أن اقرار حيث على الظرفية المجازية ، على أن تضمن أعلم معنى ما يتعدى الى الظرف ، فيكون التقدير : الله أنفذ علما حيث يجسد رسالته ، والظرفية هنا مجاز (١) .

وقال ابن هشام : وقد تقع (حيث) مفعولا به وفاقا للفرسي (٢) .

ولا يخلو ما ذهب اليه الفارسي من تكلف وتعقيد ، والأولى عدم اخراج (حيث) عن ظرفيتها ، لأن ذلك يورث الى التكلف في تقديرنا صهيبيسا ، فمثلا عندما حمل على قول الفارسي فقد قرروا التاصب (يعلم) محذوفا مفعولا عليه بأعلم ، لا بأعلم نفسه ، لأن أفرد التفضيل لا ينصب المفعول بسببه ، واذا أولناه بـ (عالم) جاز أن ينصبه في رأى برس النحاة (٣) .

٦- ادعى الفارسي الاجماع على جواز توسط خبر لوس . قال أبوحيان : ليس بصحيح ، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه (٤) .

٧- الخبر اذا كان ظرفا أوجارا ومجرورا فانه يتعلق بمفعل أو اسم فاعل محذوف هو الخبر ، وذلك عند أبي حيان . وأما الفارسي فانه يرى أن الجار والمجرور عما الخبر ، وليس هناك عامل محذوف متعلقا به (٥) .

٨- قال أبوحيان : ليس فعل ماضى ، خلافا لأبي بكر بن شقير (٦) ، وللفارسي في أحد قوليه ، إذ زعم أنها حرف نفى مثل (ما) (٧) .

(١) البحر المحيط : ٢ / ٢١٦ ، والارتشاف : ٢١١ | .

(٢) المعنى ص ١٧٦ .

(٣) ينظر المعنى ص ١٧٧ .

(٤) الارتشاف : ١١٦ | ، وينظر شرح الكافية : ٢ / ٢٦٧ ، وشرح التصريح :

١ / ١٨٢ .

(٥) ينظر الجمع : ١ / ٩٦ .

(٦) هو أبو بكر أحمد بن الحسين ، من نحاة بغداد ، توفي سنة ١٢١٧ هـ ، بنية

الرواة : ١ / ٣٠٢ .

(٧) البحر المحيط : ١ / ٢٣٨ ، والمعنى ص ٣٨٢ .

وقال الملقى : ليس : ليست محضة في الحرفية ، ولا محضة في الفعلية ،
ولذلك وقع الخلافتان فيها بين سبويه والفراس ، فزعم سبويه أنها فعل ، وزعم
أبوعلی أنها حرف ، فالذي ينبغي أن يقال فيها ، إذا وجدت في غير خاصية
من خواص الأفعال ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية ، أنها حرف ، لا غير
ك (ما) النافية ، كقول الشاعر :

تهدى كتابك بخضراً ، ليس يبعثها إلا ابتداره إلى موتها سياتي (١)

والذي يظهر أن كلمة (ليس) كانت تستعمل حرفاً للدلالة على منسب
النفي ، ثم كثر استعمالها ، متصلة بضمائر الرفع البارزة ، وتأء التانيث الساكنة ،
فأخذت صورة جديدة ، وحكما جديداً ، ثم غلب النحاة القول بفعليتها على
حرفيتها .

١ - ذهب بنو تميم إلى أن (لا) تطل عمل (ليس) ، كما تطل عمل
" ما " الحجازية ، حكى سبويه : ليس الطيب إلا المسك .

قال أبوحيان : " وقد جهل الفارسي هذه اللفظة ، فتأول ما حكى
سبويه بتأويلات مصادمة للفتور (٢) .

وقد تأول أبوعلی ما حكى سبويه كما يلي :

١ - أن في (ليس) ضمير الشأن ، والطيب مبتدأ ، والمسك خبره ،
ورد بأنه لو كان كذلك لدخلت لا على الجملة ، فكان يقال : ليس إلا الطيب
المسك ، كما قال الشاعر :

ألا ليس إلا ما قضى الله كائن
ولا يحتطج المرء نفعاً ، ولا ضراً

وقد أجاب أبوعلی عن هذا بأن (لا) دخلت في غير موضعها ، وتظير
ذلك قوله تعالى " إن ندان إلا ظناً " (٣) ، وقول الأعشى :

أحل به الشيب أنقاله
وما اغتره الشيب إلا اغتراراً
وأجيب بأن الآية والبيت محذوران على حذف الصفة ، لفهم المعنى .

(١) وصف المباني - للملقى ص ١٤١ ، والجنى الداني ص ٤٩٤ .

(٢) الأرتشاف : ١٦٨ ب .

(٣) سورة الجاثية ، الآية : ٢٢ .

ب - أن يكون الذاهب اسم (ليس) ، والخبر محذوف ، و (إلا المسك) بدل منه كأنه قيل : ليس الذاهب في الوجود إلا المسك .

ج - أن يكون الذاهب اسم (ليس) و (إلا المسك) نسبت له ، والخبر محذوف ، كأنه قال : ليس الذاهب ، الذي هو غير المسك ذهاباً في الوجود (١) والذي يضاف هذه التأنيلات نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم (٢) .

ولو أن الفارس اكتفى بالقول بحرفية (ليس) ، وأنها تفيد النفسى ، أو أن بنى تميم يرفسون الشهر بعد ها عند انتقاضي النفي بـ (إلا) لكان أغانسا من هذه التفرجات التي لا تدخل من تكلف .

١٠ - أجاز أبو علي في (زال) الناقصة التي مضارعها يزال أن تكون تامة ، قياساً ، قال أبو حيان : ولا يحفظ ذلك (٣) .

١١ - منع الفارس زيادة الباء بعد (ما) التميمية . قال أبو حيان : " والصحيح جواز ذلك ، وهو كثير جداً في نشرهم ونظمهم ، ومن نص عيسى جواز ذلك سبويه والفرأء (٤) .

وقال المرادي أيضاً : " والصحيح الجواز ، لسماعه في أشعار بني تميم (٥) .

١٢ - من أوجه (لما) أن تختص بالماضي ، فتقتضى جملةتين ، وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، وهي حرف وجوب لوجوب ، وفيها مذهبان : أحدهما : أنها حرف ، وهو مذهب سبويه .

والثاني : ظرف بمعنى حين ، وهو مذهب أبي علي الفارسي . وقد نقد أبو حيان مذهباً إلى القول بأن (لما) ظرف لا حصر ، يقول في تفسير قوله تعالى " قُلْ مَا قُضِيَنا عَلَيْهِ الموتُ ما دُلَيْمُ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَاهِيَةٌ الْأَرْضِ " (٦) : وجواب (لما) النفي الموجب ، وهذا يدل على أن (لما)

(١) الجنى الدانى عن ٤٩٦ ، وينظر المثنى ص ٣٨٨ .

(٢) ينظر الجنى الدانى ص ٤٩٨ ، والمثنى عن ٣٨٦ .

(٣) الارتشاف : ١٦٥ أ ، وينظر : شرح التصريح : ١٨٥/١ - ١٨٦ .

(٤) الارتشاف : ١٧٤ أ ، والبحر المحيط : ٥٥٥/١ ، ٦٧ ، والمصحح : ١٢٧/١ .

(٥) الجنى الدانى ص ٥٤ .

(٦) سورة سبأ ، الآية : ١٤ .

حرف لا ظرف ، خلافا لمن زعم ذلك ، لأنه لو كان ظرفا لكان الجواب هو العامل
وما دخلت عليه ، وهي نافية ، ولا يحيل ما قبلها فيما بعدها ، وقد مضى لنا
نظير هذا في يوسف في قوله : (وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُمْ مَا كَانَ
يُبْتَغِيهِمْ مِنَ الْعِلْمِ) (٢) . . . (٢) .

وفي موطن آخر يقول : * وأما مذهب سيبويه فلما حرف لا ظرف ، وهو
حرف وجوب لوجوب ، ومذهب سيبويه هو الصحيح (٣) .

وقال المرادي : * والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، لأوجه : أحدها :
أنها لو لم فيها من * من علامات الأسماء ، والثاني : أنها تقابل "لو" ، تحقيق
تقابلها أنك تقول : لو قام زيد قام عمرو ، ولكنه لما لم يتم لم يتم ، والثالث :
أنها لو كانت ظرفا لكان جوابها عاملا فيها ، كما قال أبو علي .

ويلزم ولم من ذلك أن يكون الجواب واقعا فيها ، لأن العامل في الظرف
يلزم أن يكون واقعا فيه ، وأنت تقول : لما قمت أمن أحسنت اليك اليوم . وقال
تمالي * وتلك القرى أهلكتهم نارا ظالموا (٤) ، والمراد أنهم أهلكتهم بسبب
ظلمهم ، لا أنهم أهلكتهم حين ظلمهم ، لأن ظلمهم متقدم على انذارهم ، وانذارهم
متقدم على اهلاكهم ، والرائع : أنها تشعر بالتمليل ، كما في الآية المذكورة ،
والظروف لا تشعر بالتمليل . وهذا استدلال ابن جعفر على حرفتيهما
والخاص : أن جوابها قد يقترب به (إذا) الفجائية كقوله تمالي * فلما جاءهم
بآياتنا انا هم منها يضحكون (٥) ، وما بعد (إذا) الفجائية لا يعمل فيما
قبلها (٦) .

وما ذهب إليه الفارسي لا يمكن استعماده أيضا ، والأولى بالاتباع هو
ما ذهب إليه ابن مالك من الجمع بين المذهبين حيث يقول : (إذا ولي (لما)

(١) سورة يوسف ، الآية : ٦٨ .

(٢) البحر المحيط : ٢٦٦/٢ ، والبيح : ٢١٥/١ .

(٣) ينظر البحر المحمود : ٢٥٠/١ ، ١٠٦/٣ .

(٤) سورة الكهف ، الآية : ٥٩ .

(٥) سورة الزخرف ، الآية : ٤٧ .

(٦) الجنى الداني : ٥٩٥ . وينظر النكت الحسان : ١٢١ ب .

فعل ماضٍ لفظاً ومعنى فهو ظرف بمعنى (إذ) ، فيه معنى الشرط ، أو حرف
يقنع ، فيما مضى وجوباً لوجوب ، وجوابها فعل ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو جملة
اسمية مع إذا المفاجأة أو الفاء ، وربما كان ماضياً مقرباً بالفاء ، وقد يكسبون
مضارعاً (١) .

٢٣ - ومن الآراء التي صح أبو حيان بأنه يوافق الفارس فيها .

اختلف النحاة في كان الواقعة بين فعل التمجيب ، وما التمجيبية
نحو : ما كان أحسن زهداً ، وذلك على ثلاثة مذاهب : أحدها : أنها زائدة
لا اسم لها ولا غير ، وهو مذهب أكثر الكوفيين والفارس .

والثاني : أنها كان التامة واسمها ضمير المصدر أي : ك كان هــ

أي الكون ، وهو مذهب السمرقاني وخطاب الماردي .

والثالث : أنها كان الناقصة ، واسمها ضمير يعود على (ما) ،

وخبرها فعل التمجيب ، وهو مذهب الجرمي ، ونقله بعضهم عن البصريين ،

ولا يبيح عنهم ، ثم قال أبو حيان : وهذا أهدى الأقوال من الصواب ،

والأحسن مذهب الفارس (٢) .

وفي اختصار أبي حيان لمذهب الفارس بهند عن التكلف والتمقيد ،

لأن كان في مثل هذا الاستعمال مجردة عن الحدث ، ولا تدل إلا على

الزمان ، وهو لا يوجب مرفوعاً ، ولا منصوباً .

(١) التسهيل : ص ٢٤١ .

(٢) الارتشاف : ١٦٩ أ ، وضحى المالک ص ٣٨٢ .

أبو حيان والزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨ هـ)

كان أبو حيان قاسياً في نقاشه في الزمخشري، وكثيراً ما كان يهينه بالضم في الدعوى، ويهدم فهمه لكتاب سيرته، والسؤال الذي نود الإجابة عليه هل كان الزمخشري كما وصفه أبو حيان؟ وهل هناك سبب يكمن وراء ذلك؟ ولبيان هذا الأمر فاني سأعرض لبعض المسائل النحوية التي ناقشها فيها.

١- أخذ عليه تلحينه للقراءات المتواترة، يقول الزمخشري: وأما قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم (١) يرفع القتل، ونصب الأولاد، وجسر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفتحة بينهما بغير الظرف، ففسد لو كان في مكان الضرويات، وهو الضم، لكان سجعاً مردوداً، كما سجع ورد: في القصور أبي مزادة.

فكيف به في الكلام المنشور؟ فكية به في القرآن المجز بحسن نظمه وجزالته. قال أبو حيان: ولا التفات أيضاً لقول الزمخشري . . . وأعجب لمعنى ضريف في التحوير على عرس صريح محذوف قراءة متواترة موجود نظيره في لسان العرب . . . وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراءة والأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شيقاً وغريباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومرفقهم وديانتهم (٢) ويرى ابن عطية أيضاً أن هذه القراءة غريبة فسد استعمال العرب . وقال الفارسي أيضاً: هذا قبيح قليل في الاستعمال (٣).

وهنا نجد أبا حيان قاسياً في حكمه على الزمخشري فهربه بالمجسة، ويضغه في التحويل، لأن دراسة اللغة وفهمها ليس مقصوداً على أبنائها، وفي تراثها التحوي عدد كبير من العلماء الذين برعوا في اللغة والنحو في تفسير كتاب الله وهو لا لم يكونوا من العرب، بل من الأعاجم. كما أن الزمخشري لم يكن غريباً في العربية أو غيرها من العلوم التي تهدي لها بالدرس والتأليف، فكيف

(١) سورة الانعام الآية ١٢٢

(٢) البحر المحيط ٢٢٩/٤، وبنظر الكواكب ١٣٨/١

(٣) ينظر البحر المحيط ٢٦٩/٤.

قصة كلها وتشهد له بالقراءة والتمكن وقد كتب الله لها الذلود ~~وسر~~
الانتفاع بها على مر العصور (١).

ولعل هذا التحامل على الزمخشري يرجع الى تلك النظرة الاعتزالية التي
يقفها الزمخشري امام الآيات القرآنية ، الذي يقول ، فيه أبوحيان (وهذا الزمخشري
لغلسره في محبة مذهبه يكاد أن يدخله في كل ما يتكلم به ، وان لم يكن مكانه { ٢ }
وكثيرا ما كان يرى أبوحيان أن الزمخشري يحمل اللفظ ما لا يحتمله وقد ارتقاه ~~س~~
وجلا محذوفة لم يدل عليها الكلام ، ولتتمش مع مذهبه الاعتزالي . (٣) .

ان الحساس الشديد للدفاع عن القراءات عند أبي يحيى ، واهتمامه
الزمخشري للمذهب الاعتزالي وتلحينه للقراءات المتواترة ، كانت من الأسباب التي
جعلت أبوحيان ينقم عليه . ولكن هذه النقمة لم تكن دائما ، بل نجده يمدح حسبه
أحيانا ، ويشير الى ما وقع فيه من أخطاء . يقول ، (وهذا الرجل - الزمخشري -
وان كان أوتى من علم القرآن أوفر حظ ، وتجمع بين اختراع المعنى وبراعة اللفظ ،
ففي كتابه في التفسير أشياء منتقدة ، وكنت قريبا من تسطير هذه الأخرى ، وقد
نظمت قصيدا في شغل الإنسان نفسه بكتاب الله ، واستطردت الى مديح كتاب
الزمخشري ، فذكرت شيئا من محاسنه ، ثم نهيت على ما فيه مما يجب تجنبه ، وركبت
إثبات ذلك هنا لينتفع بذلك من يفعل على كتابي هذا ، ويشبه الى ما تضمنه من
القبايح) (٤) .

٢- أخذ عليه عدم فهمه لكتاب سبويه ، وذلك عند ما ذهب الزمخشري
الى أن (ولا شيء من بناء " أفعل " مطاوعا ولا يمتن نحو هذا الاحتمال كتاب
سبويه ، وذلك عند الكلام على القمل كتب من توله تعالى " أفن يمشى مكبا على
وجهه أهدي ، آمن يمشى سويا على صراط مستقيم) (٥) . قال أبوحيان (وكما
حال من أكب ، وهو لا يتمدى ، وكب متدد ، قال تعالى " فكبت وجوههم في النار ") (٦)

(١) يندرج مجلد مجمع اللغة العربية الجزء السابع عشر ص ٢٣ ، مقال

للاستاذ علي النجدي (٢) البحر المحيط ٢٧٦/٢

(٣) يندرج البحر المحيط ١٣١/٣ ، ١٣٢/٤ ، ١٣٣/٥ ، ٢٠١/٦ ، ١٣٤/٧ ، ١٥٢/٨ ، ٢٠٧/٩ ، ١٤٢/١٠

٢٦١/٨٤ ، ٨٤/٧

(٤) البحر المحيط ٨٥/٧

(٥) سورة الملك الآية ٢٢

(٦) سورة النمل الآية ٦٠

والهجرة فيه للشول في الشئ " أو الصيرورة ، ومطابق كـ انكب ، تقول : كـبتـه فـانـكب ، وهذا الرجل كثير التهجج بكتاب سبويه ، وكم من ندر في كتاب سبويه
عسى يصره ، ويصيرته حتى أن الامام ابا الحجاج يوسف بن معزز صنف كتابا
يذكر فيه ما غلط فيه الزمخشري ، وما جهله من ندر في كتاب سبويه (١) .

٣- ذهب الزمخشري الى أن (لوما) مركبة من (لو) و (ما) قال
ابوحيان : والذين اختاره البساطة فيها لا التركيب (٢) . وذهب ابن مالك الى
انها مركبة (٣) .

ويبدو أن دعوى التركيب أظهر من القول ببساطتها .

٤- ذهب الزمخشري الى أن (لن) تفيد تأييد النفي . قال ابوحيان
ولا تقتض النفي على التأييد خلافا للزمخشري (٤) .

وقال ابن هشام : ولا تفيد (لن) توكيد النفي خلافا للزمخشري فسي
كشافه ، ولا تأييد ، خلافا له في أنموذجه ، وكلاهما دعوى بلا دليل . قيل :
ولو كانت للتأييد لم يفيد منفيها باليوم في (فلن أكلم اليوم أنسياً) (٥) ، ولما كان
ذكر الأبد في (ولن يتمنوه أبداً) (٦) تكراراً ، والأصل عدمه (٧) .

ويرى ابن عصفور أيضاً أن ما ذهب اليه الزمخشري دعوى لا دليل عليها (٨)

وفي شرح التصريح " ولا تقتض (لن) تأييد النفي خلافاً
للزمخشري في أنموذجه لأنها لو كانت للتأييد لزم التقاض بذكر اليوم في قوله
تمالي " فلن أكلم اليوم أنسياً " ولزم التكرار بذكر " أبداً " في قوله تعاليس
" ولن يتمنوه أبداً " ، ولم تجتمع مع ما هو لانتهاً النهاية في قوله تعالى " فلن أهرج
الأرض حتى ياذن لي أبي) (٩) وتأيد النفي في (لن يخلقوا ذباباً) (١٠)

-
- (١) البحر المحيط ٣٠٣/٨ (٢) البحر المحيط ٤٤٢/٥ وينظر الكشاف ٥٨٦/٤
(٣) ينظر حاشية الصبان ٥٢/٤
(٤) البحر المحيط ١٠٢/١ ، وشرح المفصل ١١١/٨ والكشاف ١٥٤/٢
(٥) سورة مريم الآية ٢٦ (٦) سورة البقرة الآية ١٥ (٧) المغني ص ٣٧٤
(٨) المغني الداني ص ٢٢٠ (٩) سورة يوسف الآية ٨٠
(١٠) سورة الحج الآية ٢٣ .

لا تُسخر ارضي لامن مقتضيات لن • ولا تقتضى توكيده ان النفي خلافا للزمخشري في
كشافه في تفسير " لَنْ تَرَانِي " بل قولك لن اقوم محتمل لان تهدي به أنك لا تقوم
ابداً ، وأنك لا تقوم في مستقبله المستقبل وهو موافق لقولك لا اقوم في عسدم
اقادة التاكيد والتأهيد (٢) .

والا ترى ان نهي (لن) على افاة تريا نفي الفعل ، وتخليصه للاستقبال .

٥ - ذهب الزمخشري الى ان (قعد) تأتي بمعنى (صار) ففي قوله
تعالى " لا تجعل مع الله الهيا آخر فتقعد مذموماً مخذولاً " (٣) ، جملة
مذموماً خيراً لتقعد .

قال أبوحيان : ان قعد بمعنى صار مقصورة على المثل : شحذ
شفرته ، حتى قعدت كأنها حربة ، ومن قال قعد بمعنى صار فقد ذلك الى غير
هذا الموضع فقد أخطأ (٤) .

فأبوحيان لا يريد ان نقوس في استعمال قعد بمعنى صار ، لان ما جاء
من ذلك كان قليلاً ويقتصر به على المثل .

٦ - ذهب الزمخشري - وفقاً للقارص - الى ان الهاء انما تزداد مع
(ما) العجائز السائلة • ولا تزداد مع (ما) التسمية • قال أبوحيان :
والصحيح جواز ذلك وهو كثير جداً في شعرهم ونحوهم ، ومن نهر على ذلك سبهم
والقراء ، ونهر القراء على ان اهل نجد يجرّون الخبر بالهاء كثيراً ، فاذا سقطوا
رفسوا (٥) .

وقال المرادي : والصحيح الجواز ، لسماحه في أشعار بني تميم (٦) .

٧ - يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى " ولا تعد عيناك عنهم " (٧) .

وانما عدى به (عن) لتضمن عدا معنى (نبا وطلا) ، في قولك : نبت عنسه
عينه ، وعملت عنه عينه : اذا اقتحمته ولم تبلى به .

(١) سورة الاعراف الآية ١٤٣ (٢) شرح التصحيح ٢٢٦/٢ - ٢٣٠

(٣) سورة الاسراء الآية ٢٢

(٤) ينظر مذهب السالكين ٥٢ ، والهجر الصحيح ٢٢٦/٦

(٥) الارتشاق ١٢٤ [(٦) الجنى الدانى ص ٥٤

(٧) سورة الكهف الآية ٢٨

قال أبو حيان : وما ذكره من التضمين لا ينقاس عند البصريين ، وإنما يذهب إليه عند الضرورة ، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوصفي ، فإنه يكون أولى (١) . وفي الحقيقة إن ما ذهب إليه أبو حيان يبعدنا عن هذا الاضطراب المعنوي الذي يجعلنا أن نتصور معنيين في جملة واحدة لفمسل واحد . والأولى أن نلتزم اللفظ على استعماله الحقيقي ، ولا نلجأ إلى التضمين إلا عند الضرورة .

٨ - تنويع (ما) الصادرة عن ظرف الزمان ، وتوصل في الفالسب بأسر، صحت نحو: لا أصحبك ما ذر غارق . وذهب الزمخشري إلى أن (أن) تجيء ظرفية على غرار (ما) الزمانية ، وتشاركها في النيابة ، نحو : جئتك أن تصلي العصر ، أي : زمن صلاة العصر ، وحين الزمخشري على هذا المعنى قوله تعالى : أن آتاه الله الملك (٢) . أي وقت أن آتاه . و (إلا أن) بمعنى قوام (٣) : حين تصدقهم .

ليصدتوا

قال أبو حيان : ولا يبرغ ذلك أكثر النجاة (٤) .

وقال الرادي : ومعنى التعليل في هذه الآيات ، ظاهرة ، فلا يعدل عنه (٥) .

وقال السيوطي : لم يتم دليل على كون (أن) ظرفية مثل (ما) (٦)

(١) الهجر : ١١٩/٦ ، وبنظر الكشاف ٧١٢/٢

والتضمين : أن يرمي فعل أو مافى معناه في التضمين موكب فمسل آخر ، أو مافى معناه ، فيمطى حكمه في التحدى واللتزم ومجموع اللغة العربية هو أنه قياس لا سماعي ، بشروط ثلاثة :

الأول : تحقيق المناسبة بين الفعلين ، الثاني : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر موطن معها اللبس . الثالث : علامة التضمين للذوق العربي . ويوصى المجمع أن يلجأ إلى التضمين إلا لفرض بلاغي . مجلة مجمع اللغة العربية ٣٣/١

(٢) سورة البقرة الآية ٢٥١ (٣) سورة النساء الآية ٢٢

(٤) الارتشاف ١٤٤ ب ، والمغنى ص ٤٠١ ، والبعث ٨٢/١ ، والكناف ٥٥٠/١

(٥) الجنى الداني ص ٣٤١ (٦) البعث ٨٢/١

١ - ذهب الزمخشري - وفقاً لابن جنى وابن مالك - الى أن الجملة

تبدل من المفرد كما في قول الفرزدق :

إلى الله أشكو بالهدية حاجةً
وبالغمام أغرى كيف يلتقيان

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى ، كأنه قال : أشكو هاتين الحاجتين
تند رالتقيهما . قال أبو عبيان : وما استدل به لا تقوم به حجة (١) .

وقال الله مامنى : ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها
على سبب الشكوى ، وهو استعمال اجتماع هاتين الحاجتين (٢) .

١٠ - قال أبو عبيان : في تفسير قوله تعالى " لا يملكون شيئاً ولا يحقلون " (٣) . قال الزمخشري أن : ولو كانوا على هذه الصفة لا يملكون شيئاً قط ، حتى يملكو الشفعة ولا عقل لهم انتهى (٤) . ثم علم أبو حيان على قول الزمخشري قاطلاً : فأتى بقوله قط بعد قوله لا يملكون ، وليس بفعل ماضٍ ، وقط ظرف يستعمل مع الماضي لا مع غيره ، وقد تكرر للزمخشري هذا الاستعمال ، وليس باستعمال عربي (٥) . والمشهور في استعمال (قسط) أنها تختص بالأعمال الخفية المنصرف معانها الى الماضي .

وقال ابن هشام : وتختص بالنفس ، يقال : ما فعلته قط ، والماضية يقولون : ما فعله قط ، وهو لحسن (٦) .

١١ - أجاز الزمخشري حذف ما عطف عليه أم ، فقال في قوله تعالى " أم كنتم شهداء " (٧) : يجوز كون أم متصلة على أن يفقد رقبها محذوف ، كأنه قيل : أتعدون على الأنبياء اليهودية ؟ أم كنتم شهداء ، إذ حضره بقسوب الموت .

قال أبو حيان : لا تعلم أحداً أجاز هذه الجملة ، ولا يحذف ذلك لافى فسر ولا غيره ، فلا يجوز : أم زيد ، وأنت أقام عمرو أم زيد . ولا : أم قام خالد ، وأنت تهيد : أخن زيد أم قام خالد . والسبب في أنه لا يجوز الحذف أن الكلام في معنى أي الأمرين وقع ، فمن في الحقيقة جملة واحدة ، وإنما يحذف

(١) ينظر الأرتشاف ٣٠٤ ، وحاشية الصبان ١٣٢/٣ ، واللمح ١٢٨/٢
(٢) ينظر شرح التصريح ١٦٣/٢ (٣) سورة الزمر الآية ٤٣
(٤) الكشف ١٣١/٤ (٥) البحر الحيد ٢٣١/٢ ، ١١٣
(٦) المننى عن ٢٣٢ ، واللمح ٢١٤/١ ، ١٠١/٢٠ ، (٧) سورة البقرة الآية ١٣٣

المعطوف عليه ، وينبغي المحذوف مع الواو والفاء اذا دل على ذلك ، دليل ، نحو قولك : بل وهو جواباً لمن قال : ألم تضرب زيدا ؟ (١) .

١٢ - ذهب الزمخشري الى أن خبر (أن) الواقعة بعد (لو) يلزم كونه فعلاً . قال أبو جهمان : وهو وهمٌ ، وخطأٌ فاحشٌ ، قال تعالى " ولو أن مافى الأرض ، من شجرة ، أو لآدم " (٢) ، من شجرة تهنى لـ (ما) وهو في التفسير فسي موضع الحال من الضمير الذي في الجار والمجرور المنقلب من العامل فيسه ، وتقديره : ولو أن الذي استقر في الأرض كائناً من شجرة ، أو لآدم ، خبر لـ (أن) وفيه دليل على بطلان دعوى الزمخشري ، بمعنى المعجم معن بنسب قولسه : إن خبر (أن) الجائئة بعد (لو) لا يكون اسماً جامداً ، ولا اسماً مشتقاً ، بسبب يجب أن يكون فعلاً ، وهو قول ، باطل ولسان العرب طافح بالزيادة عليه . قال جهمسر :

ولو أنّها عصفورةٌ لحسبتُها مسومةٌ ، تدعو عبيداً ، وأزماً

وقال آخر :

ما أطيب السموات لو أنّ الفتي حجرٌ وهو كثر في لسانهم (٣) .

وقال ابن مالك : وقد حمل الزمخشري ادعاءه اضماراً (ثبت) بهيئته (لو) و (أن) على التزام كون الخبر فعلاً ، ووضعه أن يكون اسماً ، ولو كان بمعنى فعل ، نحو : لو أن زيدا حاضر ، وما منه شائع ، ذائع في كلام العرب كقوله تعالى : " لو أن مافى الأرض ، من شجرة ، أو لآدم " .

وقول الراجز :

ولو أنّ حمياً مدُّ ركبُ الفسلاج ، أو ركبُ ملاعسبُ الرسلج

قال المرادي : قلت : الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الزمخشري أنه منع كون خبرها اسماً معتقاً ، والتزم بالفعل حينئذ ، لا مكان سوفه ، قضاءً لحق طلبها للفعل . وأما إذا كان الاسم جامداً ، فيجوز ، لتعد رصن الفعل منه ،

(١) البحر المحيط ٤٠١/١ ، والهمج ١٣٢/١ ، والهمنى ص ٦٥ ، والكشاف ١٦٣/١

(٢) سورة لقمان الآية ٢٧

(٣) ينشر البحر المحیط ١٩٠/٧ ، والجنى الدانى ص ٢٨١ ، وينظر الكشاف ٥٠١/٣ .

كما فصل ابن الحاجب ، ألا ترى قوله في الفصل : ولو قلت : لو أن زيدا
حاشراً لكرمه . لم يجوز . ولم يفسر لغير المقتضى . وإذا عمل على هذا
لم يرد عليه قوله تعالى : " ولو أن ما في الأرض من شجرة أو قلم " . ولا نحو :
ولو أنها عصفورة . . . وإنما يرد عليه : لو أن حياً مدرك القلاج . وللجيب
عنه أن يقول : إن هذا الهمت ضحوه من النادر فلا يرد عليه (١) .

وقال ابن هشام (٢) " وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر
اسماً مشتقاً ولم يتبها لها الزمخشري ولا ابن الحاجب ، ولا ابن مالك ، وهي
قوله تعالى (يودوا لو أنهم يادون في الأعراب) (٣) .

وهي الدامية أن (لو) في هذه الآية صدى لاشروطية لمجيئها بعد
فعل دال على التضييق (٤) . والأولى ما قاله أبوحيان لخلوه من التقدير
والتكلف ، ولأن الشواهد تؤيده .

١٣ - جعل الزمخشري الجملة الواقعة بعد (إلا) في مثل قوله
تعالى " وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم " (٥) صفة لقرية . وقال :
الجملة واقعة صفة لقرية ، والقياس أن لا تتوسط الواو بينهما ، كما في قوله تعالى :
" وما أهلكنا من قرية إلا لهما مذرون " (٦) . وإنما توسطت لتأكيد الموصوف
الصفة بالموصوف ، كما يقال في الحال : جامي زيد عليه ثوب ، ويغاسي وعليه
ثوب انتهى (٧) .

قال أبوحيان : وهذا الذي قاله الزمخشري وتبده فيه أبو القاسم ،
لا نعلم أحداً قاله من النحويين ، وهو مني على أن ما بعد (إلا) يجوز أن
يكون صفة ، وقد ضموا ذلك ، قال الأشعري : لا يفتصل بين الصفة والموصوف
بـ (إلا) ثم قال : ونحو ما جاء في رجل إلا راكب قد يهوى : إلا رجل راكب ،
وفيه قبح يجعلك الصفة كالاسم . وقال أبو علي الفارسي : تقول : ما مررت بأحد
إلا قائماً ، نقاشاً حال من أحد ، ولا يجوز إلا قائم ، لأن (إلا) لا تعترض بين
الصفة والموصوف (٨) .

- (١) ينظر الجني الداني ٢٨١ = ٢٨٢ ، وشرح الفصل ١/٦ - ١١
(٢) ينظر المفتي ٣٥٦ (٣) سورة الاحزاب الآية ٢٠ (٤) حاشية الصبان ٤٧٤
(٥) سورة الحجر الآية ٤ (٦) سورة الشعراء الآية ٢٠
(٧) الكشاف ٥٧١/٢
(٨) ينظر الارتشاف ١٣ آية ، والمفتي ٤٧٧

ثم يقول : وأما كون الواو تزام لتأكيد وصل الصفة بالموصوف ، فغير مسموح
في كلام النحويين : لوقلت : جامي رجل وعامل على أن يكون وعامل صفة
لرجل لم يجز ، وإنما تدخل الواو في الصفات جوازا إذا عطف بعضها على بعض ،
وتغاييرها لولها ، نحو : مروت بنه الكرم والشجاع والشاعر (١) وفي موطن آخر
يقول أيضا (ويكفي رد القول الزمخشري أنا لا نعلم أحداً من علماء النحوذ حسب
إلى ذلك) (٢) وقال ابن مالك : وما ذهب إليه الزمخشري من توسط الواو بين
الصفة والموصوف فاسد ، لأن مدحهم في هذه المسألة مذموم لا يعرف من
البصريين والكوفيين معول عليه ، فربما أن لا يلتفت إليه . وأيضا أنه منسب
بما لا يناسب ، وذلك أن الواو تدخل على الجمع بين ما قبلها وما بعد ها ، وذلك
مستلزم لتغايرها وهو ضد لما يراد من التوكيد ، فلا يصح أن يقال للماطف موكد .
وأيا ان الواو فصلت الأول من الثاني ، ولولا هي لتلاصقا ، فكيف يقال أنها أكسد
لصوقها ، وأيضا ان الواو ، ولو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولس
المواضع بها موضع الحال ، نحو : ان رجلاً رأيه شديد لسعيد ، فرأيه شديد : جملة
نعت بها ، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال ، بخلاف ولها كتاب
معلم ، فأنها جملة تصلح في موضعها الحال ، لأنها بعد نفي والنفي صالح
لأن يجزا ، صاحب الحال (٣) .

ان رأى الزمخشري رأى رايه ، ولكن فيه مخالفة لأقوال النحاة . وغير
مسموح في كلام النحويين .

١٤ - ذكر الزمخشري في الكشاف (٤) أن التحقيق في (اذا) الفجائية
أنها اذا الكائنة بمعنى الوقت ، الطالبة ناصباً لها ، وجملة تضاف إليها مخصّصة
في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فضلاً مخصصاً ، وهو فعل المقابلة ، والجملة
ابتدائية لا غير ، فتقدّم قوله تعالى " فاذا جبالهم ومصوبهم تخيل إليه " من سحرهم ،
أنها تثنى (٥) . ففاجأ موسى وقت تخيل من جبالهم ومصوبهم . وهذا
تخيّل ، والمعنى : على مقابلاته . جبالهم ومصوبهم مخيلة إليه السحر . وقسأل

(١) البحر المحيط ٢/٢٢٢ (٢) البحر المحیط ٦/١١٥
(٣) بخار شرح التصحيح - الحاشية - ١/٣٧٧
(٤) بخار الكشاف ٣/٧٣
(٥) سورة طه الآية ٦٦ .

في قوله تعالى " ثم اذا انتم بشرتم تنتثرون " (١) ثم فاجأتكم وقت كونكم بنفسكم
منتثرين (٢). وقال في قوله تعالى " فلما جاءهم آياتنا اذا هم فيها يفتخرون "

فان قلت : كيف جاز ان تجاب (لما) بـ (اذا) المفاجأة ؟ قلت : لان فمسل

المفاجأة معها مقدره وهو عامل التصيب في محلها (٣) كانه مثل ما جاءهم واخبروا

قال ابي حيان : ولا تعلم نحوها ذهب الى ما ذهب اليه هذا الرجل من

ان (اذا) المفاجئة تكون مضمومة بفعل مقدره تقديمه : فاجبا : بل الذاهب

فيها ثلاثة مذاهب : انها حرف فلا تحتاج الى عامل وهذا ذهب اليها ظرف

مكان ، فان صح بعد الاسم بعدها بخبر له كان ذلك الخبر عاملا فيها ونحو :

خرجت فاذا زيد قائم ، فقام ناصبا (اذا) كان التقدير : خرجت ففى المسكان

الذي خرجت فيه زيد قائم . وهذا ذهب اليها ظرف زمان والسامل فيه الخبر ايضا .

كانه قال : ففى الزمان الذي خرجت فيه زيد قائم ، وان لم يذكر بعد الاسم خبره

او ذكر اسم منصوب على الحال كانت (اذا) خيرا للمبتدأ ، فان كان المبتدأ

جسما ، وقتنا اذا ظرف مكان كان الاثر واضحا . وان قلنا ظرف زمان كان الكلام

على حذف ان : ففى الزمان حضور زيد .

وما ادعاه الزمخشري من اضمار فعل المفاجأة لم يفتق به ولا فى موضع

واحد ، ثم المفاجأة التى ادعاهم لا يدل المعنى على انها تكون من الكلام

السائب ، بل المعنى يدل على ان المفاجأة تكون من الكلام الذى فيه (اذا)

عقول : خرجت فاذا الأسد ، والمعنى : ففاجأتني الأسد ، وليس المعنى :

ففاجأت الأسد (٥) وما كان اغناها من هذا الخلاف لو اكتفى بالقول بان

(اذا) حرف يدل على المفاجأة دون البحث عن الناصب لهما ، لان ذلك

لا يقدم شيئا جديدا الى اللفظة .

(١) سورة الرعد الآية ٢٠

(٢) بنظر الكشاف ٤٧٢/٣

(٣) سورة الزخرف الآية ١٧

(٤) بنظر الكشاف ٢٥٥/٤

(٥) بنظر البحر المحيد ٢٥/٨ ، والجنى الدانى ص ٣٧٩ .

١٥ - وذهب الزمخشري الى أن العامل في (اذا) هو الجسواب ،
وجعل من ذلك قوله تعالى " اذا وَقَّتِ الواقعة ، ليس لوقتها كاذبة " (١) ،
قال : فان قلت : يوم انتعيب (اذا) ؟ قلت : ب (ليس) ، وكقولك : يسر
الجمعة ليس لي شغل ، أو محذوف ، بمعنى : اذا وقتت كان كيت وكيت ،
أو باضمار اذكر انتين (٢) .

قال أبوحيان : أما تصبها ب (ليس) فلا يذهب نحوون ، ولا من شهدا
شيئا من صنعة الاعراب الى مثل هذا ، لأن ليس في النفي ك (ما) و (ما)
لا تسل فلكل ليس ، وذلك أن (ليس) مسلوقة الدلالة على الحدث والزمان ،
والقول بأنها فعل هو على سهيل الجاز ، لأن حد الفعل لا يمتد على فعلها والعامل
في الظرف إنما هو ما يقع فيه من الحدث ، فلماذا قلت : يوم الجمعة أقوم ، فالقوام
واقع في يوم الجمعة ، و (ليس) لا حدث لها . فكيف يكون لها فصل في
الظرف (٣) .

ومن الملاحظ أن الزمخشري قد أغرق نفسه في البحث عن العامل في
(اذا) وقد اتساق معه أيضا أبوحيان في هذا الأمر ، وما كان أغنانا عن هذا
الخلافا لو أنهم اكتفوا بالتول بأن (اذا) ظرف متضمن معنى الشرط . دون
أن يبحثوا في ناصبها . وكما نتمنى من أبي حيان أن يقول في مثل هذا ، إن
البحث عن ناصب (اذا) لا يترتب عليه حكم نطق وينتهي عدم التشاغل به .

١٦ - كان سببه وجه البحر البصريين يذهبون الى أن حمزة الاستفهام
اذا جاءت في جملة محذوفة بالواو أو الفاء ، أو ثم تأخرت بحروف الابداف ، وهذا
لما لها من الصدارة ، وذلك مثل قوله تعالى " أفلم يسمروا " (٤) " أفلا تعقلون " (٥)
(أو لم يسمروا) (٦) .

وذهب الزمخشري الى أن الحمزة في مكانها الأصلي ، فهو إن السطف
على جملة مقدرة بينها وبين المماط ، ففي قوله تعالى " أفنضربُ عنكم الذكُورُ
صَفْحاً " (٧) ، يقول : الفاء للسطف على محذوف ، تقديره : أنهلكم فنضرب

(١) سورة الواقعة الآية ٢٥١ (٢) الكشاف ٤٥٥/٤
(٣) مختصر البحر المحيط ٢٠٢/٨ ، والجنى الداني ص ٦١
(٤) سورة يوسف ١٠٩
(٥) سورة البقرة الآية ٤٤
(٦) سورة الرق الآية ٩
(٧) سورة الزخرف الآية ٥

فكم الذكره انكارا لأن يكون الأمر على خلاف ما قدم من انزاله الكتاب ، وذلك منه
قرأنا غيرها ، لم نقلوه ، وسألوا بسببهم انتهى (١) .

قال أبو حيان : " ان المذهب الصحيح قول سيبويه والفتوويين ان الفاء
والواو منسوتين فيما التقديم ، لانسطف ما بعدهما على ما قبلهما ، وأن الهجزة تقدمت
لكن الاستفهام له صدر الكلام ، ولا خلاف بين الهجزة والحرف " (٢) . وقد
ذكر أبو حيان أن الزمخشري قد رجع عن قوله هذا في بعض تعانيفه الى قول
الجماعة (٣) .

وقال ابن هشام " وشريف قولهم - الزمخشري ومن أخذ به رايه - ما فيه
من التكلف ، وأنه غير مطرد في جميع المواضع ، أما الأول : فله عوى حذف
الجملة ، فان قولهم بتقديم بحرف المخطوف ، فقد يقال : انه أسهل منه ، لأن التجوز
فيه على قولهم أقل لفظا ، من أن في هذا التجوز تنبيهها على أصالة شئ في شئ " ،
أي أصالة الهجزة في الأصح . وأما الثاني : فلأنه غير ممكن ، فسي نحسب
(أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت " (٤) (٥) .

وقال ابن مالك " وقد نقل الزمخشري ، في منظم كلامه في الكشاف ، عن
هذا المعنى ، فادعى أن بين الهجزة وحرف المخطوف جملة حذف ، مطروفا عليها ،
بالمطوف ما بعد .

وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى " (٦) .

والأولى ما ذهب اليه أبو حيان وغيره بأن الفاء أو الواو محلها قبل الهجزة
لكن قدمت الهجزة ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وفي ذلك عند عمن
التكلف والتقدير .

١٧- أخذ عليه شمهه بالنحو ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى " ها أنتم
أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله " (٧) .

(١) الكشاف ٢٣٧/٤ (٢) البحر المحيط ١٠٢/٣٤٥/٨

(٣) بنظر التدويل والتكميل ١٤١/٥ ، والبنى الداني ص ٣١

(٤) سورة الرعد الآية ٣٣ (٥) المفتي ص ٥

(٦) شواهد التوضيح والتدريج ص ١٢

(٧) سورة آل عمران الآية ١١

قال الزمخشري: والواو في (وتؤمنون) للحال، وأنت ابها مسمن
لا يجهونكم أن: لا يجهونكم والحال، أنكم تؤمنون بكتابتهم كله.

قال أبو حيان * وهو حسن إلا أنه فيه من الصنعة النحوية ما يحد منه،
وهو أنه جعل الواو في (وتؤمنون) للحال، وأنها منتصبة من لا يجهونكم، والمضارع
الثبت إذا وقع حالا لا يدخل عليه واو الحال، تقول: جاء زيد يضحك، ولا يجسوز
ويضحك. فأما قولهم قمت وأضحك منه، ففي غاية الشذوذ، وقد أول على ضمير
مبتدأ، أي: قمت وأنا أضحك عنه، فتصير الجملة اسمية، ويحتمل: إذا التأويل هنا
أن: ولا يجهونكم وأنتم تؤمنون بالكتاب كله، لكن الأولى ما ذكرناه من كونها
للصنف (١).

والأولى رأى أبو حيان لدخله من التثنية ولتمشيه مع القواعد النحوية.

نتائج الدراسة السابقة:

لقد أفاد أبو حيان من آراء الأصبهين والكوفيين والبهتاديين، وكانت له
مناقشات مع كبار النحاة منهم.

وكما قد رأينا أنه كان قليل الإشارة إلى نحاة بهتاد إذا ما قيس ذلك
بذكره لآراء الأصبهين والكوفيين، وذلك يرجع إلى أن هؤلاء البهتاديين
لا يؤلفون وحدة في التفكير أو الضمير، بل كانوا موزعين إلى بهتادين أو كوفيين،
هذا بالإضافة إلى آرائهم التي انفردوا بها. ولهذا نجد أن أبا حيان كان
مخالفا لهم في أغلب آرائهم التي ناصرها بها الكوفيين، مستندا في ذلك إلى
عدم السماع وعدم القياس على القليل.

علاقته بابن كيسان:

إن ابن كيسان وإن كان يبنى آراءه على الأصول النحوية التي اصطليح
عليها النحاة، كالسماع والقياس والتعليل، لكنه كان مقدرا في القياس، ولهذا فقد
وردت فيه تراكمات غير مسبوقة نحو: ما أحسن - لولا - بخلة زيد - كما أجاز

(١) البحر الحيات ٣/٤٠ - ٤١، ومنتظر الكشاف ٦/١ - ٤٠، ٤٠.

تصغير (أفضل به) قياسا على صيغة (أفضل) - وقد أنكر عليه أبو حيان ذلك .

كما نجد أن أبا حيان يخالفه فيما كان يشتق لنفسه من آراءه قد غلب بها عن الشهرور يوسن النحاة .

وليس معنى هذا أنه كان يخالفه في كل ما جاء به من آراءه ، بل نجده يوافقه في بعض آرائه ، من ذلك اختاره التركيب في الضمير أنت ، ومنع اشتراك المفعول معه مع ما قبله في حال أو ضمير .

علامته بأبي على الفارسي :

إن أبا حيان وإن كان يتفق مع الفارس في الأصول التي كان يأخذ بها في دراسة النحو ، لكن هذا لم يخل دون مناقشته ، ومخالفته له في بعض المسائل .
ويمكننا أن نرجح مخالفته له إلى أن أبا على كان شغوفًا بالقياس ، وقد نقل عنه أنه قال : " لأن أدخل في خمسة مسألة ما يابها الرواية أحسن إلى من أن أدخل في مسألة واحدة قياسية " (١) .

كما أنه كان يخالف مسهبويه في بعض آرائه ، ومن هنا فقد أنكر عليه أبو حيان هذه الآراء .

وكان أبو حيان يستحسن رأيه في بعض المسائل فيأخذ به من ذلك أن كان الواقع به ، فحل التصحيح والتسجيب إنما هي كان التامة .

وهذا إن دل على من فأنما يدل على الاستقلال في الرأي واتجاه الدليل الذي يتفق مع وجهة نظر كل منهما .

علامته بالزمخشري :

كان للوقفة الاحتزالية التي وقفها الزمخشري أمام الآيات القرآنية أشرفى ردود أبي حيان عليه . فكان يأخذ عليه أنه يحمل اللفظ ما لا يحتمله ، ويشد رتقاد يبر وجلا لم يدل عليها الكلام كما كان يأخذ عليه تلحينه للقراءات المتواترة .

(١) الخصائص ٨٨/٢ ، ومعجم الأديباء ٢٥٥/٣ .

وقد اكثر ابو حيان في كتابه البحر المحيط من مناقشته ، وقد لخص تاج الدين
احمد بن مكتوم المتوفى (٧٤٩ هـ) هذه المناقشات في * الدر اللقيط من البحر
المحيط * وهو مطبوع في عاشر البحر المحيط .

كما الف يحيى الفارسي القاسم المصنوع كتاب * المحاكمة بين ابي حيان وابن
عطية والزمخشري * (١) قصده فيها توضيح الصواب في هذه المناقشات التي
دارت بينهم .

ومهما يكن من امر فان ابا حيان كان متحاما على الزمخشري بوصفه له بانسه
اعجب ضميف في النحو . وبأنه لا يفهم كتاب سيبويه . لان دراسة اللغسة
والابداع فيها ليس مقصورا على ابناءها فقط . ولما اذ قد هب بمهدا ٢ ألم تر ان
عددا لا يبروه من ائمة النحو واللغة هم من المعجم . . يضاف الى هذا ان الزمخشري
كان اما من ائمة النحو .

وكيف يعد الزمخشري ضميفا في النحو ؟ وقد ترك لنا ما يقرب من خمسين مؤلفا
في النحو واللغسة والتفسير ، ولكن قاتل الله الغضب .

ونخلص من هنا الى ان هذا المنهج الذي اتهمه نحاة بنفء اد من المزج
بين النحويين البصري والكوفي ، وقد ساد الدراسات النحوية حتى وقتنا الحاضر
مع الاجتهاد الذي تستلزمه متطلبات المعصر .

(١) من هذا الكتاب نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية برقم (٢٥٩)

الفصل السادس

-

« أروعهمان ونحاة الأندلس »

--

أبو حيان ونحاة الأندلس :

كانت معرفة أهل الأندلس بالنحو الكوفي أسبق من معرفتهم بالنحو البصري ، فقد ذكرت المصادر أن جوهى بن عثمان المتوفى (١١٨ هـ) أحد طلاب السلم الأندلسيين قد وفد على المشرق ، ولقى الكسائى والفراء (١) . وأخذ عن الكسائى كتابه فى النحو ، وعاد به الى الأندلسيين ، ويتوا يتدارسون هذا الكتاب حتى منتصف القرن الرابع الهجرى ، الى أن جاء الأفشينقى (محمد بن موسى) المتوفى سنة (٣٠٧ هـ) الى المشرق ، وأخذ كتاب سيبويه عن أبى جعفر الهنسى ، وانتسخه ، وأدخله الأندلس (٢) . كما أن محمد بن يحيى الرياحى المتوفى سنة (٣٥٨ هـ) من الراحلين الى مصر ، قد لقى أبى جعفر النحاس ، وروى عنه كتاب سيبويه ، ثم أدخله الأندلس .

وقد أقبل طلاب الأندلس على كتاب سيبويه يتدارسونه بشغف ، ويتأفكون فى فهمه ، وشرح مسأله ، لكن هذا الاهتمام الشديد بالكتاب لم يبع من أذهانهم المذهب الكوفى . ومهما يكن من أمر فان الأندلسيين قد عرفوا المذهبين الكوفى والبصرى وتأثروا بهما .

ولا أريد أن أطيل الكلام فى هذا الموضوع ، لأنه قد كثر الكلام به ، وإنما الذى أود اثباته هنا هو أن علماء الأندلس قد عكفوا على دراسة كتب البصريين والكوفيين والبغداديين ، ثم انتخبوا منها ما يتفق ، ومنزج كل نحوى منهم من حيث الأعداد بالرواية والسماح والتقياس . ثم حاولوا أن يتهفوا بهذا السبب ذلك التراث النحوى ، ويتشكروا ، ذلك فى بعض الآراء التى يتقسم بالاجتهاد ، أو فى شرحهم ومختصراتهم .

ولكن نتبين ما بذله أبو حيان من جهد فى تطور النحو ، وما أتى به من آراء واجتهادات ، بحيث نستطيع على ضوء ذلك أن نوضح منهجه فى التفكير ، ونسزله بين نحاة الأندلس ، فانه لا يد لنا من التمرس الى النحاة الأندلسيين الذين كثر ذكرهم فى كتابه ، وكان له معهم مواقف . ومن أشهرهم :

(١) بنوار طبقات الزيدى ٢٧٨ ، وصحيفة مجمع اللغة العربية ١٠ / ١٠٢ .

(٢) بنوار طبقات الزيدى ٣٠٥ .

١- أبوحسان السهيلي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) :

عن أبوحسان * أن السهيلي مبادئ النان في التدهور، وإن كان غير مدفوع
عن ذكاء وفطنة ومعرفة، وإنما سوى إليه ذلك من شيخه أبي العباس بن الطراوة،
فانه لم يأخذ إلا عنه، وابن الطراوة كما علمه النجاة كثير الخلاف لما علمه
النحويون، وقد صنف كتاباً في الرد على سبويه، وعلى الفارسي، وعلى الزجاجي^(١)

ومن المسائل النحوية التي ناقشه فيها :

١- ذهب السهيلي إلى أن (ميجا) قد تخون من الاسم، وتكون حرفاً،
إذا لم يعمد عليها من الجملة، فهو كقول زهير :

وميجا تكن عند امرئ من خليفة^{١٥٠} وان خالها تخفى على الناس، وتسلم

قال : فهي هنا حرف بمنزلة (ان) بدليل أنها لا محل لها.

وقد أنكر عليه ذلك أبوحسان، وذهب إلى أن (ميجا) خبر تكن، وخليفة
اسمها، أو مبتدأ، واسم تكن ضميرنا، والشارح، خبر^(٢).

وقال المرادي (ان قول السهيلي غريب)^(٣).

٢- ذهب السهيلي إلى أن (ان وأخواتها) ينصبين الاسم، وأن الخبر

باق على رفضه الذي كان عليه قبل دخولهن - وهو ذهب الكوفيين -

واستدل على ذلك بأنها أضعف من الأفعال فلم يجز أن تعمل عملين^(٤). ثم

يقول (وبدلك على أنها لم تعمل في الاسم الثاني أنه لا يلزمها، لأنه لا يلي المائل

مائل فيه غيره، فلو عملت فيه أولم يها، كما يلي كان خبرها، يلي الفعل فعمله^(٥).

ورد عليه ذلك أبوحسان، وذهب إلى أن (ان وأخواتها) ينصبين الاسم

ويرفعن الخبر^(٦).

بعض الأقسام والنظائر : ١٣/٣

- (١) التذييل والتكميل ١٣٦١/٥
- (٢) الارتشاف ٢٨٤ ب، وائتكت الحسنان ٥٦ أ، والمجمع ٥٨/٢، والمغنى ٤٣٥
- (٣) الجنى الدانى ٦١٢ (٤) المجمع ١٣٤/١
- (٥) نتائج الفكر - للسهيلي - ص ٢٨٥ (رسالة جامعية)
- (٦) الارتشاف ١٢٦ ب، والتذييل والتكميل ٤٢/٢ ب

٣- في بحث المفعول المطلق يقول أبو حيان : " ينصب المصنوع بالفتل، إن كان من لفظه وهو جار عليه، وزعم ابن الطراوة أنه مفعول به بمفعول مضمرا لا يجوز إظهاره، والقدر في قعد قموداً : فتل قموداً، وقال تلميذه السهيلي كذلك إلا أنه قال هو منصوب بمعد أخرى، ولا يجوز إظهارها، وهذا من ذهبان ركيهان مخالفاً لما عليه الجمهور من غير حاجة لذلك (١) .

ولكن وجدنا أن السهيلي لم يقل ما أسنده إليه أبو حيان، بل إن السهيلي يرى أن المفعول المطلق ليس مفعولاً به، وأنه منصوب بما تضمنه لفظ الفتل، وذلك حيث يقول " العامل فيه إذا كان مفعولاً مطلقاً ليس هو الفتل بنفسه، وإنما هو ما يتضمنه من معنى (فتل) الذي هو قاء، وعين، ولام، لأنه إذا قلت : ضربت، تضمنت ضربت معنى (فعلت)، لأن كل ضرب فعل، وليس كل فمسل ضرباً، وإذا كان الأمر كذلك، فضرباً منصوب بفعلت المدلول عليها بضرب، حتى كأنه قلت : فعلت ضرباً (٢) .

كما أن السهيلي قد ذكر غير مرة أن ما يتضمنه الفتل من معنى (فتل) لا يقع بعده إلا مفعول مطلق (٣) .

٤- ذهب السهيلي إلى أنه لا يجب ارتفاع الاسم بعد النازف والمجرور على الفاعلية، بل على الابتداء، وإن كان في موضع خير أو نسي، وقد خالفه فسي ذلك أبو حيان، قال : " تقول في زيد خلفك أبوه، فأبو مرفوع بالنازف على الفاعلية، ويجوز أن يرفع على الابتداء، والنازف خبره، والجملة من المبتدأ والخبر، خبر عن زيد، وهكذا تلقنا هذا الأثر من أفواه شيوخنا (٤) .

٥- ذهب السهيلي إلى أن (واو) القسم هي واو العطف في الأصل، قال أبو حيان : " ولا يقوم دليل على صحة من من هذه المذاهب، ولو كان أصلها المطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله :
أرقت ولم تهيج لهنى جمعة
والله ما أدري به حس ولا سقا
ومن الواضح أن رأى السهيلي لا يخلو من تكلف واضطراب .

(١) الأرتشاف ١١٥، والوهج ١٨٧/١
(٢) نتائج الفكر - للسهيلي، الورقة ٨٧ أ (القسم المقتض)
(٣) نتائج الفكر الورقة ١٨٨
(٤) الأرتشاف ١٥٦، و نتائج الفكر ص ٣٥٨
(٥) ينار الأرتشاف ٢٦٨ ب، وضمين السالك ص ٢٣٦، وآمال السهيلي ص ٤٤، والوهج ٢٦/٢ .

(٦) - ذهب السهيلي الى ان (لا) الطلبيه ، هي (لا) النافية وان الجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ قال ابو حيان (من غريب الخلاف في (لا) التي للنهي والدعاء ، ما ذهب اليه ابو القاسم السهيلي من انها (لا) التي للنفي ، قال لان الناهي يطلب نفسى الفصل ، وتركه كما يطلب الامر وجوده ، وقد تدخل (لا) النافية بين الجار ، والمجور نحو: جئت بلا زاد ، وبين الناصب والمنصوب نحو: اخشى ان لا تقوم فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم ، وهو لام الامر لكونها اجمرت كراهة اجتماع لامين نفسى اللفظ ، كما قالوا: ظلت ، يريدون: ظلت ، فكان الاصل اذا نهيت للاتذويب كما تقول في الامر: لتذهب ، فاضمرت اللام كما ذكر.

ثم قال ابو حيان: وهذا الذي قاله في غاية الشذوذ ، لان فيه ادعاء اضار لم يلفظه قط ، ولان فيه اضرار الجازم ، وهو لا يجوز الا في ضرورة ، ولا يصح تشبيهه بقولهم: جئت بلا زاد ، واخشى ان لا تقول ، فانه هنا لفظ بالمامل ، وفي ذلك لم يلفظ بالمامل يوما قط ، فلا يحفظ من لسانهم للاتذويب ، لا نفسى نشروا في نظم ، فهذه كلها دعاوى لا يبرهان عليها ، وايضا فقد سبق اجماع النحويين كوفهم يصرحهم على ان (لا) تفيد معنى النهي عن الفعل ، وان الجزم بها نفسها ، لانهم احدا خالف في ذلك قبل هذا الرجل (١) .

والحق ما ذهب اليه ابو حيان في ان (لا) الطلبيه اصل بنفسها (٢) لان قول السهيلي هذا دعوى لا دليل على صحتها .
والاولى بالاتباع ما ذهب اليه ابو حيان لما فيه بحد عن الاضطراب في استعمال (لا) في الاساليب المبهمة ، كما انه يتفق مع ما اجمع عليه النحاة .

(١) الاشياء والنظائر : ١١/٣
(٢) ينظر الارتشاف: ٢٨٣ ب ، والجنى الداني ص ٣٠٠ ، المعنى ص ٣٢٧
والهمج: ٥٦/٢ .

ابو حيان وابن عصفور (المتوفى سنة ٦٦٣ هـ) .

أولى ابو حيان آراء ابن عصفور وكتبه عناية عظيمة ، فقد قام بتلخيص بعضها وتسهيل ما عسر منها ، وازالة ما علق فيها من غوض ، وكثيرا ما كان يقف عند آرائه النحوية ويناقشها . ومن ذلك :

(١) - ذهب اكثر النحاة الى انه لا يفصل بين اذن وبين الفعل ، بغير القسم فان فصل بينهما بغيره ألفيته ، واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف ، نحو : اذن غدا انكرت .

قال ابو حيان " والصحيح ان ذلك لا يجوز " (١) .

ويبدو ان ذلك لم يسمع عن العرب ، ولهذا انكر عليه ابو حيان ذلك ، وقال

المراذى " ولم يسمع شيء من ذلك فالصحيح منه " (٢) .

(٢) - ذهب ابن عصفور الى ان " كأمين " يدخل عليها حرف الجر ، نحو :

بكأمين تبيع هذا الثوب . . . قال ابو حيان " ويحتاج دخول حرف الجر عليها الى سماع " (٣) .

ويبدو لى ان ابن عصفور قد اجاز دخول حرف الجر على " كأمين " قياسا

على دخول حرف الجر على " كم " مثلا . والحق ما ذهب اليه ابو حيان .

(١) الارشاف : ٢٤٨ ب ، وينظر : القرب : ٢٦٢/١ ، والمعنى : ص ٣٢٢

(٢) الجنى الدانى : ص ٣٦٣ ، وينظر : حاشية الصبان : ٢٨٩/٣

(٣) الصحح : ٧٦/٢ ، والمعنى : ص ٢٤٢ .

٣- ذهب ابن عصفور الى انه لا يجوز أن يكون الفعل الماضي حالا وحتى تكون منه (قد) ماضية أو مضرة . وذهب أبو حيان الى اجازة ذلك لكثرة ما ورد منه بنسبة (١) .

وما جاء مسبوفاً فإنه يتوون رأى أبي حيان .

٤- ذهب بعض النحاة الى أن (لن) تأتي للدعاء ، وأن الفمسل يمدها دعاءً ، واستدلوا بقوله تعالى " فلن أكون ظهيراً للمؤمنين " (٢) ، ونقول

الشاعر:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَ تَمَّ لَزَلْ تَلَمَّ خَالِدًا أَعْلُوْدُ الْجِهَالِ

وقد اختار ابن عصفور هذا القول .

وقال أبو حيان " والصحيح أن (لن) لا تكون في الدعاء " (٣) .

والمشهور في استعمال (لن) أنها تكون للنفي لا للدعاء ، ويمكننا حملها في هذا البيت على النفي المعنى .

٥- ذهب ابن عصفور وأبو الحسن الأبهدي الى جواز حذف مجزوم (لا) الظلمة ، وإبقاء (لا) وذلك اذا دل عليه الدليل نحو: اضرب زيداً ان أساء وإلا فلا .

قال أبو حيان : " ويحتاج ذلك الى سماع عن المرء " (٤) .

٦- يقول أبو حيان : ((وانفردت معها من " من وما " بأنها لا يدخل عليها حرف الجر ، ولا تضاف اليها ، فلا تقول : على معها تكن ، ولا جهمسة معها تقصد أقصد ، وقد وهم ابن عصفور فزعم أنه يجوز أن يدخل عليها حرف الجر) (٥) .

(١) ينظر ضريح السالك ص ١٤ ، والقرب ١٥٣/١

(٢) سورة القصص الآية ١٢

(٣) الأرتشاف ٢٤٦ ب ، والبحر المحيط ١١٠/٢ ، والمغنى ٣٢٤

(٤) الأرتشاف ٢٨٣ ب ، والبحر ٥٦/٢

(٥) الأرتشاف ٢٨٤ ب .

٧- أخذ على ابن عصفور عدم اطلاقه على أفعال الدروب ، وذلك في مسألة اختلاف الكوفيين ، في جواز تقديم التمييز إذا كان السائل فيه فمستقلاً متصرفاً نحو: تصيب زيدا عرقاً ، فذهب بعضهم الى جوازه ، ووافقهم على ذلك المازني والمبرد من البصريين ، وذهب أكثر البصريين الى أنه لا يجوز .

قال أبو حيان : " وفيه قال هذا الناظم - ابن مالك - وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على جواز ذلك ، وقياساً على سائر الفضلات ، قال الشاعر :

أَتَجْرُلُهُ لِيُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا ؟ وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ

فقدم " نفساً " على " تطيباً " .

وقد تأوله ابن عصفور زاعماً أنه لم يجز ذلك الا في بهت واحد من الشعر ، فلا حجة فيه ، لأنه قد يتقدم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام ، وذلك منه عدم اطلاق على أشبار الدروب ، وتقليد لبعضهم تقدم ، بل قد جاء من ذلك جملة تنهى على مثلها القول (١) .

وابن عصفور يرى (أن الرواية انما هي ، وما كان نفساً ، وقد روي : وما كان نفساً بالفراقِ تطيباً بالتاء ، فلا يكون فيه حجة ، لأن تطيباً يمكن أن يكون صفة للنفس ، وتكون نفساً خبراً لكان ، كأنه قال : وما كان حبيبها نفساً بالفراقِ تطيباً ، ويجوز أن يحمل على هذا الوجه في رواية من رواه بالياء على أنه من تذكير النفس (٢)

وما يشهد لصحة ما ذهب اليه أبو حيان قول الشاعر :

فبيت حزمٍ في إبهادي الأملا وما أعميتُ ودهبها رأسي اشتملا

ومثله :
أنفساً تطيبُ بنملِ الشمسِ

وداعى الضونُ ينادي جيسارا ؟

(١) منهج السالك ص ٢٢٨ ، وينظر الانصاف المسألة رقم (١٢٠)

(٢) فتح الجمل - لابن عصفور ٢ / ٢٢٨ .

٨ - ذهب ابن عصفور إلى أن (غدا وراج) إذا كانتا ناقصتين فهما للدلالة على اقتران مضمون البصلة بالزمان الذي يشاركهما في الحروف ، وقد تكونان بمعنى صار . وإذا كانتا ناقصتين فهما للدلالة على السير في الوقت الذي يشاركهما في الحروف .

قال أبو حيان * وأما غدا وراج فالصحيح ليس من أفعال هذا الـسبـاب - كان وأخواتها - وحتاج تقدير كونهما ناقصتين إلى سماع من العرب . (١) .
ويقول الرض * إذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى سسى (ان اغدوا على حركتم) (٢) . وراج بمعنى رجع في الراج وهو ما بعد الزوال إلى الليل ، نحو : راج إلى بيته ، فلا يربى في تمامها .

وأما نحو قوله : يروح ويخمد و داهنا يتكحسل

فإن كانا بمعنى يدخل في الراج والغداة فهما ناقصتان ، فلا فتح إذن من كونهما ناقصتين . (٣) .

وقال أبو علي الشلوبين * لا فرق بين غدا وراج ، وأضحى ، وأضحى ، إذ كل منها معنى الكون في الزمان الذي يشاركه في الحرف ، فكما أنك إذا قلت كان زيد في السماء أو الصباح أو الضحى ، أو الضحاه ، ولم يستقل دون خبره ، كذلك إذا قلت كان زيد في الغد وفي الراج لم يستقل دون خبره ، وإنما بعد أفعال هذا الباب ألا تستغنى بالاسم الذي بعدها عن الخبر ، كما قال سيبويه . فهينغنى أن تكون غدا وراج ، وإن لم يكن معناها صار كأصبح وأضحى ، وإن لم يكن معناها صار ، لأن معناها كان في الغد والراج ، كما أن معنى أمسى وأصبح وأضحى ، كان في السماء والصباح والضحى والضحاه (٤) ، والرك الذي أرتضيه هو قول الرضى .

(١) الارتشاف ١٦٦ أ ، والمقرب ١٣/١ ، والهمج ١١٦/١

(٢) سورة القلم الآية ٢٢

(٣) فتح الكافية ٢٢٢/٢

(٤) التوطئة - لابن علي الشلوبين ص ١٨٢ .

٩ - ذهب ابن عصفور الى أن (لات) تعمل في (هنا) نحو:

لات هنا ذكرى جهيرة

فهي اسمها، وذكرى الخبير .

وقوله : حننت نوار، ولات هنا حننت

وذهب ابن مالك وأبو حيان الى أن (لات) مهلة وهنا نصب على

الظرفية (١) .

وإن أن ما ذهب اليه أبو حيان أقرب الى الصواب ، لأن فيه اتساراً

ل (هنا) على ظرفيتها ، وهي من الظروف التي لا تنصرف .

١٠ - قال أبو حيان : " وجى " فمثل الذي لا يدل على اسم الفاعل بمعنى

مفعول نحو : قتل ، وجرح ، وطهر ، وصحح ، ولا يحمل عمل مفعول ، فلا يقال :

مررت برجل ، صح غلامه أن : صح ، وأجاز ابن عصفور أعماله لعمال ، مفعول ،

ويحتاج اثبات ذلك الى سماع (٢) .

١١ - ذهب ابن عصفور والشيخ أبو الحسن الأبيدي الى أن (كلما) في

مثل : كلما استدهمتك فان زرتني فعبدي حر ، مرفوعة بالابتداء ، وإن جعلت الشرط

والجواب خبره .

قال أبو حيان : وقولهما مرفوع بأنه لم يصح (كلما) في الذكر الحكيم

الا منصوبة مثل : (كلما أيضا لهم مشوا فيه) (٣) . (٤)

١٢ - وفي تخفيف الياء من (لا سيما) يقول أبو حيان : (ويجوز تخفيف

الياء من لا سيما حكاه الأخفش ، وابن الأعرابي ، والنحاس ، وابن جني ، وفي ذلك

رد على ابن عصفور إذ زعم أنه لا يجوز تخفيف الياء) (٥) .

(١) ينظر الهمج ١٦٦/١ ، والمقرب ١٠٥/١ ، والجنى الداني ص ٤٨٦ ،

وشرح الاشموني ٤٣١/١

(٢) الارتشاف ٣٦٤ ، والهمج ١٧٧/١ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٠

(٤) ينظر التذليل والتكميل ١٧٧/٥ ، والارتشاف ٢٨٩ ، والمفنى ص ٢٦٨

(٥) الارتشاف ٢٦٩ ب ، وينظر شرح السالك ص ٢١٦ .

وما ورد من ذلك قول الشاعر:

فبها لنقود وبالأيمان لا سيما
قد وفا به من لعظم القربى (١)

١٣- رد أبوحيان على ابن عصفور في حذفه عائد الصلة ، فقال
السيوطي في موضع حذفه عائد الصلة إذا كان مجزوا يجوز حذفه في صور :
أحد إما أن يجزى بإضافة صفة ناسبة له فقد هرا نحو (فاقني ما أنت قائل) (٢) أي :
قائمه . وزعم ابن عصفور أن حذفه ضميم جدا ، ورده أبوحيان ، بورده في القرآن ،
وبأنه منصوب في المعنى (٣) .

١٤- في بحث (ماذا) يقول أبوحيان : (الرابع من الأحوال أن تدخل
" ما " عن الاستفهام ، و " ذا " من الإشارة ، وتستعمل مجموعهما موصولا ، وعليه :
دعي ماذا علمت ، سأنتقم ، ولكن بالمشيب ، نهيتني

وزعم ابن عصفور أن هذا الاستعمال لا يصح ، وتأول البيت ، وقال الفارس قاطبة
في فهمهم ذلك عن سببه (٤) .

⊙
وذهب سببه إلى أن (ماذا) اسم واحد بمنزلة الذي .

وقد تأول ابن عصفور البيت بقوله " لا تكون (ماذا) مفعولا لـ (دعس) ،
لأن الاستفهام له الصدر ، ولا لـ (علمت) ، لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها
ما هو ، ولا لم حذف بنفسه ، سأنتقم لأن علمت حينئذ لا محل لها ، بل (ما) اسم
استفهام مبتدأ ، وهذا موصول خبر ، وعلمت صلة ، وعلمت دعي عن العمل بالاستفهام (٥) .

وقد رد ابن هشام على ابن عصفور بقوله " إذا قدرت (ماذا) بمنسب
الذي ، أو بمنسب شي ، لم يمتنع كونها مفعول دعي ، وقوله " لم يرد أن يستفهم عن

معلومها " لأن له إذا جعل (ماذا) مبتدأ وخبرا ، ودعواه تعارض دعي مردودة
بأنها ليست من أفعال القلوب (٦) . ويبدو أن ابن عصفور قد أخذ رأي نفسه

(١) ينظر شرح الأشموس ٥١١/٣ (٢) سورة طه الآية ٧٧
(٣) ينظر اللمع ٩٠/١ (٤) الارشاد ١١٢٧ أ ، واليهجر المعجم ١٨٥/٧
(٥) الكتاب ٤٠٥/١
(٦) شرح الجمل ٧٠٧ ، عصفور ص ٣٨٥ ، واللمع ٨٤/١
(٧) المفتى ص ٣٤٦ .

هذا من الفارسي الذي يعني أن تكون (ماذا) اسما موصولا ، قال : لأننا لم نجد في الموصولات ما هو مركب (١) .

١٥ - كان يأخذ عابه عدم حفظه لكتاب الله تعالى . يقول فليس أم النقطة : وتدخل على أسماء الاستفهام كقوله (أما إذا كنتم تعملون) (٢) . وهو كثير فصيح ، بخلاف ما في شرح الصقار الذي كتبه عن ابن عصفور ، فإنه ادعى أنه لا يحفظ منه إلا قوله :

أَمْ هَلْ كِهْرِي هِيَ لَمْ يَقْضِ عَجْرَتَهُ
إِشْرًا لِأُخْبَةِ بَيْنِ الْبَيْنِ مَشْكُومُ

وقوله : أَمْ هَلْ لَأَضَى فَمَسَاكِ لَأَسْمُ .

وأنه من الجمع بين أداتي معنى ، وهو قليل جدا ، وفي كتاب الله تعالى :
• " أَمَا إِذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ " • " أَمِنَ مِمَّا آتَاكُم بِهِ " (٣) • " أَمِنَ هَذَا الَّذِي يُرْزَقُكُمْ " (٤) .

وفي الفرة : يدخلون ، أم على جميع آلة الاستفهام إلا على الهمزة . قال :

فَأَصْبَحَ لَا يَدْرِي أَيُّكُمْ فِيكُمْ
عَلَى حَسْبِكَ الشَّحْنَاءُ أَمْ كَيْفَ يَذْهَبُ ؟

وذكر الآتي . وقال الفراء : لا يجمع بين الاستفهامين في موضع واحد ، لا يجوز : أَيْنَ قَمْتُ ؟ وَأَيْنَهُمْ فِي الدَّارِ ؟ وَأَهْلُ زَيْدٍ فِي الدَّارِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ الصَّرَاتِ هِيَ . وهذا من ابن عصفور وتلميذه ، يدل على الجحارة ، وعدم حفظ كتاب الله تعالى .

وقد دخلت على كَيْفَ بوزن قوله :
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تَعْطَى الْمَلُوكُ بِهِ
رُحَانُ أَرْفِ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّيْلِ (٥)

١٦ - ذهب ابن عصفور إلى أن حذف النون من (مِنْ) إذا ولها ساكن ،

من الضرورات ، كقول الشاعر :
كَأَنَّهُمَا (بَلَّانُ) لَمْ يَتَّخِذَا
وَقَدْ سَرَّ لِلدَّارِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

(١) ينظر الجنى الداني ٢٤١ ، والمعنى من ٣١٦
(٢) سورة التحمل الآية ٨٤ (٣) سورة الملك الآية ٢٠
(٤) سورة الملك الآية ٧١
(٥) الأرتشاف : ٣١١ ، والمعنى من ٢٧ ، والجنى الداني ٢٠٦ .

قال أبوحيان " انه حسن شائع لا قليل ولا ضرورة ولو تنبنا دوان سيبين
السر بلا جتمع من ذلك شيء كثيره فكيف يجعل قليلا أو ضرورة بل هو كسير •
يجوز في صحة الكلام " (١) • وان ما جاء من شعر يشتغل على هذه الظاهرة
يوهمه ما ذهب اليه أبوحيان • ومن ذلك قول الشاعر " (٢) :

نحن ركب ملجئ في زوا ناس فوق طهر لها شخص الجمال

وقول الشيرة بن حنانه (٣) :

يا نبي امرؤ حثلي حين تسمهني لا ملعمتك ولا اغوالي العوق

يوهم من اللمتك حد فانون " من "

وقول الحارث بن عابد المخزومي :

عاهد الله ان نجا بلنايا له سود ز يمهها حر صيا

(حر صيا)

اراد من النايا ولكنه عذ غائون لقرب مخرجها من السلام فكانتسا

كالحر فيمن يلتقيان على لفظ فيحذف أحد هما •

وقول الشاعر (٤) :

لقد ظفرا زوار اقمية اليد بما جاوز الا مال بلا شروا اقتل

وقول عمر بن أبي ربيعة :

فلا تهن الصبر نفسي او تمت اذا انبتت حبل من حباله فانقضب

قوله : فلا تهن : أي : فسن الآن •

وقوله جميل بن منية :

وما أنن بلا شيا لا أنسى قولها وقد قويت نضوي أمهر تهدي ؟

قوله : بلا شيا : من الأشيا • كل عدا يشهد لصحة ما ذهب

اليه أبوحيان •

(٢) ينظر الخشاك ١٠٢/١

(١) الجمع ٢٠٠/٢

(٣) اللسان ١٥٤/١٢

(٤) ينظر شرح التصريح ٢٩/٢

أبوحيان وابن مالك :

استأثرت آراء ومؤلفات ابن مالك بعناية كبيرة عند أبي حيان ، فقد اطلع على النظر فيها ، وتعمق في دراستها ، وشرح فاضلها ، وقربها من الأدارسين . وهو الذي جسر الناس على صفات ابن مالك ، ورغبهم في قراتها ، وشرح فاضلها ، وأثر نفسه ألا يقرب تلامذه إلا في كتاب سيويه أو في تهليل ابن مالك أو صفاته (١) .

ويظهر هذا الاهتمام في شرحه لألفية ابن مالك في كتابه مخرج السالك ، وشرحه لكتاب التمهيل في كتاب (التذليل والتكميل) ، ثم اختصاره له في الأرفصاف .

وهذا الاهتمام الشديد أدى إلى أن يتقبه فيما أتى به من آراء ، وأن يرد حركاته وسكناته ، وكانه في عمله ، هذا يريد أن يحاكي المبرد في تعبه لسيويه . وما أخذ عليه عدم مثوله بهن يدي الشيخ (٢) ، وأنه كان ضعيفا الاستيعاب من كلام سيويه ، يقول : (والحنف - رحمه الله - قد أكثر من الاستدلال بما أشر في الأثر متعبا برحمه على التحوين . وما أمن النظر في ذلك ، ولا صاحب من له التمييز في هذا الفن ، ولا استبحار ولا إمامة ، ولذلك تصدفت استنباطاته من كلام سيويه ، ونسب إليه ذاهبا ، وفهم من كلامه مفاعم لم يذهب اليه سيويه ، ولا أرادها ، ووقفت له على ذلك ومنها : زعمه أن مذهب سيويه أن الفعل المنى للمفصول أصل بنفسه ، ويثريا زعمه أن مذهب سيويه أن (لأن) النافية تعمل عمل (ما) النافية ، ومنها زعمه أن ترخيم الجملة جائزة وغير ذلك . والشارفون بالكتاب ، ومقادير ، والساكنون ، على قراته والجمع بين أطرافه بخالفونه

(١) ينظر نفح الطيب ٢/٣٥٥ ونكت البهتان ٢٨٠ ، وشذرات الذهب ١/١٤٦

(٢) ينظر البحر المحيد ٤/٣٧٧ ، لكن الصادق ذكرت أن ابن مالك قد أخذ

العلم في الأندلس عن ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكلابسي الأندلسي الذي وصفت بكه كان نحويا ماهرا ، ومقرئا مشهورا (ينظر نفح الطيب ٢/٤٢١) ، كما أنه قرأ كتاب سيويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني ، وأنه جلد إلى أبي علي الشلوبين أبا ما (نفح الطيب ٢/٤٢١) ، (٤٢١) . وأنه أخذ التراجم عن أبي المصعب أحمد بن منصور (نفح الطيب ٢/٤٢١) ، وفي الشام جلد إلى علي محمد بن عبد الصمد أبي الحسن السخاوي ، وإلى أبي صادق الحسن بن سراج (نفح الطيب ٢/٤٢١) ، وإلى الرافعي بالوفيات ٣/٣٥٦ .

في ذلك ، فدل ذلك على أنه حين ينظر في كتاب سوره ، وإنما ينظر في مسن
لم يتفقه فيه من أحد (١) .

وقد هذا الباحثون ، هذا الخلاف بين ابن مالك وأبي حيان الس
الأشهر الآتية :

الأول : أرجعت الدكتور خديجة هذا الخلاف بينهما إلى أن ابن
مالك كان مالا إلى الكوفيين ، وكتابها لهم في كثير من المسائل والآراء ، في حين
كان أبو حيان مالا إلى الهذليين متأها لهم في أكثر المسائل (٢) .

الثاني : أن أبا حيان كان يحسد ابن مالك على ما كان عليه من مكانة
علمية ، وأن هذا الحسد هو الذي دفعه إلى عدم الأخذ عنه ، أو حضوره لسه
مجلسا (٣) .

الثالث : عزاء بعض الباحثين إلى أن فرور الشباب ، والثقة بالنفس جملا
أبا حيان يعتمد عن ابن مالك (٤) .

ولكن هذه الأسباب لا يمكن أن تعدها من الأسباب الواجبة في تفسير
هذا الخلاف ، لأنه لا نستطيع أن نرد ذلك إلى الحسد أو فرور الشباب ، لأننا
لا نملك له ليلا ماديًا يؤقتنا على صحة هذا الادعاء ، بل هذا ضرب من التكهن
ويحتاج إلى دراسة نفسية ، ولأن يكون هذا الأمر لا بحضور الأشخاص أنفسهم ،
وهذا أمر مستحيل تحقيره .

(١) التذويب والتكميل ، ١٦٩/٥ ب

(٢) أبو حيان التوح ، ص ٣٣٦

(٣) ينظر نفع الطوب ، ٢٧/٢

(٤) ينظر مجلة العزك ، ص ١٣٣ ، العدد ١٦٦ ، شبير ١٩٧٧ . مقال

الدكتور عبد السلام سالم مكي بعنوان : ابن مالك الأندلسي .

والشيء الذي يطعن فيه الباحث في تفسير ذلك ان ابا حيان قد جاء
 بعد ابن مالك ، وان نحو ابن مالك قد صادت شهرة لم يحاذيها نحو في غيره ،
 وذلك لنا تراثا نحويا ضخما ، وهذا في التحول اثره البالغ في الدراسات النحوية
 فكان هذا الامر متطابقا من ابي حيان ان يقف امام مصنفاته وآرائه ، وينظر فيها نظرة
 العالم ليقوم ما يراه مبررا من تلك الحقائق والاحكام . وكأنه يريد ان (ينزل)
 هذا التراث النحوي الذي انتسب اليه ابن مالك ، ثم يفتح فيه من خلال ذلك
 آرائه واجتهاداته . ولعل هذا ما يفسر لنا مدحه لابن مالك والثناء عليه في بعض
 المواضع التي يرى انه احسن فيها وأجاد ، ثم ذمه له في بعض المواضع التي يرى
 ان استنباطاته قد ضلقت فيها .

ان موقفه هذا من ابن مالك يمد نتيجته طبعية ، ولازمه ، ساعدت
 على فرضها ظروف ذلك العصر الذي شاع فيه غيبط المسائل النحوية ورجحانها ،
 والتحقير من صحة الاحكام وتفهيمها . وغلاصة القول : ان تقبيل لابن مالك ،
 بعد علامة من علامات التفكير الحر وظاهرة صحية ، تدل على نشاط علمي .

وقد شهد تراثا النحوي تأثيرا لشل هذا الخلاف مثلا بين ابي حيان
 وابن هشام وبين السهيلي وابن خضروت ، وبين المبرد وسيبويه ، وبين الكسائي
 والقرافي ، بحيث نستطيع ان نقول ، ان مثل هذا الخلاف قد اوجب سمة بارزة
 تميز بها نحونا العربي منذ نشأته حتى الآن ، وكل هذا لا يمكن إخراجنا من دائرة
 البحث العلمي ، وبعد شرا أساسيا في تقدم أي علم وتطوره .

ولا يفتاح موقفا ابي حيان من ابن مالك فاني ساكتفي ببعض المسائل
 النحوية التي تساعدنا على كشفه وتفتح موقفا كل منهما .

سبعون تلك المسائل :

١- قال ابو حيان (وشبهه الاثمين ، وشبهه الأنثى ، بعد أفضل التفضيل
 كقول غيره ، تقول : هذا أهل الرجلين ، وأفضلها وهذا أحسن النساء
 وأجمله) (١) .

ولكن ابن مالك اعتد فيما ذهب اليه على شواهد (٢) قد وردت عن
 العرب في شرعهم ونظمهم ، وكان الأولى بأبي حيان ألا ينكر عليه قوله ، وذلك
 تشبها مع مذمبه في احترام ما سمن عن العرب .

(١) الارتشاف ١٦٠ أ (٢) ينظر شرح التسهيل، (١) ١٤٠-١٤١

٢- ذهب ابن مالك الى أن لعرف المعارف : ضمير المتكلم ثم ضمير
الخطاب ثم العلم ثم الضمير الغائب السالم من اهلها ثم المشار به ثم ضم
النادى ثم الموصول ثم المحرف بالاداة .

قال أبو حيان * ولا نعلم أحدا فصل في المضمرة ويجعل العلم ثم معرفت من
ضمير الغائب الا ابن مالك . والذين ذكروا أن لعرف المعارف المضمرة قالوه
على الاطلاق ثم يليه العلم . والذي أختاره أن المعارف مضمرة : أعرفها : الملمس
الشخصي ثم المضمرة ثم المبهمة ثم ذوال . وأن المضمرة والمبهمة : هذا آل :
كليات وضماً جزئيات حالة الاستعمال ، لا ترك أن كل متكلم يقول (أنا) ، وكل
مخاطب يقال له : أنت ، وكل قائب يقال له (هو) وكذا أسماء الإشارة بمسار
بهذا الكل قريب هو (هذين) لكل تهيئة ، وكذا الباتى (١) .

٣- ذهب ابن مالك الى أنه ربما استغنى عن المهم في الجنب باسمهاع
ضمة الكاف ، وقال : أنشد بعض الكوفيين :

وانما الهالك ثم الهالك
كـهـ يـكـونـ التـسـوكـ إلا ذلـسـكـ
ذو حبرة ضاقت به المسالك

أراد ذلكم . فأشبه الضمة واستغنى عن المهم بالواو الفاشحة عن الاشباع .

قال أبو حيان * إن عذا الضمة يحتمل أن يكون بسكون الكاف وهو موزون . رآه
مسهوياً بخط الناصب بضمة فبنى عليه مدعاه ، وإن صح أنه مسنون من العرب يضم
الكافه فيكون من تغيير الحركة لموافقة الكاف قبله ، وتغيير حركة أسهل من
حذف حرف لم يسهل حذفه * (٢) .

والذي ارتضيه هو رأي أبي حيان لأن الضم هنا من باب تغيير الحركة
لأجل القافية وهذا الترخيب أحسن . وأسهل من حذف حرف لم يسهل حذفه .

٣- ذكر ابن مالك أن الحال النفس عاظها تجر بها زائدة كقوله :
فما رجمت ، بخائبة ، ركاب
حكيم بن المسيب رقتهاها

وقوله : كائن دعت الى باسمه ، دامة
فما انهمشت بمزود ، ولا وكل
قال أبو حيان * وما احتج به لأحجة فيه ، ولا يمتنع مقاله . ثم خرج البيهقي على
أن التقدير : بحاجة خائبة ، ويشخص مزود * (٣) .

(١) الارشاد ١١٩ ، وينظر شرح التسهيل ١٢٧ / ١ ، واللمح ٥٦ / ١ ،
والانبيات المسألة رقم (١٠١) .

(٢) الارشاد ١٣١ ، وشرح التسهيل ٢٦٦ / ١ ، واللمح ٢٢٧ / ١ ، وتعليق
الفرائد ١٠٥ / ١ .

(٣) الارشاد ١٢٤ ، وشرح التسهيل الفوائد ١٠٨ ، والمغني ١٥٠ ، والمصداق ١٢٧ / ١

٤- ذهب ابن مالك الى تقسيم الضمير الى واجب الخفاء ، وهو المرفوع
بالمضارع ذي الهجزة والتون ، وفعل امر الخاطب ومضارعه ، واسم فعل الامر
مطلقا ، والى جائز الخفاء ، وهو المرفوع بفعل الغائب ، والغائبة ، او معناه من
اسم فعل وصفه .

قال أبو حيان (وقسوا المرفوع الى مستكن ، بارز ، وأبغوا الى منفصل ، ومنفصل
بجمل المستكن من المتصل . وقسمه ابن مالك الى واجب الخفاء وهو ما لا يمكن
أن يرفع ، والمأثرا ، ولا مضرا بارزا ، والى جائز الخفاء وهو ما يمكن أن يرفع ذلك .
وهذا لاحتلافه فليسبب لا يرفع الاضمه) (١) .

٥- ذهب ابن مالك الى أنه يجوز تشديد (يا) الذي ، والتسبي
مكسورة .

قال أبو حيان : ولا يحفظ التشديد في التي ، وإنما حفظ في الذي ،
ومن تعرض لحصر لفات التي والذي ، كالكهروبي ، والديهتوري ، لم يذكرها ذلك (٢)
وقد أورد ابن مالك شاهدا على الذي قول الشاعر :

ولهن المال ^{فأعلمه} فالعلمه بحال ^{وأغثاك} وان أرضاك ^{سأ} الا للذي

وأما التي قام يورد لها شاهدا (٣) . ولعل في ذلك تقوية لرأى أبي حيان .

٦- ذهب ابن مالك الى أن (حوى) من أفعال الرجاء .

قال أبو حيان : والمحفوظ أن (حركي) اسم منون لا يمتنى ولا يجمع (٤) .

وصى السيرطى أن ابن مالك لم يفرد بهذا القول ، بل سبقه الى ذلك
ابن طريف ، والرقسطنى (٥) . ويهد وأن أبا حيان قد تحامل على ابن مالك
في هذا الأمر لأننا نجد أن أبا حيان نفسه قد نص على أن (حوى) من أفعال
الرجاء ، وذلك في لحنه (٦) .

(١) الا رتطف ١١٦ ب ، وشرح التسهيل ١٣١/١

(٢) الا رتطف ١٣٦ أ ، واليهج ٨٢/١ (٣) ينظر شرح التسهيل ٢١٢/١

(٤) الا رتطف ١١٢٤ (٥) الیهج ١٢٩/١

(٦) ينظر شرح التصريح ٢٠٣/١ ، وشرح اللحن البدوية ص ٢٣٣ .

واذلت
ابن الأثير
من الأفعال

لطف

وقد أشار ابن هشام أيضا الى صحة قول ابن مالك ، وأن أبا حنيفة هو الواويم . واستشهد بقول الأعشى :
 ان يَقلُّ من من بنى عبد شمس فحرى ان يكون ذاك ، وكانا (١)

وقال الدهميري * أما قوله - يعنى اللسرادي - أن الحفوظ أن حرى اسم مكنون ، وهو تابع لشبهه ابن حبان في الاعتراض على المنصف - ابن مالك - بذلك ، وهو قصور ، فقد نرى القاضى عياض فى مشارق الأنوار فى حرى الحاء على أنه يقال : حرى زيد أن يفعل كذا فيستعمل فعلاً ، وناهيك به ، إماما ثقة لا يمتاز فى عدالة وصحة اطلاعه ، وليس الحامل على الوقوع فى هذا الاعتراض وأمثاله إلا سوء الظن بالمعترض عليه ، وإلا فالمنصف من الإمامة وحفظه اللفة وكثرة الاطلاع بالحل الذى لا يدفع عنه . (٢)

وتخلو من عذا الى أن (حرى) فعل من أفعال الرجاء ، ولكنها قليلة الاستعمال .

٧ - ذكر ابن مالك أن زيادة (ان) بعد (ما) النافية العاطفة عمل ليس يهطل عملها بلا خلاف نحو : ما إن زيد قائم

قال أبو حنيفة * وليس كما ذكره بل وجوب الرفع مذهب البصريين ، وقد ذهب الكوفيون الى جواز النصب . (٣)

وما يقوى رأى ابن حبان أن يحقوبها بن السكيت قد حكى أيضا ان الكوفيين أجازوا النصب ، وأنشد :
 بنى غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صيفاً ، ولكن أنتم الخزفُ
 بنصب (ذهب) ، و (صيف) (٤)

٨ - ذهب ابن مالك الى أن (حيث) ما ندر تصرفها ، وأنشد :
 ان حيث استقر من أنت راعى حيث فيه عزة وأمان
 فحيث اسم ان :

(١) ينظر من شذور الذهب ص ٢٦٨ (٢) تملق الفرائد ١/١٨١ ب
 (٣) الارتطاف ١٧١ ب ، وينظر الانصاف المسألة رقم (٨١) ، والجمع ١/١٢٣ .
 (٤) ينظر المفضى ص ٢٨ ، والجنى الدانى ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

قال أبو حيان (هذا خطأ لأن كونها اسماً لـ (ان) فرع عن كونها
تكون مبتدأ ، ولم يسم ذلك فيها الهمزة ، هل اسم (ان) في البيت حسن ، وحيث
الخبر لا يندرج في الصريح ، والصحيح أنها لا تصرف ، فلا تكون فعلاً ، ولا مفعولاً به ،
ولا مبتدأ (١) .

والأولى ابقاء (حيث) على ما عهد لها من ظرفيتها ، ولا ضرورة للسبب
التوسع في تصرفها .

١ - وهم ابن مالك أن باء الجر قد تكذب (ما) قبلها الفعل ، وتحدث
(ما) الكافة في الباء ، معنى التمليل ، وتصغير بمعنى (ربما) نحو :
فلئن صرفت لأصغير جواباً لها قد ترى وأنت غطيب

قال أبو حيان : " والصحيح أن الباء للمهمل ، وأن (ما) بعدها مصدرية
لا كافة (٢) .

وقد ذهب ابن عمام أيضاً إلى ما ذهب إليه أبو حيان في تخريج هذا
البيت (٣) . وما ذهب إليه أبو حيان فيه بعد عن التكلف والتعقيد .

١ - ذهب ابن مالك إلى أن (مهما) قد يستفهم بها ، واستسدل
بقول عمرو بن ملقظ :
مهما لي ، والليلة مهما ليه أودي بمنعس ومر باليه

قال أبو حيان (ولابد ليل فيه ، لاحتمال أن تكون (مه) بمعنى الكسف ،
(ما) هي الاستفهامية (٤) ، والمشهور في استعمال (مهما) أنها لا تخرج عن
الشرطية ، وسكننا تخريج (مهما) على قول ابن حبان ، وأعلى الشذوذ .

١١ - ذهب ابن مالك إلى أن عمل (لا) المشبهة (به) ليس (كثيره
بخلاف فعل (ان) على حين يرى أبو حيان أن عمل (لا) قليل بخلاف
عمل (وان) (٥) .

(١) الأرتشاف ٢١١ أ ، والصح ١١٢ / ١ ، والمثنى ص ١٧٧
(٢) الأرتشاف ٢٥٧ (٣) بشار المثنى ص ٤٠٩ ، والجنى الدانى ٣٣٣
(٤) بشار الأرتشاف ٢٨٤ ب ، والهجر المحيط ٣٦٣ / ٤ ، والجنى الدانى ٢١١
(٥) بشار الهجر المحيط ٣٦٦ / ١ ، والتكميل ٢٥٧ / ٢ ب ، والأرتشاف
١٧٧ ب ، ووضيح الصالح ص ٦٤ .

وفي الفتك الحسن يقول "اعمالها - لا - عمل ليس قليل جدا بخلاف
اعمالها عمل إن فانه كثير جدا حتى لقد . وهم شيخنا أبو الحسن الأبيدي
- رحمه الله - أنه لم يسمع النصب في خير (لا) ملفوظا به ، وإن كان حملها
على ليس يقتضيه إلا أن ذلك يمكن أن تركه السرب إشارة إلى ضعف عمل (لا)
عمل (ليس) (١) .

ويتاء في الجنى الداني (وصلى البرد ، والاختار ، أعمال (لا) عمل
(ليس) (٢) . والذي يظهر أن لعمل (لا) عمل (ليس) يمد أميرا
قليلاً (بل) لو ذهب ذاهب إلى أن (لا) لا تحمل عمل ليس لكان حسناً (٣) .

١٢- ذهب ابن مالك إلى أن (إذ) تكون بمعنى (إذا) فسي
إفادة الاستقبال واستدل بقوله تعالى " فسوف يعلمون إذا الأغلال في أعناقهم (٤)
وقد أنكر عليه أبوحيان ذلك (٥) .

وما ذهب إليه ابن مالك يؤمن إلى اضطراب في استعمال الأفعال
التي تستعمل فيها كل من (إذ) و (إذا) .

" وقد ذهب أكثر المحققين إلى أن (إذ) لا تقع موق (إذا) . ولا
(إذا) موق (إذ) . وهو الذي صححه المفارقة ، وأجابوا عن هذه الآية
ونحوها ، بأن الأمور المستقبلية ، لما كانت في أخبار الله تعالى ، متيقنة مقطوعاً
بها ، عبر عنها بلفظ الماضي ، وبهذا أبتاب الزمخشري ، وابن عطية ، وغيرهما (٦) .

١٣- من شروط صيغة التمجيد أن يكون فعلاً ، قال ابن مالك : وشذ
ما أذرعها ، أي : ما أذرف يدها في الفزل ، بنوه من قولهم : امرأة ذراع . قال
أبوحيان : " ودعواه أن ما أذرعها لم يسمع منه قبل غير صحيحة ، قال ابن
القداح : ذرعت المرأة غفت يدها في العمل ، فهي ذراع (٧) وعلى هذا

(١) الفتك الحسن ٢٠ ب (٢) البني الداني ص ٢١٣

(٣) تعليق الفرائد ١/١٧٦ (٤) سورة غافر الآية ٢٩

(٥) الارتظاف ٢٨٨ ب ، وينظر شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩

(٦) بنابر البني الداني ص ١٨٨

(٧) الارتظاف ١٢٤ أ ، وينظر شرح الأشموس ٤/١٨٢ .

لاشذوذ في قولهم : ما أذن المرأة . (١) .

١٤- زاد ابن مالك على معاني (حتى) أن تكون مرادفة (إلا أن)

في الاستثناء ، وأنشد عليه :

لهن المطاؤون الفضول ساحةٌ حتى تجود وما لديك قليلٌ

قال أبو حيان : وقد أضانا ابنه الرد عليه في ذلك ، وقال انه يصح فيه تقديم (إلى أن) وإذا احتل أن تكون حتى فيه للغاية ، فلا دليل في البيت على أن (حتى) بمعنى (إلا أن) (٢) . وقد ذهب ابن هشام إلى موافقة ابن مالك في رأيه هذا (٣) .

وفي الحقيقة ان رأى ابن مالك لا يخلو من تكلف وتمعقيد . قال المرادي وهو من غريب . . . وقول سيبويه في قولهم : والله لا أفعل كذا إلا أن تفعل والصنف : حتى أن تفعل ، ليس ناصاً على أن حتى إذا انتصب ما بعدها تكسرون بمعنى (إلا أن) ، لأن ذلك تفسير معنى ، ولا حاجة في البيت ، لا مكان جعلها فيه بمعنى (إلى) (٤) .

١٥- ذكر ابن مالك أن (متى) قد تهمل حملاً على (إذا) ، ومثل بالحديث : ان أبا بكر رجل أسيف ، وأنه متى يتم مقامه لا يسمع الناس . قال أبو حيان : " ولا تهمل (متى) حملاً على (إذا) خلافاً لزلعمي ذلك " (٥) .

١٦- ذكر ابن مالك ان (ما ومهما) قد يردان ظرفي زمان ، وقال فس شرح الكافية : جمع التحويين ، يجلسون (ما ومهما) مثل (من) في لسزهم التجرد عن الظرفية ، هي أن استدما لهما ظرفين ، ثابت في أشعار الفصحاء من العرب . وأنشد أبياتاً منها ما في قول الفرزدق :

وما حتى لا أهدب وان كنت جارياً ولوعده لعدائي على لهم دخلاً

(١) ينظر شرح التصريح ١/١
(٢) الارتشاف ١٥٠ أ ، واللمح ٢/٢
(٣) ينظر العنقبي ص ١٦٩ (٤) البغوي الداني ص ٥٥٥
(٥) الارتشاف ٢٨٤ ب ، ينظر التذليل والتكميل ١٥٥/٥ ، وحامها الصبان ١٣/٤ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٩ .

وقى (ميمًا) يقول :
 وانك ميمًا تُعطي بطنك مؤلِّه
 وفرجك نالا منتهى اللام أجما
 وقول طاهر القنوي :
 نهبت أن أبا شتم يدهى
 ميمًا يمشي يسبح بمالم يسبح

قال أبو حيان : " وقد رد على المحدث ابنه يد والدهين فكفانا الرد عليه .
 قال ابنه : ولا أرى في هذه الأبيات حجة ، لأنه كما يصح تقدير (ما وميمًا)
 فيها بظرف زمان ، كذلك يصح تقديرها بالصدر ، والتقدير : أي حياة تحسنت .
 وأي عطاء ، نسط ، وأي عيشة تمت ، فموضع (ما وميمًا) في هذه الأبيات نصب
 على المفعولية المطلقة .

ثم قال أبو حيان : ويحتمل عند البيت - أتم الطائي توجيهها آخر تفسير
 ما ذكره ابن المصنف ، وهو أن يكون (ميمًا) مفعولا ثانيا لـ (يسط) ، وفرجك
 مفعول أول ، وسؤله بدل من فرجك ، لا مفعول ثان ، فلا يكون في البيت حجة على
 استعمال (ميمًا) ظرفا ، فيكون (ميمًا) في البيت نظير قول امرئ القيس :
 أغرك مني أن أحبك قاتلي وأنتك ميمًا تأمرني القلب بفعل (١) .

وقال الزمخشري * وهذه الكلمة - ميمًا - في عداد الكلمات التي يحذفها
 من لا يبدل في علم العربية ، فيحذفها في غير موضعها ، ويحذف (ميمًا) بنفس
 (متى ما) ، يقول ميمًا جئتني أعديتك ، وهذا من وضعه ، وليس من كلام
 واضع العربية في شئ * ، ثم يذهب فيفسر (ميمًا) تأثنا به من آية (٢) بنفس
 الوقت فلهذا في آيات الله ، وهو لا يشعر . وهذا وأمثاله ما يوجب الجشور لمن
 يدي الظاهر في كتاب سبويه (٣) .

كما أن رواية المصنف في ديوان حاتم الدائلي (٤) :

وانك إن أعطيت بطنك مؤلِّه وفرجك نالا منتهى اللام أجما

(١) حاشية الصبان : ٤ / ١٧٠ ، ونظير التذييل والتكميل ٥ / ١٤٧ ، والبحر
 المحييل ٤ / ٣٧١ ، والارتشاف ٤٨٤ ب .
 (٢) سورة الاعراف الآية ١٣٢
 (٣) الجزء الدائلي ص ٦١٠ ، ونظير الكلف ١٠٧ / ١ ، والغنى ص ٤٣٧
 (٤) ديوانه ص ٤٠



وعلى هذا فلا شاهد فيه ، وكل هذه الاحتمالات والتأويلات تجعلنا
لانطعن الى ما ذهب اليه ابن مالك لما فيه من تكلف واضطراب في الاستعمال .
وان البقاء على أن (موما) اسم شرط مجرد عن الظرفية هو اقرب للصواب .

١٧- ذهب ابن مالك وابنه يد والدين الى جواز تشية الموكد مفتول :
قام الزندان نفساهما ، وكذا عنهما .

قال أبوحيان * انه فلف لم يقل به أحد من النحويين * (١) .

وجاء في شرح التصريح (وأما في التشية فالأصح في النفس والمعسر
جميعهما جمع قلعة على " أعمل " فيقال : جامع الزندان أو الهندان أنفسهما
لكنهما ، ويجوز في غير الأصبغ نفسيهما عنهما بالافراد ، ونفساهما عنهما
بالتشية ضد ابن كيسان بنها (٢) . سما

وقال ابن ابياز المتوفى (٦٨١ هـ) ، لو قلت نفساهما لجازه ففسس
بجواز التشية (٣) وقال الراضى : وقد يقال نفساهما وعنهما على ما حكى
ابن كيسان عن الصرب (٤) .

هذه الأقوال تشير الى أن مقاله ابن مالك قد قال به بسخر النحاة ، وفي
هذا تقوية لرأيه .

١٨- ذهب ابن مالك الى أن (هل) تأتي بمعنى (قد) ، وذلك
مع الفعل ، مثل بقوله تعالى " هل أتى على الانسان حين من الدهر " (٥) .

ويقول الشاعر :

سائل فوارس يهوى به شدتا أهل رأوا به سفيح القاع ذى الأكم
يهدي : قد أتى ، وقد رأوا .

(١) الارتشاق ٢٦٦ ب ، والبحر المحمود ٢٦٠/٨ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٨٥

والهيم ١٢٢/١ ، وحاشية الصبان ٢٤/٤ .

(٢) شرح التصريح ١٢١/٢

(٣) يد حاشية الصبان ٢٤/٣ (٤) شرح الكافية ٢٣٤/١

(٥) سورة الانسان الآية ١ .

الاصح

قال أبو حنيفة لم يتم على ذلك دليل واضح ، إنما هو من قاله
المفسرون في الآية . وهذا تفسير من لا تفسير لعرب ، ولا يرجح اليهم في
مثل هذا إنما يرجح في ذلك إلى أئمة النحو واللغة لا إلى المفسرين (١) .

والجزم المفسرون فزعم أنها أهدأ بمعنى (قد) ، وأن الاستفهام إنما هو
مستفاد من همزة مقدرة معها ، ونقله في المنهاج عن سيهويه ، فقال : وقد سيهويه
أن (هل) بمعنى (قد) ، إلا أنهم تركوا الألف قبلها ، لأنها لا تقع إلا في
الاستفهام ، وذكر البيت . ورده ابن هشام قائلاً : ولو كان كما زعم لسبق
تدخل الألف على الفعل كـ (قد) ، وثبت في كتاب سيهويه - رحمه الله - ما نقله
عنه ذكره في باب لم المتصلة ، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه ، فإنه قال في باب عمدة
ما يكون عليه الكلام مانصه : وهل ، وهي للاستفهام ، ولم يزد على ذلك .
ثم قال : وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري ، فزعموا أن (هل) لا تأتي بمعنى
(قد) أصلاً ، وهذا هو الصواب ، عندى ، إذ لا تمسك لمن أثبت ذلك
إلا أحد ثلاثة أمور :

- ١ - لئلا الاستفهام في الآية للتشهير ، وليس بالاستفهام حقيقى .
- ٢ - أن سيهويه لم يقل ذلك .
- ٣ - دخول الهمزة في البيت ، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى (٢) .

والخلاصة أن تفسير (هل) بهذا هو تفسير من لا تفسير لعرب ، والأولى
أخذ هل على ظاهرها على أنها للاستفهام ، وقد وردت في كتاب سيهويه أنها
للاستفهام (٣) .

١ - اختلف النحاة في حذف المنة ، وأبقوا حرف النداء ، فجسرو
ابن مالك بعبارة قبل الأمر والنداء ، وروى عليه قوله تعالى " ألا يسجدوا " (٤) .
وقول الشاعر :

بِالْمَنَّةِ اللَّهُ ، وَالْأَشْوَابُ كُلِّهْمُ وَالسَّالِحِينَ عَلَى سَمَانٍ مِنْ جَارِ

أي : يا قسم . أو يا هو لا .

(١) البهجة ٧٧/٢ ، ونظير الارتشاف ٢٢٩ ب ، وتبسيط القواعد ١٦٢/٥
 (٢) المعنى ص ٤٦٠ - ٤٦٢ ، ونظير شرح القواعد : ١٥٢/٨ ، والبهجة ٧٨/٣
 (٣) ينظر الكتاب ٥١/١
 (٤) سورة النحل الآية ٢٥ .

وقال ابن مالك : حق الضادى أن يمنع حذفه ، لأن عامله حذف لزمياً ،
إلا أن الضرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء (يا) دليلاً عليه ، وكون ما بعده
أمراً أو دعاءً ، لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور الدعوى فاستعمل النداء قبلهما
كثيراً ، حتى صار الموضع متبهما على الضادى إذا حذف ، وبقيت (يا) فحسب
حذفه لذلك .

قال أبو حيان : والذي يقتضيه النذر أنه لا يجوز ، لأن الجمع بين حذف
فعل النداء ، وحذف الضادى ، أجحاف ، ولم يرد ذلك معاً من الضرب في قبيل
(يا) في الآية واليهت ونحوهما للتبهي (١) .

والأولى ما ذهب إليه أبو حيان لخلوه من التقدير والتكلف .

٢٠ - ذهب ابن مالك إلى أن (لا) التي للعرض مركبة من (لا)

الناهية والهمزة .

قال أبو حيان : الذي ذهب إليه أنها همزة (٢) .

ودعون التركيب أظهر من دعوى الهسالة فيها ، لأن الظاهر يدل على ذلك .

... التركيب أظهر من دعوى الهسالة فيها ...

٢١ - ذهب ابن مالك في من التسهيل إلى أن سيويه قد جوز

ترخيم المركب الاستنادي . كتاباً ، شراً ، وقد يحد أبو حيان هذا الموضوع
ما ضم فيه استنباط ابن مالك من كلام سيويه ، وأنه فهم منه ما لم يذهب
إليه ولم يرد (٣) .

وقد نرى سيويه على الضع فقال : " ولعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك لا ترصد

أن ترخم غير ضاد ، وليس ما يفهمه النداء ، وذلك نحو : تأبط شراً ، وهرق نحره ،
وما أشبه ذلك ، ولو رخصت هذا لرخصت ربلاً بمعنى بقول عنترة :

بأه أرعيلة بالعبوة تكلمسى (٤)

(١) الأرتشاف ٣٤٤ ب ، وينظر المعنى ص ٤٨٨ ، والجنى الدانى ص ٣٥٢

(٢) الأرتشاف ١٧٤/١ أ ، وشبه السالك ص ٨٩ ، والجنى الدانى ص ٣٨٣

(٣) ينظر التذليل والتكميل ١٦٦/٥ ب

(٤) الكتاب ٣٤٢/١ .

عبر

وتاء في شرح التصريح * والذي نقل عن سيهويه وشخ له في باب الاضافة الى الحكاية قال : فاذا اُضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصد رهنزلسسة عبد القهن وهو خمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمها ، وذلك قولك في تاهط شمساً تاهطس قال : ويدل على ذلك ان من السرب من يفرد فيقول : يا تاهطس أقهل فهجمل الأول مفرداً فكذلك يفرد في الاضافة بمعنى في النسب ، ونص في باب الترخيم على الضح ٠٠٠ واذا كان للمبتدئ في مسألة واحدة متمازجان في باهين فالعمل على المذكور في باهه ، لانه يصدده تحقيقه وابهضاه بخلاف ما يذكر في غير باهه ، فانه لم يمتد به كاعتكائه بالأول لكونه ذكره استطراداً * (١) .

ونقل عن الدماميني أنه قال : لا تمازج بين المحلين اذا ما نقله في ابواب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر السرب ، وما نقله في بعض ابواب الاضافة الى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم * (٢) .

٢٢ - ذهب النحاة الى ان مجرور (حتى) اما ان يكون اسماً صحيحاً نحو قوله تعالى : (حتى حين) (٣) ، او يكون مصدراً مؤولاً من (ان) والفعل المضارع نحو (حتى يقول الرسول) (٤) ، لان التقدير : حتى ان يقول الرسول . هذا مذهب البصريين .

وزاد ابن مالك في اقسام مجرورها ان يكون مصدراً مؤولاً من (ان) وفعل ما نحو : (حتى عفواً وقالوا) (٥) .

قال أبو عيان * وهم في هذا ، لان حتى هي هنا ابتداءية ، وان غسيب مضمرة بعد ها * (٦) .

وقال ابن هشام * ولا أعرب له - أي لا بن مالك - في ذلك سلفاً ، وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة * (٧) .

وفي الحقيقة ان ما ذهب اليه أبو عيان فيه بعد من التقدير والتكلف .

(١) شرح التصريح ١٨٥/٢ (٢) حاشية شرح التصريح ١٨٥/٢

(٣) سورة يوسف الآية ٢٥ (٤) سورة البقرة الآية ٢١٤

(٥) سورة الاعراف الآية ٩٥

(٦) المحي ٢/٢٤٤ ، منظر الجنى الداني ص ٥٤٢ - ٥٤٣

(٧) المنمنم ص ١٧٤ .

٢٣- ذهب ابن مالك - وفقاً للكوفيين - الى أن (مِنْ) تكسرون

بمعنى (في) وأنشد :

عَسَى سَائِلٌ ، ذُو حَاجَةٍ ، أَنْ مَضَعَهُ
مِنَ الْيَوْمِ ، سُوْلًا ، أَنْ يُحَسَّرَ فِي غَدٍ

أى : في اليوم

قال أبوحيان * وهذا الذي ذكره ابن مالك من المعاني لم يذكره أصحابنا ،
وتأولون ما يقتضى ظاهره ذلك (١) .

ويمكننا حمل (مِنْ) في هذا البيت على معنى التبرؤش .

٢٤- اذا كان حرف النفي الداخل على الجملة الحالية (لما) فيسـو

كالنفي يلمس في القياس عند ابن مالك الذي يقول : إلا أنى لم أجده متمملاً
إلا بالواو وتكوله تعالى (ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم) (٢) ، وكقول
الشاعر :

بانتَ قطامٌ ولما يحفظُ ذومقصة

قال أبوحيان : * ونسى ابن مالك أنه أنشد لـ (لما) ما فيه دليل على

مجيء النفي بها حالاً دون الواو ، وذلك في أول شرحه لكتاب التسهيل ، وهو :

فَقَالَتْ لَهُ السَّيْمَانُ سَعًا وَطَاعَةً
وَحَدَّ رَتَا كَالدَّرِّ لَمَّا يَثْقُبُ

ووجدت أنا ذلك بغير واو في شعر من احتق بعض النحاة بشعره ، ولا أدري

هل هو يحتق بشعره ، أو لا يحتق ، وهو عبد الله بن محمد بن مهينه ، قال :

أَبَدَ بِلَاثِي عُدَّهُ إِذْ وَجَدْتُهُ
طَهِيحًا كَقَصْلِ السِّيفِ لَمَّا يَرْكَبُ

وقال أيضا :

فَقَهَلْتُ مِنْهُ عُدَّهُ وَتَرَكْتُهُ
كَمَهْدِيَةِ ثَوْبِ الْغَزْلِ لَمَّا يَهْدِبُ (٣)

وقول الدكتور عبد الرحمن السيد * والحق أن ابن مالك لم ينس ما أنشده فسـي
أول شرح كتابه التسهيل كما يقول أبوحيان ، ولكن أباحيان هو الذي أخطأ فسـي
نقل ما كتبه ابن مالك ، أو اكتفى بقراءة صدر البيت عن عجزه ، لأن البيت فسـي
شرح التسهيل كما يلي :

(١) الأرتشاف ٢٥٦ ب ، والجنى الدانى ص ٣١٤ ، وينظر تهجد القواعد ١٢٨/٣

(٢) سورة البقرة الآية ٢١٤

(٣) الأرتشاف ٢٤٠ .

قَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ : مِمَّا وَطَاءَةٌ وَحَدَّ رَتَا كَاله رَّ مَالِم بِثَقْبِ

وعلى هذا فليس فيه دليل لأبي حيان (١).

ويبدو لي أن أبا حيان لم يخطئ في نقل البيت ، كما أنه ليس من المنقول أن يكفى بقراءة صدر البيت من فجوة ، وكان من المحتمل أن يصدق هذا على غيره أما وقوعه من أبي حيان فاني أستبعد ذلك . وما يقسوى رأى أبي حيان أن الرواية الواردة في الخليل ، ولسان العرب هي (لما يثقب) (٢) وقال الدمامني " قال الشارح - الصراحي - وقد أنشد المصنف فسي أول الكتاب بيتا يشهد لوجهه بلا واو وهو قول الشاعر : وحد رتا كاله رما لما يثقب

٢٥ - ذهب ابن مالك الى أن (مما) اذا أفردت تساوى جميعا .

قال أبو حيان " وليس كما قال ، فقد قال شلب : اذا قلت : قام زيد وسمر جميعاً ، احتمال أن يكون القيام في وقت أو وقتين ، واذا قلت : قام زيد وبكر مماً ، فلا يكون الا في وقت واحد (٤) .

وقال ابن هشام : وفيه نظره وقد عاد ، بهنهما من قال :

كُتُبِي كَيْدِي وَاحِدٌ نَرِي جَمِيعاً وَنَرَانِي مَمَّا (٥)

٢٦ - تعرب صيغ المقود اعراب جمع المذكر السالم ، بالواو في حاله الرفز ، وبالهاء في جالتي النصب والجر ، وذهب ابن مالك الى جواز اعرابها بالتحركات ، ولو عمل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حنفاً ، لأنها لمست جميعاً ، فكان ايها حق في الاعراب كسنيين .

وقد رفض أبو حيان هذا الاعراب ، لأن اعرابها اعراب الجمع على جهة الشذوذ ، فلا نضم اليه شذوذ آخر (٦) .

(١) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ٢٤٩ د . عبد الرحمن السبيعي

وشاروشن التسهيل ٤/١

(٢) بنظر الضائري : ٢٢/١ ، واللسان : مادة " قول "

(٣) تحليل الفرائد ٣٦٦/١ ب

(٤) الاختلف ٢١٦ ب ، بنظر الجني الداني ص ٣٠٨ ، والهمج ٢١٨/١

(٥) المشنى ص ٤٣٦

(٦) الهمج ٤٧/١ .

وأرى أن الحق مع أبي حيان ، لأنه لا ضرورة تدعو إلى الأخذ بسرارى
ابن مالك ، وما يضمن قياسه أنه لم يسمع عن المرب أنهم عاملوا الفاظ المقسود
بمعاملة سفين ، كما أن ما سمع من إعراب سفين بالحركات هو لفظة له من المرب ،
والقياس على القليل لا يتفق مع منهج أبي حيان .

٢٧ - ذهب ابن مالك إلى أن إضافة (لبيك) إلى الظاهر شاذة ،
كإضافتها إلى الضمير القائب نحو :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي سُرُورًا قَلْبِي ، فَلَمَّ يَدِي سُرُورًا

ورده أبو حيان بأن سببه قال في كتابه : يقال لبي زيد ، وسعدى زيد ،
فساق ذلك ساق النقاس المطرد ، ودعوى الشذوذ فيها باطلة (١) .

٢٨ - يقول أبو حيان عند تفسير لقوله تعالى " أنهم كانوا قوم سوء " :
فأغرقهم أجمعين (٢) : أجمعين تأكيد للضمير المنصوب ، وقد كثر التوكيد
بأجمعين غير تابع للكلم في القرآن ، فكان حجة على ابن مالك في زعمه أن
التأكيد بأجمعين قليل ، وأن الكثير استعماله تابعاً للكلم (٣) .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى " لا تؤمنهم أجمعين " (٤) ، (وان جهنم
لموعدهم أجمعين) (٥) " لا مائت جهنم من الجنة والناس أجمعين " (٦) . (٧)

٢٩ - ذهب ابن مالك - وفقاً لهيوس والقراء - إلى أن (الذي) قد
يقع موصولاً حرفياً ، وسببها منها ومن صلتهما مصدره ، وخرجوا عليه قوله تعالى
" وَغَضِبُوا كَأَن لَّمْ يَخَافُوا " (٨) ، أن : كخوضهم ، فحذفوا الخوض ، وأقاموا
الذي مقامه .
قال أبو حيان : " والصحيح منع ذلك ، وهو مذهب البصريين " (٩) .

- (١) ينظر الارتشاف ١١٤ / ١ ، والكتاب ١٢٦ / ١ ، والخزانة ١٢ / ٢ ، واليهي ١٢٠ / ١
- (٢) سورة الأنبياء الآية ٢٧
- (٣) البحر المحيط ٢٣٠ / ٦ ، وينظر الارتشاف ٣٠٠ ، وحاشية الصبان ٢٦ / ٣
- (٤) سورة الحجر الآية ٣٦ (٥) سورة الحجر الآية ٤٣ (٦) سورة هود الآية ١١
- (٧) اليهي ١٢٣ / ٢ (٨) سورة التوبة الآية ٢٩
- (٩) الارتشاف ١١٣٥ ، وينظر شرح التمهيد ٢١١ / ١ ، واليهي ٨١ / ١ .

٢ - ذهب ابن مالك - وفقاً للاخفش - الى جواز دخول الواو على خبر ليس ، وكان الخفية اذا كان جملة ، وتالياً لـ (الا) كقول الشاعر:

ليس شيء الا وفيه اذا ما قابلته عين البصير لاعتبار

وقول آخر:

ما كان من بشر الا وميته محتومة لكن الاجال تختلف

وقوله:

اذا ما ستور الهيت ارجين لم يكن سر الا ووجهك انور
نورها نورها

وقال: ربما شبهت الجملة الخبرية في هذا الهاب بالحالية ، فقلت السواو مطلقاً .

قال أبوحيان " وما ذهب اليه اتفق فيه الاخفش ، ولا يجوز ذلك عندنا ، وما استدلل به لاحجة فيه " (١) .

الكلمة بالية

وقد تناول الجمهور الهيت الاول والثاني على حذف الخبر ضرورة ، أو ان الواو زائدة ، وأن الخبر في الهيت الثالث لنا (٢) .

٣١ - ذهب ابن مالك الى أنه لا يجوز حذف مخصص (نهم ، هيس) ، وابقا التمييز في فصح الكلام ، إنما ذلك نادر جداً . ويرى أبوحيان أن ما قاله ابن مالك ليس بصحيح ، بل يجوز حذف المخصص في فصح الكلام مع الاختصار على ذكر التمييز ، كقوله تعالى " هيس للظالمين بدلاً " (٣) ، أي ابلوس . وقال تعالى " هيس الشراب وما مرتفقاً " (٤) أي تلك النار (٥) .

٣٢ - يرفع أفضل التفضيل الاسم الظاهر بعد نفي ، وقاس عليه ابن مالك النهي والاستفهام ، فقال : لا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفس كقولك : لا تكن ، فهرك أحب اليه الخير منك ، وهزل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن ؟ لا بمن ؟

(٢) ينظر الهمج ١١٦/١

(٤) سورة الكهف الآية ٢٦

(١) الارتشاف ١٦٨ ب

(٣) سورة الكهف الآية ٥٠

(٥) مذهب السالكين ٤٠٠

قال أبو حيان * إذا لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفى * وجب
اتباع السماع فيه، والاقتصار على ما قاله السرب، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء،
ولا سيما أن رده للظاهر، إنما جاء في لغة واحدة، فلهذا فنحن أن يقتصر فسخ
ذلك على مورد السماع (١).

وقال ابن عقيل * فإن صلح لوقوع فعل، بمعنى موقمه صح أن يرفع
ظاهراً قياساً مطرداً، وذلك في كل موضع وقع فيه أقبل بعد نفى أو شبهه، وكان
مرفوعه أجنبياً، فضلاً على نفسه باعتبارين: نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه
الكحل منه في عين زيد. فالكحل: مرفوع بأحسن لصحة وقوع فعل بمعنى مسماه
موقمه، نحو: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل، كزيد (٢).

والحق أن الحاق النهي والاستفهام بالنفي مسوغات متساوية لكثير من المسائل.
ذهب ابن مالك إلى أن الإضافة قد تأتي بمعنى (في) إذا كان المضاف
إليه ظرفاً للمضاف، نحو: تربص أربعة أشهر (٣)، نحو: بأصحاب السجن
قال أبو حيان * لا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره (٤).

والذي يريدنا نستطيع رأي ابن مالك أن معنى (في) في هذه الأمثلة
ظاهراً.

وقال ابن عقيل ويتمين تقدير * في * إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعياً
فيه المضاف، نحو: أعجبتني ضرباً اليوم زيدا أي: ضرباً زيد في اليوم، ونحو
قوله تعالى * للذين يؤمنون من نسائهم تربص أربعة أشهر، وقوله تعالى: *
بل مكر الليل والنهار (٥).

وقال السيوطي: * ولا يصح تقدير غيرها إلا بتكلف، وقد سبق ابن مالك
إلى القول بذلك الجرجاني وابن الحاجب (٦).

(١) الارتشاف ٣٧٣ ب

(٢) شرح ابن عقيل ١٨٨/٣

(٣) سورة البقرة الآية ٢٢٦

(٤) الهمج ٤٦/١، وينظر شرح التصريح (٦٥/١) ومخرج السالك من ٢٦٥

(٥) يندرج شرح ابن عقيل ٤٣/٣

(٦) يندرج الهمج ٤٦/٢

٣٤ - ذهب ابن مالك الى أنه قد يستغنى في الاسم الخدوب عن (الهيساء
والإكف) لما فيه الفوهاء ، فلا يقال في عبد الله : واعبد الالهة ، ولا في
جهجاه : واجهجاه ، لما فيه من الثقل .

قال أبو حيان " وعذا الذي وضعه صحح به بعض أصحابنا فقالوا : وتقول
في نديمة من أسماء عبد الله : واعبد الالهة ، وقواعد باب النديمة ، واطمئنان
النحاة في نديمة الأعلام يجوز ذلك ، فيحتاج في الضح الى دليل واضح ،
ولا تعلم له سلفاً في ضح ذلك " (١) .

٣٥ - ذكر ابن مالك أنه اذا صغر (أم) لاخلاف في اعرابه ، قال
أبو حيان " وهذا مخالف لمن سببه وغيره من النحاة أن أم لا يصغر " (٢) .

٣٦ - ذهب ابن مالك الى أنه قد يستغنى بكليهما عن كليهما ، وأنه قد
يستغنى عن كليهما وكليهما بكليهما ، نحو : قام الرجلان كليهما ، وقامت
المرأتان كليهما ، أو كلاهما وكليهما . قال أبو حيان " ويحتاج ذلك الى سماح
من العرب " (٣) .

٣٧ - استدل ابن مالك على أن " أم " المتقدمة قد تعطف المفرد قليلاً
بقول العرب " إنها لا يهل أم شاء " ، لقول بعضهم ان هناك لإبلاً أم شاء
بالنصب ، وقال : فهذا عطف صريح يقوى عدم الإغمار في المرفوع .

قال أبو حيان وتنه ابن هشام : ان هذا القول عن ابن مالك خسر
لاجماع النحويين (٤) .

والنحاة اتفقوا على تقدير مبتدأ أي هل أم شاء . وأما رواية النصب
فالأولى أن يقدرفهها ناصب ، أي : أرى شاء .

ويبدو أن ما ذهب اليه ابن مالك من الآراء التي انفرد بها .

(١) الارتشاف ٣٥٤ ب ، والهمج ١ / ١٥٠

(٢) الارتشاف ٣٥٤ أ ، والهمج ١ / ٢٠٦

(٣) ينظر الارتشاف ٣٥٠ ، وتسهيل الفوائد ص ١٦٤ ، وحاشية الصبان

٢٨ / ٢ - ٢٩

(٤) ينظر الهمج ١ / ١٣٣ ، وشرح عمدة الحافظ - لابن مالك ص ٣١٦

والأشباه والنظائر : ٨٠ / ٣

٤٨ - وفي باب التمازح يقول أبو حيان (وإذا تمازح ثلاثة ، وهو أكثر ما سمع في
هذا الباب ، وزعم ابن خروف وتبعه ابن مالك أنه يكون الرسم للثالث ، ويبلغ في
الأول والثاني ، وادعى ابن مالك أنه استقرأ ذلك في الكلام ، فوجدته مثل ما قال .
واستقرأه ناقص ، وقد جاء لعمال الأول ، والاضمار في الثاني والثالث ، كقول أبي
الأسود الدؤلي :

كسأك ولم تستكبر فاعكركن له^١ لئ^٢ لك يمطيك الجزيل وناصرك

لعمل كسأك ، ورفع به (لئ) وأضمر في الثاني في قوله : ولم تستكبر ، وفي
الثالث في : فاعكركن له ، وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز
أعمال الأول والثاني والثالث ، قبل أن يخلق ابن خروف وابن مالك ، قهول : لكن
لا يحفظ سماع في لعمال الثاني ، والفاء الأول ، والثالث ، لكن نص على الإجماع في
جوازه (١) .

٤٩ - ذهب ابن مالك إلى أن النحاة قد أجمعوا على جواز توسط خبر ليس .

قال أبو حيان * ودعوى الفارسي وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز
توسط خبر ليس ليست بصححه ، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيها بما^(١)

ويهدر أن الإجماع لم يثبت على توسط خبر ليس ، فقد ذكر الأشموني
* جواز توسط الخبر في جميع الأفعال الناقصة حتى ليس ومادام^(٢) .

وقال السيوطي أيضا * وضعه بعضهم في ليس تشبيها بما ، وهو حجس
بالسماع ، والخلاف في (ليس) نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه *
ولم يفسر به ابن مالك ، فحكى فيها الإجماع على الجواز تهما للفارسي وابن
الدهان وابن عصفور^(٣) .

٥٠ - وذهب ابن مالك إلى أنه قد يستغنى بالتمييز عن (ذا) واستبدال
بقوله : ^(٤) وحسب دينسا

(١) الارتطاف ٣٣٧ أ ، وشرح الأشموني ٣١٤ / ٢

(٢) الارتطاف ١٦٦ ب

(٣) شرح الأشموني ٣٤٧ / ١

(٤) الهمج ١١٧ / ١

قال أبو حيان * ولا دليل في ذلك ، إذ قوله : وحببنا من بساب :
نسم ربلاً ، أي وحببنا من بسابنا ، أضرب في بساب ، كما أضرب في (نسم) ، وديننا :
تمييز لذلك المضمرة ، وحذف المخصوص ، لـ لالة المعنى عليه - (١) .

ولكن المشهور في (هذا) أنها من الكلمات التي كثر استعمالها بكسبة
من (حببنا وذا) ، وإن الذهاب إلى أنه قد يستغنى بالتمييز من (ذا) فيسه
تكلف وضوح .

٤٦ - قال ابن مالك : وشذ تصغير (أفعل) مقصور على السماع ، بخلاف
لا بن كيسان في إطراده .

قال أبو حيان * وقول ابن مالك قول من لم يطلع على كلام النحاة فسي
هذه المسألة * (٢) ، معنى هذا أن أبا حيان يشك في صحة ما أسند الس
ابن كيسان قال ابن هشام * وأجازوا تصغير أفضل في التعجب لشيءه بأفعل ،
التفضيل فيما ذكرنا ، قال :

يا أميلج غزلاً نأشدن لنسا
من هو لها تكسن الضال والسمر

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملج ، ذكره الجوهري ، ولم يحك ابن مالك
اقتباسه إلا عن ابن كيسان ، وليس كذلك (٣) .

ولكن الذي ينبغي أن ينسب إلى ابن كيسان أنه أجاز تصغير (أفعل)
قياساً على (أفعل) ، فأجاز أن يقال : أحسب بنهد ، وهو قياس غريب (٤) .

٤٧ - إذا ذكرت مبادئ مضافاً ، وكررت المضاف وحده ، نحو : ياتهم تيم عدى ،
فلك أن تضم الأول على أنه مبادئ مفرد ، وتضم الثاني على أنه مبادئ مضاف
مستأن ، أو منصوب باضمار لغنى ، أو على أنه عطف بيان أو بدل . وزاد ابن مالك
أو على أنه تأنيد .

قال أبو حيان * ولم يذكره أصحابنا ، وهو ممنوع لأنه لا معنى كما هو واضح ،
ولا لغز ، لا اختلاف جهتي التعريف ، لأن الأول ، مصرف بالملحة أو النداء ،
والثاني بالاضافة * (٥) .

(١) الارتطاف (٣٢١) ، وشرح السالك ص ٤٠٤
(٢) الارتطاف (٣٢٦) ، وينظر شرح التصريح ٨٨٧ / ٢
(٣) المعنى ص ٨٦٤ ، هو لها تصغير هو لا ، والضال والسمر : نوعان من السمير
(٤) ينظر الارتطاف (٣٢٢) ، وابن كيسان النحوي ١١٣
(٥) البحر (١٧٧ / ١) ، والارتطاف (٣٤) ، وحاشية السبان ١٥٤ / ٣

٤٦ - ذهب ابن مالك الى انه يجوز حذف السين (ليس) دون قرينة وانته :

فأما الجودُ فك فليست جودُ
و يقول : بسمِ ر علم انه ليس ناصر
و يقول : بسمِ ر علم انه ليس ناصر

قال أبو حيان * وهذا يتخبر على حذف الخبر ولا يكون عند أصحابنا الا في الضورة ، وذلك انه لا يجوز عندهم حذف الاسم ولا حذف الخبر لا اختصاراً ، ولا اختصاراً ، الا انه قد يرد حذف الخبر في الشعر وليس مختصاً به (ليس) ، بل قد سعى في غيرهما . نحو :

فان تصدوا الامر لحق فاقصد وان جاروا فجرحتي بصيروا

اي : نهما لذلك (١) .

وقال السيوطي * وما قاله ابن مالك ذهب اليه القراء ، وقال : يجوز في ليس خاصة ان يقول : ليس احد ، لان الكلام قد يتوهم تمامه بليس (٢) .

٤٧ - ذهب ابن مالك - وفقاً للكوفيين - الى ان (كان) اذا خرجت عن التشبيه بجاز نصب المضارع بعد الفاء نحو : كاني يزيد ياتي فتكرمه ، المنسي : ما هو الا تاتي فتكرمه .

وكانك والعلينا فتتقنا

كانه لوحدها في هذا المعنى النفي . قال أبو حيان * ولا يحفظ البصريون ذلك (٣)

٤٨ - ذهب ابن مالك - وفقاً للكوفيين - الى ان درى بمعنى علم .

قال ابن مالك : درى بمعنى علم يتوليه :
دريت الوفي العبد يا عمرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حمود

قال أبو حيان في التذليل * المصنف - ابن مالك - جعل من تملق أدري بمعنى أعلم قوله تعالى * وما أدراك ما يومئذ يندين (٤) ، قال لاجبة لسه في ذلك ، لان الاكسر في كلام العرب متعدية (درى) بحرف جر ، تقول :

(١) الا وتطلف ١٦٨ ب ، والهج ١١٦ / ١ (٢) اليج ١١٦ / ١

(٣) الا وتطلف ٢٥٢ ب

(٤) سورة الانفال الآية ١٧

دريت به ، والأقل تفضيها معنى علم فتقول : دريت زهداً قائماً ، كما تقول : علمت زهداً قائماً ، وعلى هذا إذا دخلت عليها همزة التعمدية تعدت الى واحد بنفسها ، والى آخر بحرف جر ، لأن الاكثر فيها قبل دخول الهمزة أن تتعدى بحرف جر ، فوجب الحمل بعد دخول الهمزة على ما هو الاكثر منها . ودليل ذلك قوله تعالى " ولا أدراكم به " (١) . وإذا كان كذلك فقوله تعالى " وما أدراك ما يوم الدين " ليس (ما يوم الدين) ساداً مسد الفعلين فيكون بمنزلة علم في ذلك ، وإنما سدت مسد الفعل الذي يعتمد اليه بحرف الجر ، فهس جملة في موضع نصب نائبة عن مفعول واحد ، أسله بحرف الجر (٢) .

وفي الارتشاف يقول أيضا (لم يندها أصحابنا فيما يعتمد لا تضمن ، ولعل الهيئ عن باب التضمن ، ضمن دريت معنى علمت ، والتضمن لا ينقاس ، ولا ينبتن ، أن يجعل أصلا حتى يكسر ، ولا يثبت ذلك بهوت نادى محتمل التضمن (٣))

{ ٩ - وبناءً في تعليق الفرائد : قال سيبويه وتكون (قد بمنزلة " وما " ،

وأشده على ذلك قول الهذلي :
 قد أترك القرن مضجراً أنامله
 كان أشوابه مجتهداً بغير صاد

قال المنذف : فاطلاق سيبويه القول بأنها بمنزلة " وما " بوجوب التسوية بينهما في التقايل والصرف الى المعنى .

واعترضه أهرجيان بأن سيبويه لم يبين الهمزة التي فيها " قد " بمنزلة " وما " ولا يدل ذلك على التسوية في كل الأحكام ، بل يستدل بكلام سيبويه على تقييد ما فهمه ابن مالك ، وهو أن " قد " تكون بمنزلة " وما " في التكسير فقط . ويدل على انشاده الهيئ ، لأن الانسان لا يفخر بما يقم منه على سبيل القلة والندور ، وإنما يفخر بما يقم منه على سبيل الكثرة ، فتكون " قد " بمنزلة " وما " في التكسير .

وقال هذا الاعتراض على ابن هشام (٤) مع كسرة انتقاده على ابن حبان بنته صحيحاً وحمله على أن يجرم بعده التكسير في معاني " قد " وأشده عليه الهيئ . بل نسب القول بكونها للتكوير الى سيبويه .

(١) سورة يوسف الآية ١١
 (٢) التذييل والتكميل ١١١/٢ ، ونظار شرح ابن عقيل ٣١٧/٢
 (٣) الأرتشاف ٣٢٨ ، ونظار الجمع ١٤٦/١ ، وشرح الأشموني ٥٨/٢
 (٤) نظار المننى ص ١٨٩ .

ثم قال الدماغي " أما قوله لم يهين سبويه الجبهة الى آخره فاطلاق
سبويه كافة في الأحكام كلها الا ما تضمن خروجها . وأما قوله : ان الانسان
لا يفخر بما يقى منه على سبيل القلة الى آخره فمجاوبه ان ذلك فيما يمكن وقوعه
قليلا وكثيرا مثلا يفخر منه الا بالكثير ، أما ما لا يقى الا نادرا فانه يقى الافتخار منه
بالقليل لا استحالة الكثرة فيه ، وترك المرء قومه محض الاتامل كان اثوابه مجتست
بفرضه مستعمل وقوعه كثيرا ، وإنما يقى نادرا ، فلذلك يفخر به لأن القرن عسر
المقام للشخص الكفء له في شجاعته ، فلو فرض مثلها معه في الكثير من
الأوقات لم يكن قرنا له ، فلا يكون المرء قرنا الا عند الكفاة غالبا ثم يفخر بانه
غلب منه ، أو انه اذا تقرر هذا فنقول : لما كان قوله القرن يقتض أنه لا يغلب
قرينه ، لأن القرنين غالب أمرهما التمازج ، ثم لما أخبر بانه قد يغلب حملتها
ذلك على التلة صونا للكلام عن التدافع ، وقلنا المراد أنه يتركه كذلك تركها
لا يفخر به عن كونه قرنا ، وذلك هو التمرق النادر ، فلا يكذب آخر الكلام أوله .
هذا ما قرره بعض الفضلاء وعليهما التحقيق (١) .

وأما سبويه فيقول : " وتكون قد بسزلة وما وأنشد بيت الهذلي ثم
قال : كأنه قال وما " (٢) .

وأرى أن " قد " تدل على التقليل ، لأن " وما " للتقليل .

٥٠ - اختلف البصريون والكوفيون في الرفع ، هل له جواب ، فينصب الفمائل
بعد الفاء جوابا له ؟ فذهب البصريون الى أن الترجي في حكم الواجب ،
وأنه لا ينصب الفمائل بعد الفاء جوابا له . وذهب الكوفيون الى جواز ذلك ،
قال ابن مالك - موافقا للكوفيين - وهو الصحيح لثبوت في النظم والنثر . قال
تمالي " وما يدريك لسه يزكي أو يذكر فتفعله الذكر " (٣) ، وقال
" لعل اهل الأسباب ، أسباب السموات فاطلس " (٤) في قراءة من نصب فيهما .
قال أبوحيان " يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما من اللفظ على
التوهم ، لأن خبر لعل كثر في لسان العرب ، فحمل ان عليه " (٥) .

(١) تحليق الفرائد ٣٠٧/٢ (٢) الكتاب ٣٠٧/٢
(٣) سورة مريم الآية ٣٤ (٤) سورة غافر الآية ٣٦ ، ٣٧
(٥) المصباح ١٦/٢

والأولى بالاتباع رأى ابن مالك ، ولا ضرورة الى التأويل ، وما يقوى رأيه
أن القرآن ورد بذلك .

١٠ — ذهب ابن مالك الى أن (من) تأتي بمعنى (الباء) ، قال ناظر
الجهيز " وقد عرفت أن المصنف - ابن مالك - استشهد على ذلك بقول الله
تعالى " يفتخرون من طرفي خفي " (١) ، وأنه نقله عن الأئمة عن يونس .

قال الشيخ - أبو حيان - وهو قول كوفي ، ويحتمل أن تكون " من " في
الآية الشريفة لا ابتداء الغاية ، أن : ابتداء نظريتهم من طرفي خفي " (٢) .

والأولى بالاتباع رأى ابن مالك ، لما فيه من بمد عن التكلف والاحتال .

نتائج الدراسة السابقة :

عرف النحاة الأئمة لسبون نحو من سبقهم من النحاة ، وتأثروا بهم
ولكنهم لم يتفوا أمام ذلك التراث النحوي الضخم عند هذا الحد ، بل درسوا
ما انتهى اليه غيرهم ، ثم انتخبوا من تلك الآراء ما يرونه جديرا بالاتباع
وامتطاع بعضهم أن ينفذ من خلال ذلك الى آراء جديدة .

وما يلاحظه الباحث أن مآزج هؤلاء النحاة كانت مختلفة ، فأحياناً
نجد أن المذهب الكوفي يطفئ على لاختيارات بعضهم ، وفي حين أن المذهب
الهمزي يطفئ على آراء واختيارات بعضهم الآخر .

ولما يحتاج ما بذله أبو حيان من جهد في تطور النحو ، وما أتى به من آراء ،
فإنه يبيِّن أهم النتائج التي تبين لنا موقفه من هؤلاء النحاة الذين كسر
ذكرهم في كتابه ، وترددت آراؤهم فيه ، وهذا ، يتضح لنا منهج تفكيره النحوي .

(١) سورة شورى الآية ٥

(٢) ترميد التواعد ١٧٨/٣

١ - كان أبو حيان ينكر على السهيلي بعض آرائه للأسباب الآتية :

١- كان السهيلي يأتي ببعض الآراء الفريدة ، وكانت هذه الآراء لا تخلو من تكلف واضطراب ، ولهذا كان أبو حيان معارضا لسهيلي في ذلك .

وأحيانا كان السهيلي يأتي ببعض الآراء الاجتهادية ، وكان يرى أبو حيان أن بذلك خرقنا لما أجمع عليه النحاة .

٢- كان السهيلي يوافق الكوفيين في بعض آرائهم ، ولهذا فقد انعكس عليه أبو حيان تلك الآراء .

ب - أما مخالفته لابن عسكور فانها ترجع الى الأسباب الآتية :

١- كان لابن عسكور آراء مخالفة تدور في كتب النحو ، وكان أبو حيان يخالفه في بعضها لعدم ورود السماع بها ، أو لأنها تخالف مذهب البصريين ، أو لأنها تنقض مذهب الكوفيين .

٢- كان يخالفه في بعض الآراء الانفرادية ، لخروجها عن المشهور بين النحاة .

ج - أما مخالفته لابن مالك فانها تنحل فيما يلي :

١- كان ابن مالك يستدل كثيرا بالأحاديث النبوية ، وذلك في اثبات القواعد والأحكام التحقيقية ، فقد بلغت الأحاديث الشهيرة التي استشهد بها في " شرح التصحيح حوالى ستة وسبعين ومائسة حديث ، مفرقة في الأبواب المختلفة ، وفي شرح الكافية حوالى اثنين وستين حديثا " (١) . وقد أخذ عليه ذلك أبو حيان ، ظنا منه أنه يدفع عن اللغة العربية شبهة المعجمة أو اللحن ، ولكنه بهذه النظرة يكون قد حرم اللغة من مادة غزيرة لا بد لنا من الاستعانة بها في قنايا اللغة .

(١) يندثر نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ٧٥ .

وقد ضمير يفسر النحاة بهذا العرمان أو الضيق فأجسسازوا
الاستشهاد بالحديث النبوي وأكثرها منه وكان في مقدمتهم ابن
مالك وهو محي في ذلك ، ونظيره تقوم على فهم عميق لواقف
اللفظة وتطورها .

٢- كان ابن مالك يتابع الكوفيين في كثير من آرائهم ، لذلك وتفسير
منه أبو حيان موقف المخالف .

٣- كان يخالفه في كثير من الآراء التي تدل على الانفراد أو الاجتهاد
حيث كان يرى أبو حيان أن في ذلك غرقا لما أجمع اليه
النحاة .

٤- على الرغم من أن ابن مالك كان يبنى آراءه ممتدا على الأصول
النحوية التي اصطلح عليها النحاة كالسمع والقياس وأن
مواد السماع عنده هي نفسها التي اعتد عليها النحاة كالقرآن
الكتب ، والشعر ، وكلام فضحاء العرب ، لكن هذه القضايا لسم
تكن محل اتفاق تام بينهما ، وذلك بسبب المنهج الذي سلكه
كل منهما ازاء هذه القضايا .

الفصل الرابع

آثاره في الخالفين



آشارة فى الخالفين :

يمد كتاب الارتشاف بحرا زاخرا • جمع فيه ابو حيان اقوال النحاة
المقدمين والتأخرين حتى عصره • ثم عرض ذلك باسلوب سهل • بين فيه آراءهم
من المسائل النحوية • واستدرك عليهم ما اغفلوا ذكره • او اخطأوا فى نقله او عرضه •
وكتبرا ما كان ينه على ذلك الخلاف الواقع فى الاحكام النحوية • ومحاول نهته
ان امكن الى من ذهب اليه من النحاة •

وهو فى عرض احكامه يذكر تلك الاحكام التى وقع الاتفاق عليها او الاجتماع •
ولا يفوته ان يشير الى المشهور منها •

وقد عرف النحاة قيمة هذا الكتاب • فكان ممينا لا ينضب • وضهلا غديسا
فاقادوا منه • واتخذوه مصدرا من مصادرهم •

ولا يفوتنا ان نذكر ما احدهم ظهور ابى حيان فى تلك الفترة الزمنية من نشاط
فى الدراسات النحوية • والتأليف فيها • وما اثاره من حيوية ونشاط فى تلك السوافات •

ويظهر ذلك فى وقوف النحاة التأخرين من آراء ابى حيان • بالتأييد له احيانا
وبالرد عليه احيانا اخرى • او بمرس رأيه • او الاستمائه به فى اجتهاد نحوى
او التملق على مسألة نحوية ••

ولهيان هذا فاني سألقى ضوءاً على أهم الكتب النحوية التي نقلت
آراءه وكانت ذات أثر في صنفاتهم :

أبو حيان وابن هشام المتوفى سنة (٧٦١ هـ)

أنكر ابن حجر تأثر ابن هشام بأبي حيان في دراسة النحو، لأنه لم يمسح
عليه غير ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه غيره (١). وهذا
القول غير مسلم به، لأن مانجه من خلاف بينهما في كثير من الآراء يوحى لنسب
بتأثره به على الرغم من مخالفته له في كثير من الآراء. وقد أرجع بعض الباحثين
هذا الخلاف بينهما إلى أن أبا حيان كان محقداً بعض التقيد في حين كان
ابن هشام واضحا كل الموضوع، وأن أبا حيان كان قوي الحافظة محتداً على الرواية
والنقل على حين كان ابن هشام أقدر منه على الاستنباط في القياس، وأكثر منه
ميلاً إلى المناقشة (٢).

ولكن هذه الأسباب ليست من الأسباب الرئيسية في تفسير ما كان يسود
بينهما، لأن أبا حيان لم يكن محقداً - كما يرى هذا الباحث - بل كان يميل
إلى المساواة والتسهيل، ونجد صدق هذا في شرحه وتسهيله لكتاب ابن عصفور،
وابن مالك.

كما أن الحكم بأن ابن هشام كان أقدر من أبي حيان على الاستنباط
والمناقشة، ليس أمراً سهلاً، لأن ما تركه لنا أبو حيان من آثار نحوية يشهد له أيضاً
بقدرته على المناقشة، ودقة الاستنباط.

ويمكننا أن نرجح كثرة مخالفة ابن هشام له إلى الاستقلال في الرأي، والحرية
في التفكير، فأبى هشام قد اشتهر في بحثه بالدقة والمناقشة والاستنباط، وقال
في ابن خلدون (ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بحصر عالم بالعربية
يقال له ابن هشام أنحن من سيبويه (٣) وكذلك كان شأن أبي حيان في مجالسته
للمسائل النحوية.

(١) يندثر إليه رد الكافية ٢/٧٢٠

(٢) يندثر الحركة الفكرية في العصر الأيوبي والملوك الأول د. عبد اللطيف

حمزة ص ٢٢٦

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٥٣٢.

وان ظهيرة البحث والمناقشة تستلزم الاتفاق في بعض الآراء والافتراق في بعضها الآخر . وان تأثر ابن هشام بأبي حيان أمر لا يمكن انكاره سواء جلس في مجلسه أم لم يجلس . لأن هذا التأثر قد يكون بالاطلاع على كتب أبي حيان وشرحه . بيد و ذلك واضحا في تتبع ابن هشام لأبي حيان في شرحه للمحسنة الهدية . فهو يتتبع حركاته وسكناته فيها ويظهر أيضا في رده على أبي حيان لكل ما أورده من ردود وملاحظات على آراء ابن مالك والزمخشري .

وايكم توضيح ذلك :

(١) رد ابن هشام على أبي حيان فيما أورده من ملاحظات على آراء الزمخشري وابن مالك :

١- استحسنت ابن هشام رأي الزمخشري في أن (انما) بالفتح تفيسد الحصر مثل (انما) بالكسر وقد رد على أبي حيان ذلك (١) .

٢- ذهب أبو حيان الى أن جواب (اذا) الشرطية قد جاء مفرقا بـ (ما) نحو (واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم) (٢) . قال ابن هشام : وليس هذا بجواب ، والا لاقتن بالفاء مثل (وان يستنبتوا فما هم من المعتبرين) (٣) ، وانما الجواب محذوف ، أي عمدا الى الحجج الباطلة (٤) .

٣- ذهب ابن مالك الى أن الباء تزداد على الحال الضمى عاملها

كقولها :

فما رحمت به خائبة ، ركاب^ه حكيم بن السائب فتباها

وقولها :

كائن دعيت الى بأساء ، داهية^ه فما انبعثت بمزود ، ولا وكل

وخالف أبو حيان : وخبى البهيمون على أن التقدير : بحاجة خائبة ، وشخص مزود ، أي : مذعور . ويهد بالمزود نفسه . على حد قولهم : رأيت منه أسدا .

(١) ينظر المعنى ص ٥٦ ، والبحر المحمود ٣٤٤/٦ ، والرشاد ١٨٣ ب .

٢٠٥ أ ، والتذيل والتكميل ١٥٥/٥

(٢) سورة الجاثية الآية ٢٥

(٣) سورة فصلت الآية ٢٤

(٤) المعنى ص ١٣٣ ، والجنى الداني ص ٣٦٩

قال ابن هشام : وهذا التخریج ظاهر في الهيئ الأول دون الثاني ، لأن صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم يثبت أصلها ، ولهذا قيل في (وما ربك بظالم للمعبد) (١) أن (فعلاً) ليس للمبالغة ، بل للنسب كقوله :

وليس هذى ربي فيعلمني به ولويس هذى سيف ولويس بنهال

أي : وما ربك هذى ظلم ، لأن الله تعالى لا يظلم الناس شيئاً ، ولا يقال : لقيت منه أسداً ، أو بحراً ، أو نحو ذلك الا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقسام أو الكرم (٢) .

وقال الماموني " قلت تلويح التخریج في الهيئ الأول غير جيد لما فيه من حذف الموصوف بدون دليل عليه . وقد حقه في تخریج الهيئ الثاني كذا لك ، لأن النفي انما يتسلط على قيد الفعل مع ثبوت أصله ، أي : فانهمشت بشخص غير مزوود ، ولا وكل ، بمعنى نفسه ، بالخ في اخصافه بالشجاعة والتهفة حتى انتزع مسن نفسه شخصاً لا دعر عنده ، ولا وكل ، فكيف يتم ما قال ؟ (٣) .

والأولى بالاتباع رأى ابن مالك .

٤- يقول ابن هشام (للبهائيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين ، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى " ونحن له مسلمون " (٤) : يجوز ان يكون حالا من فعل نعبد أو من مفعولنا ، لا شتمالها على ضميريهما ، وان تكون معطوفة على نعبد ، وان تكون اعتراضية مؤكدة ، أي ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد ، ويرد عليه مثل ذلك من لا يعترف بهذا العلم كأي حيان ، توها منه أنه لا اعتراض الا ما يقوله النحوي ، وهو الاعتراض بين ضمير متظالمين (٥) .

(١) سورة فصلت الآية ٤٦

(٢) المعنى ص ١٤٦ ، والارتشاف ١٢٤ أ ، واليهج ١٢٧/١

(٣) تملیق الفرائد ١٢٦/١ أ

(٤) الآية : قالوا : نعبد الهك وآله آباءك ، ابراهيم واسماعيل واسحاق الهاء

واحدة ونحن له مسلمون ، البقرة الآية ١٢٢ .

(٥) المعنى ص ٥٢١ .

٥ - ذهب الزمخشري الى انه ينبغي لان الزائدة معنى آخر غير التأكيد
وخالفه في ذلك أبرحيمان .

قال أبوحيان : (وزعم الزمخشري انه ينبغي مع التوكيد معنى آخر ، فقال فس
قوله تعالى (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً يس) (١) ودخلت (أن) فس
هذه القصة ، ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله تعالى (ولما جاءت رسلنا
ابراهيم بالبخري قالوا : سلاماً) (٢) تشبيهاً وتأكيدهم على أن الاسماء كانت
تعقب المجرى ، فيس مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللتزم ، ولا كذلك في قصة
ابراهيم ، إذ ليس الجواب فيها كالأول ، وهذا الذي ذكره لا يعرفه كبار النحويين
انتهى .

قال ابن هشام * والذي رأيت في كلام الزمخشري في تفسير سورة
المنكوت مانه (أن) صلة أكد وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر
في وقتين متجاورين ، لا فاصل بينهما ، فكانت وحداً في جزء واحد من الزمان ،
كانه قيل : لما أحس بحجبتهم فاجأتهم المساءة من غير ريب * وليس في كلامه
تمرغ للفرق بين القصتين كما نقل عنه ، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين ،
لا يطابقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جرى به لتوكيده ، ولما تفيد وقوع الفعل
الثاني عقب الأول ، وترتبه عليه ، فالحرف الزائد يؤكد ذلك ، ثم ان قصة الخليل
التي فيها ، قالوا : سلاماً ليست في الصورة التي فيها * يس * بهم) ، بل فس
سورة هود ، وليس فيها لما . ثم كيف يتبين ، أن التحيمة تقع بهبط * وانما
يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة المنكوت ، إذ الجواب فيها ، قالوا :
(انا مبلوكوا أهل هذه القبة) ثم ان التمييز بالاسماء لحن ، لأن الفعل
لثلاثي كما نطلق به التنزيل ، والجواب المساءة ، وهي عبارة الزمخشري (٣) .

واجاب في الكشاف فانه يقوى ما ذهب اليه ابن هشام (٤) .

(١) سورة المنكوت ، الآية ٣٦

(٢) سورة هود الآية ٦١

(٣) المغنى ص ٩٣

(٤) ينظر الكشاف ٤٥٣/٣ .

(ب) يرى ابن هشام أن أبا حيان قد غلط في النقل عن سيبويه ، وإنما فهم ما نقله .

يقول في عطف الجملة الخبرية على الانشائية وبالعكس : (في كتابه الهانئون ، وابن مالك في شرح باب المفسول ، من كتاب التصهيل ، وابن عصفور في شرح الايضاح ، ونقله عن الاكبرين ، وأجازته الصفار تلحظ ابن عصفور وجماعة مستدلين بقوله تعالى " وبشر الذين آمنوا و عملوا الصالحات " (١) و (وشعر المؤمنين) (٢) .

قال أبو حيان : وأجاز سيبويه (جأى زيد ومن عمرو العاقلان) هلس أن يكون (العاقلان) خبراً ليحذف ، ويؤيد قوله :

وان شفاى عبوة مهراقسة
فهل عند رسم داوس من ممول ؟
وقوله :

كشافى غزالاً عند باب ابن عامر
وكحل ما قرك الحسان بأشمد
واستدل الصفار بهذا البيت :

وقائلة خولان فانكح فقاتهم
وأكرموا الحيين خلوكا هيسا
فان تقدروا عند سيبويه : هذه خولان .

قال ابن هشام (وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه ، وإنما قال : وأعلم أنه لا يجوز : من عهد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين ، رفضت أو نصبت ، لأنك لا تشي إلا على من أثبتته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجلبها بمنزلة واحدة . وقال الصفار : لما ضمها سيبويه من جهة التمتع لم أن زوال التمتع بصحتها ، فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ، ولا حاجة فيما ذكر الصفار ، إذ قد يكون للشئ مانعان ، ويقتصر على ذكر أحدهما ، لأنسبه الذي اقتضاه المقام والله أعلم) (٣) .

(١) سورة البقرة الآية ٢٥

(٢) سورة الصف الآية ١٣

(٣) المفتى عن ٦٢٢ ، ٦٣٠ ، وحاشية الصبان ١٢١/٣ .

وقال الدماغي (والذي أوقف أبا حيان في الفلظ توهمه أن مراد الصفار النعت الصفاي الذي هو تابع ، فصحح المسألة بجعل الوصف خبر مبتدأ محذوف ، وهذا فليظنا عرفنا سببه من حيث يحتاج المسألة مع الوصف القطع حيث قال : رفعت أو نصبت ، وإنما مراد الصفار أن الوصف إذا زال بالكليسة بأن قيل : من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لفقد ما بنى سببه عليه الضح ، فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الإنشاء ، وجوابه قول المفتي (١)

(ج) نقل ابن هشام عن أبي حيان بعض المسائل التحوية ، وذلك في كتابه أوضح المسالك .

من ذلك حكى أبو حيان أعراب (ذو) الموصولة ، وموشها ذات أعراب ذات وذوات . وقال ابن هشام في كتابه أوضح المسالك : وحكى أعرابها أعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات . هذا بالإضافة إلى نقول أخرى ذكرها في كتابه مستمينا بكتاب أبي حيان (٢) .

(د) أكثر ابن هشام في شرحه لكتاب اللوحة الهدية من الرد والاعتراض على أبي حيان .

تأول ابن هشام نقده لهذا الكتاب من حيث مادته ومنهجه وأسلوبه .

ومن ذلك :

١ - أخذ ابن هشام على أبي حيان تسميته نائب الفاعل باسم المفعول الذي لم يسم فاعله ، بقوله : (والأولى أن يقال : النائب عن الفاعل ، وأما قول الصنف وغيره ، المفعول الذي لم يسم فاعله ، ففيه غدوش ، لأن المفعول انمسا يتبادر للذهن منه عند الإطلاق إلى المفعول به ، والمرفوع في هذا الباب لا يختص به ، ولأنه يصدق على المصوب في نحو : أعطى زيد د رعا أنه مفعول لم يسم فاعله . وكل ذلك بمنزلة ما نحن فيه (٣) .

(١) حاشية الصبان ١٢١/٣ - ١٢٢

(٢) ينظر الارتشاع ١٢٨ ، ١٨٠ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ٣٣٧ . وأوضح المسالك

١٢٣/١ ، ١٢ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٦ ، ١٦٦ .

(٣) شرح اللوحة الهدية ص ٥٢ " رسالة جامعية " .

٢- يرى ابن هشام أنه ينبغي أن يقدم باب المصدر على باب اسم الفاعل لأنه أقوى منه في العسل (١).

٣- يرى ابن هشام أن يذكر المفعول له ثم المفعول معه (٢).

٤- وفي باب المفعول المطلق ، يقول ابن هشام (وقد بالغ المؤلف في الإخلال بهذا الباب ، فإنه لم يذكر حده ، ولا مثاله ، ولا اسمه ، وذلك لأنه ترجم عنه بالمصدر ، وكان الصواب أن يترجم عنه بالمفعول المطلق لثلاثة أمور :

أحدها : أن ذلك هو اسمه الخاص به ، ولا نقولك : أعجبتني القيام ، وكرهت الذهاب يصدر فيه على كل من الفاعل والمفعول أنه مصدر ، وليس ما نحن فيه بشئ .

الثاني : أن ذلك هو الاسم المصحح بكونه من النصبوات ، وهو انما ذكره هنا لذلك لا لآخر آخره .

الثالث : أنه يشمل جميع مسائل الباب بخلاف المصدر فإنه ليس بجايح كل ، وهو مصدر ، وما ذكره (٣) .

٥- وفي تعريف البناء يقول أبو حيان : البناء : ابقاء الكلمة على حالها ، ولو غلب دخول العامل والحروف كلها منه ، والأفعال سبق حكمها ، والأسماء أكثرها معرب ومنها منى كاسماء الشرط ، والاستفهام والموصولات ، وقد يجب البناء نحو : قام هذا . وقد يجوز فيه الأمران نحو قوله تعالى " ومن خزى يومئذ " (٤) ، قرى بفتح الميم وجرها .

قال ابن هشام : وأعلم أن ما حد المؤلف به البناء معتبر من ثلاثة

وجوه :

-
- (١) شرح اللوحة البديعة ص ١٠٠
 - (٢) شرح اللوحة البديعة ص ٤٦٣
 - (٣) شرح اللوحة ص ٤١٣
 - (٤) سورة هود الآية ٦٦

أحدها : أنه غير مطرد ، لأنه يقتضى أن المقصور والنقص مبنيسان ، فلا يهد أن يقول : بقا الكلمة على حالها لغير اعلال .

الثانى : أن قوله : على حالها ، يهد به حالها فى الوضع ، وذلك بخس عنه كل شئ ، يهنى على حركة ، فإنه قبل التركيب إنما كان ساكنا ثم عرض له الهناء على الحركة فى حال التركيب .

الثالث : أن قوله (ولو عند دخول العامل) عبارة مستعملة فى غير موضعها ، لأن قولك : ولو كان كذا إنما يستعمل عند التفاضل ، يذكر شئ كان يقتضى التفاضل أن الحكم لا يثبت له ، وهو (تصدقوا ولو يظلك محرق) (وأعطوا المائل ولو جاء على فرس) .

والتفسير الاعرابى إنما يكون عند دخول العامل فهذا بمثابة أن يقال : الاسم يتغير آخره للعوامل ولو كان محصياً ، وهذا مما لا يتكلم عاقل . ورد على إطلاقه القول هنا بهناء الموصولات ، والاشارات ، وأسماء الفرط ، وأسماء الاستفهام ما استثنياه (١) وليس معنى هذا أن ابن هشام لم يوافق أبا حيان فى شرحه لللمحة ، بل نجده قد تابعه فى معنى الآراء ، ومن ذلك :

١ - تابع أبا حيان فى أن المعارف خمسة ، ويرى أنه قد أدخل بترتيب عطوف الهبان فأخذه عن التوكيد والبدال ، ولكنه يحلل ذلك بقوله (أنه أراد أن يجمع بين نوعي المطوف فى موضع لتمييز بينهما ، وأن عطوف الهبان يشبه الهدل فى الصورة ، وأكثر مسائله محتمله له ، فلا ينبغي أن يحال بينهما فى الذكر) (٢) .

٢ - تابعه فى أن عامل النادى (مفعول بفعل محذوف) .

٣ - تابعه فى عامل المفعول به (٤) .

٤ - فى باب النصبوات تكلم أبو حيان على المفعول فيه ثم الحال ، والتمسيز ، والمفعول ، مع المفعول له .

(١) شرح الللمحة ص ٦٨٧ - ٦٨٨ (٢) شرح الللمحة ص ١٢١

(٣) شرح الللمحة ص ١١٢ (٤) شرح الللمحة ص ٩٠

وقال ابن هشام (أقول : إن قيل لم اعترف بها بالحال وباب التمييز
بعد بين أقسام المفعول ، وقد كان مقتضى الظاهر أن يؤخرهما .

فالجواب : أن ذلك لمناسبة حاصلة بين المصدر والظرفين والحال ، وذلك
من جهة أنه يتعدى الفعل إلى كل منهما على سبيل اللزوم ، وأضرب ذلك أن كل
فعل فهو مشتق من المصدر ففيه دلالة عليه ، ولا بد له من زمان ، ومكان يكون
فيهما وأنه لا بد للفاعل والمفعول من حالة يكونان عليهما . فأما المفعول له ،
والمفعول منه ، والاستثناء ، فقد يكون الفعل ساهماً فلا يقع فعله لسبب فلا يكون
للفعل إذ ذاك مفعول من أجله ، وقد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه .

وأما التمييز فانه إن كان نظير هذه الثلاثة في عدم لزومه ، لأنه قد لا يكون
في الكلام شيء مهم ، فيحتاج إلى تمييز إلا أنه يشبه الحال من حيث أنها
اسمان تكرتان فمثلتان منتصبتان مبنيتان لابهام السابق ، فذكر إلى جانبها
لا أجل ذلك (١) .

٥- في ختم اللوحة بها بالوقف يقول ابن هشام : (في ختم الكتاب
بها بالوقف مناسبة حسنة لأن الوقف محل انتهاء الكلام) (٢) .

وخلاصة الأمر أن تأثر ابن هشام بأبي حيان بشيء لا يمكن نكرانه ،
ولعل في هذا الصريح السابق ما يثبت ذلك ، وإن ما نجد بينهما من خلاف
إنما يدل على ما شهدته تلك الفترة من نشاط علمي ، يقوم على بحث الحقائق
المليئة ، وتقديرها .

أبو حيان والشيخ خالد الأزهرى :

قام الأزهرى بشرح توضيح ابن هشام في كتاب سماه " شرح التصريح على
التوضيح " وفي هذا الكتاب كان الأزهرى كثير الاستشهاد بأراء وأقوال أبي حيان .

(١) شرح اللوحة ص ٤٣٠-٤٣١

(٢) شرح اللوحة ص ٦٨٦

والأزهري في كتابه هذا لم يحاول أن يستعرض على آراء أبي حيان ، بل كان يقول مثلا : " قال أبو حيان في الارتشاف ثم يورد النص السواردي في الارتشاف (١) .

وأحيانا كان ينقل نصوا عن الارتشاف دون أن يشير الى ذلك (٢) .

وأحيانا كان الأزهري يصن بعض الآراء والاجتهادات وسندها لنفسه ، وهي في حقيقة الأمر من اجتهادات أبي حيان (٣) .

-
- (١) ينظر شرح التصريح على التوضيح ٣٨٤ ، ٣٢٥ / ١ ، ١١١ / ٢٥ .
 - (٢) شرح التصريح ٣٤٢ / ١ ، والارتشاف ٢٠١ | .
 - (٣) ينظر الارتشاف ٣٥١ ب ، وشرح التصريح ١٨٢ / ٢ .

أبو حيان وجمال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ)

أقسام السيوطي في مقدمة كتابه ومع الهوامع التي اعتمده على
كتاب التسهيل لابن مالك • وارتشاف الضرب • وقد صرح بأن كتابه
(محيط بخلصة كتابي " التسهيل " والارتشاف • مع مزيد واف • فانسق
الانسجام • قريب من الافهام • (١)

ويرى السيوطي أيضا أنه لم يؤلف في العربية أعظم من التذيل والتكميل
ومختصره الارتشاف • فقد كلامه على صفات أبي حيان يقول " وله من
التصانيف • التذيل والتكميل في شرح التسهيل مطول والارتشاف والارتشاف
مختصره مجلدان • ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين • ولا أجمع
ولا أحسن للخلاف • وعليها اعتمدت في كتابي " جمع الجوامع " (٢) •

ومهما يكن من أمر فقد جمع السيوطي في كتابه الجمع أشهر آراء إمامي
حيان • وجاء هذا الكتاب موسوعة ضخمة لآراء النحاة في تلك القواعد
من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين • وصريين • ومع كل رأي حجة
وأدلتة جميعها من نحو مائة صنف لعل أهمها ارتشاف الضرب لإمامي حيان •
(٣)

أن اعتماد السيوطي على الارتشاف وعلى آراء أبي حيان يعد شيئاً واضحاً
في كتابه الجمع • فقد نقل منه كثيراً من النصوص والآراء • كما أن التقارب
بين مباحث الجمع والارتشاف أمر لا يخفى • غير أنه من السهل ملاحظة ما يلمس

١ - أن طريقة تهويب الجمع تختلف عن طريقة تهويب الارتشاف • فالارتشاف
يقسم إلى أبواب وفصول • على حين نجد أن منهج السيوطي في
تأليف الجمع يقوم على مقدمات • وسهدة كتب • والمقدمات في
تعريف النلمة وأقسامها • والكلام والكلم •••

(١) المصحح ٢/١

(٢) بضممة الوطة : ٢٨٢/١

(٣) المدارس النحوية ص ٣٦٣ •

والكتب : الكتاب الأول : في المدد ، وهو المرفوعات وما شابهها من
منصوب النواسخ .

الكتاب الثاني : في الفضلات ، وهي المنصوبات .

الكتاب الثالث : في المجزورات ، وما حمل عليها من الجزومات

وما يثمنها من الكلام على أدوات التعليل

غير الجازمة ، وما ضم اليها من بقية حروف

العماني .

الكتاب الرابع : في المواضع في هذه الأنواع ، وهو الفصل

وما الحقبه ، وختم باشتغالها عن ممدولاتها ،

وتنازعها فيها .

الكتاب الخامس : في التواضع لهذه الأنواع ، وعوارض التركيب —

الاعراب من تغيير كالأخبار ، والحكاية

والتسمية ، وضرائر الضمر .

وهذه الكتب الخمسة في النحو . . .

الكتاب السادس : في الإهيمه .

الكتاب السابع : في تشبهات الكلم الأفراد بمتا لزيادة والحذف

والإهدان ، والنقل ، والادغام ، وختم

بما يناسب من خاصة الخط .

ويرى السيوطي أن هذا النهج في التأليف يمد منهجا يديما لم

يسبق اليه يقول : " هذا ترتيب يديج لم أسبق اليه ، حدوث فيه حذف —

كتب الاصول " (١)

٢ - كان السيوطي شديد العناية بالتعليل والاستدلال ، على حين

(٢)

تجد ابا حيان يتحاشى ذكر ذلك في الارشاف .

(١) الهمج : ٢/١

(٢) ينظر الهمج : ١/٥٥ ، ١٥ ، ٢١ ، ٦٤ ، ١٤٩/٢

٣ - للتفصيل عن الارتشاف :

كان السيوطي كسبر النقل عن الارتشاف ه وأن اسم أبي حيان يترده
في أكثر صفحات كتابه ه والسوآن الذي نود الاجابة عليه ه هل كان
النقل صورة أصلية ؟ وهل كان السيوطي يمتد عليه ه ؟ وما
تمحيات السيوطي على أبي حيان ه
وللاجابة على هذه الامثلة فانه يمكننا حصر ما نقله السيوطي
من الارتشاف ه وفي الامور الاتية :-

(١) - كان نقله عن الارتشاف صورة أصلية تقريبا ه وذلك فسي
بعض المواضع ه ويظهر فذلك في باب الاعراب مثلا ه يقول أبو حيان
في تعريف الاعراب " الاعراب في اللغة : الابهانه أعرب عن حاجته
أبان عنها ه

والتحصين : أعربت القسي : حننته ه

والتفسير : عريت سدة الرجل ه وأعرها الله ه غيرها

والانتقال : عريت معدة الرجل : جالت ه وأعرها صاحبها ه فهمني

الاباهية ه تمتد ب (عن) فالهمزة ليست للتقدية ه وفي الهاقسي

للتقدية لا فسي عريت بمعنى تفرقت ه

فقييل : الهمزة فسي أعربت للأزالة أي : أزلت عريها كهي فسي

أشكتيه أي : أزلت شكايته ه (١)

وأما السيوطي فيقول في تعريفه (الاعراب : الابهانه : يقسم ال

أعرب الرجل عن حاجته : أبان عنها ه ومنه حديث " والتب تعرب عمن
نفسها ه "

والاجابة : عريت الدابة : جالت في مرادها ه وأعرها صاحبها : أجالها

والتحصين : أعربت الشئ : حننته ه

والتفسير : عريت المعدة ه وأعرها الله ه غيرها ه

وازالها القسي : أعربت الشئ : أزلت عريه أي : فساد ه

ويتمدى الاول ب " من " والهاقسي بالهمزة ه (٢)

(١) الارتشاف : ١٠٥ ب

(٢) الهمسج : ١٠/١

للتفصيل

وفى باب المنوع من الصرف يقول أبو حيان * وتمرف المجمة ينقل
أئمة لسان العرب ويخروجه عن أوزان الاصط نحو: أبرهم، وتهمة السرا،
للتون فسى أول الكلمة نحو: نرجس، وقد تنبع في الآخر نحو: نره، وندسر
وباتاع الزاى للدال نحو: مهندز، وياجتماع الصاد والجيم نحسو،
المصلجان وياجتماع الجيم والقاف نحو: قج، والجق، ويكونه خطأ سها على سها
من حروف الذلاقة (١)

أما السوطى فيقول: وتمرف المجمة بالنقل هو خوجه عن أوزان،
الاسماء، وولاء الراء التون، والسزاي والداان، واجتماع الصاد أو القساف
أو الكاف والجيم، وكونه خصا سها، أو رباها طريا من حروف الذلاقة (٢)

وفى باب النكرة والمعرفة يقول أبو حيان (وتفاوتت المعرفة
في المراتب خذفا لايسى محمد بن حزم إذ ذهب إلى أنها لا تتفاوت وكلها سها
ستوية، والتضريح على مذهب الجمهور فقيل: المضمرا عرف، وهو مذهب سيهوية
والجمهور، وقيل أعرفها الملم ونسب إلى سيهويه وإلى الكوفيين وهو قول
المصري وقيل أعرفها اسم الإشارة، ونسب إلى ابن السراج، وقيل: أعرفها
المعرف (أل) (٣)

أما السوطى فيقول (مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين
أن المعارف متفاوتة، وذهب ابن حزم أنها كلها متساوية لأن المعرفة
لا تتفاضل إذ لا يصح أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا، وعلى التساوت
اختلف في أعرف المعارف، فذهب سيهوية والجمهور: إلى أن المضمرا أعرفها،
وقيل: الملم أعرفها، وعليه المصري، وعزى للكوفيين، ونسب لسيهوية
واختاره أبو حيان،

وقيل: أعرفها اسم الإشارة، ونسب لابن السراج

وقيل: ذو (أل) لأنه وضع لتمرفه أداة، وغيره لم توضع له أداة (٤)

(١) الارتشاف: ١١١٦

(٢) الهمع: ١

(٣) الارتشاف: ١١١٨

(٤) الهمع: ٥٥/١

٢٧

ولا داعى للاطالة فى هذا الموضوع لان كتاب الهمع قد جاء محيطا بمخلاصة الارثشاف ، ولكننا نستطيع أن نلاحظ من خلال مقارنة هذه النقول ، أن نقل السيوطى عن الارثشاف كان صورة أصيلة لما فى الارثشاف ، وأنه يمتسك على ما جاء به أبو حيان اعتمادا كبيرا .

(٢) - كان السيوطى ينقل بعض الآراء التى تشتمر بأن السيوطى هو صاحبها ، وهى فى حقيقة الامر لا يلى حيان ، من ذلك ما قاله السيوطى الهمع (اختلف الناس فى أقسام الكدم : فالحدائق من النحاة وغيرهم . . . على انحصاره . فى الخبر والانشاء ، وقال كثيرون : أقسامه ثلاثة : خبر ، وطلب ، وانشاء . . . وقال قطرب : أقسام الكلام أربعة : خبر ، واستخبار ، طلب ، ونداء . . . وقال بعضهم : خمسة : خبر ، وأمر ، وتصريح ، وطلب ، ونداء . . . وقال الاخفش : ستة : خبر ، واستخبار وأمر ، ونهى ، ونداء ، وتمن . . . ثم يقول : (والتحقيق : انحصاره فى القسمين الاولين ، ورجوع بقية المذكورات إليها) (١) واما أبو حيان فقد ذكر اختلاف النحاة فى أقسام الكلام ثم انتهى الى القول (وإذا حقق النظر فى هذه الاقسام رجعت الى الخبر والانشاء) (٢)

ورسله

(٣) - كان السيوطى يمتدرك أحيانا على ما نقله أبو حيان فى الارثشاف : ذكر أبو حيان " أن العامل هو الرفع للفاعل على مذهب سيويه لفظا نحو : قام زيد ، أو تقديره ، نحو : ما قام من رجل ، وكفى بالله عسى أصح الأقوال فى أن الباء زائدة ، وذلك قوم الى أنه ارفع بكونه فاعلا فى المضى ونسب الى خلف ، وذلك قوم الى أنه ارفع بالاسناد ، ونسبه اليهن ما لك الى خلف " (٣) .

وقد ذكر السيوطى هذه الآراء ثم استدرك عليه بقوله " ذهب قوم ممن الكوفيين الى أنه يرفع باحدائه الفسل) (٤)

(١) الهمع : ٢١٧١

(٢) الارثشاف : ١٠٥ ب

(٣) ينظر الارثشاف : ١١٨٦ .

(٤) الهمع : ١٥٦/١ .

وكذلك نجد أن أبا حنبل حينما تكلم على وجه القمل على الفاعل
فإنه لم يتوسع في ذكر حجج البصريين أو الكوفيين في هذه المسألة كما أنه
لم يرجع أباً من القولين . لكننا نجد السوطي قد فصل ذلك بقوله :
الصحيح - وعليه البصريون - أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله ، وجسوز
الكوفيون عند بسمه نحو : زيد قام ، مستدلين بنحو قوله : -
بالجمال منبهاً ونهياً .

أي : ونهياً منبهاً ، وتأولاه البصريون على الابتداء ، واضطار الخسبي
الناصب ونهياً ، أي ظهراً ونهياً . (١)

(٤) - قال ابو حيان في ابن مالك " بحثت عن عيونه لم أجده له شيئا مشهورا يستند عليه . ويرجع في حل المشكلات اليه ، الا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان (٦٢٨ هـ) بحيان ، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبون ، نحو من ثلاثة عشر يوما ، ولم يكن ثابت يسن حيان من الائمة النحويين ، وانما كان من أئمة القريئين وكان ابن مالك لا يحتمل اليها حنسة ، ولا يثبت للمناقشة ، لانه انما أخذ هذا السلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كونه ما اجتناه من كونه غرسه ، ثم علق السيوطي على هذا بقوله ، (قلت : وله شيخ جليل ، وهو ابن يحيى الحلبي ، ذكر ابن اياز (٦٨١ هـ) في أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه) (١)

(٥) - كان يذكر خلاف النحاة حول مسألة من المسائل النحوية ، ثم يورد ما قاله أبو حيان في الارتشاف ، من ذلك قوله : ذهب البصريون الى أن الميم عوض من حرف النداء ، وذهب الكوفيون أنها بقية من جملة محذوفة والاصل " يا لله أما بخير " . يعني على هذا الخلاف جواز دخول " يا " على اللهم ، فمئذ البصريين لا يجوز ، لانه لا يجمع بين العوض والمموض وعند الكوفيين يجوز ، لان الميم على رأيهم ليست عوضا من " يا " . قال ابو حيان في الارتشاف (اللهم لا تهاشره " يا " في مذهب البصريين ، زعموا ان الميم المشددة في آخره عوض في حرف النداء ، فلا يجتمعان وأجاز الكوفيون أن تهاشره الياء ، وعندهم أن الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدرها " يا " . وهو قول سخي لا يحسن أن يقوله من غده علم " (٢)

ولكن تتضح لنا تعمقات السيوطي لابي حيان ، فان ما عرض طرفا من المسائل النحوية التي وافقه في بعضها وخالفه في بعضها الاخر .

(١) البهيمية : ١٣٠ / ١ ، وينظر التذييل ، والتكميل : ١٦٦ / ٥ ، والهجر

النحيط : ٣٧٢ / ٤ .

(٢) ينظر : الاشياء والنظائر : ١٦٢ / ٢ ، والارتشاف : ٣٤٦ ب ، والانصاف

المقدمة رقم ٤٧ .

المسائل التي وافقه فيها

١ - وافقه أن شطر بمعنى (نحو) ظرف غير متصرف ، واستشهد بقوله تعالى (شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطوره) (١) ، يقول الشاعر : (زيباع التيمم)

أقول لأم زيباع أقمسى .. صدور الميس شطريني شيم

وقال : تمددونا شطر نجد وهي عائدة .. عائدة قد كارب المقد من إيعالها الحقب
ثم يقول ومن جرها بمن قوله :

وقد أظلمكم من شطر شفركم .. هول له ظلم بفشاكم قطما . (٢)

٢ - وافقه في أن الاعراب زائد على ماهية الكلمة يقول :
الاعراب زائد على ماهية الكلمة كما يجزم به أبو حيان (٣) ، وذكر ابن مالك أنه جزء منها ، ومضيا ودهاء أبو حيان (٤) .

٣ - وافقه في أن (مع) هذه الافراد لا تساوي جمها عند كلامه على (مع) يقول : " وذهب ابن مالك الى انها في الافراد صاوية لمعنى جميع ، قال أبو حيان : وليس بصحيح فقد قال ثعلب : اذا قلت جاء اجمها : احتل أن فعلها في وقت أو وقتين ، واذا قلت جاء ممسا : فالوقت واحد ، وكذا ذكر ابن خالويه أنها باقية الدلالة على الاتحاد في الوقت (٥) .

(١) سورة البقرة الآية : ١٤٤

(٢) الهمع : ٢٠١/١ . الدرر اللوامع : ١٧٠/١
(٣) الهمع : ١٥/١
(٤) الهمع : ١٥/١

(٥) الهمع : ٢١٨/١ وينظر الاوتشاف : ٢١٢ ب

(٤) - الاسم الواقع بعد كذا لا يجوز رفعة خذفا للكوفيين . قال
(وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا ، قال ابو حيان : وهو خطأ لانه لسم
يسمح) (١)

(٥) - وقفه في وجوب نصب الممطوف على غدوة المنصوبة
بعد لدن ، في مثل " لدن غدوة وعشيه " ومنع جرهما ، يقول " واذا اء
عطف على غدوة المنصوب بعدها فاقبل ؛ لدن غدوة وعشيه ، جاز عند
الاخفش في الممطوف الجر على الموضع ، والنصب على اللفظ ، وضمف ابن
مالك في شرح الكافية النصب واوجه ابو حيان ، وضع البنم لان غدوة
عد من نصبه ليس في موضع جر ، فليس من باب العطف على الموضوع
قال ولا يلزم من ذلك أن يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوه ، وهو
محفوظ الا فيها لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل ، وهذه
السألة مذكرة في الكافية والشافية ما قطعه من التسهيل " (٢)

فهو يوافق ابا حيان في وجوب نصب الممطوف على غدوة المنصوبة بعد
لدن ، خلافا للاخفش وابن مالك .

(٦) - تأييده في ترتيب التوايح " نعمت " ، وعطف بيان ، وتوكيد
وبدل ، وعطف نسق ، يقول " واذا اجتمعت رتبت كذلك ، بأن يقدم
النمت ، لانه كجزء من متبوعه ، ثم البيان ، لانه جاء مجراه ، ثم
التأييد ، لانه شبهه بالبيان في جريانه مجرى النمت ، ثم البدل ، لانه
تابع للاثم ، لكونه مستقلا ، ثم النسق ، لانه تابع بواسطة ، ولهذا
ناسب ذكرها في الموضع على هذا الترتيب بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد (٣)
(٧) - تأييده في أن (أن) الزائدة لا تقيد غير التوكيد ، خلافا

(١) الميسج : ٢٥٦/١

(٢) الميسج : ٢١٥/١

(٣) الميسج : ١١٤/٢ وينظر الرتشاف : ٢٩٢

لا ارب

مجر

للزمخشري والشاويين في قولهما أنها تفيد مع التوكيد معاني أخرى (١)
(٨) - ذهب ابن مالك - وفقاً للخليل والمازني - إلى أن كلا من أياء
وما الحق بها ضمير ، وانهما متضايقان ، واحتجوا له بظهور المضاف إليه الظاهر
في قول بعض العرب (إذا بلغ الرجل الستين فأياه وأيا الشواب) ، وقد رد ذلك
أبو حيان بقوله : ولو كانت أياء مضافة لزم اعرابها ، لأنها ملازمة لما ادعوا
إضافتها إليه ، والبنى إذا لزم الإضافة اعراب أي ، بن أولى ، لان (أياء)
لا ينفك ، وأي قد تنفك عن الإضافة . وقد ذهب السيوطي إلى مناصرة رأي أبي
حيان ، فقال : وهو مردود لشذوذه ، ولم تشهد إضافة الضمائر (٢) .

(٩) - ذهب ابن مالك إلى أن حتى حرف جر قبل الفعل الماضي ، ويقدر
أن مضرة يمد حتى ليصح تأويل الفعل بمصدره ، قال أبو حيان : وقد وهم
في ذلك .
وقال ابن هشام : لا أعرف له في ذلك سلفاً .
وذهب السيوطي إلى موافقة أبي حيان ، لان في قول ابن مالك تكلف ضمائر
من غير ضرورة (٣)

والحق ما ذهب إليه أبو حيان والسيوطي ، لانه لا ضرورة تدعونا إلى
تقدير أن مضرة يمد (حتى) ، ويمكننا حمل (حتى) فيما ورد من ذلك على
الابتداء ، وعلى ذلك فقد حمل النحاة حتى على الابتداء ، وذلك في قوله تعالى
" ثم بدلنا مكان المثة الحسنة حتى غفوا " (٤)

(١٠) - اشترط ابن هشام في (غير) المقطوعة عن الإضافة أن تقع
بمد ليس ، وقد لحسن الفقهاء في قولهم : لا غير . قال السيوطي : وليس كما
قال ، فقد صح السيرافي وابن السراج ، وابسو حيان بأن " لا " كليس
في ذلك ، وانشد ابن مالك :

لمر عمل أسلفت لا غير تسأل (٥)

فالسيوطي يخالف ابن هشام ، محتجاً بقول السيرافي وابن السراج وأبي

حيان .

(١) ينظر الهجج ١٨/٢ .

(٢) الهجج : ٤٧/١

(٣) الهجج : ٦١/١ ، والكتيب : ١٤١/١

(٤) سورة الأعراف ، الآية : ٩٥

(٥) الهجج : ٦١-٦١ . مصدره : هو أبابيه تنجو اعمد نور سنا

(١١) - للنحاة ثلاثة أقوال في الاسماء قبل التركيب ، أحدها :
وعليه ابن الحاجب - أنها مبنية لجملة عدم التركيب من أسباب البناء ، وعلى
غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها لا تأخذ ، ولا مصولة .
الثاني : أنها مفعولة بناء على أن عدم التركيب ليس سببها ، والشبهة
المذكور متبوع لأنها صالحة للمل .
الثالث : أنها واسطة ، لا مبنية ، ولا مفعولة لعدم الموجب لكل منهما ،
ولسكون آخرها وصلابته ما كن نحو : قاف ، صين ، وليس في الصنات ما
يكون كذلك . قال السيوطي : " وهذا هو المختار عندى فيما لا يهـ حيان (١) "

(١٢) - إذا اتصلت نون الوقاية ببناء المتكلم المتصل بالفعل الطامس السند
الى نون الاناث جاز حذف احدى النونين ، وأما قول الشاعر :

تراء كالثغام يمل مسكاً يسوء الخاليات إذا قلني
(عروة بن سفيان)

أى : فليسنني .

قال السيوطي : " فاختلف : أى النونين المحذوفة : فقال المبرد : هى
نون الوقاية ، لان الاولى ضمير فاعل فلا يحذف . وهذا هو المختار عندى
ورجحته ابن جنى ، والخضراوى ، وأبو حيان وغيرهم . وحكى صاحب البسيط
الاتفاق عليه . وقال سيويه : هى نون الاناث ، واختاره ابن مالك قياساً على
" تأمرنى " (٢) قال أبو حيان : بنو قياس على مختلف فيه . ثم هذا الحذف
ضرورة لا يقال عليها : كما صرح به فى البسيطه قال أبو حيان : وسهله اجتماع
الثلاثين " (٤) .

ومن الواضح أن السيوطي قد اختار رأى المبرد وابن جنى والخضراوى
وأبو حيان فى أن المحذوفة هى نون الوقاية ، محتجاً بأن الاولى ضمير
فاعل فلا يحذف ، وهو الصحيح .

(١) الهمع : ١٩/١

(٢) الهمع : ٦٥/١

(٣) قل أفغير الله تأمرنى أهد أيها الجاهلون . سورة الزمرا الاية ٦٤ .

(٤) الهمع : ٦٥/١

(١٣) - اختلف النحاة في الرفع للمبتدأ والخبر، فذهب المصنفون الى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، ونسب الكوفيون الى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان.

قال أبو حيان: الذي نختاره من هذه المذاهب مذهب الكوفيين، وهو أنها يرفع كل واحد منهما الآخر، وهو اختيار ابن جنى.

قال السيوطي: وهذا الذنب اختاره ابن جنى وأبو حيان، وهو المختار عندى (١).

(١٤) - اذا تعددت مبتدآت متواليه، فلك في الاخبار عنها طريقان أحدهما: أن تجمل الروابط في المبتدآت فيخرج عن آخرها، وتجمله مع خبره خيراً لما قبله، وهذا الى أن تخبر عن الاول بطلبه مع ما بعده، ويضاف تفسير الاول الى ضمير متلوه مثاله: زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم والمعنى: أيسر أخى خال عم زيد قائم، والاخر أن يجمع الروابط في الاخبار فيقول: زيد، زيد اخير بها آخر لاول، ونال لمتلوه مثاله: زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوها عند ما بذنه، والمعنى الزيدون ضاربوا الاخوين هند هند باذن زيد قال أبو حيان: وهذا المثال ونحوه ما وضعه النحويون للاختيار والتميز، ولا يوجد مثله في كلام العرب البتة، قال: ومثله من الموصل الذي للفتى اللتان المتى ابوها أبوها اختها أخوات أخته زيد، وقال ابن الخباز العرب لا تدخل موصولا على موصول، وانما ذلك مع وضع النحويين، وهي مشبهة جدا انتهى.

قال السيوطي: ولهذا اخترت عدم جريان ذلك فيه (٢).

وما ذهب اليه أبو حيان والسيوطي بعد نظرية صحيحة في تخليصنا من تلك الامثلة المصطنعة التي لم يرد السماع بها، وهي ما تزال مكان شكوى في النحو المرسي.

١٥ - وافقه في جواز التوكيد بـ (أجمع) دون أن تسبقها كل ذهب الجمهور الى أنه لا يؤكّد بأجمع دون كل اختارها قال السيوطي: والمختار وفاقاً لابن حيان جوازه، لكثرة وروده في القرآن، والكلام الفصح كقوله تعالى لا غيبتهم أجمعين (٣).

(١) البهع: ١/٩٥، وينظر الارتشاف: ١٥١، والانصاف المطالعة رقم (٥)

(٢) البهع: ١/١٠٨، وينظر الارتشاف: ١٦٢

(٣) سورة الحجر، الآية: ٣٩

وان جهنم لوعدهم اجمعين (٢) . وفى الصحيح : فله عليه اجمع . فصلوا .
جلوما اجمعين . (٢) .

ان ما جاء من هذه الامثلة فيه تقوية لما ذهب اليه أبو حيان والميوطى
وذلك تمهيدا مع ما ذهب اليه من الاعتماد على كثرة الفواهد فى أحكامهم
النحوية .

(١٦) - وافقه فى اعراب الاسم الثانى فى الحال الذى يفيد الترتيب
وذلك فى مثل : ادخلوا رجلا رجلا أى مرتبين واحدا بحد واحد . وعلتسه
الحساب باها . أى فصلا أو مصنفا . يقول " وفى نصب الثانى من المكسر
خلاف ذهب الفارسى الى أن الاول اما وقع موقع الحال جاز أن يحمل
فى الثانى . وذهب ابن جنى الى أنه فى موضع الصفة للاول وتقديره : باها
ذا باب . حذف . وأقيم الثانى مقامه . نجى عليه . جريان الاول
كما تقول : زيد عمرو أى : مثل عمرو . . . وقال الزجاج : الثانى تأكيد للاول
وقال أبو حيان : الذى اختاره أن كليهما منصوب بالمعنى السابق . لان
مجموعهما هو الحال لا أحدهما . ومتى اختلفت بالوصفية أو غيرها لم يكتب
له مدخل فى الحالية . اذ الحالية مستفادة منهما فصلا يعطيان معنى
المفرد فاعطيا اعرابه . وهو النصب . ونظير ذلك قولهم : هذا حلوطامنى
وكلاهما مرفوع على الخبرية . وانما حصل الخبر بمجموعهما . فلما نابا
المفرد الذى هو مزه أعرب اعرابه . قال : ولو ذهبنا الى أن النصب
انما نحو بالمطف على تقدير حذف الفاء . أى : رجلا فرجلا . وبأها فيها
لكان وجهنا حسنا طريا عن التكليف . لان المعنى ادخلوا رجلا بحد رجل . -
وطنته الحساب باها بحد باب . قال الميوطى قلت : وهذا هو المختار
عدى لظهورها فى بعض التراكيب . كقوله : لتهمن متن من قهلكم باعسا
فهاط (٣) .

ولو حلطنا ذلك على التأكيد لكان وجهنا حسنا طريا عن التكليف
أيضا .

(٢) سورة الحجر الآية ٤٣

(٢) البهج : ١٢٢/٢

(٣) البهج : ٢٣٨/١ . ونظر عن الصحيح ٧/٢ والارتشاف : ١٢٣١

المسائل النحوية التي ظلف فيها السيوطي أبا حيان

(١) - ذهب ابو حيان الى أن لفظ التوكيد " اجمع " معدولة عن الالف واللام ، لان مذكرها جمع بالواو والنون ، فقالوا : أجمعون ، كما قالوا الآخرون ، فقياسه أنه اذا جمع كان ممرفا بالالف والذم ، فمدلوا به عما كان يستحقه من تعريف بالالف واللام . قال السيوطي : وهذا يقتضى أن يكون جمع المذكور فيه أيضا منصرف ، لوجود المدل المذكور فيه ، وتكون الاء فيه علامة الجرطى انها نائبة عن الفتحة ، وهو غريب* (١)

١٢ - قال السيوطي " الحق الزمخشري (انما) الكسورة أنما المفتوحة ، فقال انها تميم الحصر ، لانها فرعها ، وما ثبت للاصل ثبت للفرع وقد اجتمعا في قوله تعالى " قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد " (٢) فالاولى لقصر المصنفه على الموصوف ، والثانية بالممكن . قال أبو حيان : وهذا شيء انفراد به ، قال : ودعوى الحصر في الآية باطله لاقتضاها أنه لم يوح اليه غير التوحيد .

ثم قال السيوطي : وأجيب بأنه حصر مفيد اذا الخطاب مع المشركين أى ما يوحى الى في شأن الربوبية الا التوحيد لا الاشراك ، فهو قصر قلب على حد : وما محمد الا رسول ، اذ ليست صفاته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة ، وان كان قصر افراد . وقد وافق الزمخشري على ذلك الهيفساوى (المتوفى سنة ٦٨٥ هـ) ، وسبقه الترخي (المتوفى سنة ٣٢٩ هـ) فى الاتصى القريب ، ولم يتعرض له سواهم فيما علمت* (٣)

ويعد أن ذكر الزمخشري آية الانبياء فانه يقول " انما لقصر الحجم على شىء " أو لقصر الشىء على حكمه كقولك : انما زيد قائم ، وانما يقوم زيد . وقد اجتمع المثالان في هذه الآية لان " انما يوحى الى " مع فاعله ، بمنزلة انما يقوم زيد . (انما الهكم اله واحد) بمنزلة : انما زيد قائم . وفائدة اجتماعها : الدلالة على أن الوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقصور على استئثار الله بالوحدانية : وفي قوله " فهل أنتم مسلمون " ان الوحى

(١) الهيمع : ٢٨/١

(٢) سورة الانبياء : الآية : ١٠٨

(٣) الهيمع : ١٤٤/١

الوارد على هذا السنن موجب أن تخلصوا التوحيد لله ، وأن تخلعوا الانسداد .
وفيه أن صفة الوجدانية يصح أن تكون طريقها المسح . ويجوز أن يكون المعنى
ان الذي يوحى الى فتكون " ما موصولة " (١)

٣ - (١٣) - ذهب السيوطي الى جواز التماسب في النشر ، خلافا لابي
حيان ، قال السيوطي " والمختار وفاقا للاخفش ، وخلافا لابي حيان وغيره جوازه ؛
أي ما جاز في الضرورة في النشر للتماسب والسجع نحو قوله صلى الله عليه وسلم
اللهم رب السموات السبع ، وما أظن ، ورب الارضين السبع ، وما أقلن ، ورب -
الشياطين وما أضللن ، وكان القياس أضلوا ، فأتى بضمير مؤنث لخاصة أظلل السنن
وأقلن . . . وقوله للنساء حين رجمن من الجنائز فيها رواه ابن ماجه وغيره (ارجمن
ما زورات غير ما زورات) والقياس موزورات بالواو . . . وقوله فيما رواه البزار (أيتكن
صاحبة الجمل الازب تهبها كلاب الحواب . والقياس لا زب بالادغم ، وقوله
فيما رواه البخاري : أعيد كما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ، ومن كل عين
لامه . أي تصيب بسوءه والقياس من مله . ونظائر ذلك في الحديث والكلام الفصيح
كسبر لا يمكن استهمايه ، وما استدل به لذلك قوله تعالى " وتظنون بالله
الظنونا . . . فأضلونا السبيلا " (٢) بزيادة الالف لتوافق الفواصل (٣)

٤ - (١٤) - ذهب ابن مالك الى أن : جرى " من افعال الرجاء ، قال
السيوطي : " وزادا ابن مالك فيها جرى للترجي كقوليه :
فجرى أن يكون ذاك وكانا . (٤)

قال ابو حيان : والمحفوظ أن جرى اسم منون لايشئ ، ولا يجمع . قال ثعلب
أنت جرى من ذلك ، أي : حقيق وخليق . قال ابن قاسم : ولكن ابن مالك ثقة .
ثم قال السيوطي : قلت ظاهر كلامهما أنه منفسرد بذلك ، وليس كذلك
فقد سبقه الى عدها ابن طريف ، والسرقسطي . (٥)

(١) الكشاف : ١٣٩/٣

(٢) سورة الاحزاب ، الاية : ١٠

(٣) الهمع : ١٥٨/٢ .

(٤) وصوره : ان نزل من بين بني عبد منس . الكبر والمواعج : ١٠٣/١

(٥) الهمع : ١٢٨/٩ . الارتعاف : ١١٧٤ .

والسيوطي على حق فيها ذهب اليه . لان أبا حيان نفسه قد ذكر
أن (حري) من افعال الرجاء (١) . وقد اشار ابن هشام (٢) . والد ماضي (٣)
الى صحة مجيئها فملا .

(٥) - ذهب ابن مالك الى أن الاضافة تأتي بمعنى (فى) ووافق
على ذلك السيوطي . ورد على أبي حيان . قال السيوطي " قال - ابن مالك
فى شرح الكافية والتسهيل : قد اختلفوا فى معنى (فى) . وهى ثابتة فى
المنهج كقولهم : ألد الخيام (٤) . بل مكر الليل والنهار (٥) . وهى أرومة الشجر
يا صاحبي السجن (٦) . وفى الحديث : فلا تجدون أظم من ظم المدينة .
فمعنى (فى) فى هذه الامثلة ظاهرة ولا يصح تقدير غيرها الا بتكلف . قال
أبو حيان : ولا أعلم أحدا ذهب الى هذه الاضافة غيره . ثم قال السيوطي
رادا على أبي حيان : وهو يردون فقد قال بها الجماعة المذكورون بمس
كما صرح بتقليد فهم عقوبة لابن مالك . ورد الدعوى تفرد . وصرح ابن الحاجب
فى مقدمته بأن تقدير فى أقبل من اللام ومن . وكذا قال ابن مالك (٨)

اعل

والحق ما ذهب اليه ابن مالك . ووافق عليه السيوطي . لان معنى
(فى) فى هذه الامثلة أمر ظاهر . ولا يصح تقدير غيرها الا بتكلف . والاولى
عدم التكلف .

(٦) - ذهب السيوطي - وفاقا لابن مالك - الى أن النكرة القصص سودة
معرفة بالقصد . مخالفا فى ذلك أبا حيان الذى ذهب الى أن تعريف الضادى
انط هو بال محذوفة . ونابت حرف النداء منها . قال السيوطي " وأقبل
اكثرهم ذكر الضادى والمراد به النكرة القبل عليها نحو : يا رجل فتعريفه
بالقصد كما صححه ابن مالك . وذهب قوم الى أن تعريفه بال محذوف . ونابت
حرف النداء منها . قال أبو حيان : وهو الذى صححه اصحابنا (٩)
والاولى بالاتباع ما ذهب اليه ابن مالك والسيوطي . وذلك لعمد عس
التقدير والتكلف .

(١) ينظر شرح اللحة البدرية : ص ٢٢٣ . وشرح التصريح : ٢٠٢/١
(٢) ينظر شرح شذور الذهب ص ٢٦٨
(٣) ينظر تعليق القرائد - للد ماضي : ١/١
(٤) سورة البقرة الآية : ٢٠٤ . (٥) سورة مائة الآية ٣٣ .
(٦) سورة البقرة الآية ٢٢٦ (٧) سورة يوسف الآية ٢٩
(٨) الهمع : ٤٦/٢ . وينظر منهج السالك ص ٢٦٥ .
(٩) الهمع : ٥٥/١ .

(٧) - ذهب أبو حيان وغيره في النحاة الى منح التمجيد من صفات اللسان

يقول السيوطي قال أبو حيان: وشذ أيضا قولهم: ما أعظم الله، وما أقدره في

قوله:

(المعنى)

مَنْ دَارَهُ الْحُزْنُ مِنْ دَارِهِ هَوَلٌ

ما أقدر الله أن يدني علي شحط

لمدم قبول صفات الله الكثيرة. ثم قال السيوطي . والمختر وفاقا للسبكي
وجاءت كل من السراج وأبي البركات بن الانباري . والصميري جوازه . والمعنى
في ما أعظم الله: أنه في ظهيرة العظمة . ومعنى التمجيد فيه: أنه لا ينكر
لأنه ما تحارفه العقول . وأعظامه تعالى . وتمظيمه: الثناء عليه بالمظمة
. والدليل على جواز إطلاق صيغة التمجيد والتفضيل في صفاته تعالى قوله
أبصره وأسمع (١) . أي: ما أسمعه وما أبصره . وقول أبي بكر رضي الله
عنه فيها يرواه إسحاق في السيرة عنه: أي رب ما أحطمتك . وقوله صلى الله عليه
وسلم: الله أرحم بالعباد من من هذه بولدها . وقوله لأبي مسعود وقد ضرب مملوكه
لله: أقدر عليك منك عليه . يرواه مسلم . فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السبكي فيها
الا اثر أبي بكر . وعجت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين . والمذر لسه
أنه تكلم على التمجيد . وهذا في التفضيل (٢) . والحق في التمجيد ما أخطره .
السيوطي وغيره من النحاة لورود الشواهد على ذلك .

(٨) - كان السيوطي لا يقيس على القليل ولا النادر أو الشاذ . بل كان قياسه

يقوم على الكثير الشائع . وهذا ما ذهب اليه أبو حيان أيضا . لذلك نجد يرفض
كثيرا من الآراء لأنها اعتمدت القلة أو الشذوذ في قياسها . (٣)

وهكذا نجد أن السيوطي قد ضمن كتبه الهمع خداسة ما جاء في كتاب الارتشاف
وتأثر تأثرا كبيرا بأراء أبي حيان فناصره في أكثرها . وخالفه في بعضها .
وهذا ان دل على شيء فانما يدل على الاستقلال في الرأي والحرية فسي
التفكيره ويقوى أيضا ما رأيناه في أن النحاة المتأخرين قد سلكوا طرق الانتساب
والاختيار في آرائهم النحويية .

(١) سورة التهف: الآية: ٢٦

(٢) الهمع: ١٦٧/٢ - الهمع: ٤٤٤

(٣) ينظر الهمع: ١/٨٤٤، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١٤٤ . وينظر أيضا
الارتشاف ٣٥٩، ١٢٣٦ . والتذيل والتكميل: ١٣٤/٥ . وضحج السالك
س ١٩٤، ٢١٤، ٢٣٨ .

ابو حيان وعبد القادر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ

البغدادي هو صاحب خزانة الادب ، التي تمتد من اكبر الموسوعات فسي اللغة العربية وعلومها ، وهي شرح شواهد شرح الامام الرض المتوفى سنة (٦٨٨ هـ) على متن النافية لابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦ هـ) . وهو اسم كتب الشواهد يمد كتاب سيبويه ، وذلك للجهد الصادق المحقق السدي بذله البغدادي في دراسة تلك الشواهد وتحصيلها ، وهو جهد مثالي لم نسر احدا في القديم ولا في الحديث صنع مثله تحقيقا وتدقيقا . . . وعدد الشواهد التي فيه ٩٥٢ شاهدا (١) .

وقد اولى البغدادي الجانب النحوي واللغوي في شرح هذه الشواهد ، عناية كبيرة ، حيث نجده يحرس على اياد اقوال علماء النحو واللغة التي قيلت حول الشاهد . وان افادته من آراء ابي حيان واعتداده على كتاب الارتشاف امر واضح ، فقد كان يتقل من كثيرا من النصوص التي اتخذنا كصدر من مصادر خزانته .

كما انه وهدا سرد في صدر الخزانة تلك المراجع التي اعتمد عليها ، فقد اخار الى ان الارتشاف كان من بينها .

وقد جمع البغدادي في كتابه كثيرا من آراء ابي حيان ، كما انه حفظ لنا نصوصا كثيرة من كتاب التذكرة لابي حيان .
وان اثر الارتشاف في الخزانة يتش في ما يلي :

أ - كان البغدادي يورد كل ما قيل بشأن الشاهد على لسان علماء اللغة والنحو ومن بينها ما قاله ابو حيان ، من ذلك ما قاله في قول الشاعر . . .

حمال اتقال اسئل الود آونه اعظيهم الجهد منى بله ما اصح
يقول البغدادي (قال ابو الحسن في باب الاستثناء ان " بله " حرف جر
قال ابو علي ووجه كونه حرفا انه يمكن ان يقال انك ان حملته على انه اسم فمسل
لم يجر ، لان الجمل التي تقع في الاستثناء مثل : لا يكون زيد ، وليس عمرا
وعدا خالدا ، فيمن جملة فملا ليس شي . امرا ، وهذا يراد به الامر ، وهو
اسم للفعل فاذا كان كذلك لم يجر لانه لا يظهر له . . .

(١) امجم شواهد العربية - لعبد السلام عاروف : ص ٩ . . .

وقد بسط القوم ابو حيان في شرح التسهيل على هذه المسألة ، فلا بأس بما يراده ، قال : مذنب جمهور البصريين لا يجوز فيهما الا الخفض ، و اجاز الكوفيون والبغداديون النصب على الاستثناء ، نحو : ادرمت العبيد بلسه الاحرار ، وانما جعلوها استثنا ، لانهم رأوا ما بعدها خارجا عما قبلها في الوصف من حيث كان مرتبا عليه ، لان المعنى فيه : ان اكرامك الاحرار يزيد على اكرامك العبيد ، والصحيح انها ليست من ادوات الاستثناء بدليل انتفاء وقوع الامكانها ، وان ما بعدها لا يكون الا من جنس ما قبلها ، ويجوز دخول حرف العطف عليها ، ولم يتقدمها استثناء (١) ، ومن ذلك ايضا قوله " واختلف في كاف لبيك فقال ابو حيان في الارتشاف : وهي في لبيت ، وسديك ، وحنانيك الواقع موقع الذي هو خير في موضع المفعول ، وفي دواليك ، وهذا ذيك ، وحنانيك اذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل ، ونذهب الاعلم الى ان التاء حرف خطاب فلا موضع لها من الاعراب ، وحدفت النون لشيء الاضافة ، ويجوز استعمال لبيك وحده ، واما سدك فلا يستعمل الا تابعا للبيت انتهى (٢) .

ومن ذلك ايضا قوله ((واما قوله :

وانني حيث ما يدني الهوى بصرى
من حيث ما سلخوا ادنوا فانظروا

فمن جوز اضافته الى الفوه ، فمما صدرية اي : من حيث السلوك ، ومن لا يجوز جعله في محل الابتداء ، وخبره محذوف ، فيكون مضافا الى الجملة ، او ، " ما " زائده . .

وقال ابو حيان في الارتشاف " والجملة ، التي تضاف اليها حيث شرطها ان تكون خبرية اسمية ، او فعلية مثبتة مصدرية بخاص ، او مضار مشتبهين او منفيين ، و " لا " فاما قوله : من حيث سلخوا ، فما زائده " (٣) .

(١) الخزانة: ٢٧/٣-٢٨ ، وينظر الارتشاف: ٢٣٠ ب ، وضح السالك ١٧٩

(٢) الخزانة: ٢٧٠/١ .

(٣) الخزانة: ١٥٧/٣ والارتشاف: ٢١٠ ب .

ملخص الرسالة

موضوع هذه الرسالة هو " منهج أبي حيان في كتابه : ارتشاف الضرب من لسان العرب " مع تحقيق فصل منه .

وهي مكونة من سبعة فصول يسبقها تمهيد وتتلوها خاتمة .

في التمهيد : تكلمت - باقتضاب - على صورة حياته ، والعوامل التي ساهمت في تكوين ثقافته ثم تكلمت على مؤلفاته .

وفي الفصل الاول : تحدثت عن اسم الكتاب ، ثم عرضت نسخة ، ودواعي تأليفه وموضوعات الكتاب ، وترتيبها ، والصادر التي اخذ عليها ، والحسب ود والمصطلحات النحوية ، وأسلوبه في تأليف الكتاب .

وفي الفصل الثاني : درست مواهد الكتاب ، مبينا موقفه من الاحتجاج بالقراءات ، والحديث النبوي ، وكلام فصحاء العرب ، كما يتناول بالدراسة شواهد الشعرية وتأثره بكتاب سيبويه .

وفي الفصل الثالث : درست رأيه في العلة والعامل ، والسام والقياس ، مبينا رغبته في تجريد الاحكام النحوية من التعليل ، وأنه قد انساق مع النحاة في القول بالعامل والاهتمام به ، وأن السام بعد في مقدمة ما يعتمد عليه في تنهيت الاحكام النحوية ، وأن القاعدة انما تستنبط من الامثلة الكوسرة فهو لا يعتمد يقليل ، ولا يقهس على شاذ .

وفي الفصل الرابع : درست من المسائل التي وافق فيها البصريين ، كما تناولت بالدراسة موقفه من أئمة نحاة البصرة كسبويه ، والبرد ، والاشعري .

ثم درست المسائل التي وافق عليها الكوفيين ، وموقفه من أئمة نحاة الكوفة كالفراف ، وتغلب ، مبينا أن نحوه لم يكن بصريا خالصا ولا كوفيا خالصا بل كان يتبع

الدليل ، وينحو منحى من يجمع بين المذهبيين .

وفى الفصل الخامس : درست موقفه من نحاة بغداد ، وتناولت بالدراسة موقفه

من ابن كيسان ، وأبي على الفارس ، والزمخشري .

وفى الفصل السادس : درست موقفه من نحاة الأندلس مبيّنا علاقته بالسبيلسى

وابن عمفور ، وابن مالك .

وفى الفصل السابع : درست آراءه الاجتهادية ، ثم تناولت بالدراسة أثر الكتاب

فى مصنفات النحاة المتأخرين ، كابن هشام ، والأزهري ، والبغدادى

والسويطسى .

أما التحقق فقد شمل الأبواب النحوية الاتية :

- | | |
|--------------------|--------------------------|
| ١- باب الاعراب | ٢- باب ما لا ينصرف . |
| ٣- باب التسمية . | ٤- باب النكرة والمعرفة . |
| ٥- باب الضمر | ٦- باب العلم |
| ٧- باب اسم الاشارة | ٨- باب الصرف بالأداة |
| ٩- باب الموصول | ١٠- باب الاخبار . |

UN APERCU DE THESE

Le sujet de cette thèse est méthode Grammaticale Indalosian de Abou Hayan dans son écriture, Ertechafe Aldarabe Mene Lesane Elarabe, avec la recherche d'un chapitre.

Introduction: J'ai étudié sa vie-son étude, ses mouvements-J'ai compté ses traces.

Dans le premier chapitre-J'ai parlé de nom du livre, ces exemplaire, les raisons de le composer ces sujets, puis, j'ai clarifié les sources qu'il a basé. Puis, moment qu'il a composé son livre, puis j'ai exposé sa méthode en traiter les limites et les expressions grammaticals.

Dans le deuxième chapitre j'ai étudié les temoins de ce livre en clarifiant son intensense de lire trouble et qui n'est pas normal, puis j'ai clarifié qui il ne dépend pas sur les traditions sacré du Prophète Mohamedien dans le témoignage. Après ceci y'ai parlé sur ces temoins poétiques-en clarifiant son intention de sans attribuer le poème à son poète, plusieurs des vers qu'il ne sait pas son auteur, les sources et ait le livre de Sibayée. Il n'a pas pris comme temoin le poète contemporains. Il s'est écarté sur les poètes de premier-la deuxième et la troisième classe.

Dans le troisième chapitre, j'ai étudié son opinion dans justific et le faiseur l'entendeur et le mesurage. J'ai clarifié qu'il intéressait des faiseur et son desir d'écarter les règles grammaticale de leur justification et sa demande de éliminer.

Ce qui concerne l'entendre et ait le premier puis deuxièmement mesurage si les deux se groupent l'entendeur et le mesurage il propose l'entendeur sur le mesurage.

Le quatrième chapitre. J'ai étudié son situation envers Elbasra El Coufie et j'ai terminée que son grammare et n'était pas Basarian complètement ni coufien complètement mais il se dirigeait à grouper entre le grammair de Elbasra et El Coufan.

Puis j'ai clarifié son position de les personnage éminent de grammair de El Basra El coufa qui sont écarté sur eux et supporté les grammair les autres.

Le cinquième chapitre-j'ai étudié son position des grammaticaux Baghdad et j'ai abordé son opinion envers eux quand il eu référé à comme une groupe des groupes grammaticaux-puis j'ai parlé de son position des personnage fameux de grammair de El Basra comme Abu Aly Aresy.

Le sixième chapitre: J'ai étudié son position des grammair de Indalos, j'ai parlé de sa relation avec El Soheli, et Ebn Malk et sfour, pour conclure que le grammare Andalosien n'était qu'un jugement de la grammair Baghdadien.

Le septième chapitre: J'ai étudié ses opinions individuelle puis transféré de son clarification dans l'effet 'savouer'.

Dans la classification des grammaticaux rattachée - comme Ibn Hecham, El Shik Khalid El Ashari et El assyouti et Abd El Kader Elboghdadie y'ai conclue que Abou Hayan Boughdadie a une tendance Baserien.

Conclusion:

J'ai appliqué des résultats que j'ai atteints puis j'ai ajouté cette étude en relayant les chapitres suivants:

Les chapitres de l'analyse

- " - qui ne se conjugue pas.
- " - l'inconnu et connu
- " - Le tacite
- " - des noms
- " - adjectif démonstratif,
- " - Article défini
- " - Pronom relatif.
- " - De l'information.